الدكتورة فيـــبي مار

تاريخ العراق المعاصر

العهد الملكي



ترجمة مصطفى نعمان احمد


تاريخ العراق المعاصر
الدكتورة فيبي مار

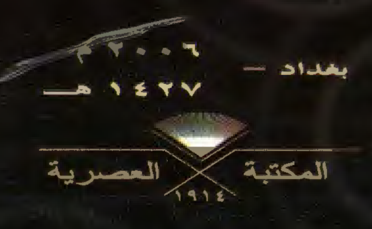
نبذة عن المؤلفة

- الدكتورة فيبي مار.
- حاصلة على شهادة الماجستير في دراسات الشرق الاوسط من كلية رادكليف للدراسات العليا.
- حاصلة على شهادة الدكتوراه في تاريخ الشرق الاوسط من جامعة هارفارد.
- زميلة بمعهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية بجامعة الدفاع الوطني في واشنطن.
- عملت استاذاً مشاركاً لتاريخ الشرق الاوسط في جامعة تنسي، نوكس فيل للفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ وجامعة كاليفورنيا في ستانس لاوس للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ .
- ركزت اهتماماتها على السياسات الداخلية في ايران والعراق ، وأثار الحرب العراقية الايرانية على الاستراتيجية الامريكية ، وحرب الخليج الثانية وتأثيراتها على المنطقة.
- اقامت عدة سنوات في العراق اثناء دراستها لتاريخه المعاصر حيث اجرت مقابلات موسعة مع الساسة والمثقفين والباحثين العراقيين للوقوف على فهم افضل لمجرى الاحداث.
- متزوجة من استاذ العلوم السياسية الدكتور لؤي يونس بحري الذي يقيم معها الان في الولايات المتحدة الامريكية.
- تعمل الان في المعهد الامريكي للسلام بوصفها مؤرخة وباحثة.

المترجم في سطور

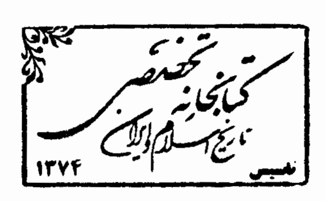
- مصطفى نعمان احمد .
- استاذ جامعي (الجامعة المستنصرية) .
- حاصل على شهادة الماجستير في اللسانيات والترجمة من قسم الترجمة / كلية الاداب / الجامعة المستنصرية ١٩٩٥ .
- عمل في العديد من المؤسسات العلمية العراقية .
- لديه العديد من الاسهامات الترجمية في الصحف والمجلات الثقافية في العراق .

بغداد - ٢٠٠٦ م
١٤٢٧ هـ



الدكتورة فيبي مار

تاريخ العراق المعاصر
العهد الملكي



ترجمة : مصطفى نعمان أحمد

الطبعة الاولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م

المكتبة العصرية شارع المتنبي بناية المكتبة البغدادية
هـ/ ٤١٦١٤٨٤ ـ ص.ب /٧٤٠٠٣

الطبعة الاولى
بغداد
١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م

المحتويات

العنوان **الصفحة**

إهداء المترجم

إلى

رمز التضحية ونكران الذات ...

أمي

مقدمة المترجم

يشرفني أن أضع بين يديّ القارئ الكريم ترجمة الفصول الخاصة بالعهد الملكي الواردة في كتاب د.فيبي مار الموسوم (تاريخ العراق المعاصر). وستصدر في وقت قريب ترجمة للفصول الخاصة بالأنظمة الثورية التي تعاقبت على حكم العراق منذ ١٩٥٨ في كتاب يحمل عنوان (تاريخ العراق المعاصر/رئيس وزراء وأربعة حكام) تتـولى مكتبـة اليقظة العربية مشكورة طباعته ونشره.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى (المكتبة العصرية) ومديرها الناشـر المعروف أياد صادق القاموسي لتوليه طباعة هذا الكتاب ونشره، فلهُ وافـر الامتنـان والتقدير .

ولا بد من التنويه إلى أن القسم الخاص ((بحضارات الماضي)) الوارد في الفصل الأول مُستل من الطبعة الثانية لكتاب الدكتورة مار الصادرة في ٢٠٠٣.

ختاماً، آمل أن يصب هذا الجهد العلمي في خدمة الباحثين في مجال الدراسات التاريخية، وأن يكون مفيداً أيضاً للقارئ العام على حدٍ سواءْ.

والله من وراء القصد ...

مصطفى نعمان أحمد

مقدمة المؤلفة

مع أن العراق دولة حديثة بعض الشيء وبلدٌ صغيرٌ نسبياً، فهو يتمتع بتاريخ ثر ومتنوع، وليس بوسعي الادعاء بالإحاطة بكامل تفاصيل تاريخ العراق الحديث، حتى لو تعلق الأمر بفترة زمنية قصيرة تمتد من ١٩٢٠ إلى ١٩٨٤.*

وفي واقع الأمر، كانت المشكلة الأصعب التي واجهتني أثناء تأليف هذا الكتاب هي تحديد ما ينبغي إدراجه وما ينبغي إهماله، لذا يبدو من المناسب أن أحدد هدفي من تأليف الكتاب والمعايير التي استخدمتها في اختيار ما تضمنه من جوانب .

ليس المقصود أن يكون هذا الكتاب تاريخياً تفصيلياً وشاملاً للعراق الحديث، وإنما انصبّ هدفي على تقديم وصفٍ واضحٍ ومفهوم من مُؤلفٍ واحد لنشوء العراق الحديث والقوى التي أسهمت في تكوينه. لقد اعتمدت اعتماداً كبيراً على العديد من الدراسات الصادرة حديثاً عن العراق الحديث، وعلى الأعمال القيمة لعبد الرزاق الحسني لفترة ما قبل ١٩٥٨ وحنا بطاطو، ومجيد خدوري، وأديث بنروز، وإي.أف.بنروز، للفترة ما بعد ١٩٥٨ وأملي أن يكون الكتاب ذا فائدة للقارئ العام ولدارسي الشرق الأوسط. لقد حاولت إدراج وصفٍ عامٍ مناسبٍ للأحداث بغية المساعدة في فهم البلد وشعبه، وتقديم تفصيل كافٍ لبيان عمق الأحداث الموصوفة وحيويتها. والأهم لقد حاولت أن أكون منصفةً في تصوير سياق الأحداث وتجنب المغالاة في تبسيط الأوضاع المعقدة. ورغم أن الكتاب موجه للقارئ العام، فإن الأمل يحدوني أن يكون مفيداً أيضاً لباحثي الشرق الأوسط، من ناحية تقديم مؤلَّف لفترة دقيقة من تاريخ العراق وفي تسليط ضوء جديد على جوانب الموضوع الذي لم تتم تغطيته في مْؤلَّفٍ آخر.

* للتذكير الفترة التي تضمنتها هذه النسخة المترجمة تمتد من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٨- المترجم

عالجت مادة الكتاب موضوعين رئيسيين وهما، باعتقادي، هيمنا على تـــاريخ العراق من ١٩٢٠ وحتى اليوم.

الموضوع الأول : يتعلق بتكوين دولة حديثة ضمن الحدود التي حددتها بريطانيا للعراق في ١٩٢٠ وسعي زعمائه إلى بلورة هوية ثقافية ووطنية قادرة علـــى توحيـــد مجاميعه العرقية والدينية المختلفة ضمن سياق عالم عربي أوسع.

والموضوع الثاني : يتعلق بعملية التنوير الاقتصادي والاجتماعي التي بـــدأت في نهاية القرن التاسع عشر ووصلت إلى نسب مثيرة منذ منتصف السبعينيات، ومن المبكر جداً التوصل إلى استنتاجات بشأن هاتين العمليتين وذلك لأن كلتيهما في طور النمـــو والتطور؛ وقد حاولت الإشارة إلى اتجاههما والإنجازات المتحققة لحد الآن .

لقد جمعت مادة الكتاب خلال وجودي للدراسة والعمل في الشرق الأوسط، بضمنها سنوات عدة قضيتها في العراق قبل ثورة ١٩٥٨ وبعدها، واعتمدت حيثمـــا أمكن ذلك على المؤلفات التي كتبها عراقيون، واستخدمت أيضاً معلومات إحـــصائية نشرتها الحكومة العراقية ومنظمات دولية متعددة. ومع أن معلومات كهذه أصـــحبت أكثر توفراً ودقة في السنوات الأخيرة، إلا أنه يتعين على القارئ التعامـــل مـــع كـــل الإحصائيات بحذر. فالتعداد العام للسكان في بلدٍ نامٍ كالعراق هو أمر صعب، والأرقام الدقيقة نادرة، وغالباً ما تعتمد الأرقام على التخمينات. وعلى الرغم من ذلـــك، فـــإن الأرقام المستخدمة في هذا الكتاب توضح الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي على القارئ التركيز على الاتجاهات الرئيسة التي تدل عليها الأرقام، بدلاً من التركيز علـــى أرقامٍ معينة.

وقد أجريت مقابلات عديدة مع مثقفين، وكُتَّـــاب، وشخـــصيات سياســـية عراقية، ورجال ونساء عاديين في شتى ضروب الحياة. وأود أن أذكر باعتزاز مـــساعدة هؤلاء العراقيين، الذين منحوني وقتهم بسخاء للإجابـــة عـــن أســـئلتي، ولاســـتذكار الأحداث، ولنقد أفكاري وتوضيحها، وما كان لهذا الكتاب أن يُنجز دون مساعدتهم

ومجاملتهم الصدوقة وهم يتحملون مسؤولية كبيرة في استمرار إعجابي ببلدهم وتطوره، لقد فضّل معظم هؤلاء الرجال والنساء عدم ذكر أسمائهم وقد احترمت رغبتهم، لذا فإن الأسماء المذكورة لاحقاً لا تضم كل من أدين لهم بالفضل .

ومع ذلك أود أن أتقدم بشكري إلى يحيى قاسم لمساعدته القيمة الخاصة بسياسية النظام القديم، وإلى خلدون الحصري الذي كان لنقده المستمر للعمل الحالي أبلغ الأثر، وإلى خير الدين حسيب، الذي قرأ الفصلين الخاصين بفترتي قاسم وعارف وعلّق عليهما، وقبل الجميع إلى عبد الرزاق الحسني الذي جعل مكتبته وخزينه الهائل من المعلومات متاحين أمامي أثناء عملي بأطروحتي في العراق.

وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى أديث بنروز وإي.أف.بنروز لتوضيحهما العديد من تصوراتي حول تاريخ وسياسة العراق في عدد من المحاورات المحفزة، وأدين بالفضل إلى جوزيف جامي لمساعدتي في الوصول إلى مادة غنية موجودة في مكاتب بيروت للجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (أكوا) وإلى ريفا سيمون لمساعدتها الصدوقة في البحث عن مادة جديدة. وأجد نفسي عاجزة عن تقديم الشكر إلى السير هاملتون جيب لتشجيعه اهتماماتي حول الشرق الأوسط، ولمقابلته لي خلال إعدادي للبحث الأولي عن العراق، ولمؤازرته لي طوال تقلبات عملي. وأدين بالفضل أيضاً إلى مركز هارفارد لدراسات الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص إلى مديره السابق، ديروود لوكارد لتحملهم موارد الإقامة والبحث في العراق في مناسبات عدة ولمنحتهم لي كزميل باحث في هافارد للعمل في العراق.

وختاماً، أود أن أتقدم بشكري إلى قسم التاريخ بجامعة تنسي — لا سيما لي روي كراف، رئيس القسم السابق — وروبت لاندين، عميد الفنون العقلية*، لتوفيرهما

* الفنون العقلية هي اللغات والفلسفة والتاريخ ... الخ التي تؤلف برنامج التعليم في كلية (تمييزا لها عن الدراسات المهنية أو التقنية) المترجم

المورد المالي والوقت لكتابة المطبوع. إن التفسيرات علاوة على الأخطـــاء الــواردة في المطبوع تعود لي بالتأكيد .

فيبي مار



الفصل الأول

إرث الماضي



الأرض

لم تتكون دولة العراق إلا منذ ١٩٢٠، حين نشأت في ظل الحماية البريطانية بوصفها انتداباً؛ ومع ذلك فإن المنطقة الموجودة الآن ضمن حدوده كانت موطناً للعديد من الحضارات الإنسانية الأولى[١]. فبمساحة برية تبلغ (١٧٠) ألف ميل مربع (٤٤٠,٣٠٠) كيلو متر مربع ونسبة سكانية تزيد على (١٤) مليون نسمة*، يعد العراق أكبر بلد من بلدان الهلال الخصيب يؤطر الحافة الشمالية لشبه الجزيرة العربية[٢] ولوقوعه بين هضبة شمال الجزيرة العربية والجبال التي تحد جنوب غرب إيران وتركيا، يشكل العراق ممراً للأراضي المنخفضة بين سوريا والخليج الفارسي/العربي[٣] ومنذ بواكير تاريخه كان العراق ممراً بين الشرق والغرب. وكانت حدوده مصطنعة في معظم الأحايين، تعكس بذلك مصالح القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى بدلاً من أماني سكانه المحليين. وبالنتيجة، فإن حدود العراق الحالية كانت على الدوام محط تحدي الشعوب التي تعيش داخل البلد وخارجه، فحدوده الشرقية لما تزل محط خلاف، كما يتضح من الحرب الإيرانية العراقية التي اندلعت في ١٩٨٠.

يقع القسم الجنوبي الشرقي للبلاد على مدخل الخليج، إذ يسيطر العراق على شريط خليجي يبلغ (٢٦) ميلاً (٤٢) كيلو متراً، يكفي بالكاد لإعطائه منفذاً على البحر. ومن الخليج، تتعقب الحدود العراقية مع إيران شط العرب شمالاً، وبعدئذٍ تلتف حول التلال السفحية الفارسية أقصى شمال وادي نهر ديالى، أول رافد رئيسي لدجلة شمال بغداد. ومن هنا تندفع الحدود عميقاً إلى سلسلة الجبال الكردية التي تلي وادي نهر ديالى، وتستدير قرب حلبجة شمالاً على امتداد الحواجز المائية للجبل الشاهق — وتدمج ضمن العراق معظم منابع روافد دجلة الرئيسة- حتى تصل إلى الحدود التركية غرب بحيرة أرميا، وتنتهي الحدود الجبلية مع تركيا عند الحدود السورية غرب زاخو، وهي

* هذا الرقم يشير إلى عدد سكان العراق في ١٩٨٤ أما الآن فيُقدر عدد سكان العراق بما يزيد على (٢٤) مليون نسمة

مدينة عراقية في أقصى الشمال، وتضم المنطقة الشمالية الشرقية هذه تضاريس جبلية عسيرة ومعقدة ونسبة سكانية كردية كبيرة .

وفي الشمال الغربي، تفصل الحدود العراق عن سوريا، وتعرج جنوباً عبر الصحراء السورية من الحدود التركية حتى تصل الفرات قرب القائم. وهنا ترسم الحدود مظهراً طفيفاً للجغرافية التالية، محدثة نتوءاً في الصحراء المجاورة ودامجةً مساحات كبيرة من السَّهب*. وفي الفرات، تستدير الحدود غرباً حتى تصل الأردن، بلد خاضع لانتداب بريطاني سابق أيضاً، ومن ثم جنوباً إلى مساحة قصيرة من الحدود السعودية. ومن هذا الموقع تتبع الحدود سلسلة من الآبار المائية التي تفصل العراق عن السعودية ومن ثم تشكّل الجزء الشمالي لمنطقة محايدة تشبه الماسة تتقاسمها القبائل العراقية والسعودية. وفي الطرف الشرقي لمنطقة الحياد، تستدير الحدود شمالاً أيضاً، لتشكل حدوداً مشتركة مع الكويت، حتى تصل إلى الخليج قرب أم قصر[٤].

وتتنوع التضاريس الموجودة ضمن هذه الحدود تنوعاً كبيراً ، جاعلة العراق بلد المتناقضات الحادة، فشط العرب ممر مائي واسع يتراصف مع أميال من بساتين النخيل الخضراء تجعله أقرب إلى واحة منه إلى ضفة نهر. وإلى شمال شط العرب يوجد مستنقع يقطنه على امتداد دجلة سكان الأهوار الذين يعيشون في بيوت من القصب مبنية على ركائز فوق سطح الماء ويربون الجواميس المائية، ويقطنه على امتداد الفرات قرويون يزرعون الرز. وتقع بين الأهوار وبغداد منطقة الدلتا، أكثر المناطق كثافة في العراق، سكنها السومريون والبابليون في وادي الرافدين القديم. وهي منطقة جافة ومنبسطة تتكون بالكامل تقريباً من أرض زراعية مروية، مع قرى كبيرة من الأكواخ الطينية التي تحاذي ضفاف الأنهار. وفي شمال بغداد يفترق النهران بشكلٍ واسع ليشكلا (الجزيرة) إقليم يقع بين النهرين. ورغم ممارسة بعض الزراعة الإروائية فيه، فإنه بصورة رئيسة إقليم يعتمد على مياه الأمطار — أرض من المرتفعات الجميلة المتكونة من قرى صغيرة.

* السَّهب : سهل واسع خالٍ من الاشجار - المترجم

والموصل ، قرب نينوى هي المدينة الرئيسة في الجزيرة ومركز الحياة التجارية. وإلى شمال الجزيرة وشرقها، تفسح السهول المجال لتلال سفحية تملؤها قرى مستوطنة ومدن مزدهرة (غالباً ما يقطنها ناطقون بالتركية) ومن ثم إلى جبال شاهقة، موطن الأكراد. فكردستان العراق، كما يُطلق على هذا الإقليم مراراً، هي منطقة معزولة وصعبة الوصول ذات ممرات عميقة وجبال وعرة مغطاة بالثلوج ترتفع إلى (١٢) ألف قدم (ما يزيد على ٣,٦٠٠ متر) لا يخترقها سوى الوديان الخصبة لروافد دجلة .

وخلال هذا التنوع في طبيعة البلد ، تكمن الميزة الموحدة لجغرافية العراق في نهريه التوأمين. فمنذ فجر التاريخ ، مثلت الأنهار وسيلة للإرواء تجعل حياة أولئك الذين يعيشون في السهول أمراً ممكناً وتوحد سكان الشمال والجنوب وتمنحهم مصلحة مشتركة في السيطرة على الأنهار وروافدها. وتُعدُّ الأنهار أيضاً شرايين للتجارة والمواصلات من دونها ما كان للمدن التي اشتهر بها وادي الرافدين أن تزدهر. وأياً تكن العوامل الأخرى التي قد تفرقهم، فإن الناس الذين يعيشون على ضفاف الأنهار يُدركون اعتمادهم على دجلة والفرات .

وليست الأنهار بنعمة خالصة. فدجلة غالباً ما يفيض في الربيع، بشكل جد متأخر بالنسبة لمحاصيل الشتاء وجد مبكر بالنسبة للصيف. ويمتاز جنوب البلاد بنظام بزل طبيعي رديء، الأمر الذي يسبب ملوحة مستفحلة للتربة إذا لم تتم السيطرة على الري. فبدون سدود، وخزانات، ومنظومات بزل اصطناعية، لا تتمكن الأنهار من الإبقاء على زراعة دائمية. وكلما وجدت منظومة منظمة كهذه، ازدهرت الزراعة، وبعكسه، فمن الصعوبة بمكان عد البلد الواقع بين النهرين كياناً موحداً.

العراق اليوم بلد غني بالموارد، وبوجود إدارة سليمة، تتمكن المنظومة النهرية من توفير إنتاج زراعي كبير لإطعام سكان لا يتجاوز معدل كثافتهم (٧٥) نسمة لكل ميل مربع. واحتياطه النفطي، المقدر عام ١٩٨٠ بـ(٣١) بليون برميل في الأقل، لم يُستكشف بصورة واسعة إلى الآن، وقد يكون ضمن أكبر الاحتياطيات في الشرق

الأوسط[٥] وبدخل قومي يبلغ (١٥,٣) بليون دينار عراقي (٥١ بليون دولار) في ١٩٨٠ (تدنت العوائد بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية) ، فللعراق رأس مال وفير للتنمية، إذا ما تم استخدامه وتسخيره بصورة صحيحة[٦]. وبعد نصف قرن من التعليم الحديث والتطوير، اكتسب سكان العراق المزيد من القدرة التكنولوجية لإدارة اقتصاد معقد. ومع ذلك فإن مشكلاته في القرن العشرين تشبه مشكلاته في تاريخه القديم. فالتحدي يكمن في تنظيم بيئة اجتماعية واقتصادية بطريقة تؤدي إلى الاستفادة من إمكانات العراق الكبيرة، وتوحد شعبه، وتضع حداً للشقاق، وسوء الإدارة التي غالباً ما أدت إلى عدم التماسك، والخلاف، والضعف.

الشعب

إذا كان بمقدور المرء أن يتحدث عن دولة عراقية، فليس بمقدوره لحد الآن الحديث عن أمة عراقية. فحدود العراق الحالية تضم مزيجاً متنوعاً من الشعوب التي لم تنصهر بعد بمجتمع سياسي موحد له حس مشترك بالهوية. وقد تواصلت عملية التكامل والاندماج بصورة مطردة منذ بدء الانتداب، لكنها لم تُستكمل على الإطلاق.

إن الانقسام الديمغرافي الأول والأخطر هو انقسام عرقي، والأصوب،لغوي. فالغالبية الناطقة بالعربية تضم حوالي (٧٥%) إلى (٨٠%) من السكان، والأقلية الناطقة بالكردية تُقدر بـ(١٥%) إلى (٢٠%)[٧] يهيمن العرب على السَّهْب الغربي ووادي دجلة والفرات من البصرة إلى سهل الموصل؛ أما الأكراد فمعقلهم في التضاريس الجبلية الوعرة في الشمال والشرق. ومع ذلك، فإن الأكراد العراقيين ما هم إلا جزء من شعب كردي أكبر يتماثلون معه في الأسس اللغوية، والثقافية، والقومية. ففي ١٩٧٣،قُدّرَ وجود (١,٨) مليون كردي في شمال شرق إيران (العدد نفسه تقريباً في العراق)، و(٣,٢) مليون كردي في شرق تركيا، و(٣٢٠) ألف كردي في سوريا[٨].

والاختلاف الرئيس الثاني يُقسِّم السكان على أسس دينية بين الطائفتين المسلمتين الكبيرتين، الشيعة والسنّة. وبما أن الغالبية العظمى من الأكراد سنّة، فإن هذا الانقسام يؤثر في العرب بصورة رئيسة، وتمثّلت الحصيلة في تقسيم المجتمع العراقي إلى ثلاث طوائف بارزة:

العرب الشيعة ، والعرب السنة، والأكراد .

العرب الشيعة

نشأ الانقسام في الطائفة المسلمة بعد فترة قصيرة من وفاة النبي بشكل خلاف سياسي حول اختيار خليفة له. فالسنّة، الأغلبية، قبلوا كل الخلفاء الذين تقلدوا السلطة بصرف النظر عن طريقة اختيارهم، أما الشيعة ،الأقلية، فقد انحازوا إلى الخليفة الرابع ، علي، ابن عم النبي وزوج ابنته، زاعمين أن قيادة المسلمين كانت ينبغي أن تكون له ولورثته بوصفهم الخلفاء الشرعيين، وادعوا أيضاً أن علياً عصمه الله من الخطأ وأن علمه والعصمة التي يتمتع بها قد انتقلت إلى أبنائه، الأئمة، كما تطلق عليهم الطائفة الشيعية. وبعد غياب الإمام الثاني عشر في القرن العاشر، انقطعت السلسلة الوراثية للأئمة، وانتقلت قيادة الطائفة الشيعية إلى العلماء المعروفين بالمجتهدين. ورغم أن هؤلاء العلماء لم يرثوا عصمة الأئمة، فإنهم يحوزون على سلطة تفسير النصوص القرآنية. وحقيقة أن كل شيعي ينبغي أن يتبع مجتهداً بارزاً أعطت الطائفة الشيعية قيادة أقوى وحساً أكبر بالتماسك من نظرائهم السنة .

بدأ الشيعة حزباً سياسياً، تحول بالتدريج إلى حركة معارضة سرية، وفي النهاية تطور إلى طائفة دينية بارزة. وعلاوة على مبادئهم السياسية، فقد طوروا أيضاً تفسيراً مختلفاً إلى حد ما للشريعة الإسلامية وأقاموا العديد من الطقوس والشعائر المميزة، جعلتهم يختلفون عن الكثرة السنية. ولكون زعماء الشيعة فشلوا في انتزاع الخلافة من السنّة، فإنهم عانوا من بطش السلطة الحاكمة هذا البطش الذي بات دوماً مصير هذه

الحركات. لقد اكتسب الشيعة الكثير من مميزات أقلية مضطهدة — عزلة عن المجتمع، وشعوراً حاداً بالتماسك، وحساً عاماً بالاضطهاد والظلم — هذه المميزات التي ظلت سمة للطائفة حتى اليوم.

ومنذ البدء كان جنوب العراق معقلاً للإسلام الشيعي. ففي الكوفة أقام علي عاصمته، وقرب كربلاء قُتِلَ الحسين، سبط النبي وشهيد الشيعة. وقد أصبحت أضرحتهم في النجف وكربلاء مركزاً للزوار الشيعة، وحركات شيعية مختلفة إما نشأت أو وجدت ترحيباً قوياً في مدن العراق الجنوبية، حيث أقام الإسلام الشيعي موطئ قدم جد راسخ بحيث لم يكن بإمكان السنة إزاحتهم عنه.

فإلى الإدارة العثمانية السنية للعراق، التي بدأت في القرن السادس عشر، يدين الشيعة بموقفهم في بداية فترة الانتداب. ففي ظل العثمانيين، جرى استثناء الشيعة بصورة كبيرة من المواقع الإدارية، ومن الجيش، ومن مؤسسات التعليم العلماني، والفقه الشيعي، أو الجعفري، لم يكن معترفاً به في القانون العثماني ولا يحظى بموقع في المحاكم الشرعية. وعملية الإقصاء هذه كانت محط تشجيع الشيعة أنفسهم. وبما أن السنة فقط نيط بهم مهمة التدريس في المدارس العثمانية، فإن الشيعة رفضوا الانخراط فيها، وبما أن القضاة السنة فقط تم تعيينهم في المحاكم، فقد رفض الشيعة عرض دعاواهم على هؤلاء القضاة[٩]. نتيجة لذلك ابتعد الشيعة بصورة كبيرة عن التيارات الخافتة للتقدم والإصلاح التي غمرت المدن العربية السنية في القرنين التاسع عشر والعشرين وكانوا الطائفة الأكثر انعزالاً من الطائفتين العراقيتين الأخريين. فهذه العوامل أكثر من الاختلافات في المبدأ أو القانون، هي التي فصلت الشيعة في العراق عن السنة في بداية القرن العشرين. ولا عجب ، أن الشيعة، الذي طال إقصاؤهم عن الحكم، ازدادوا نفوراً منه.

ورغم هذه الصعوبات، فإن الشيعة اليوم هم الطائفة الدينية الأكبر في العراق، ويفوق عددهم عدد السنة ويشكلون أغلبية ضئيلة من مجمل السكان[١٠]. فالمنطقة الممتدة من شط العرب في الجنوب إلى نهر ديالى ومنظومة القناة بين الحبانية وبغداد في الشمال

– الجزء الأكثف سكانياً في البلاد – هي منطقة شيعية بالكامل تقريباً عدا بعض المقاطعات السنية في بعض المدن. وفي القرن العشرين، فإن هجرة الشيعة من الجنوب قد زادت من أعدادهم في الشمال، ويُقدّر أنهم يشكلون أغلبية الآن في بغداد وعلى امتداد الضفة اليسرى لدجلة عند التقائه بنهر العظيم أقصى الشمال .

العرب السنة

على النقيض من الشيعة، يميل العرب السنة في العراق أن يكونوا أكثر انفتاحاً وأكثر تحضراً في بنيتهم باستثناء بعض العشائر المتوطنة حديثاً. ولهذا السبب، فإن تماسكهم الطائفي أقل تطوراً. وعلى عكس الشيعة، فإن السنة لا يمنحون سلطة دينية خاصة إلى زعمائهم – علماء الشريعة والقضاة- المعروفين على نطاق واسع بالعلماء، الذين يحددون القواعد التي توجه الطائفة. وهم يتبعون السنة، أو أعراف النبي (ومنها اشتقوا اسمهم)، والشريعة أساس القانون الإسلامي، المستمدة من القرآن والسنة، تدين الطائفة السنية بالولاء إلى الشريعة، لا إلى أي زعيم معين، وهو عامل جعل السنة أكثر حرية في بنيتهم من الشيعة.

ورغم مكانتهم كأقلية، فقد هيمن العرب السنة تقليدياً على الحياة السياسية والاجتماعية في العراق ويعود ذلك أصلاً إلى الدعم العثماني. ورغم عدم وجود إحصاء سكاني يبين نسبة المجموعات المسلمة المختلفة، فمن المحتمل أن يشكل العرب السنة (٢٠%) من نسبة السكان[١١]، وجغرافياً، يتركز العرب السنة في الجزء الشمالي من البلاد، الذي يضم المجموعات العشائرية العربية للسَّهْب الغربي والقرى العربية في شمال مناطق دجلة والفرات. وباقي الطائفة السنية العربية حضرية بالكامل تقريباً، تتواجد في

مدن وبلدات المحافظات الوسطى والشمالية، وتعيش أعداد كبيرة من السنة في بعض مدن الجنوب أيضاً، لا سيما البصرة.

ورغم أن انهيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى أزال الدعم العثماني للتفوق السني، فإنه لم ينه الهيمنة السنية. والسنّة جد متجذرين بحيث تمكنوا من الحفاظ على موقعهم القيادي حتى اليوم. إن هذه الهيمنة السياسية والتمتع بمعظم مزايا المجتمع أعطت الطائفة السنية حراكاً اجتماعياً أوسع وترابطاً أوثق مع — واهتماماً راسخاً بـ — الدولة العراقية المنبثقة، وكون السنة أغلبية في العالم العربي، فقد انجذب العرب السنة في العراق إلى الفلسفات العلمانية للقومية العربية .

الأكراد

لقد أثبتت المجموعة الرئيسة الثالثة، الأكراد، أنها أصعب المجموعات اندماجاً. فاللغة هي العائق الأكبر. والأكراد يتكلمون لغة هندو-أوربية تقترب كثيراً من الفارسية، في حين ظلت اللغة العربية اللغة الرسمية للحكومة المركزية ومؤسسات التعليم في العراق. ويتمثل العامل المهم في الهوية الاثنية — وحتى القومية- التي طورها الأكراد، لا سيما في القرن العشرين.

واصل الأكراد لما يزل موضع خلاف تاريخي، إذ يزعم معظم الباحثين الأكراد أنهم ينحدرون من الميديين القدماء. ومع ذلك، وبسبب عدم وجود أدب كردي مدون حتى القرن العاشر، فمن الصعوبة بمكان إثبات هذا الزعم. وبصرف النظر عن أصولهم، فإن الأكراد اعتنقوا الإسلام بالكامل تقريباً، وأصبحوا سنّة تقليديين، وجزءاً من امبراطورية إسلامية واسعة وغالباً ما كانوا من أوثق المدافعين عنها. ومن وقت لآخر ، لا سيما في القرنين السابع عشر والثامن عشر، نشأت السلالات الكردية، بيد أنها افتقدت إلى التماسك و لم يكن بمقدورها الحفاظ على استقلالها. وفي القرن العشرين، ارتكز حس بالهوية الكردية على اللغة والعلاقات العشائرية الوثيقة، وتاريخ مشترك ألهم

الحركات القومية الكردية. وشأنهم شأن أسلافهم فقد افتقدت هذه المجموعات السياسية إلى التماسك والتنسيق الكافيين لتحقيق نتائج دائمة .

ويوجد غالبية السكان الأكراد العراقيين اليوم في الجبال الواقعة شمال شرق البلاد، وتعد السليمانية مركزهم ومعقلهم. وفي التاريخ الحديث، هاجر الأكراد من الجبال إلى التلال السفحية والسهول، وسكن العديد منهم في أو قرب الموصل في الشمال وفي المدن والبلدات على امتداد نهر ديالى في الجنوب، لكن العديد من الأكراد لما يزل يعيشون على امتداد انحدارات الجبل السفلى، حيث مارسوا الزراعة وقاموا بتربية الماشية. وتقليدياً كانوا يخضعون لسيطرة الأغوات (زعماء عشائريين) المنحدرين من عوائل عشائرية بارزة، إلا أن وضع هذه المجموعة المالكة للأراضي كان يتآكل تآكلاً كبيراً في العقد الأخير جراء التحديث والإصلاح الزراعي. وشأنهم شأن كل سكان الجبال، فإن الأكراد صلبون ومقاتلون أشداء يخضعون لتنظيم شبه إقطاعي محكم. ومع ذلك فإن الأكراد الذين هاجروا إلى السهول تخلوا عن العصبية العشائرية، وحتى زمن قريب خضعوا لسيطرة مالكي أراضي متغيبين. ونسبة صغيرة لكنها متنامية من الأكراد حضريون. وقد استقروا بشكل رئيس في السليمانية وحلبجة، مدينتين كرديتين بالكامل، وفي أربيل وكركوك. ففي أربيل ، شكلوا أغلبية واضحة، وفي كركوك، فإن نسبتهم محط خلاف[١٢].

ومن بين كل الأقليات العراقية ، كان دمج الأكراد هو الأصعب بسبب أعدادهم، وتمركزهم الجغرافي، وصعوبة الوصول إلى مواقعهم الجبلية، وهويتهم الثقافية واللغوية. ومع ذلك، فإن العديد من الأكراد اندمجوا في المجتمع العراقي بصورة تكفي لتمكينهم من لعب دور فعّال في الدولة والمجتمع .

الأقليات الأخرى

فضلاً عن المجموعات الديمغرافية الرئيسة الثلاث هناك العديد من الطوائف الأثنية والدينية الصغيرة في العراق.

ففي المدن والقرى الشمالية على امتداد طريق التجارة القديم الذي يمتد من الأناضول على امتداد التلال السفحية لزاكروس إلى بغداد، تعيش مجموعة من الناطقين بالتركية تُعرف محلياً بالتركمان الذين يشكلون ما بين (٢%) إلى (٣%) من السكان[١٣]، ويكثر تواجدهم في مدن كركوك وأربيل، ومن المرجح أهم بقايا السلالات العشائرية التركمانية للقرنين الرابع عشر والخامس عشر، وقد ازداد عددهم جراء قيام سلاطين عثمانيين متعاقبين بتوطين الحضريين الأتراك في هذه المدن الحدودية. والتركمان سنّة بصورة رئيسة وطبقة وسطى، انجبوا لعقود عدداً من البيروقراطيين وقد اندمجوا بصورة جيدة نوعاً ما في العراق الحديث.

وفي الجنوب ثمة مجموعة من الشيعة الناطقين بالفارسية تربطهم وشائج قوية لم تنقطع قط مع إيران. وكانوا يشكلون، إلى فترة قريبة، (١,٥%) إلى (٢%) من السكان، ولكن في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية، جرى ترحيل هذه الطائفة بشكل واسع من العراق[١٤]. ويقع معقلهم في المدن المقدسة كربلاء، والنجف، والكاظمية (أصبحت الآن جزءاً من بغداد)، مع أعداد صغيرة في البصرة والمدن الجنوبية الأخرى، وغالباً ما يتطلع الناطقون بالفارسية العراقيين إلى الحكام الفرس لدعم مصالحهم، الأمر الذي جعل الأتراك العثمانيين ولاحقاً الحكومات القومية العربية ينظرون إليهم نظرة شك وريبة. وثمة مجموعة أخرى من الناطقين بالفارسية تختلف عن المجموعات التي تقطن المدن وهم اللُّر، ويشكلون أقل من (١%) من مجمل السكان العراقيين. وغالباً ما يُطلق عليهم الفيلية أو الأكراد الشيعة، وهم قرويون منظّمون تنظيماً عشائرياً بالكامل تقريباً ويتركز وجودهم قرب الحدود الشرقية للعراق[١٥].

وفي العراق أيضاً عدد من الأقليات غير المسلمة-مسيحيين، ويهود وبعض الطوائف الأخرى التي تسبق الإسلام زمنياً. وحتى ١٩٥١ شكلت الطوائف غير المسلمة حوالي (٦%) من الشعب العراقي[16]، واليهود أقدم هذه الطوائف وأكبرها، تعود أصولهم إلى الأسر البابلي في القرن السادس قبل الميلاد. وحدد إحصاء ١٩٤٧ عددهم بـ(١١٨) ألف، رغم أن العدد الحقيقي لربما تجاوز (١٥٠) ألف، مُشكلاً (٢%) من السكان وبحلول الثمانينيات تضاءل الرقم إلى بضعة آلاف[17]، وكونهم حضراً بصورة ساحقة، فقد عاش السواد الأعظم من الطائفة اليهودية في بغداد، وغالباً ما كان اليهود تجاراً مترفهين ومتنفذين. وقد تغير وضع الطائفة تغييراً جذرياً جراء تأثير الصهيونية. وبإقامة إسرائيل في ١٩٤٨، أصبح موقف اليهود العراقيين صعباً، وتهجيرهم الجماعي في ١٩٥١ لم يترك سوى ثلة من اليهود بموقفٍ لا يحسدون عليه اليوم.

وتشكل طوائف مسيحية مختلفة حوالي (٣%) من السكان. وأكبر هذه الطوائف الكنيسة الكلدانية، التي أسسها في القرن الخامس أتباع المذهب النسطوري وتشكّل بالأصل جزءاً من الكنيسة النسطورية، وفي القرن السادس عشر اتحدت مع روما. وهناك الكلدان، الذين يتمركزون في الموصل ومناطق السهل المجاورة، ويتكلمون العربية، رغم أن بعضهم يستخدم لهجة سريانية معدّلة كلغة عامية[18].

ويأتي الآشوريون في المرتبةالثانية من حيث الأهمية، ويمثلون النساطرة الذين لم يتحدوا مع روما. وكان معظم الأشوريين، قبل ١٩١٤، قرويين جبليين يعيشون في إقليم الحكاري التابع للامبراطورة العثمانية، ويقع الآن ضمن تركيا. ولم يتوطن في الأراضي التي تم إلحاقها بالعراق سوى حوالي (١٠٠٠) عائلة. وفي ١٩١٨ شجع البريطانيون الآشوريين على الثورة ضد الأتراك، الذين كان البريطانيون في قتالٍ معهم. كان التمرد فاشلاً، وتعرض عدد من الآشوريين إلى مذبحة على يد الأتراك، في حين أُرغم آخرون على اللجوء إلى بلاد فارس والخضوع للحماية البريطانية. وقد رفض الأتراك السماح للآشوريين بالعودة إلى ودياهم الأصلية، وقام البريطانيون عندئذ بتوطين

حوالي (٢٠) ألف منهم في المناطق الشمالية للعراق حول زاخو ودهوك. والآشوريون يحملون هذا الاسم لأنهم يزعمون أنهم ينحدرون من الأشوريين القدماء، وقد ثبت أنهم من أكثر طوائف العراق عدم استقرار في تاريخ العراق المعاصر قبل الحرب العالمية الثانية.وكان اقتحامهم غير المرغوب فيه للبلد من خلال تدخل قوة أجنبية محط استياء كبير من المسلمين، لا سيما من الأكراد الذي تم توطين الآشوريين في أراضيهم.

وتشمل المجموعات المسيحية الأخرى الطائفة الأرمنية، المتوطنة في المدن والبلدات حيث يبلغ عددهم (٢٠) ألف، واليعاقبة مجموعة تؤمن بأن للمسيح طبيعة واحدة تعود إلى القرن السادس. وهم من ساكني القرى في سهول الموصل علاوة على التجار والمهنيين الحضريين، ويبلغ عدد اليعاقبة حوالي (١٠) إلى (١٥) ألف[١٩]. ويقطن في مدن العراق الرئيسة طوائف الروم والأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والكاثوليك اللاتين، إلا أن عددهم قليل بالمقارنة مع بقية المسيحيين الآخرين. وتعيش مجموعة صغيرة من البروتستانت، المنحدرين بالكامل تقريباً نتيجة البعثات التبشيرية البابوية والأبرشية في القرن التاسع عشر، بصورة رئيسة في بغداد والبصرة .

وتستحق الذكر أيضاً طائفتان دينيتان غامضتا الأصل. أحدهما اليزيديين، المرتبطين عرقياً ولغوياً بالأكراد[٢٠]، وهم قاطنو قرى تقع في جبال سنجار وشيخان قرب الموصل. وديانتهم مزيج من ديانات قديمة وحية، ويتمثل مبدؤهم الأبرز في الثنوية المستمدة في الغالب من الزرادشتية. واليزيديون، شأنهم شأن العديد من جيرانهم المسيحيين، يعدون أنفسهم تقليدياً طائفة مستقلة، لذا قاوموا محاولات دمجهم بالمجتمع الأكبر. والمجموعة الثانية، الصابئة، هي طائفة ذات أصل قديم ومبادئ متنوعة تقطن أجزاء من الدلتا الجنوبية، لا سيما حول العمارة وسوق الشيوخ. وتؤكد عقيدتهم على المعمودية وتتضمن مبادئ مانوية، لكنها غير مستمدة من الإسلام، وليس لديهم بنية دينية ولا لغة خاصة، ويشتهرون بوصفهم صاغة وصنّاع سفن.

البلدة والعشيرة

إلى هذه التقسيمات الأثنية والطائفية، التي خفتت إلى حد ما منذ أيام الانتداب، يتعين إضافة قسم اجتماعي ثالث لعب دوراً مهماً في تاريخ العراق المعاصر- الانقسام بين البلدة والعشيرة. وعلى الرغم من تمدئة هذا الانقسام بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة جراء نمو المدن وانتشار التعليم في الريف، فإن إرث العشائرية خفت ولكنه لما يزل منتشراً في العراق.

ويكاد لا يُمكن تضخيم الأهمية التاريخية للعشائر في العراق. فالبدو، أو شبه البدو، أو المتوطنون، في زمن الانتداب حاصروا ثلة من المدن والبلدات الكبرى، التي تسيطر على منظومة المواصلات في البلد، وتحوز على تسعة أعشار أراضيه[٢١]. ففي ١٩٣٣، بعد عام من استقلال العراق ، قُدِرَ وجود (١٠٠) ألف بندقية في ايدي العشائر، و(١٥) ألف بندقية في أيدي الحكومة[٢٢]. ومع أن بعض هذه العشائر بدوية، فإن السواد الأعظم من السكان المتوطنين في البلاد، عرباً كانوا أم أكراداً، كانوا مُنظَّمين تنظيماً عشائرياً ومحافظين على الأعراف والتقاليد العشائرية .

إن امتداد التنظيم والأعراف العشائرية إلى ريف العراق كان يعني أن المزيد من السكان الريفيين لم يقطعوا بعد جذورهم العميقة بالأرض. فقد استقروا في تجمعات ريفية مرتبطة بالأرض — العمود الفقري للبنية الاجتماعية على امتداد معظم بقاع الشرق الأوسط. التي مثلت حلقة مفقودة في نسيج العراق الاجتماعي. فالتجمعات الزراعية المتوطنة انفصلت تماماً عن البنية العشائرية المتكونة في مجالين فقط، بساتين النخيل المعتنى بها في شط العرب والسهول المنتجة للحبوب التي تروى بمياه الأمطار في الموصل[٢٣]. وبدلاً من عشق الأرض، فإن الولاء للعائلة والعشيرة هيمن على الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق. فالاهتمام الشديد بالعائلة، والعشيرة، والقبيلة؛ والحب للشرف الشخصي؛ والعصبوية، وفوق كل هذا وذاك، الفردية الشديدة —التي لا تطيق التدخل من سلطة مركزية- هي من أهم مواريث العشائرية في العراق.

وتعد القوة السياسية للمدن القوة الموازية المهمة الوحيدة للعشائرية، ولكن حتى فترة قريبة فإن هذه المدن كانت قليلة العدد وغير مندمجة اقتصادياً وثقافياً بالمنطقة الريفية النائية. وعدا البصرة، وبغداد، والموصل ، كان ثمة القليل من المدن التي تستحق أن يُطلق عليها اسم مدينة في نهاية العهد العثماني. كان معظمها مواقف للقافلات كالزبير؛ ومحطات للتزود بالوقود كالكوت؛ أو أضرحة دينية مقدسة ككربلاء والنجف، وفيها لا يُمكن ملاحظة مزايا القانون، والنظام، والتجارة، والصناعة إلا في مقابل خلفية الفقر في الريف، وفي مطلع القرن التاسع عشر، فإن حوالي ربع سكان البلاد لما يزيد قليلاً عن المليونين كانوا حضراً؛ ويتركز ربعهم في بغداد[٢٤].

وتقليدياً، لم يكن بوسع المدن أن تمد تأثيرها الحضاري إلى الريف لأن هذه المدن نفسها كانت منقسمة بين مختلف الاتجاهات والمجموعات. فالنزاعات بين الفصائل الحضرية غالباً ما ضاعفت العداوات العشائرية الريفية وكانت مرتبطة بها أحياناً. ففي ١٩١٥، قام بنو حسن، عشيرة مجاورة كان لسكان كربلاء عداء دائم معها، بمهاجمة كربلاء وإحراق المقرات الحكومية. وقد وقعت أحداث مشابهة في مدن أخرى[٢٥].

إن التحضر السريع وانتشار التعليم في العقود القليلة الأخرة أسهما إسهاماً كبيراً في تآكل العشائرية وتغيير ميزان القوى لصالح المدن، وهي عملية أوجدت مشكلات جديدة ومختلفة، ورغم ذلك، ومع أن التنظيم العشائري تلاشى بسرعة في الريف، فإن الأعراف ووجهات النظر العشائرية تركت تأثيرات ملموسة. ففي الحياة السياسية، غالباً ما كان للعائلة، والعشيرة، والعلاقات المحلية أفضلية على الولاءات الوطنية والإيديولوجيات التحررية.

حضارات الماضي

للعراق إرث تاريخي ثر ومتنوع ارتكز عليه في صياغة هويته الوطنية ومؤسساته. وفي الواقع ثمة عناصر ثلاثة لهذا الماضي أسهمت إسهاماً مهماً في صياغة

الذاكرة والوعي الجمعيين لعراقيي القرن الواحد والعشرين وتشكيل مؤسساهم وأعرافهم: حضارة وادي الرافدين القديم، والتراث العربي الإسلامي، وإرث الامبراطورية العثمانية .

وادي الرافدين القديم

مع كونها الحضارة الأقدم والأكثر إبداعاً، فإن حضارة وادي الرافدين القديم لم تلعب إلا مؤخراً دوراً في صياغة وعي عراقي، كهوية عراقية متميزة تشكلت تدريجياً في القرن العشرين. فإسهامات وادي الرافدين القديم في التقدم الإنساني عديدة ومتنوعة، تشمل تطور الكتابة، والعجلة، والعمل المعدني، والأدب، والعلم. والسومريون والأقوام التي جاءت بعدهم كتبوا الشعر وأوجدوا الأسطورة، والملحمة الأولى التي عرفها العالم، قصة كلكامش. وبنوا المدن الأولى على سهول دجلة والفرات. والرياضيون السومريون استخدموا الجذور التربيعية، ومعادلات الدرجة الثانية وأوجدوا أول التقاويم الدقيقة[٢٦].

لكن معرفة هذه الحضارة القديمة وإنجازاها كانت شحيحة حتى القرن التاسع عشر، حين اكتشف علماء آثار أطلالها. وحتى منتصف القرن العشرين، كانت حضارة وادي الرافدين تُدرّس —هذا إن دُرّست— بوصفها ظاهرة موغلة في القدم تكاد لا ترتبط بالبلد الحديث. ومع ذلك فقد تغير هذا الاعتقاد تدريجياً في النصف الثاني من القرن العشرين حين بدأ الفنانون والشعراء العراقيون بالتركيز على التراث في رسوماهم وأدهم، في الوقت الذي حولت فيه الحكومة اهتمامها إلى نشر تراث وادي الرافدين وعدّه جزءاً لا يتجزأ من التراث العراقي، وحضارة وادي الرافدين متجذرة الآن في الوعي العراقي. ولكن في العقود الأولى للدولة الحديثة لم تلعب سوى دور صغير للغاية

الحضارة العربية الإسلامية

لا ينطبق الشيء نفسه على العهد الإسلامي. فالفتح العربي الإسلامي في القرن السابع كان حدثاً حاسماً في صياغة الهوية العراقية الحالية. وأصبحت العربية في نهاية الأمر اللغة السائدة لوادي الرافدين، في حين أصبح الإسلام دين كل سكان البلد تقريباً ، فقد عدّ معظم العراقيين الفتح الإسلامي في القرن السابع مصدراً لهويتهم وجذراً لثقافتهم.

لقد فتحت معركة القادسية الحاسمة في ٦٣٧ الإقليم الغني لوادي الرافدين، الخاضع آنذاك للسيطرة الفارسية، أمام جيش المسلمين. ومع ذلك، لم يجرِ استيعاب الإقليم وأسلمته إلا تدريجياً. فخلال معظم القرن الإسلامي الأول، ظلّ العراق بحالة اضطراب. فالعديد من التراعات السياسية الإسلامية الأولى كان العراق موقع اقتتالها. فقد قُتِلَ الحسين، سبط النبي، قرب كربلاء في ٦٨٠، فكان شهيد الإسلام الشيعي واكتسب العراق سمعة لما تزل قائمة حتى اليوم تتمثل بكونه بلد يصعب حكمه.

تغير هذا الأمر لبعض الوقت، ابتداءً من عام ٧٥٠ مع إقامة الخلافة العباسية التي وسمت فترة من أعظم فترات التاريخ الإسلامي. فأخذ العراق يُعرف بوصفه امبراطورية مزدهرة ومترامية الأطراف وحضارة لامعة بازدياد ارتكزت على تقاليد أسلافها القريبين، الروم والفرس، في صياغة ثقافة عربية إسلامية ناشئة. فقد مُنحت الأودية النهرية السيطرة المركزية التي تحتاجها؛ وجرى توسيع قنوات الري وازدهرت الزراعة، وازدهرت كذلك التجارة والحياة الحضرية. وبحلول القرن العاشر، بلغ سكان بغداد، التي أسسها الخليفة المنصور عام ٧٦٢ واتخذها عاصمة له، مليون ونصف المليون نسمة، وباتت مركزاً تجارياً فخماً يمتد من البحر البلطيق إلى الصين[٢٧]، وكان لبغداد حياة علمية وفكرية نشطة، فقد ضمت مراكز لترجمة الأعمال اليونانية والتجارب العلمية.

وتُستذكر تلك الفترة المزدهرة اليوم بمزيد من الفخر، إلا أنها لم تستمر. فبحلول منتصف القرن العاشر بدا الأفول الذي سيستمر لألفية كاملة تقريباً. فقد تفككت الامبراطورية، وكانت ثمة غزوات من المجموعات البدوية، وحكمت سلسلة من السلالات أجزاء من الإقليم العراقي بلا مبالاة متزايدة. وقد تدهورت منظومة الري العظيمة فضلاً عن حدوث ضيق اقتصادي. وكان هجوم المغول على بغداد بقيادة هولاكو في ١٢٥٨ والهجوم الأكثر دماراً لتيمورلنك في ١٤٠١ قد سددا الضربات الأخيرة التي لم تتعافى منها بغداد قط.

فهذا الانهيار وإرثه من الفقر، والتخلف، والركود الفكري هو الذي شكل الحقيقة المركزية لتاريخ العراق الحديث. ورغم استذكار الامبراطورية العباسية كونها جزءاً من ماضٍ مجيد، فإن قرون الركود التي تلت ذلك هي التي شكلت طبيعة الحقبة المبكرة للدولة العراقية.

الامبراطورية العثمانية

ويتمثّل الإرث الثالث فيما تركته الامبراطورية العثمانية، التي حكمت العراق لأربعة قرون. فمؤسساتها، وثقافتها السياسية، بل وحتى الشعب الذي خضع لثقافتها هي ما وجده البريطانيون عند احتلالهم للبلد خلال الحرب العالمية الأولى. ففي انموذج الحكم، والقانون، ورؤية وقيم الطبقات الحضرية، لعب العثمانيون دوراً في صياغة عراق حديث يلي دور العشيرة العربية والأسرة .

بدأ الفتح العثماني للعراق في ١٥١٤ نتيجة حرب دينية بين السلطان العثماني السني والشاه الشيعي الصفوي (الفارسي). ومع استمرار الحروب، خضع الإقليم الذي يشكل معظم العراق المعاصر لحكم عثماني دائم. وكانت الامبراطورية العثمانية، عند فتحها العراق للمرة الأولى ،في أوج قوتها وكانت قادرة على إعطاء العراق حكماً مستقراً وإدارة نظامية، وكون المؤسسة العثمانية سنية، فقد تسامحت مع الشيعة في

البدء. ولسوء الحظ، لم يستمر هذا الأمر لسببين جوهريين: تمثل السبب الأول في الصراع العثماني- الفارسي، الذي استمر على نحو متقطع حتى عام ١٨١٨. فقد أوجدت هذه الحروب في أذهان العثمانيين شكاً وخيفة من شيعة العراق كونهم ميالين إلى مناصرة الفرس. وسرعان ما أخذ العثمانيون بالاعتماد على العنصر الوحيد في المنطقة الذي يعتقدون أنه يؤيدهم —الحضريين السنّة. وخلال هذه الحروب الطويلة زُرعت بذور الهيمنة السنية على الحكم.

ومع تشديد السنّة لقبضتهم على مقاليد السلطة، بات الشيعة مترعجين فقاموا طبيعياً بتطوير اتجاه معاكسٍ خاصٍ بهم. فقد عززوا علاقاتهم ببلاد فارس، لا سيما في المدينتين المقدستين النجف وكربلاء اللتين لعبتا دوراً مهماً في تحول العشائر العربية المهاجرة إلى وادي دجلة والفرات جنوب بغداد إلى التشيع. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كان النفوذ الفارسي في المدن المقدسة وفي معظم جنوب العراق قوياً[٢٨].

ويكمن السبب الثاني والأهم في أن الإخفاق العثماني في العراق كان ثمرة ضعف الحكومة المركزية للامبراطورية وتدهور سيطرتها على ولايتها. فمع بدء القرن السابع عشر، توقفت الإدارة المباشرة للأنهار، وواجه العراق فترة طويلة من الركود والإهمال. وفي الشمال، تكونت سلالات كردية جديدة في الجبال والأودية. وفي الوسط والجنوب، كانت ثمة هجرات عشائرية كبيرة من شبه الجزيرة العربية، الأمر الذي عزز العشائرية.

لم ينتهِ هذا الانحطاط حتى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، حين تم إعادة فرض حكم عثماني مباشر بالتدريج على الولايات العراقية. ففي الجنوب خضعت مدينتا كربلاء والنجف الشيعيتان إلى سلطة حكومة بغداد. وفي الريف الكردي تفرقت السلالات المحلية الواحدة تلو الأخرى الأمر الذي أدى إلى قبولها بالحكم التركي. وكانت الإصلاحات التي أدخلها الولاة العثمانيون إلى العراق الأمر الأهم. فقد بدأت

هذه الإصلاحات حين عُين مدحت باشا حاكماً على العراق في ١٨٦٩، ومدة حكمه القصيرة (١٨٦٩-١٨٧٢) تسم الجهد المتماسك الأول لبناء البلد مستقبلاً.

انصبت إصلاحات مدحت باشا على ثلاثة جوانب عامة : التنظيم الإداري ، وتوطين العشائر، وإقامة تعليم علماني. أقام مدحت باشا نظاماً إدارياً مركزياً جديداً للولايات العراقية ووسعه ليشمل الريف، وبالتالي أقام إطاراً إدارياً لعراق معاصر. وثانياً ، حاول مدحت باشا سن نظام قانوني لملكية الأرض يكفل حقوقاً مضمونة للملكية. ومع أن المضاربين والتجار الحضريين كانوا يشترون الأرض على حساب الفلاحين، فإن هذه السياسة حققت بالفعل بعض النجاح. فحوالي خمس الأرض المزروعة في العراق مُنحت لمالكي صكوك الملكية الجديدة.

وكان التعليم الجانب الثالث والأهم للإصلاح. فمدحت باشا أرسى دعائم نظام تعليمي علماني في العراق بتأسيسه مدرسة مهنية، ومدرسة للمستوى المتوسط(الرشدية)، ومدرستين ثانويتين (الإعدادي)، واحدة للجيش والأخرى للخدمة المدنية. والمدارس الجديدة التي أقامها مدحت باشا أوجدت إنجازات لافتة للنظر في مجالين: الأول، أنها كانت عامة ومجانية وبالتالي أوجدت قناة للحراك للصبية من كل الطبقات والخلفيات الدينية. وثانياً، أنها أدخلت عدداً من المواضيع الجديدة، كاللغات الغربية، والرياضيات، والعلوم، وهي مواضيع غير موجودة حتى الآن في مناهج المدارس الدينية. إن حركة التعليم التي بدأها مدحت باشا استمرت أبعد بكثير من حكمه، فبحلول ١٩١٥ كانت هناك (١٦٠) مدرسة[٢٩]. وجرى تأسيس كلية الحقوق أمد الدراسة فيها ثلاث سنوات في ١٩٠٨، فكانت المؤسسة التعليمية العليا الوحيدة في البلاد. وقد مثلت هذه المدارس الطليعة الأولى والأهم للتحديث في البلاد.

إن هذه الإصلاحات، مع نمو الأمن الإقليمي، ساعدت على إيجاد الظروف المناسبة للانتعاش الاقتصادي. فقد أُدخل البرق في ستينيات القرن التاسع عشر، ورست سفينة بخارية في دجلة عام ١٨٤١. وأُدخل للمرة الأولى نظام الغلة المدفوعة الأجر

نقداً، فقد بدأ العراق الانتقال ببطء من الزراعة بوصفها مورداً للرزق. وقد نمت التجارة في العراق نمواً سريعاً.

وبحلول ١٩٠٥ ارتفع عدد السكان من (١,٢) مليون نسمة في ١٨٦٧ إلى (٢,٢) مليون نسمة، وكان ثمة تغيير ملحوظ في الموازنة بين العامة البدويين والمتوطنين، وفي منتصف القرن التاسع عشر. كان (٣٥%) من السكان بدواً و(٤٠%) فقط ريفيين. وبحلول ١٩٠٥ انخفضت نسبة البدو إلى (١٧%) في حين ارتفعت نسبة الريفيين إلى (٦٠%)[٣٠].

لقد أحدثت الاتصالات مع العالم الخارجي أيضاً نهضة في التعليم المحلي والآداب، زيادة على انبثاق أفكار جديدة. فتطور الصحافة ساعد في نشر هذه الأفكار بين الشريحة المثقفة من الشعب. وهذه التطورات الفكرية والتعليمية أوجدت طبقة مثقفة حضرية جديدة، ونخبة عراقية من أهل البلد. وكان معظم أفراد هذه النخبة نتاج المدارس العلمانية المتكونة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتعليم العالي في اسطنبول، التي باتت الآن متاحة أمام العراقيين. وقد انخرط العديد في الأكاديميات العسكرية، التي كانت الواسطة الرئيسة لحراك أسر الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وأسر الطبقة الوسطى.

وبحلول ١٩١٤ شغل خريجو هذه المدارس فعلياً الوظائف في الإدارة، والجيش، والمحاكم العلمانية الجديدة، والمدارس الحكومية. ورغم كونها صغيرة العدد، فقد كان تأثير هذه المجموعة كبيراً، وقد انحدر من صفوفها كل الزعماء العراقيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، واستمر عدد منهم بالهيمنة على السياسة العراقية حتى ثورة ١٩٥٨.

ورغم ذلك، فإن نجاحات المصلحين العثمانيين ينبغي أن لا تحجب ضعف الإرث العثماني. فالعثمانيون أجانب، وإصلاحاتهم كانت تهدف إلى إعادة صياغة

السكان بقالب عثماني. وكان يجري إعداد نخبة من أهل البلد، ولكنه إعداد عثماني الأنموذج.

زيادة على ذلك، لم تنحدر النخبة الوطنية إلا من طيف واحد من السكان، الحضريين السنّة، فالسنة بصورة رئيسة، عرباً كانوا أم أكراداً، هم الذين التحقوا بالمدارس العامة ونيطت بهم وظائف في الجيش والبيروقراطية. ولا عجب أخذ السنّة يعدون أنفسهم نخبة البلد وقادته الوحيدين الموثوق بهم، وجرى بالتالي إقصاء جزءين مهمّين من السكان عن المشاركة في الحكم، المجموعات العشائرية الريفية خارج مدى المزايا الحضرية، والشيعة، ولا غرو أنهم شكلوا نواة المعارضة للحكم في العقود الأولى من القرن العشرين.

جرى تمرير أفكار الحكم العثماني بصورة وافية إلى المسؤولين العراقيين المدربين طبقاً للعرف العثماني، المؤسس وفق الطريقة الأبوية الاستبدادية. شجع هذا الأمر النخبوية، وجهة النظر القائلة إن الحاكمين يعرفون أفضل وهم ليسوا بحاجة إلى استشارة المحكومين. ورغم أن هذه الأفكار تعرضت للتحوير، فإنها تواصلت بتماسك ملحوظ بين المجموعة العراقية الحاكمة حتى النصف الأول من القرن العشرين .



الفصل الثاني

الانتداب البريطاني

١٩٢٠ - ١٩٣٢



كان تأثير الحكم البريطاني تالياً لتأثير الحكم العثماني في صياغة عراق حديث. ففي بعض الجوانب لم يخلّف البريطانيون وراءهم إلا تأثيراً ضئيلاً بصورة ملحوظة. وفي جوانب أخرى تركوا بصمة دائمية. فقبل الانتداب البريطاني لم يكن ثمة عراق، وبعده، تكونت دولة جديدة، مع تبلور حكومة حديثة. ومع تأسيس الدولة، منح البريطانيون العراق حدوده الحالية ومنحوه، نتيجة ذلك، مشكلات الأقليات ومشكلات الحدود مع جيرانه.

فكونهم بناة دولة أوجد البريطانيون أو طوروا عدداً مؤثراً من المؤسسات - الملكية، والبرلمان(مجلس الأمة)، ودستور (قانون أساسي) غربي الطراز، وبيروقراطية، وجيش. فالبيروقراطية والجيش -كلاهما سبقا من الناحية الزمنية إجراءات البريطانيين- استمرا، لكن الملكية والمؤسسات الديمقراطية الغربية الطراز أُزيلتا. وربما لم يكن هذا الأمر مفاجئاً، فالوجود البريطاني في العراق كان أقصر وجود في تاريخها الامبراطوري. وزيادة على ذلك، كانت سياسة البريطانيين متذبذبة لمعظم فترة وجودهم في العراق. وفي النهاية قررت بريطانيا إقامة حكومة عربية قادرة على حماية المصالح البريطانية، الأمر الذي يعطي أقل كلفة ممكنة لدافعي الضرائب البريطانيين. ولتحقيق هذه الغاية، فقد صمموا بنية دستورية كانت نظاماً حكومياً أقل منها وسيلة للسيطرة. أوجد البريطانيون واجهة مؤسساتية مفروضة، لكنها لم تقضِ إلا على بعض الجذور العميقة.

ومهما يكن من أمر، ففي ثلاثة جوانب بلور البريطانيون تأثيراً دائمياً وإن لم يكن غير مقصود. تمثل التأثير الأول في تسريع، وتعميق الحملة الجارية فعلياً لتحقيق التحديث، من خلال تطوير الموارد النفطية، لتوفير العوائد المالية اللازمة لتمويل هذه الحملة وتسريع التطوير الاقتصادي في العراق. وتمثل التأثير الثاني في تعريب الإدارة، في حين تمثل التأثير الثالث في تكوين حركة قومية سيبذل زعماؤها، الذين أتى بهم البريطانيون بصورة كبيرة إلى السلطة، جهداً لصياغة عراق حديث أكبر مما سيبذله البريطانيون.

الانتداب البريطاني

إن الاحتلال الذي سيغير مستقبل وادي الرافدين حدث بشكل مخطط له أقل من كونه عرضيا. وعلى الرغم من مصالح بريطانيا الراسخة في الخليج، فلم تكن لديها نية في احتلال وادي دجلة والفرات عند اندلاع الحرب العالمية الأولى. وحين بات واضحاً في أواخر سنة ١٩١٤ إن تركيا، حليف بريطانيا التقليدي، ستدخل الحرب إلى جانب قوات المحور وأنها تحشد قواتها في مدخل الخليج، قررت بريطانيا احتلال الفاو والبصرة لحماية مصالحها الاستراتيجية وطرق مواصلاتها وحقولها النفطية في مدخل الخليج. وفي السادس من تشرين الثاني ١٩١٤ نزلت القوات البريطانية في الفاو وبحلول الثاني والعشرين من تشرين الثاني تحركت صوب البصرة. ورغم أن السياسة البريطانية في وايت هول لم تكن تنوي حينها اتخاذ اجراءات دفاعية أبعد من ذلك، فإن إغراء الفوائد السياسية المستقبلية التي ستحصل عليها من الاستيلاء على بغداد كانت بالنسبة للقادة المحليين ومكتب الهند أمراً لا يُمكن مقاومته، وبناءً على مبادرتهم، تحركت القوات البريطانية صوب دجلة. وفي نيسان ١٩١٦، تلقت هذه القوات هزيمة مذلة في الكوت، وكان عليها الانسحاب صوب الجنوب مرة أخرى.

وبحلول نهاية ١٩١٦ تغير الموقف البريطاني. فلم تكن قوتهم العسكرية أكثر أمناً فحسب، بل جرى إبرام اتفاقيات سرية مع الشريف حسين ومع الفرنسيين الذين اعترفوا بحق بريطانيا بإقامة ترتيبات إدارية خاصة في ولايتي البصرة وبغداد. ولهذا كانوا تواقين لضمان موقعهم على الارض، وفي آذار ١٩١٧ استولوا على بغداد. وبحلول نهاية ذلك الشهر كانوا قد ضمنوا السيطرة على ولاية بغداد وجزء من ولاية الموصل، بضمنها كركوك. كان الفيلق البريطاني في طريقه إلى مدينة الموصل حين أُعلنت هدنة مودروس في الحادي والثلاين من تشرين الأول ١٩١٨. وفي الحقيقة، كانت القوات البريطانية على بُعد ١٤ ميلاً (٢٢,٥) كيلومتراً من المدينة و لم تحتلها حتى السابع من

تشرين الثاني. وهذا الاحتلال سيصبح مسألة خلاف بين البريطانيين والأتراك، إذ ادعى الأتراك أن مدينة الموصل لم تشملها بنود الهدنة.

ومع سقوط الموصل، كان الفتح البريطاني في زمن الحرب لمعظم أقاليم العراق تاماً، لكن العديد من المناطق الحيوية لم تهدأ لحد الآن. وتشمل كامل المنطقة الكردية المحاذية لتركيا وإيران؛ ومنطقة الفرات من جنوب بغداد إلى الناصرية؛ ومدينتي كربلاء والنجف الشيعيتين. وليس من قبيل المفاجأة أن تكون هذه المناطق من أكثر مناطق العراق عدم استقرار طوال مدة الانتداب وما بعده.

وفي حين تواصل فتح واحتلال الأقاليم العراقية، كان يجري سن قانون إدارة بريطانية. فالإدارة المفروضة على العراق كانت بالكامل نتاج رجال مُعارين من مكتب الهند وصُممت على حدٍ كبير على غرار الهيكلية الامبراطورية البريطانية في الهند. وقد اعتمدت فلسفة هذه المجموعة على أفكار القرن التاسع عشر المعروفة (بعبء الرجل الأبيض)، وهو نزوع للحكم المباشر، وانعدام الثقة بقدرة العرب المحليين على الحكم الذاتي. حال هذا الموقف دون تعيين العرب المحليين بمواقع المسؤولية. وأثناء ذلك، واصل البريطانيون تفكيك الإدارة العثمانية بأسرع وقت ممكن، وجرى تقسيم بلاد وادي الرافدين إلى مقاطعات سياسية، تخضع كل منها إلى إدارة ضابط بريطاني، وسيطر البريطانيون على إدارة تمثل أعلى المستويات. وقد حلّ قانون مدني وجنائي يعتمد على القوانين الإنكلو-هندية محل القوانين التركية القديمة؛ وأصبحت الربية الهندية وسيلة التبادل المالي؛ وانضم الهنود بصورة متزايدة إلى قوات الجيش والشرطة.

وتم لاحقاً التخلي عن المزيد من هذه الهيكلية الإنكلو هندية، ولكن في مجالٍ واحد — السياسة العشائرية — ظلّ إرث المكتب الهندي مُصاناً. وعلى العكس تماماً من السياسة العشائرية التركية، التي كانت تهدف إلى إضعاف الزعماء العشائريين، وجعل العشائر تخضع للحكومة المركزية، حاول البريطانيون إعادة التماسك العشائري، لجعل شيوخ العشائر مسؤولين عن القانون والنظام وجمع الريع المالي في مقاطعاتهم، وربطها

بالإدارة البريطانية الحديثة التكوين من خلال الهبات والامتيازات. تم التأكيد على حيازة شيوخ العشائر للأراضي العشائرية، وقد سُنَّ قانون خاص للخلافات العشائرية، يعتمد على القانون العرفي، لحل النزاعات التي تحدث بينهم. وكانوا يُمنحون، عند الضرورة، السلاح أما التزاماتهم تجاه الحكومة المركزية، فقد كان يتم تلطيفها بفوائد نقدية كبيرة. ولم تُطبق هذه السياسة في المناطق العربية فحسب، بل وفي الأقاليم الكردية أيضاً. كانت هذه السياسة كفؤة ومقتصدة، إذ قللت من الحاجة إلى إيجاد كادر بريطاني يتقاضى رواتب عالية في الريف، ولكنها عززت في نهاية الأمر من قبضة الشيوخ على رجال عشائرهم وأراضيهم، لا سيما على امتداد دجلة، وأوجدت عنصراً سياسياً جديداً وفعالاً في البلاد، ومع أنها لم تكن من ابتكار البريطانيين بالكامل، فقد كانت بالتأكيد أحد أهم تأثيرات المدرسة الهندية[1].

ولم يطل الوقت قبل أن تولّد المدرسة الهندية معارضة في بريطانيا والعراق. ففي آذار ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية مذكرة أوضحت فيها أن حكومة عربية من أهل البلاد تخضع للتوجيه البريطاني ستحل محل الإدارة المباشرة. واستجابة إلى المذكرة، تم استبدال القانون الأنكلو-هندي وذلك بالعودة إلى القوانين والمحاكم التركية. ومع ذلك، لم يشمل التغيير إلا جوانب قليلة. فقد تم تكوين تقسيمات ومناطق جديدة أدارها ضباط بريطانيون، وتزايد عدد المسؤولين البريطانيين على حساب العرب. ففي ١٩١٧ كان ثمة (٥٩) ضابطاً بريطانياً في الإدارة المدنية، وبحلول ١٩٢٠ بلغ العدد (١٠٢٢) ضابطاً. وشغل المسؤولون العرب أقل من (٤%) من المستويات العليا[2]، وبحلول ١٩٢٠، تمكن البيروقراطيون البريطانيون في بغداد من إحباط تعلميات السياسة الجديدة، وبذا شددوا قبضتهم على البلاد. كانت وزارة الخارجية مترددة بانتظار قرارات مؤتمر السلام في أوربا، ولم تصل إلى قرار واضح بشأن حكومة العراق المستقبلية. وعندما حان الوقت، لم يتخذ البريطانيون القرار بل اتخذه العراقيون.

ثورة ١٩٢٠

اندلعت شرارة ثورة ١٩٢٠، الموجهة في المقام الأول إلى سياسة المكتب الهندي، جراء الإعلان الصادر في نيسان ١٩٢٠ الذي نص على أن مؤتمر سان ريمو قد قرر فرض الانتداب البريطاني على العراق. وكانت المعارضة العراقية لبريطانيا تتنامى في داخل البلاد وخارجها. ففي ١٩١٩، أرسلت مجموعة من الضباط العراقيين في حكومة فيصل السورية مذكرة إلى وزارة الخارجية تطالب فيها بإقامة حكومة وطنية في العراق. وفي حزيران ١٩٢٠، حدثت ثورة فاشلة، قادها أحد هؤلاء الضباط، في تلعفر، في شمال العراق بهدف إثارة الموصل.

وفي داخل العراق، كان الشعور المتصاعد المعادي لبريطانيا قد أججه القوميون في بغداد، وزعماء الشيعة الدينيون في المدن المقدسة، وزعماء العشائر الساخطون في الفرات الأوسط. ومع أن دوافع هذه المجموعات متداخلة ،فإنهم جميعاً اتفقوا على التخلص من الحكم البريطاني. وتمثلت الميزة الرئيسة لهذه الحركة في التعاون الذي لا سابق له بين الطائفتين الشيعية والسنية؛ ففي بغداد استخدمت الطائفتان المساجد لإقامة التجمعات وإلقاء الخطب المعادية لبريطانيا، مازجين بذلك الدين بالسياسة. ومن بغداد، امتدت الدعاية القومية إلى الجنوب، تحفزها في ذلك حملة الدعاية التي قام بها الضباط العراقيون في سوريا والتي لاقت رد فعل مؤيد من الزعماء الدينيين في النجف وكربلاء والعشائر الساخطة في الفرات الأوسط والأدنى.

وفي الفرات الأوسط على وجه التحديد بدأت الثورة في الثاني من حزيران ١٩٢٠، حين تم وضع شيخ عشيرة كان قد رفض تسديد دين زراعي في السجن في الرميثة. ثار رجال عشيرته الساخطون بوجه البريطانيين، وسرعان ما انضم إليهم آخرون. أثيرت المشاعر القومية، وتوسع نطاق الثورة، وبحلول آب، خرجت منطقة الفرات الأوسط جنوب الديوانية والمنتفك[٣] عن نطاق السيطرة البريطانية. ولم يمتد التمرد إلى دجلة، حيث كان موقع البريطانيين راسخاً هناك، ولا إلى المنطقة الكردية غير

المهتمة بالقومية العربية. ولكنه امتد إلى المناطق الواقعة شمال بغداد وشرقها، وامتد أيضاً إلى كركوك والدليم، حيث لقي الجنرال لجمان مصرعه على يد أفراد من عشيرة زوبع بتحريض من الشيخ ضاري. وإجمالاً، استمر العصيان حوالي ثلاثة أشهر وشمل حوالي ثلث الريف، ولم يمتد إلى المدن الكبيرة ولم يلهب مشاعر إلا قلة من القوميين الحضريين[٤].

وثمة وجهتا نظر مميزتان حول ثورة ١٩٢٠. فقد مال البريطانيون إلى عدّها لا تعدو أكثر من تمرد عشائري أججه التحريض القومي من سوريا، في حين عدّت وجهة النظر العراقية الأكثر دقة الثورة تمرداً قومياً حقيقياً، الأول في عداد سلسلة من التمردات الفاشلة للإطاحة بالحكم البريطاني غير المرغوب فيه. ومع أن البريطانيين زعموا أن الثورة لم تنجح في تغيير السياسة البريطانية، فإن هذا الزعم لا ينطوي على دليل. فالانتفاضة كلفت البريطانيين (٤٠٠) قتيلاً وما يزيد عن (٤٠) مليون باوند استرليني[٥]. والأهم، أن الثورة أفسدت الكثير من العمل الذي قامت به الإدارة البريطانية في السنوات الخمس السابقة، وأضعفت الموقف البريطاني بالكامل تقريباً. ورغم أن الثورة لم تحقق استقلال العراق أو إعطاء سلطة حقيقية إلى العراقيين، فإنها نجحت بإضعاف الثقة بسياسة المكتب الهندي. وضمنت حجماً أوسع من مشاركة العراقيين في حكومتهم. ولعل النتيجة الأهم تمثلت في جعل دافعي الضرائب في بريطانيا يدركون ثمن سياسة المكتب الهندي. فعدم رغبتهم بدفع قائمة حساب الإدارة غير المباشرة هي التي جعلت بريطانيا ترسخ موقعها في العراق بعد الثورة.

وفي الأول من تشرين الأول ١٩٢٠، وصل السير بيرسي كوكس إلى البصرة لتولي مسؤولياته بوصفه مندوباً سامياً في العراق، وقد نصت تعليماته على إنهاء الإدارة العسكرية، وصياغة دستور بالتشاور مع الشعب، وتكوين حكومة مؤقتة برئيس عربي ومجلس دولة. وبالنسبة للرئيس، وقع اختيار كوكس على الرجل المسن والوقور عبد الرحمن الكيلاني، نقيب بغداد، الذي تمثلت مزاياه في موقعه الديني، وخلفيته الأسرية،

وافتقاره إلى الخبرة السياسية الأمر الذي سيترك مجالاً واسعاً لكوكس لممارسة سلطة فعلية. وكان أعضاء المجلس، المنحدرون من الطبقات العليا التقليدية، زعماء دينيين، ومالكي أراضي، وشيوخ عشائريين ممن كان من المتوقع أن يساندوا البريطانيين.



وكان واضحاً منذ البدء أن هذه الحكومة مؤقتة، وجرى استبدالها بعد مؤتمر القاهرة ١٩٢١، الذي تم فيه اتخاذ العديد من الخطوات الحاسمة التي تتعلق بمستقبل العراق، ولعل أهم هذه القرارات يكمن في إقامة ملكية في العراق، يكون فيها فيصل، الابن الثالث للشريف حسين، ملكاً.

الحكم البريطاني غير المباشر

الملك فيصل

ولد الرجل الذي مثّل السلالة الهاشمية في العراق في مكة ١٨٨٣ من عائلة تعود أصولها إلى النبي.

وكان قد أمضى بعض سنوات حياته المبكرة بين البدو، رغم أنه تلقى تعليمه على يد أساتذة في البيت. لذا فقد شعر بالارتياح وسط رجال المدن ورجال القبائل على حدٍ سواء. وحين كان في السادسة رافق والده إلى اسطنبول حيث أمضى العقدين اللاحقين بين الرمال المتحركة للسياسة والدبلوماسية في بلاط السلطان عبد الحميد. تُوجت هذه الفترة بالأحداث العنيفة التي صاحبت تمرد الشبان الأتراك. ولا غرو، أن تجربته في اسطنبول منحته حساً بالنضج وموهبة في الحياة السياسية.

وبعد ١٩٠٨، حين عيّن الشبان الأتراك والده حاكماً على الحجاز، ذهب فيصل معه وساعد في إرساء دعائم هيمنة هاشمية على القبائل المجاورة. ولاحقاً عاد إلى اسطنبول لتمثيل والده في البرلمان العثماني. وهنا سرعان ما أصبح فيصل متحدثاً رسمياً باسم المصالح العربية، وفيما بعد اضطلع بالمهمة الدقيقة للتفاوض نيابة عن والده مع الجمعيات القومية العربية السرية في دمشق. كان فيصل مرتبطاً ضميراً وممارسة بالقضية القومية العربية، وعلى النقيض من أخيه عبد الله، لم يؤيد في البدء التحالف العربي مع بريطانيا. و لم يصبح مؤيداً لهذا التحالف إلا بحكم الضرورة. فمهمة فيصل اللاحقة بوصفه زعيماً لمملكة سوريا قصيرة الأمد بين ١٩١٨-١٩٢٠، وجهوده الفاشلة في مؤتمر السلام بالنيابة عن العرب، وتنحيته المذلة عن الحكم في سوريا من قبل الفرنسيين ساعدت في تعميق حسه بالواقعية وقدرته على التعامل مع مختلف البشر والمجموعات .

كان تقييم شخصية فيصل محط اختلاف. فبعض من رفاقه رأى فيه شخصية ضعيفة، في حين عدّه البعض سياسياً حاذقاً، وواحداً من القلائل القادرين على المناورة وتحقيق التوازن بين القوى العراقية المختلفة. و لم يكن أسلوبه فعالاً بالتأكيد، بيد أن وسائل فيصل ينبغي أن لا تحجب حقيقة أن رؤيته للعراق كانت رؤية متقدمة، وواضحة، ومتجذرة في التزام قومي كان راغباً بمواصلته بإصرار، رغم الخطورة الكبيرة، في خضم الظروف التي كان يعمل في ظلها. وأياً يكن تقييم شخصيته، فمن الواضح أن موقف فيصل كان ضعيفاً، فكونه ملكاً فرضه الأجنبي على العراق، كان فيصل يعي على الدوام الحاجة إلى ترسيخ جذوره في العراق إذا ما أراد للملكية أن تستمر، وكان يعي الحاجة إلى اجتذاب الجيل الشاب من العراقيين، وهو عنصر لطالما تجاهله خلفاؤه الأقل براعة. فقدرة فيصل على جذب المكونات المختلفة في العراق انصبت في فائدته وفائدة البلد .

كانت هذه الميزات معروفة للبريطانيين المسرورين بتواجد فيصل غير المتوقع بعد الإخفاق السوري. وعلى أية حال، كانت الحسابات البريطانية التي تأخذ في الحسبان تحقيق مصالح بريطانيا أهم كثيراً من ميزاته. فقد شعر البريطانيون أنهم بإعطائهم العرش لفيصل لربما يكونون قد أوفوا بتعهداتهم المبكرة للهاشميين واستعادوا إلى حد ما صورتهم التي فقدت بريقها في العالم العربي. وفي الوقت نفسه اعتقد البريطانيون أن بإمكانهم استخدام فيصل للمساعدة في السيطرة على الهاشميين، ومن خلالهم، السيطرة على جزء مهم في الشرط الأوسط. وزيادة على كل هذا وذاك، عُدّ فيصل ملكاً مطواعاً يستطيع البريطانيون من خلاله ممارسة سلطاتهم الانتدابية. وهذا التقييم سرعان ما تم اختباره على نحوٍ مؤلم.

وبعد ترشيح فيصل، استلزم الأمر انتخابه. ففي الحادي عشر من تموز ١٩٢١، وبإقناع من السير بيرسي كوكس، أجاز مجلس الدولة العراقي قراراً بالإجماع يُعلن تتويج فيصل ملكاً على العراق، وينص على إقامة حكومة دستورية، وتمثيلية، وديمقراطية، محددة بالقانون، وتلا ذلك القيام باستفتاء شعبي جيد التنظيم، أظهر أن (٩٦%) من الشعب يؤيد فيصل. وفي الواقع، أن تأييده الفعلي لم يكن قريباً من هذا الرقم في أي مكان، وكان ينبغي إزاحة منافسه المحلي، طالب النقيب، عن المسرح السياسي قبيل الاستفتاء. ولم يكن القسم الكردي من الشعب والمجموعات المؤيدة لتركيا في الشمال تريد مشاركة فيصل، في حين كان الوجهاء المحليون العراقيون مغتاظين ومستائين من موقعه. أما الزعماء الدينيون الشيعة فقد أرادوا حكومة ثيوقراطية. ومع ذلك فليس ثمة شك في عدم وجود مرشح يحظى بمكانته أو كان بالإمكان أن يلقى الترحيب الذي لقيه.

ومع تسنم فيصل العرش، عاد القوميون العرب العراقيون الذين كانوا قد خدموا معه في الحرب والذين شكلوا العمود الفقري لحكومته القصيرة الأمد في سوريا. فالقوميون العرب، الموالون لفيصل ولاءً وثيقاً، الراغبون بالعمل في إطار الحدود التي

وضعها الانتداب البريطاني، سرعان ما شغلوا المناصب العليا في الدولة، الأمر الذي أعطى فيصلاً دعماً افتقده في أماكن أخرى من البلاد. وكان ضباط الجيش الأبرز بينهم. فنوري السعيد تم تعيينه رئيساً لأركان الجيش المشكل حديثاً، وجعفر العسكري وزيراً للدفاع. وكان الآخرون شباباً منحدرين من أسر عريقة معروفة بمشاعرها القومية العربية. وزيادة على ذلك، جرى تعيين سوريين اثنين بمناصب مؤثرة، رستم حيدر، مثقف شيعي من بعلبك، أصبح رئيس الديوان الملكي، وساطع الحصري، حلبي، كان قد عمل لفترة طويلة في مؤسسة التعليم العثماني، أصبح شخصية رئيسة في نظام التعليم في العراق. إن هذه العصبة من المحامين، والضباط، والموظفين المدنيين الشباب العرب العثمانيّ التعليم سرعان ما كونت لها موقعاً في السياسة العراقية تلا موقع البريطانيين وفيصل، الذي أزاح الوجهاء الكبار في السن ممن نصّبهم البريطانيون في الأصل.

إن إقحام هؤلاء العراقيين في الإدارة على جميع المستويات وسم خطوة مهمة في تعريب النظام، عملية تكثفت جراء الانتقال من التركية إلى العربية في الإدارة والنظام المدرسي. وأصبحت الإنكليزية اللغة الثانية. ورغم الإبقاء على القانون المدني العثماني وجعله أساس منهجها، فإن المؤسسة المسؤولة عن تدريب معظم البيروقراطيين، كلية الحقوق، خضعت لإدارة عربية.

وفي النظام التعليمي على وجه التحديد أرسى التعريب جذوره الأعمق. فوزارة المعارف، رغم وجود مستشار بريطاني فيها، تاثرت بصورة كبيرة في تلك السنين المبكرة بساطع الحصري، مديرها الرئيس. فكونه عضو عائلة حلبية معروفة ومديراً سابقاً لكلية المعلمين في اسطنبول، أصبح الحصري قومياً عربياً بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية انضم إلى كادر فيصل في سوريا. وبوصفه مديراً عاماً للمعارف في العراق للفترة بين ١٩٢٣ و١٩٢٧، لعب دوراً حاسماً في تطوير المناهج المدرسية، وكونه أستاذاً في دار المعلمين العالية، فقد صاغ تفكير جيل جديد من مدرسي الثانوية. انصب تركيز الحصري على إدخال حس بالقومية العربية والوطنية في

المناهج وتخليصها، حيثما أمكن ذلك، من تأثيرات الاستعمار الماضي والحالي، كانت قوميته علمانية وتقدمية، وكان معارضاً للطائفية والانفصالية العرقية. ولا عجب، أن يلقى الحصري معارضة من البريطانيين، والأقليات، والأكراد، والأهم من الشيعة، الذين عدّهم الحصري مغالين في التوجه الفارسي. وفي النهاية، أدت المصادمات مع البريطانيين والشيعة إلى استقالته من منصبه كمدير عام للمعارف، ولكن ليس قبل أن يضع نظاماً مركزياً للتعليم ومنهجاً موحداً يغرس حساً بالوطنية في أجيال المستقبل. ونتيجة لجهوده، ركز التعليم في العراق على اللغة العربية والتاريخ العربي، مع توجه علماني ضمنياً.

وما كان ينطبق على البيروقراطية والنظام التعليمي ينطبق أيضاً على الجيش. فقد اتخذ مؤتمر القاهرة قراراً مهماً بتأسيس جيش عراقي وطني، سرعان ما أصبح أحد دعائم الدولة الجديدة. ونصت اتفاقية عسكرية صاحبت المعاهدة على أن العراق مسؤول عن الدفاع الداخلي والخارجي في السنوات الأربع، رغم ما نصت عليه المعاهدة من توفير مساعدة ومستشارين بريطانيين، وأن العراق لا يستطيع تجاهل مشورتهم دون التعرض إلى عقوبات. وبحلول ١٩٢١، كان تجنيد الضباط والجنود يجري بمنتهى النشاط وقد انحدرت المراتب الدنيا من رجال العشائر، غالباً شيعة، لكن ضباط الجيش انحدروا حصراً من ضباط الجيش العثماني السابقين. وكانوا سنّة بشكلٍ حتمي، الأمر الذي أدام الهيمنة السنية على سلك الضباط، وسرعان ما تم التخلص من الضباط ذوي المشاعر المؤيدة لتركيا، مما جعل سلك ضباط الجيش عربياً تشكيلاً ونزعة. وضم الجيش أيضاً بعض الضباط الأكراد.

المعاهدة والدستور

تعلق القرار المهم الثالث الذي اتخذه مؤتمر القاهرة بالمعاهدة بين بريطانيا والعراق. فالانتداب الممنوح لبريطانيا بموجب قرار عصبة الأمم كان قد حدد أن العراق

ينبغي أن يكون مهيئاً للحكم الذاتي في ظل الوصاية البريطانية، ولكن يتعين عليه تـرك الوسائل والأسلوب إلى السلطة الانتدابية. وقرر البريطانيون التعبير عن العلاقة الانتدابية بعقد معاهدة، عُدّت أبرع وسيلة لتحييد المعارضة العراقية. وقد بـدأت المفاوضـات الخاصة بالمعاهدة بعد فترة قصيرة من تنصيب فيصل ملكاً، وبحلول ١٩٢٢ فإن المعاهدة التي صادق عليها المكتب الاستعماري رُفعت إلى مجلس الوزراء للمناقشة. اسـتغرقت فترة مناقشتها ثمانية أشهر وغالباً ما كانت المناقشات حادة، تم اقتراح تحويرات مختلفة، إلا أن الاعتراض العراقي الرئيس تمثل في أن المعاهدة لم تلغِ الانتداب. ورغـم ذلـك، صادق المجلس على المعاهدة في تشرين الأول ١٩٢٢، لكنه أصر على تقديمها للمجلس التأسيسي بغية المصادقة عليها —خطوة حاول البريطانيون تجنبها.

أعادت المعاهدة إنتاج الأوجه الوصائية للانتداب بشكل جديد. فقد نـصت على إصغاء الملك للمشورة البريطانية في كل المسائل التي لها تأثير على المصالح البريطانية والسيادة المالية طالما كان العراق مديناً لبريطانيا، وألزمت اتفاقية مالية تالية العراق بدفع نصف تكاليف مقر المندوب السامي وتكاليف أخرى، لا تضع العـراق بحالـة تبعيـة اقتصادية لبريطانيا فحسب بل تساعد على إعاقة تطوره، وألزمت المعاهدة العراق أيضاً بتعيين مسؤولين بريطانيين يقومون بتعيين المناصب في الإدارات الثماني عشرة والعمـل بوصفهم مستشارين ومفتشين[٦]، وكان النظام الاستشاري اساس الحكم البريطاني غـير المباشر، رغم أن عدد المستشارين لم يكن كبيراً: ففي ١٩٢٣ بلـغ عـددهم (٥٦٩) مستشاراً فقط، وبحلول ١٩٣١ بلغ عددهم (٢٦٠) مستشاراً[٧]. سمـح النظـام —وفي الواقع اعتمد على- درجة عالية من المشاركة العراقية، ولكن خلف كل عراقي في موقع مسؤولية هناك مستشار بريطاني بسلطة مطلقة ومـن خـلال هـذه الـشبكة مـن الاستخبارات والنفوذ، المدعومة ببنود المعاهدة وخيار العقوبات العـسكرية، مـارس البريطانيون الحكم خلال الانتداب. وفي المقابل، تعهدت بريطانيا بتزويد العراق بمختلف

أنواع المساعدة، بضمنها المساعدة العسكرية، وترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم بأقرب فرصة ممكنة. كانت مدة المعاهدة عشرين عاماً.

كان الدستور (القانون الأساسي) متداخلاً مع المعاهدة. و لم يكن يعني إعطاء المندوب السامي سلطة تنفيذية كافية للحكم بصورة فعلية، ودعم البنود الضرورية للمعاهدة فحسب، بل إعطاء التمثيل السياسي لمكونات الشعب المختلفة. وقد تواصلت المفاوضات بشأن الدستور بشكل متزامن مع مفاوضات المعاهدة. ومنذ البدء، تمحورت المسألة الخلافية الحساسة بين البريطانيين والعراقيين حول حجم سلطات الملك، الذي أراد البريطانيون جعله أداة لهم، والبرلمان، الذي أراد القوميون الهيمنة عليه. ففي الدستور المنبثق، مُنِحَ البرلمان سلطة كافية لإسقاط الوزارة، ولتحقيق التوازن مُنِحَ الملك حق المصادقة على جميع القوانين، والدعوة إلى إقامة انتخابات عامة، وتعليق عمل البرلمان. والأهم، السماح له بإصدار أوامر لتنفيذ التزامات المعاهدة دون مصادقة برلمانية والوزراء غير مسؤولين أمام البرلمان بل أمام الملك، مع أنهم ينبغي أن يكونوا أعضاءً في أحد المجلسين[٨].

ونص قانون انتخابي على إقامة انتخابات غير مباشرة من مرحلتين وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق انتخابية كبيرة[٩]، فالناخبون الأساسيون (ذكور دافعو ضرائب ممن تبلغ أعمارهم ٢١ عاماً فأكثر) ينتخبون ناخبين ثانويين (واحد لكل ٥٥٠ ناخب أساسي)، ممن ينبغي أن يكونوا من سكنة إحدى المناطق الانتخابية الكبرى الثلاث، وبعدئذ يتجمع الناخبون الثانويون في مقر منطقتهم ويقوموا بانتخاب النواب. إن كلاً من المناطق الانتخابية الكبرى وعملية الانتخاب من مرحلتين تسمح بتدخل حكومي واسع في العملية الانتخابية، الأمر الذي لم تتوانأ الحكومات المتعاقبة عن القيام به.

وبعد أن أقر المجلس التأسيسي مبادئه في ١٩٢٤، أصبح هذا الدستور قانوناً للبلاد، ومع إجراء بعض التعديلات، شكل الدستور البنية الأساسية والقانونية للبلاد في ظل الملكية حتى ثورة ١٩٥٨. وكان آلية جيدة التصميم لدعم السيطرة البريطانية غير

المباشرة. كان الملك إلى حدٍ ما رمزاً للوحدة، لكنه كان بصورة رئيسة وسيلة يستمكن من خلالها المنوب السامي من استخدام نفوذه في حل المسائل الخلافية. وعملت الوزارة بوصفها وسيلة لاختبار ثلة من الساسة العراقيين، ولكنها أبقت زمام أمور السلطة بأيدي الحائزين على رضا الوايت هول (الحكومة البريطانية). وشكل البرلمان وسيلة تتمكن من خلالها المجموعات المؤيدة لبريطانيا من تحييد المعارضة الراديكالية. ومع ذلك ، ولكون أن للنظام الانتدابي قبضة غير واضحة على مصادر السلطة السياسية، فقد كان من الضروري دعم تلك المجموعات التي تتخذ موقفاً ودياً تجاه بريطانيا. ولهذه الغاية، خضعت الوزارات عموماً لهيمنة العناصر المحافظة أو الشباب العراقيين الراغبين بالعمل مع بريطانيا. وضمت الوزارات ممثلين رمزيين عن الشيعة، والأكراد، والمسيحيين، واليهود. وكان من أبرز الغائبين عشائر الفرات الأوسط، والعناصر الشابة التي تمثل النخبة العثمانية التعليم، والمعارضين لبريطانيا، سنّة كانوا أم شيعة .

وللحفاظ على الأمن اعتمد البريطانيون على القوة الجوية الملكية، والمجندين، قوة عسكرية خاصة مجندة من الآشوريين بالكامل. وبحلول ١٩٢١ ارتفع عددهم إلى خمسة آلاف مجنّد[١٠]، ولم يكن المجندون مرتبطين بالجيش النظامي بل يخضعون لمسؤولية وزارة الداخلية. ويقوم مفتش عام بريطاني في الوزارة بالإشراف عليهم.

أما البرلمان، فسرعان ما أمسى معقلاً للزعماء العشائريين الذي عمل البريطانيون الكثير لحمايتهم وتقويتهم. فقد أصر البريطانيون على تمثيلهم في الهيئة التشريعية، وذهبت كل محاولات القوميين الحضريين لوضع العراقيل بوجه الزعماء العشائريين أدراج الرياح. ورغم هذه العوائق، وضع الدستور مجموعات سياسية واجتماعية في الحكم للمرة الأولى، وأعطاهم خبرة في التعاون مع الطوائف الأخرى. ومع ذلك، لم يتجذر الدستور —إلى حد ما لأن العراقيين لم يُمنحوا المسؤولية الفعلية للحكم قط، وبعض الشيء لأنهم عدوا الدستور أداةً للسيطرة الأجنبية .

الموصل، والمشكلة الكردية، والنفط

إن إقامة الملكية والدستور حددا شكل الحكم في العراق للمرحلة القادمة، لكن ثمة سؤال ملح كبير الأهمية. ما مقدار الإقليم الذي سيخضع لسلطة الحكومة؟ فقد تركزت المسألة الواردة قيد النقاش حول أكانت الدولة العراقية الجديدة ستضم ولاية الموصل السابقة، ومنطقتها الجبلية. ومنذ البدء، زعمت تركيا الجمهورية، بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، أن الموصل إقليم تركي. وبحلول صيف ١٩٢٢، دعم أتاتورك زعمه هذا بعمل عسكري، أرغم فيه البريطانيين على إخلاء راوندوز والسليمانية.

كان وضع الإقليم معقداً جراء عاملين اثنين علاوة على الادعاء التركي. تمثّل العامل الأول بمسألة النفط والحقوق الامتيازية التي يرغب البريطانيون بالحصول عليها. أما العامل الثاني فتمثل فيما ينبغي القيام به حيال الأكراد الذين يشكلون السواد الأعظم من سكان الأقليم. فقد توقع صانعو السياسة الأوربيين أن يُمنح الأكراد، شأنهم شأن الأرمن، حكماً ذاتياً أو استقلالاً في ظل الانتداب. وفي الواقع، فإن معاهدة سيفر الفاشلة، نصت على إقامة دولة كردية مستقلة وأن بمقدور أكراد تركيا والعراق طلب الانضمام إلى عصبة الأمم خلال عام واحد، إلا أن معاهدة سيفر أُهملت جراء انبثاق حركة قومية ناجحة في تركيا، بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، والتي أرست سيطرة مؤثرة على المناطق الكردية في شرق تركيا. هذا الوضع جعل موقف الأكراد في إقليم الموصل موقفاً صعباً. فقد درس البريطانيون إقامة أقاليم مستقلة في المناطق الكردية لولاية الموصل ترتبط ارتباطاً ضعيفاً بالإدارة العربية في منطقة السهول. وتكمن المشكلة في إيجاد زعماء أكراد يضطلعون بمسؤولية إدارة كهذه.

لقد فشلت التجربة الوحيدة التي حاول البريطانيون القيام بها في هذا لاتجاه. ففي ١٩١٨ كانوا قد عينوا الشيخ محمود الحفيد، سليل عائلة معروفة من زعماء دينيين أكراد تنحدر من قرية بارزنجة، حاكماً على السليمانية. كان محمود وأسلافه قد أقاموا موقعاً سياسياً في المنطقة من خلال التحالفات مع الزعماء العشائريين المجاورين، ومن

خلال الملكية الواسعة للأراضي (غالباً ما جاءت نتيجة استغلال العامة من المحليين)، ومن خلال مكانتهم التي ترتبط بالقداسة في الذهن الشعبي. وعلى أية حال، كان تعليم الشيخ محمود محدوداً فضلاً عن محدودية اتصاله بالأوربيين وضآلة خبرته بالحكم العلماني. وتمثلت العقبة الرئيسة بالنسبة للبريطانيين في محاولته أن يصبح حاكماً مستقلاً استقلالاً كاملاً وأن يبسط سلطته أبعد من الحدود الإقليمية التي رسمها البريطانيون. وفي أيار ١٩٢٠ تمت تنحيته .

استمرت المشكلة الكردية بل تفاقمت جراء النشاط التركي على الحدود ١٩٢٢ [١١]. ولكون الشعب البريطاني لم يؤيد إرسال قوات بريطانية إلى الشمال للتصدي للغزوات التركية، قرر صانعو السياسة في الوايت هول إعادة الشيخ محمود إلى السليمانية. وكان قراراً مناسباً. فقد كان من المتوقع أن يقوم الشيخ محمود بإنقاذ الموقف البريطاني في الشمال عبر تأسيس كيان قابل للبقاء هناك، يظل مذعناً للنفوذ البريطاني. ولمساعدته في مهمته، سمح البريطانيون لعدد من الضباط والإداريين العثمانيّ التعليم بالانضمام إليه. فكانوا بذلك النظراء الأكراد للقوميين العرب الشباب الذين التحقوا بفيصل في الجنوب. وتمثل الأمل في أن يتمكنوا من بث حس بالقومية في بيئة عشائرية .

أثبتت التجربة الثانية أنها ليست أقل نجاحاً من الأولى. ففي تشرين الثاني ١٩٢٢، حاول الشيخ محمود مرة أخرى أن ينشئ كياناً مستقلاً، إلا أنه كان قد فرط بولاء الضباط الأكراد بتعيينه لأقاربه في المناصب العليا. وكان أيضاً على اتصال بالأتراك. هذه التصرفات جعلت بريطانيا تسحب دعمها للشيخ محمود، وفي شباط ١٩٢٣، أرغمه البريطانيون على التنحي للمرة الثانية. وبحلول صيف ١٩٢٣، حين أُقيمت انتخابات المجلس التأسيسي، لم يعد يُعرض على الأكراد خيار الانضمام إلى الدولة العراقية الجديدة أو البقاء بحالة عزلة. وقد أصدرت الحكومة إعلاناً يضمن تعيين الأكراد في المناطق الكردية وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة المعمول بها في الإقليم

الكردي وأناط بالأكراد مسؤولية تنظيم الانتخابات في المناطق الكردية. وبذا خضع الأكراد لسيادة الدولة العراقية بالأمر. وبحلول آذار ١٩٢٤، كان الأكراد قد انتخبوا نوابهم في المجلس التأسيسي. وكان شقيق الشيخ محمود أحد هؤلاء النواب[١٢].

ومن المثير بمكان تخمين إمكانية إقامة دولة كردية قابلة للبقاء في ١٩٢٣. وما من شك أن الولاءات العشائرية كانت أقوى بكثير من القومية الكردية؛ وأن ثمة قلة من المثقفين الأكراد يدعمون الشيخ محمود الذي يفتقر إلى قيادة بعيدة النظر. وزيادة على ذلك، فإن دولة كردية ما كانت لتلقى دعماً من فارس أو تركيا، تلك الدولتين اللتين قمعتا بوحشية الحركات الكردية في أراضيهما في العشرينيات. وصحيح أيضاً أن دعم البريطانيين للشيخ محمود كان أقل بكثير من دعمهم لفيصل، وأن محاولتهم إقامة حكم ذاتي كردي كانت فاترة، ولقيت بالأساس معارضة صناع السياسة في بغداد تلك المعارضة التي جاءت رد فعل للخطر التركي بصورة رئيسة. وحين تم إبرام معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في تموز ١٩٢٥، التي أنهت الخطر العسكري التركي على الحدود، تلاشى الدافع الرئيس للتجربة .

استمرت قضية النفط رغم أن المشكلة الكردية كانت قد حُلّت حلاً مؤقتاً. فالامتياز النفطي والعوائد المالية التي مُنحت للعراق في نهاية الأمر هي من أهم مواريث الانتداب البريطاني، ورغم الإنكار الرسمي، كان البريطانيون على صواب في تأكدهم من وجود كميات هائلة من النفط في ولاية الموصل، وهذا هو الدافع الرئيس في رغبتهم إلحاق الموصل بالدولة العراقية المنبثقة حديثاً[١٣]. وفي الواقع، فإن شركة النفط التركية التي تسيطر عليها بريطانيا كانت قد حصلت على امتياز للمنطقة من العثمانيين، وهو امتياز انتهى أثره بسقوط الامبراطورية العثمانية. وجرى تعويض فرنسا بمنحها ولاية الموصل (جزء من منطقة النفوذ بموجب اتفاقية (سايكس بيكو) مع منحها (٢٥%) من حصة شركة النفط التركية بموجب اتفاقية لونك-بيرينكر، الموقعة في نيسان ١٩١٩.

بدأت المفاوضات بشأن الحصول على امتياز جديد لشركة النفط التركية من الحكومة العراقية في أواخر ١٩٢٣، واستمرت خلال مدة أزمة الموصل. وقد ولّدت المفاوضات المطولة والحادة في الغالب مرارة في الجانب العراقي فضلاً عن المرارة التي خلفتها المعاهدة. ومع أن عدداً من المسائل كانت محط اختلاف —حق العراق في تقرير مصير الأراضي التي تقع خارج نطاق الأراضي التي اختارتها الشركة؛ وتحديد مقياس انزلاقي للعوائد المالية يتناسب والإنتاج؛ واعتماد الذهب، بدلاً من الاسترليني، أساساً للعوائد المالية– فإن المسألة الرئيسة تمثلت في طلب العراق الحصول على نسبة (٢٠%) من حق اشتراك في الشركة. وكان هذا البند منصوصاً عليه في الامتياز الأصلي لشركة النفط التركية بالنسبة للأتراك وجرى الاتفاق عليه في سان ريمو بالنسبة للعراقيين. وهذا الحق كان سيعطي العراق صوتاً في إدارة الشركة ونوعاً من السيطرة على مستويات الإنتاج، لكن مفاوضي الشركة رفضوا الأمر، وتوصلوا بدلاً من ذلك إلى تسوية في مسائل أخرى[١٤].

وثمة شك من أن الخشية من فقدان ولاية الموصل إلى تركيا والحاجة إلى دعم بريطانيا في هذه المسألة لعبا دوراً رئيساً في قرار مجلس الوزراء التوقيع على الامتياز في آذار ١٩٢٥ [١٥]. ومن خلال إدارتها لمسألة الموصل، فإن شركة نفط العراق، الاسم الجديد للشركة، حصلت بلا شك على شروط أكثر تيسيراً. إن الامتياز الذي تحددت فترته بخمسة وسبعين عاماً أعطى مجالاً للمصالح الأمريكية في الشركة في ١٩٢٨ وفي النهاية شمل الامتياز كل العراق عدا البصرة، التي مُنحت إلى شركة تابعة، شركة نفط البصرة[١٦]. ولم يبدأ الاستكشاف والإنتاج إلا في ١٩٢٧ حيث تأخر القيام بهما حتى تم التوصل إلى تسوية بشأن قضية الموصل.

وفي الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٢٧، دخل أول بئر نفطي تابع لشركة نفط العراق حيز الإنتاج في بابا كركر شمال كركوك. وقد غمرت أطنان من النفط الريف قبل أن تتم تغطية البئر[١٧]. وفي ١٩٣٤ أكملت شركة نفط العراق إقامة خط

أنابيب بحجم (١٢) إنجاً إلى حيفا وطرابلس بسعة نقل أربعة ملايين طن من النفط سنوياً إلى البحر الأبيض المتوسط. وبحلول نهاية العام، كان العراق يصدر مليون طن سنوياً، وبلغت المدفوعات إلى الحكومة مليون ونصف مليون دينار عراقي[١٨]. ومع ذلك، كان هذا المبلغ متواضعاً، و لم تبدأ عوائد النفط الكبيرة بالتدفق على العراق إلا في الخمسينيات. فخلال فترة الانتداب، افتقر العراق إلى الموارد المالية اللازمة للتطوير .

ومع حسم مسألة الامتياز النفطي، تحول البريطانيون والعراقيون إلى قضية الموصل التي حولت إلى عصبة الأمم لإيجاد تسوية، وبين كانون الثاني وآذار ١٩٢٥، أجرت لجنة دولية تحقيقاً في المنطقة. وقد عارض السكان المؤيدون لتركيا في المنطقة الضم إلى دولة عربية، ولكن في المناطق الكردية الخالصة كان الرأي معادياً لتركيا ومؤيداً لبريطانيا بشكلٍ حاسم، مع أنه لم يكن رأياً مؤيداً للعرب. وفي آذار ١٩٢٥، اقتنعت اللجنة أن معظم السكان يفضلون الحكم البريطاني على الحكم التركي، لذا أوصت اللجنة بإلحاق ولاية الموصل بالعراق، والإبقاء على خط بروكسل (حد مؤقت أقامته عصبة الأمم في تشرين الأول ١٩٢٤) بوصفه خط الحدود. ونصت اللجنة على ضرورة حماية الحقوق الكردية وذلك بوضع الأكراد في مواقع إدارية وتعليمية في إقليمهم، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المنطقة .

انبثاق الحركة القومية

لقد أرخ مطلع العشرينيات، الذي شهد تأسيس الدولة وآلياتها، بدايات معارضة حادة للسيطرة الأجنبية. فقد هيمنت المعارضة القومية على المسرح السياسي حتى ثورة ١٩٥٨، والصراع الموطد العزم ضد المعاهدة الذي غالباً ما اتسم بالعنف والعصيان، حقق في نهاية الأمر استقلالاً اسمياً في ١٩٣٢، إلا أن النفوذ الأجنبي والصراع ضده استلزم ثمناً. فصراع المعاهدة صرف انتباه القيادة عن المشكلات الداخلية الملحة وكان عائقاً أمام التعاون مع الغرب الذي لربما كان يصب في مصلحة العراق.

وفي أثناء ذلك، امتد المقت للارتباط الأجنبي، في أذهان المعارضة، إلى المؤسسات البرلمانية التي أقامها البريطانيون والمجموعات التي وضعوها في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تنحيتهما في ١٩٥٨. وقد ثقفت حملة المعارضة أيضاً جيلاً جديداً من العراقيين، جرى إعدادهم خلال الانتداب، بروح الكره للنفوذ الأجنبي الذي استمر بعد تحقيق الاستقلال في ١٩٥٨.

ورغم طبيعتها المتشنجة والعفوية، فبالإمكان تقسيم فترة المعارضة إلى ثلاث موجات متداخلة. تمثلت الموجة الأولى في ثورة ١٩٢٠ التي نوقشت سابقاً، ومع كونها تمرداً عشائرياً، فقد كانت المواجهة الأولى والمسلحة الوحيدة مع النظام الانتدابي. وعلاوة على تأثيراتها على السياسة البريطانية، كان تأثير الثورة على العراقيين عميقاً، فالإصرار على قمع العشائر بشدة أقنع القيادة الحضرية أن اللجوء إلى الثورة المسلحة يعد أمراً عقيماً مع بقاء القوات البريطانية على التراب العراقي وعدم وجود ما يكافئها من القوة العراقية. لذا تركز اهتمامهم على تطوير جيش نظامي، يحل محل العشائر بوصفه قوة عسكرية يُمكن استخدامها في نهاية الأمر كأداة ضد البريطانيين. أما زعماء العشائر، فقد تضاءل تأثيرهم على الأحداث تضاءلاً كبيراً بعد ١٩٢٠، رغم أنه لم ينتهِ بالكامل .

صاحبت الموجة الثانية للمعارضة مناقشات المعاهدة في مجلس الوزراء في ١٩٢٢ والانتخابات اللاحقة للمجلس التأسيسي الذي سيصادق على المعاهدة. تزعم القوميون الحضريون المعارضة وعبروا عن معارضتهم من خلال الأحزاب السياسية والصحافة. اعتمدت الحركة على الشيعة للحصول على المزيد من الدعم. ففي نيسان ١٩٢٢، دعا الشيخ مهدي الخالصي مجتهد شيعي، إلى مؤتمر حضره (٢٠٠) وجيه وزعيم عشيرة شيعي في كربلاء لتوحيد المعارضة للمعاهدة في الفرات الأوسط. وفي غضون ذلك، تم إجازة ثلاثة أحزاب سياسية في بغداد. كان الحزب الأول معتدلاً، في

حين كان الحزبان الآخران، اللذان تزعمهما شيعة، معارضين للمعاهدة بصورة متشددة

تسبب الهياج ضد المعاهدة باضطراب كان كافياً لإيقاف العملية الانتخابية في حزيران ١٩٢٢. وسرعان ما بات واضحاً أن فيصل كان يشجع –بل ويوجه– هذه الأنشطة. وقد ولّد هذا الأمر في النهاية صداماً رئيساً بين العرش والمندوب السامي[٢٠]. فلوهلة بدا أن وضع الملك معلق في الميزان، فحين دخل الملك المستشفى لإصابته بالتهاب الزائدة الدودية، استفاد بيرسي كوكس من غيابه ليقوم بحظر أنشطة الأحزاب المتشددة، وغلق الصحف الأكثر تعبيراً عن المعارضة، واعتقال أو نفي معظم زعمائها المعروفين. ومع ذلك فإن هذه الإجراءات أخفقت بقمع المعارضة، وفي حزيران ١٩٢٣ صدرت مجموعة من الفتاوى الشرعية ضد الانتخابات بناءً على تحريض الزعماء الدينيين الشيعة. وحين قررت الحكومة المدعومة من بريطانيا بعد فترة قصيرة اعتقال المسيئين، غادر عدد من المجتهدين الشيعة إلى فارس احتجاجاً على ذلك، متوقعين أن عملهم هذا سيولد ضغطاً على الوزارة من الشيعة الساخطين ومن الحكومة الفارسية إلا أن هذه التوقعات لم تحدث. فحين تم السماح للمجتهدين بالعودة لاحقاً، كانت عودقم مشروطة بالتخلي رسمياً عن أنشطتهم السياسية.

إن نظرة على الأبطال الحقيقيين لهذه الأحداث تكشف أن معظم المعارضة كانت شيعية التوجه والقيادة. ومنذ البدء، اتخذ الزعماء الشيعة موقفاً معادياً لبريطانيا بحدة، ولكن في المراحل المبكرة للمعارضة كان البعض راغباً بالتعاون مع السنة الأكثر اعتدالاً. وحتى في أواخر نيسان ١٩٢٢،فإن جعفر أبو التمن، رجل أعمال شيعي وسياسي بغدادي معروف بآرائه الوطنية الجياشة، كان راغباً بالمشاركة في وزارة يهيمن عليها السنّة. آثر أبو التمن الاستقالة على توقيع المعاهدة، وبعد استقالته، توسعت شقة الخلاف بين المتشددين الشيعة والمعتدلين السنة، الراغبين بالتعاون مع بريطانيا. أصبح الحزبان الشيعيان أكثر إفراطاً في انتقادهما للانتداب، وطالبا بتعيين رئيس وزراء شيعي.

لقد أكدت هذه الأحداث أن معارضة القيادة الشيعية كانت في البدء أقل طائفية من كونها معادية للارتباط الأجنبي، وأن بعض الزعماء الشيعة كانوا راغبين بالاشتراك مع السنة في حكومة قومية خالصة. وحين بات واضحاً أن الحكم الأجنبي يتعذر تغييره، انسحبوا واتخذوا موقفاً صارماً بعدم التعاون.

وعلى أية حال، فإن الانقسام الواضح بين الشيعة والحكومة المركزية واستغاثة المجتهدين بقوة أجنبية –بلاد فارس– لم تُزعج البريطانيين فحسب بل أزعجت الملك والساسة العرب السنّة أيضاً. فالشيعة المتشددون، شأنهم شأن الزعماء العشائريين قبلهم، لحقت بهم الخسارة سياسياً في نهاية الأمر وتدريجياً فإن العديد من زعمائهم تحولوا نحو الداخل، رافعين عدم المشاركة في الحكومة إلى مبدأ عقائدي. وإذا كان المتشددون الشيعة قد أخفقوا في المنافسة على النفوذ السياسي، فقد كسبوا المزيد من المصداقية لموقفهم المعادي لبريطانيا بين العامة. ومع أن السنّة (أو الزعماء السنة) شاطروا الشيعة في مشاعرهم المعادية للأجنبي، فإنهم كانوا يمقتون المفاهيم الشيعية للحكم بصورة أكبر. فقد خشي العديد من أن الزعامة الشيعية للحكومة ستفتح الباب للطائفية. وبالنسبة للعديد من السنّة، فإن إقامة دولة علمانية ترتكز على العروبة، حتى لو كانت ضمن سيطرة بريطانية مؤقتة، ستبدو أمراً مفضلاً. ومع ذلك، فإن قمع المتشددين الشيعة ترك قيادة الحركة القومية بأيدي القوميين العرب السنة. ففي ١٩٢٠، أناط أول مجلس للدولة الإدارة بالسنّة، ولم يعين شيعي بين عشرة متصرفين، و(٣٥) قائمقاماً، و(٨٥) مدير ناحية عدا المدن المقدسة[٢١].

تزعم القوميون السنّة الموجة الثالثة لمعارضة المعاهدة، التي بدأت في المجلس التأسيسي في ١٩٢٤ واستمرت حتى نهاية الانتداب. فالمجلس التأسيسي الذي اجتمع في السادس والعشرين من آذار ١٩٢٤ كان قد دُعي للمصادقة على ثلاث آليات: المعاهدة الأنكلو-عراقية لعام ١٩٢٢، والدستور، والقانون الانتخابي. فمن بين (١٠٠) نائب في بغداد، لم يعارض المعاهدة سوى (١٥) نائباً؛ وكان غالبية النواب شيوخ عشائر

وزعماء أكراد ممن اعتقد البريطانيون أن بالإمكان الاعتماد علـيهم للحـصول علـى الدعم. ومع ذلك، لم يمضِ الوقت طويلاً قبل أن تطفو على السطح تيـارات مختلفـة لمعارضة المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها.

تمثلت الأهداف الثلاثة للمعارضة في : إزالة الأعباء المالية عن الدولة الجديـدة نتيجة الاتفاقية المالية مع بريطانيا، وتطوير جيش وطني من خلال التجنيد بوصفه وسيلة لغرس الوطنية في الشعب، وإلغاء النظام الثنائي للمسؤولية المجسد في البنود الاستشارية للمعاهدة[٢٢]. لم تكن المعارضة موفقة في إلحاق أي من تحويراتها المقترحة في المعاهدة أو الاتفاقيات، ومع ذلك كان تأثيرها لما يزل كبيراً. كان رئيس الوزراء الشخص الوحيد القادر على جمع نصاب قانوني بلغ (٦٩) نائباً من أصل (١٠٠) نائب خلال الموعـد النهائي الذي حدده البريطانيون (الواحد والثلاثون نائباً الآخرون لم يحضروا التصويت). وفي التصويت النهائي، فإن (٣٧) نائباً فقط من النواب التـسعة والـستين صـوتوا للمعاهدة، وعارضها (٢٤) نائباً، وامتنع تسعة نواب عن التـصويت. حـتى أن هـذا التصويت تحقق بصورة كبيرة جراء إنذار نهائي أصدره البريطانيون.

وفيما يتعلق بالدستور والقانون الانتخابي، حاولت المعارضة تعزيـز مجلـس النواب على حساب الوزارة والملك، وتضييق القانون الانتخابي لتقليل التدخل الحكومي في العملية الانتخابية[٢٣]. قدم القوميون أيضاً تعديلاً يُلزم معرفة القراءة والكتابة كشرط أساسي للنواب البرلمانيين، وهو بند حدّ بصورة كبيرة من التمثيل العشائري في المجلـس لصالح الحضريين[٢٤]. وهذا الصراع للسيطرة على البرلمان سيستمر حتى نهايـة الحكـم الملكي.

ورغم عدائها للتمثيل العشائري في البرلمان، لم تمانع المعارضة في العمـل مـع الزعماء العشائريين لتحقيق أهدافها السياسية. وعموماً، انضمت المجموعات العـشائرية إلى المعارضة لقاء التعويض في مجالين: التأكيد على حقوقهم في الأرض وضمان تـسوية الخلافات طبقاً للعرف العشائري المجسد في قانون خاص. وقد نجحوا في كلا المجالين. إن

هذه التسويات ساعدت في نهاية الأمر على دعم موقف طبقة مالكي الأراضي المنبثقة حديثاً وصياغة تحالف بين الساسة السنّة وزعماء العشائر الشيعة في الجنوب، هذا التحالف مدعوم بتشريع منح الشيوخ إعفاءات ضريبية.

القوى السياسية الفاعلة في ظل الانتداب

إن الصراع حول المعاهدة لم يكن يمثل سوى بعداً واحداً من إبعاد الحياة السياسية في الدولة الجديدة. فالقوى السياسية الداخلية سرعان ما اتخذت شكلاً معيناً استمر قائماً حتى ثورة ١٩٥٨. والحياة السياسية أخذت تدور حول ميزان قوى ثلاثي، تألف أحد جوانبه من الملك، وهو عاهل ليس من أهل البلد اعتمد على البريطانيين في ترسيخ موقعه لكنه تواق لتطوير قاعدة سلطة أكثر ديمومة بين الساسة المحليين. وتألف الجانب الآخر من البريطانيين، الخائفين على الدوام من تكوّن برلمان متمرد والتواقين لرؤية أنصارهم في المواقع المهمة كرئاسة الوزراء ووزارة الداخلية، ولتحقيق هذه الغاية استمروا في التأكيد على وجود تمثيل عشائري كبير في البرلمان.

وبين هذين العنصرين كان ثمة مجموعة متغيرة من الساسة العرب السنّة، بعضهم أكثر عداء لبريطانيا من الآخرين، لكنهم جميعاً يرغبون بتولي المراكز المهمة. كان بعضهم شخصيات قوية وبارعة. وفي الواقع، تمثلت إحدى مزايا هذه الفترة في التعددية السياسية وأحياناً التنافس الحاد على السلطة في القمة. والجديد بالنسبة للأحزاب السياسية، أن الساسة شكلوا كتلة برلمانية، ارتكزت بصورة رئيسة على العلاقات الشخصية والتحالفات السياسية المتغيرة، ولم يكن سوى للقليل منهم جذوراً في أية دائرة انتخابية خارج قاعات البرلمان، عدا علاقاتهم مع الزعماء العشائريين. إن الإخفاق ببناء مؤسسات سياسية معتمد عليها أو الوصول إلى مجموعات أبعد من حلقاتها الشخصية والأسرية كانت تمثل نقطة ضعف حساسة للحركة القومية. وقد سمح هذا الأمر للبريطانيين والملكية بالمناورة وحال دون حصول أية مجموعة على قوة كافية لدفع

البلاد باتجاه معين. وتقريباً ركز الساسة على المعاهدة حصرياً، وفشلوا في تطوير برامج تخص القضايا الاجتماعية، رغم أن المسائل الاقتصادية أصبحت أكثر أهمية في مطلع الثلاثينيات .

وبدلاً من ذلك، كانت السياسة تُدار على أسس شخصية. وقد لعبت العلاقات العائلية دوراً كبيراً، إذ ارتبط العديد من الساسة ببعضهم من خلال المعاهدة؛ وحافظت أجيال مختلفة من العائلة الواحدة على عضويتها في الوزارة، وكانت المكانة الاجتماعية والاصل مهمتين أيضاً. فقد انحدرت إحدى مجموعات الساسة العرب السنة من عوائل ثرية وذي مكانة ممن كانت قد لعبت لفترة طويلة دوراً مهماً في المجتمع والسياسة في العراق، وكان للبعض منهم مؤهلات قومية خالصة كونهم أعضاء في الجمعيات السرية لفترة ما قبل الحرب، او كانوا ممثلين للأقاليم العراقية في البرلمان العثماني. وطبيعي كانوا من القلائل ممن حصلوا على تعليم عالي في أوربا أو في المؤسسات المدنية العثمانية. وهؤلاء استاءوا من الأنصار الذي جاء بهم فيصل من سوريا، إلى حدٍ ما لأن هؤلاء الأنصار كانوا من أصل سوري؛ وبعض الشيء بسبب موقعهم الاجتماعي الواطئ[٢٥].

تألفت المجموعة المهيمنة الأخرى من ضباط الجيش والبيروقراطيين العثمانيّ التعليم مما كانوا قد استخدموا نظام التعليم المجاني الذي أقامه البريطانيون كطريق للحراك الاجتماعي. انحدر معظمهم من أصول عائلية غير متميزة، وكانوا قد برزوا من خلال مؤهلاتهم. والأهم، أن ارتباطهم بالقضية العربية وبحركة فيصل في سوريا انصبتا في فائدتهم. وعلى أية حال، فإن كلتا المجموعتين كانت حضريتين وعلمانيتي التعليم، وكلتاهما نظرتا إلى الطائفية والعشائرية نظرة نفور وشك.

سرعان ما أصبح عبد المحسن السعدون، الذي مثّل بوضوح المجموعة الأولى، الزعيم البارز للفترة. فآل السعدون، عائلة من الوجهاء تنحدر أصولها من الحجاز، كانت قد هاجرت إلى جنوب العراق، حيث استقرت في البصرة، والكوت، والمنتفك.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر استخدموا صكوك الطابو للحصول على السند القانوني لحيازة أراضٍ واسعة في المنتفك، مع أن مزاعمهم كانت محط ارتياب زعماء العشائر. وكان عبد المحسن السعدون قد لقي تعليمه في مدرسة عثمانية لأولاد زعماء العشائر، وقد خدم بوصفه ضابطاً معاوناً للسلطان قبل ثورة الشبان الأتراك. وكان قد أيد الشبان الأتراك في بادئ الأمر، وكان نائباً عربياً في البرلمان العثماني الذي ضم فيصل. فثراؤه، وخبرته، ومكانته الاجتماعية في العراق أعطت السعدون درجة من الاستقلال لم يمتلكها سوى ساسة قلائل.

برز السعدون، الذي تم تعيينه بمواقع وزارية بناءً على توجيه البريطانيين، بوصفه رجلاً قوياً راغباً باتخاذ إجراءات ضد العلماء الشيعة والزعماء العشائريين. فقوته ودعمه للمعاهدة، زيادة على خلفيته النبيلة، أعجبت البريطانيين، الذين حاولوا وضعه في السلطة حينما كانت مسألة المعاهدة جارية. وهذه الميزات نفسها اثارت شك وضغينة فيصل، الذي غالباً ما كان يكيد لتنحيته[٢٦].

وبالمقابل أخذ فيصل يعتمد بصورة متزايدة على أنصاره من ضباط الجيش العثماني السابق ممكن كانوا قد خدموا معه في سوريا لا سيما نوري السعيد وجعفر العسكري. وهؤلاء الرجال، على النقيض من السعدون، لم يتمتعوا بثراء شخصي أو مكانة أسرية لذا كانوا أكثر اعتماداً على فيصل. والأمر المناسب أنهم كانوا مؤيدين للمعاهدة. ويُعد نوري السعيد مثالاً نموذجياً لهذه المجموعة. فقد ولد في بغداد ١٨٨٨ من عائلة متواضعة المستوى في البيروقراطية العثمانية ولاحقاً في كلية الأركان في اسطنبول. وكان نوري آخر ضابط عراقي يترك الجيش العثماني لينضم إلى الحركة القومية العربية عشية الحرب العالمية الأولى. وكان قد انضم إلى حركة طالب النقيب في البصرة لبعض الوقت. وكان أسير حرب عند البريطانيين في الهند لعامٍ واحد، وبعدئذ انضم إلى الحركة العربية ضد الأتراك. وأصبح واحداً من أوثق مناصري فيصل خلال الثورة العربية، واستمر بتأييده في الأيام الشاقة للملكة السورية وخلال بعثة فيصل غير

الناجحة إلى أوروبا[٢٧]. عُين نوري رئيساً لأركان الجيش العراقي الجديد، ولاحقاً وزيراً للدفاع. شكل سلك ضباط الجيش قاعدة دعمه منذ البدء ، ومع ذلك كانت لديه علاقات بزعماء العشائر أيضاً. ومع أن مشاعر نوري القومية العربية لم تكن محط شك، فقد كان أيضاً مؤيداً مبكراً للبريطانيين، مع أن هذا الأمر كان أقل صحة في ايامه الأولى مما كان يُعتقد على نطاقٍ واسع. لقد عمل نوري، العصبي المزاج، بإخلاص لتحقيق السياسات التي آمن بها. وكونه رجلاً يتمتع بجاذبية شخصية كبيرة، فقد أثبت نوري أيضاً أنه سياسي ذو إرادة قوية، وشجاعة سياسية، ودهاء كامل في مناورة زملائه السياسيين.

ترافق بروز العرب السنّة الحضريين في المجال السياسي مع التطورات في المجال الاقتصادي سعياً لتعزيز موقعهم. فنمو طبقة جديدة من مالكي الأراضي، تعود بصورة كبيرة إلى اكتساب الأفراد الخواص للحقوق التقادمية التي تتعلق بمساحات كبيرة من الأراضي. أن العديد من هؤلاء المستثمرين كانوا شيوخ عشائر متوطنين تواقين للحصول على سند الملكية القانوني للأراضي التي تقطنها عشائرهم، إلا أن معظمهم كانوا مستثمرين ومضاربين حضريين ممن استدانوا رؤوس أموال وابتاعوا أراضي، مستفيدين من الأمن الذي حققه الانتداب. وشهدت العشرينيات أيضاً نمواً كبيراً في الملكية الخاصة لمضخات الري في الأراضي المطلة على الأنهار في العراق. ففي ١٩٢١، لم يكن هناك سوى (١٤٣) مضخة في البلاد، تروي حوالي (٧٥) ميلاً مربعاً (١٩٠) كيلو متراً مربعاً من الأراضي الصالحة للزراعة. وبحلول ١٩٢٩ كان ثمة (٢٠٣١) مضخة، تروي (٢٨٥٠) ميلاً مربعاً (٧٣٨٠) كيلو متراً مربعاً[٢٨].

شجع ساسة المرحلة هذه الاتجاهات من خلال الإهمال الضريبي والفوائد المقدمة لمالكي الأراضي والمضخات. ففي ١٩٢٦، على سبيل المثال، أقر قانون يُمكّن المستمرين بإرواء الأراضي بالمضخات من حيازة السند القانوني للأرض. وكان العديد من الساسة مالكي أراضي فعلياً؛ وأصبح الآخرون مالكي أراضي، لذا حصلوا على

السند القانوني بحيازة الأرض من خلال هذا القانون وقوانين أخرى. ومع أن لهذا الإجراء عواقب سلبية، فقد تم في الغالب تناسي أن أحد دوافع تشجيع ملكية الأرض تمثل في استقرار الوضع العشائري في الريف. فكلما أسرع شيوخ العشائر في الحصول على حق مكتسب في الأرض وأرباحها الزراعية، توقف قلقهم حول امتداد السلطة الحكومية إلى أراضيهم. وما ثمة من شك أن سياسة الأراضي الموهوبة والإهمال الضريبي كانت وسيلة رائعة تمكن بواسطتها الساسة الحضريون من إيجاد زمرة من الأنصار. وبحلول ١٩٣٠، كان يجري فعلياً نمو أوليغاركية جديدة من مالكي الأراضي، والمقاولين الحضريين، والساسة.

وفي غضون ذلك، نما الجيش والجهاز الأمني برعاية بريطانية. وقد حُوّلت خطوط المواصلات البريطانية لفترة الحرب إلى الاستخدام التجاري، رغم أن النقص في الموارد المالية طوال العشرينيات والثلاثينيات منع القيام بأي برنامج بناء واسع النطاق. وفي تموز ١٩٢٧، تخرجت من الكلية العسكرية الملكية المجموعة الأولى التي تضم سبعة وأربعين طالباً، علاوة على ثلاثة عشر طالباً آخرين أكملوا دراساتهم في انكلترا. وبحلول ١٩٣٢، نمت الشرطة العراقية لتصبح قوة حسنة التدريب تضم ثمانية آلاف منتسب. وقد انحدر غالبية مجندو الجيش من شيعة الجنوب-أكثر منطقة يرغب القوميون بالتغلغل فيها- واستمر الجيش بؤرةً للأماني القومية. حاول القوميون عدة مرات تقديم قانون التجنيد، ولكنه (أي القانون) لقي معارضة البريطانيين والعشائر، فتم سحبه.

وفي أثناء ذلك، امتد نطاق سيطرة الحكومة المركزية إلى الريف ببطء ولكن بثقة. وكانت الفاعلية المتزايدة لجمع الضرائب، التي أصبحت الآن تشمل المجموعات والأفراد ممن لم يكونوا مشمولين بها سابقاً إلا بصورة هامشية، مؤشراً على هذا الأمر. وبحلول نهاية الانتداب، فإن كل المواطنين فعلياً ومن كل الطبقات كانوا مشمولين بالضرائب، التي شملت ضريبة الدخل، وضرائب عوائد الأرض، وإيجارات الأراضي الميرية (أراضي الدولة)، وضريبة الحيوانات، وضريبة الملكية، وفي النهاية، ضريبة البلدية

على الحرفيين والصنّاع. وتسببت محاولات جمع الضرائب من المجموعات الريفية والحضرية بمشكلات، بل حتى حالات تمرد وإضرابات. لقد فُرضت قوانين الضرائب بصورة ناقصة، كون أن عبئها وقع بصورة رئيسة على كاهل من يتقاضون رواتباً بدلاً من الأثرياء والمتنفذين، الذين تجنبوا دفع الضرائب بشكلٍ كبير.

وعلى جبهات أخرى، كان التطور بطيئاً، والفقر المدقع واسع الانتشار، وتفاقم العجز في الميزانية جراء التزام العراق بدفع حصته من الدين العثماني (تم إيفاؤه في ١٩٢٧) ولدفع نفقات الخدمات العامة التي أقامها البريطانيون خلال الحرب. وفي نهاية العشرينيات كان العراق، شأنه شأن الدول الأخرى، يعاني من الركود الاقتصادي. وبحلول ١٩٣٠، تزايدت حالات الإفلاس، وانخفضت أسعار بضائع القطن إلى ما يزيد على (٤٠%)، وتزايدت البطالة الحضرية في الصناعات الرئيسة كالسكك الحديد[٢٩]. ونتيجة لذلك، لم يُنجز إلا القليل في ظل الانتداب فيما يتعلق بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وقد أوجز تقرير هيلتون يونك وضع العراق الاقتصادي إذ كشف عن وجود زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي (بسبب المضخات)، ولكن من دون تحسين في نوعية الإنتاج وتنويعه. وفي ١٩٣٠، كانت موارد العراق متخلفة، مع بقاء نسبة كبيرة من شعبه بحالة أمية[٣٠]. فالوضع التعليمي في ظل الانتداب كان بائساً، إلى حدٍ ما نتيجة الافتقار إلى الموارد وبعض الشيء بسبب الأعداد الصغيرة التي دربها البريطانيون، الذين كانوا متوجسين من إعداد عدد من الخريجين يفوق ما تستطيع البيروقراطية استيعابه. ففي سنة ١٩٣٠، على سبيل المثال، لم يجتاز الامتحانات العامة سوى (١٤٤٠) طالب ابتدائية، و(١٣٦) طالب متوسطة، و(١٥٩) طالب ثانوية[٣١]. اتجه عدد قليل منهم إلى الخارج للتعليم، ولم يُنجز سوى القليل لخلق اقتصاد حديث. وفي نهاية الانتداب، فإن المزيد من الريف العراقي –الذي يضم (٧٠%) من السكان– لما يزل بعيداً فعلياً عن التحديث، ولم تؤسس صناعة حديثة .

تكونت، في أثناء ذلك، طبقات اجتماعية جديدة. ففي المستويات العليا تكونت أوليغاركية جديدة من مالكي الأراضي العشائريين والحضريين، والمستثمرين في المضخات، والمقاولين والتجار الحضريين، والقادرين على تحقيق الأرباح جراء حالة الأمن التي حققها الانتداب. وبدأت بالظهور طبقة وسطى صغيرة من موظفي الخدمة المدنية، وتجاز التجزئة، والحرفيين. وعلى أية حال، فإن السواد الأعظم من السكان — حضريين وريفيين– ظلوا في أو قرب مستوى الفقر. فالهجرة الحضرية، مع أنها لم تكن كبيرة في الثلاثينيات، أنتجت مجموعة من مقطوعي الجذور ممن عاشوا في الأحياء الفقيرة من المدن. وقد استفاد عدد صغير من العمال من بدء الصناعة النفطية وإنشاء ميناء ومنظومة للسكك الحديد، إلا أن الافتقار إلى الموارد المالية أبطأ من نمو الصناعة والبنية التحتية. تقوّض عمل الصنّاع والحرفيين المحليين جراء الاستيرادات الخارجية. وقد ظل المجتمع العراقي محافظاً بشدة. فالعلاقات الأسرية لما تزل في غاية الأهمية، أم الطائفية الدينية، فقد عززها البريطانيون، الذين أصروا على دعم الأقليات المسيحية واليهودية المختلفة من خلال نظام مدرسي مستقل وتمثيل خاص بالبرلمان .

معاهدة ١٩٣٠ وإنهاء الانتداب

رغم أن الفريق القومي حاول طوال العشرينيات إلغاء أو تعديل المعاهدة، فإن نجاحه الوحيد تمثل في القيام بتغييرات تجميلية في ١٩٢٧. فبحلول ١٩٢٩، كانت الأمور قد وصلت إلى مستوى الأزمة، وحتى عبد المحسن السعدون، المناصر الوثيق لبريطانيا، كان متعباً ومحبطاً. وفي كانون الثاني ١٩٢٩، استقال رئيس الوزراء السعدون وكامل مجلس وزرائه، وظلّ العراق لمدة ثلاثة أشهر من دون حكومة رسمية. وفي نيسان، جرى في نهاية الأمر تشكيل وزارة برئاسة توفيق السويدي، إلا أنها لم تُنجز شيئاً يتعلق بالمعاهدة .

انفرجت أسارير الأزمة في حزيران ١٩٢٩ حين أعلنت حكومة عمالية منتخبة حديثاً في بريطانيا عزمها على دعم طلب العراق الانضمام إلى عصبة الأمم في ١٩٣٢ والتفاوض بشأن معاهدة جديدة تعترف باستقلال العراق. شكل السعدون وزارة جديدة وشرع بالمفاوضات،بيد أنها لم تحقق تقدماً. وبعد فترة قصيرة من توليه المنصب الوزاري، هوجم السعدون في البرلمان لموقفه من المعاهدة، وفي الثالث عشر من تشرين الثاني أقدم على الانتحار، ليأسه من محاولات التوفيق بين الموقف العراقي وموقف بريطانيا، وقد ذكر السعدون في مذكرة انتحاره: (الأمة تتوقع الخدمة، والإنكليز لا يوافقون على مطالبنا... والشعب العراقي، الذي يطالب بالاستقلال، ضعيف... وغير قادر على تقدير النصيحة التي يقدمها أصحاب الشرف أمثالي.)[٣٢]. ورغم أنه لم يكن دوماً محط تقدير الفريق المعادي لبريطانيا، فإن خدماته إلى الأمة بوصفه وسيطاً بين البريطانيين والعراقيين كانت قيّمة. وموته كان إشارة إلى إنهاء فترة التسوية وأن على بريطانيا تقديم تنازلات وشيكة.

استغل فيصل هذه الفرصة ليقدم الرجل الذي كان راغباً به منذ البدء، نوري السعيد. ومع أن بعض الشكوك ساورت البريطانيين حول قدرة نوري على التعامل مع الوضع، فإنهم سرعان ما تخلوا عن رأيهم هذا. كانت قبضة نوري الحازمة مطلوبة، لأن الحكومة واجهت حركة معارضة أكثر تماسكاً ووضوحاً من السابق. فللوهلة الأولى، تعين على نوري استخدام الأساليب الذي بات مشهوراً بها لاحقاً في إسكات المعارضة، وتكميم الصحافة، وتعطيل البرلمان. إن تعامل نوري الناجح مع موضوع المعاهدة والمعارضة الداخلية رفعته إلى مصاف السياسي العراقي الأول بنظر البريطانيين، وهو موقع كان عليه أن يحتفظ به منذ ذلك الحين فصاعداً. لقد مهد موت السعدون الذي جاء في غير أوانه الطريق أمام رجل العراق القوي الجديد.

وفي نيسان ١٩٣٠، تم استئناف مفاوضات المعاهدة. وفي حزيران ١٩٣٠، توجت المفاوضات بإبرام معاهدة التي طال انتظارها والتي ستجعل العراق عضواً في

عصبة الأمم. وفي الخريف، أقام نوري انتخابات مُسيطر عليها سيطرة صارمة، وفي السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠ صادق البرلمان على المعاهدة بواقع (٦٩) إلى (١٢). وقد وعدت المعاهدة الإنكلو-عراقية لعام ١٩٣٠ بترشيح العراق إلى عضوية عصبة الأمم في ١٩٣٢ وأبقت على تحالف أنكلو-عراقي وثيق، ونصت على مساعدة مشتركة في وقت الحرب، وتشاور وثيق في الشؤون الخارجية، وسمحت لبريطانيا بتأجير قاعدتين جويتين، يقوم العراقيون بحمايتهما على نفقة البريطانيين. وستستلم القوات العسكرية العراقية المساعدة، والمعدات، والتدريب من بريطانيا، وبالمقابل، ستتمتع القوات البريطانية بالمساعدة العراقية وحق استخدام المنشآت العراقية، بضمنها السكك الحديد، والموانئ، والمطارات، في وقت الحرب. وستظل القوة الجوية الملكية في القواعد الجوية العراقية. ووجوب أن يكون المستشارون والخبراء الأجانب الذي يحتاجهم العراق من البريطانيين وأن لا تتأثر أوضاع أولئك الموجودين في الخدمة وسيحل سفير محل المندوب السامي، تكون له الأسبقية على باقي السفراء الآخرين[٣٣].

كان رد فعل العراق تجاه المعاهدة متداخلاً. فقد عارض القوميون بشدة مدة الخمسة والعشرين عاماً، واستئجار بريطانيا للقاعدتين الجويتين، والبنود التي تُلزم التشاور مع بريطانيا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، والتوظيف المستمر للمستشارين البريطانيين. ورغم قمع نوري لها، فقد استمرت المعارضة للمعاهدة وللعلاقة الأجنبية بالطفو على سطح الأحداث في السنوات اللاحقة، وحتى خلال فترات الهدوء، استمرت الشكوك بوجود يد بريطانية خفية خلف الستار. فعلى ضوء المعارضة المستمرة للمعاهدة يُمكن فهم أسباب قيام ثورة ١٩٥٨ والمشاعر المعادية للغرب منذ ذلك الحين.

وفي حين عارض القوميون المعاهدة كونها لم تقطع العلاقة مع بريطانيا، فإن الأقليات العراقية –لا سيما المسحيين والأكراد– عارضوا المعاهدة لأنها أضعفت العلاقة. ولخشيتهم على وضعهم، شرعوا بإثارة الهياج الذي أزعج الدولة الجديدة في العقد الذي تلا الاستقلال. فقد طالب الأكراد على وجه الخصوص بقيام مناطق آمنة تحددها عصبة

الأمم. والانتفاضات المتعددة في الشمال، قاد أحدها الشيخ محمود وانتفاضة أخرى قادها أحمد البارزاني، كان ينبغي إخمادها بالقوة المسلحة بمساعدة القوة الجوية الملكية. وعلى أية حال، كان موقف الملك ونوري السعيد حازماً، وفي تشرين الأول ١٩٣٢ تم قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وبذا أصبح أول دولة منتدبة تحصل على استقلالها .

المعارضة القومية الجديدة

وسم توقيع المعاهدة وإنهاء الانتداب تغييراً دقيقاً في ميزان القوى داخل العراق. فقد استمرت بريطانيا بحيازة بعض القوى ، بيد أن معظمها انتقل إلى أيدي العراقيين. وبحلول ١٩٣٠، فإن فيصل وأنصاره، لا سيما ضباط الجيش العثماني التعليم كنوري سعيد، تحركوا لملء فراغ القوى، بدعمٍ وثيق من البريطانيين. وقد أوجدت القبضة الشديدة لفيصل وزمرته معارضة جديدة، هاجمت المعاهدة الجديدة والارتباط البريطاني. وكانت هذه الحركة أكثر تماسكاً وبراعة في القيادة من حركات المعارضة في العشرينيات.

تمثل الضعف الرئيس للانتداب والمؤسسات الانتدابية في نطاقها الضيق. فهي لم تصل إلا إلى العناصر العليا في الشرائح الحضرية، وتكاد لم تؤثر في المناطق الريفية والطبقات الحضرية الدنيا. وقد نجحت المعارضة الجديدة، في الأقل لبعض الوقت، من الوصول بشكل أعمق إلى البنية الجديدة، موحدة العناصر الحضرية والريفية، الشيعية والسنية، بل حتى دمج بعض عناصر الطبقة الدنيا الحضرية. وقد ارتكزت بشكل رئيس على المشاعر القومية العربية والتأكيد على هوية العراق العربية. ورغم أن هذه الحركة لم تستمر أبعد من منتصف الثلاثينيات، فإنها تركت تأثيرها على بعض المجموعات التي ظهرت على مسرح الأحداث في وقتٍ لاحق من العقد.

وشأنهم شأن أعضاء الحكومة، كان زعماء المعارضة من ضباط الجيش العرب السنة العثمانيّ التعليم أو المحاميين، ولكن بسبب معارضتهم للبريطانيين والمعاهدة فقد

ظلوا على هامش السلطة. وفي خريف ١٩٣٠، شرعوا ببناء قاعدة واسعة للقوى لتحدي فيصل وزمرته، وفي تشرين الثاني شكلوا حزباً سياسياً، الإخاء الوطني، الذي كان مناوئاً للبريطانيين والمعاهدة. وقد جذب الحزب كامل الجادرجي، إصلاحي يساري من عائلة بغدادية معروفة، وجعفر أبو التمن، المناوئ العتيد لبريطانيا وزعيم الحزب الوطني، ومجموعة من شيوخ عشائر الفرات الأوسط ممن عارضوا البريطانيين في ١٩٢٠ من خلال المجلس التأسيسي. وفي ١٩٣١، وخلال إضراب واسع النطاق للحرفيين وعمال الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى في بغداد، تحالف الحزب مع العمال، ورغم أن هذا التحالف كان قصير الأمد، فقد سلط الضوء على القوى الاجتماعية والسياسية المنبثقة في البلاد .

كان الإضراب أول تمرد واسع النطاق للطبقات الدنيا ضد المظاهر العديدة للعلل الاجتماعية —الركود الاقتصادي، والتوزيع الهزيل للأجور والدخل، وزيادة على كل هذا وذاك، الضرائب الجديدة– وقد حدثت سابقاً إضرابات متفرقة للحرفيين والعمال، لا سيما عمال السكك الحديد، إلا أن أياً من هذه الإضرابات لم يكن مؤثراً. نشأ إضراب ١٩٣١ بين الحرفيين، والتجار، والعمال الصناعيين في بغداد، وامتد بالتدريج من العاصمة إلى الفرات الأوسط وإلى البصرة، التي فُقدت السيطرة فيها جراء الإضراب. الأمر الذي عجل من اندلاع الإضراب هو الإعلان، في الثاني من حزيران ١٩٣١، عن قانون العوائد البلدية لنسب الضرائب الثابتة التي تُجبى من المهن التجارية والحرفية، التي بلغت ثلاثة أضعاف أية ضريبة مجباة سابقا[٣٤]، وكانت الضريبة الجديدة القشة التي قصمت ظهر المجموعات التي أرهقتها الضرائب. ووصلت البطالة إلى نسب خطيرة، لا سيما بين عمال السكك الحديد. والعديد من عمال السكك ممن لا يزالون في الخدمة صُرفت لهم نصف رواتب[٣٥].

قاد المعارضة للضرائب صالح القزاز، رئيس جمعية أصحاب الصنائع والحرف، الذي تحول صوب الحزب المعارض الجديد، الإخاء، للزعامة. وقد اشترك في الإضراب

حوالي ثمانية آلاف عامل وحرفي، وثلاثة آلاف عامل نفط[٣٦]، وتلا ذلك اندلاع صدامات مع الشرطة، حيث امتد الإضراب إلى مدن الفرات الأوسط –الحلة، والكوفة وكربلاء، والنجف– وإلى عشائر المنتفك، حيث استمرت أعمال الفوضى لأسبوعين. وكان من الواضح أن الإضراب من تدبير حزب الإخاء. ففي الخامس عشر من تموز، امتد الإضراب إلى البصرة، حيث كان ينبغي اتخاذ إجراء حكومي لإنهائه.

دلت مطالب المضربين على الأهداف المختلفة للمشاركين. فقد طالب العمال بإلغاء الضرائب البلدية وبتعويض للبطالة، في حين طالب زعماء الإخاء باستقالة الوزارة وإجراء انتخابات. قررت حكومة نوري سعيد التعامل مع الإضراب بفصل عنصريّة الاثنين. فقد قام نوري بتهدئة العمال وذلك بإلغاء الضرائب المفروضة على تسعة عشر صنفاً من العمال، لكن الوزارة لم تستقل، وكان صالح القزاز ونقابته الخاسرين الأكبرين، إذ قام نوري بحلها في آب ١٩٣١.

وبعد فترة قصيرة من إنهاء الإضراب فاتح زعماء الإخاء القزاز باقتراح تأسيس نقابة دائمية، الأمر الذي سيجعل جُل الشريحة الجديدة في المجتمع بحالة تعاون مع الإخاء. والنقابة الجديدة ستضع الحركة العمالية تحت سيطرة زعماء المعارضة، لكن عدم قدرة حزب ما على توحيد ساسة المؤسسة الحضرية والشيوخ مالكي الأراضي مع حركة عمالية حضرية متنامية لم تغب عن بال القزاز، لذا قرر رفض العرض.

ولم يمض الوقت طويلاً قبل أن تسقط عناصر أخرى في الائتلاف أيضاً. ولاعترافه بقوة القوى المعادية لبريطانيا، دعا فيصل في آذار ١٩٣٣ زعماء الإخاء لتشكيل وزارة، لكنه أصر على قبولهم بالمعاهدة، وبعد فترة من تحليل الذات، وافق زعماء الإخاء على شروط فيصل. إن هذا التغيير المفاجئ الذي تعلق بمسألة حساسة كانت قد وحدت حتى الآن المجموعات المختلفة تمخض عن هجوم حاد على حزب الأخاء شنّه قادة الحزب الوطني، الذين انسحبوا من الائتلاف. ونتيجة لذلك فقد الإخاء بعض دعمه الشيعي، ولم يمضِ الوقت طويلاً قبل أن يقرر الجادرجي الانسحاب أيضاً.

كانت أسباب الانهيار واضحة. فقد كان الائتلاف تجمعاً لمجموعات تعكس مصالح مختلفة مع عدم وجود ما يوحدهم سوى معارضة المعاهدة والنفوذ البريطاني. إن رغبة زعماء الإخاء بالتوصل إلى تسوية مع البريطانيين دمرت شرعيتهم في عيون قوى المعارضة التقليدية، في حين أن تحالفهم مع شيوخ الجنوب من مالكي الأراضي أزعج الليبراليين الشباب والطبقة العاملة المنبثقة.

وحين غادر المستشارون البريطانيون بغداد، حلّت محلهم مجموعة من القوى التي كان البريطانيون قد توقعوها. فقد ورث العرش معظم السلطة، واستمر ضباط الجيش السابقون والمحامون المؤيدون لبريطانيا، الذي يتزعمهم نوري السعيد بالهيمنة على مجالس الوزراء، أما المعارضة التي تقودها جماعة الأهالي، فقد سُمِحَ لها بالدخول إلى معاقل السلطة لفترة وجيزة، أثر قبول الإخاء التعاون مع البريطانيين وقبولهم بالمعاهدة. وفي الريف، فإن الزعماء العشائريين، القانعين بالامتيازات التي حصلوا عليها لقاء دعمهم، فقد ظلّوا ملتزمين بالهدوء. ورغم أن الشيعة والأكراد تم استثناؤهم من السلطة المنبثقة، فقد جرى تحييد معارضتهم بمنحهم بعض المقاعد في مجلس الوزراء وبتمثيل عناصرهم الأكثر اعتدالاً في البرلمان .

الفصل الثالث

حقبة عدم استقرار

١٩٣٢-١٩٤٥



بشّر إنهاء الانتداب بمرحلة انتقالية مصحوبة بمصاعب أمـــام الدولـــة الفتيـــة وزعمائها. فالانسحاب التدريجي للمستشارين البريطانيين ونقل المسؤولية إلى العراقيين أخضع مؤسسات الدولة التي أقامها البريطانيون إلى الاختبار وجعل الساسة العـــراقيين يواجهون صنفاً من المشكلات التي كانوا قد تجنبوها لفترة طويلة. وكان تفكك وحدة العراق الهشة المشكلة الأبرز. فقد شدد عدد من المجموعات الدينية والأثنية على مزاعمها بالحكم الذاتي أو بحصة أكبر من السلطة في الحكومة المركزيـــة. شـــكّل المـــسيحيون الآشوريون المشكلة الأصعب إذ كانوا يحظون في السابق بحماية البريطـــانيين، بيـــد أن اليزيديين والشيعة تسببوا بمشكلات أيضاً. ومع ذلك، فقد كانت هـــذه المـــشكلات صغيرة مقارنة باستعادة العشائرية لقوتها في الجنوب، التي أصبحت تمتزج الآن بـــدوافع اقتصادية جديدة. لقد زاد التآكل الجزئي للسلطة العشائرية والاهتمام الحديث بالزراعة من وتيرة التنافس العشائري على الأرض والماء، في حين استمر السخط الشيعي الناجم عن مقدار حصة الشيعة من الثروة الوطنية والامتيازات يستعر تحت السطح. إن هـــذه الاستياءات، التي أثارها ساسة طموحون في بغداد، توجت في آخر الأمر بسلسلة مـــن التمردات العشائرية التي زعزعت أسس الدولة وجعلت الحكومة المركزية الجديدة تواجه أعنف تحدٍ لحد الآن .

أدى انسحاب البريطانيين وتناقص تأثيرهم أيضاً إلى خيبة أمل ملحوظة بالنظام الدستوري وإلى البحث عن مبادئ جديدة للتنظيم الاجتماعي والسياسي. وهذا البحث فرضته الضغوط لتحقيق تنمية اقتصادية أسرع وعدالة اجتماعية أكبر في توزيع الثـــروة والامتياز. ولدعم هذه الاتجاهات كانت ثمة تيارات فكرية مستمدة من الخـــارج. وفي نهاية الأمر تبلورت هذه الأفكار الخارجية في مدرستين فكريتين سياسيتين، أسهمتا منذ ذلك الحين في تقسيم الطبقة المثقفة في العراق بينهما .

فمن ناحية هناك القوميون العرب، المهتمون بتعزيز مؤسسات الدولة وتوســـيع تأثير العراق في العالم العربي. لقي توجههم السياسي زخماً جراء نمو المشكلة الفلسطينية

وتصاعد المشاعر المعادية لبريطانيا في العراق، وقد تم التعبير عن هذه الأمور بـالتكرار المتزايد للتظاهرات وعنف الشارع. ومن ناحية أخرى هناك المصلحون الاجتماعيون، المتأثرون بالوعي المتزايد للسخط الاجتماعي والاختلافات في توزيع الثورة والفرص. وهم يعتنقون مزيجاً من الإيديولوجيات اليسارية، من الماركسية، التي لا يُصرح بها لحد الآن سوى قلة، إلى الليبرالية المعتدلة.

اعتنق معظم القوميين العرب، الذين أدركوا مقدار تأثيرهم، المدرسة الفكرية الأولى، لكن، كما يوضح نموذج حزب الإخاء، فقد فشلوا في توسيع قاعدة قوهم أو بناء المؤسسات السياسية الضرورية لتعزيز سياساهم. وبدلاً من ذلك ركزوا على دعم البيروقراطية والجيش، والتمسوا الدعم العشائري والطائفي لتعزيز موقعهم في العاصمة. قاد التكتيك الثاني في نهاية الأمر إلى التمردات العشائرية في مطلع الثلاثينيات. لقد أعطت الحاجة لاستعادة الأمن في أعقاب هذه الاضطرابات الجيش الجديد فرصته الأولى. ففي ١٩٣٦ شهد العراق انقلابه العسكري الأول الذي تسبب في انهيار النظام الدستوري الذي أقامه البريطانيون. حاول قادة الانقلاب استبدال المؤسسة الحاكمة بمجموعة سياسية جديدة ترغب بتحقيق الإصلاح الاجتماعي والتركيز على العراق أكثر من التركيز على العالم العربي، إلا أن المحاولة لم يُكتب لها النجاح. وبدلاً من ذلك، فإن الجيش – وبالأخص ذلك القطاع من الجيش المفعم بمشاعر قومية عربية جياشة– هيمن بصورة متزايدة على النظام السياسي .

وبين ١٩٣٧ و١٩٤١، حدثت تغييرات حكومية جراء ضغط الجيش، غير أن التغييرات في أعضاء مجلس الوزراء لم تضع العسكريين في مواقع القيادة. فعمل الجيش من خلف الستار وزحف بشكلٍ تدريجي نحو السلطة، حيث لقي التشجيع من الساسة المدنيين التواقين لدعم أهدافهم الخاصة. وفي أثناء ذلك، فإن المشكلة الفلسطينية المتفاقمة والضغوط البريطانية لجر العراق بصورة أعمق للاشتراك في الحرب العالمية الثانية زادت من المشاعر المعادية لبريطانيا واستقطبت الساسة العراقيين، الذين لم يكونوا مهيئين

للتعامل مع مشكلات السياسة الخارجية المهمة كهذه. أدت هذه الأحداث في ١٩٤١ إلى تنحية مؤقتة للساسة المؤيدين لبريطانيا، وحصول غزو مضاد للقـوات البريطانيـة، والاحتلال البريطاني الثاني للعراق.

كان الاحتلال نقطة تحول في تاريخ العراق. أعاد البريطانيون الساسة المبعدين إثر انقلاب ١٩٤١. وبمساعدة البريطانيين، بدأ هؤلاء الساسة بإقصاء القوميين المعادين لبريطانيا وإضعاف سطوتهم على الجيش والبيروقراطية بشكلٍ لم يسبق له مثيل. أعـاد البريطانيون الركائز السابقة للنظام إلى موقعٍ لم يكن بالإمكان إزاحتهم عنه إلا بثـورة، فأوجد التدخل استياءً كبيراً، ليس فقط بسبب الاحتلال، ولكن أيضاً بسبب المجموعـة الحاكمة وارتباطها بقوة أجنبية. ضُبطت هذه المشاعر ضبطاً صارماً خلال الحرب، بيد أنها لم تختفِ.

أوجدت الحرب ظروفاً اقتصادية انصبت في فائدة المجموعة الحاكمة، وتسببت باستقطاب اجتماعي واقتصادي للمجتمع. فقد ولّد التضخم في فترة الحرب ثراءً بـين بعض المجموعات وضيق اقتصادي بين مجموعات أخرى، على نطاق لم يكن معروفـاً حتى الآن في العراق. أصبح الفقراء مترعجين بصورة متزايدة مـن النظـام لأسـباب اقتصادية. وبحلول نهاية الحرب، أصبح المسرح مهيئاً للتوترات الاجتماعيـة والـسخط السياسي الذي أصبح سمة بارزة لفترة ما بعد الحرب .

تآكل الوحدة الوطنية (١٩٣٢-١٩٣٦)

مع إنهاء الانتداب وانسحاب البريطانيين، حاول العراق إيجاد حكومـة قويـة لتحقيق الوحدة الوطنية. وكما ذُكِرَ سابقاً، تحرك فيصل لاسترضاء المعارضة القوميـة بإدخال بعض من عناصرها في الحكومة. وفي تشرين الثاني ١٩٣٢، حل وزارة نـوري السعيد وعين رئيس وزراء محايد لإجراء انتخابات برلمانيـة. وفي آذار ١٩٣٣، عـين وزارة جديدة تضم أغلبية من أعضاء الإخاء. إن حظوظ هذه الوزارة وموافقتها علـى

مضض على المعاهدة تم التطرق لها بالتفصيل، إلا أن مسألة المعاهدة لم تكـــن ســـوى المشكلة الأولى من بين سلسلة من المشكلات التي واجهت حكومة الإخاء. وفي صيف ١٩٣٣، فجرت التوترات التي حدثت منذ فترة طويلة بين الحكومة المركزية والطائفـــة الآشورية المتوطنة حديثاً أزمة خطيرة .

المسألة الآشورية

أوضحت المسألة الآشورية للعديد من الأجانـب، بـضمنهم مجموعـة مـن المسؤولين البريطانيين عدم قدرة العراق على التعامل العادل والحازم مع أقلية منـشقة. فقد فسر القوميون العراقيون المسألة بصورة مختلفة، ذلك أنهم اعتقدوا أن الآشـوريين يشكلون تهديداً للوحدة الوطنية العراقية. فالتقارير البريطانية في ذلك الوقت مالـت إلى صرف النظر عن الخطر المحتمل للآشوريين، بيد أن دراسة حديثة أظهرت أن قـدرتهم التخريبية من المرجح أن تكون أكبر مما أدركه البريطانيون[١].

إن الخطأ الذي ارتكبته الطائفة الآشورية، وعلى وجه الخصوص قيادتها غـير المجربة بزعامة الشاب مار شمعون، كان في مطالبتها بالحكم الذاتي دون توفر الوسـائل لدعم هذا الطلب، في مواجهة مد متصاعد للوطنية العراقية. فاسـتقرار الآشـوريين في العراق بعد الحرب العالمية الأولى والحماية البريطانية المستمرة لهذه الطائفة كانت ومنـذ فترة طويلة موضع استياء السكان المسلمين. واعتماد البريطانيين على المجنـدين (كـان المجندون من الآشوريين بالكامل تقريباً) أثار مخاوف الجيش العراقـي قليـل الخـبرة، المتحسس لضعفه والمستاء من المجندين كقوة تتحكم بها قوة أجنبية[٢]. إن استقلال العراق وتحول مسؤولية الأمن الداخلي إلى الجيش العراقي أقلق الطائفـة الآشـورية. حـاول بطريارك الطائفة، المار شمعون، استعادة الحكم الذاتي الذي كان الآشوريون يتمتعون به بموجب نظام الملل العثماني. وفي النصف الثاني من سنة ١٩٣٢، غادر إلى جنيف لوضع

المسألة أمام عصبة الأمم، دون أن يحقق نجاحاً. وفي أثناء ذلك، هدد المجندون بالاستقالة الجماعية وإعادة التجمع في الشمال، بغية تكوين وطن آشوري هناك.

وحال عودته إلى الوطن، رفض المار شمعون بعناد التعاون مع الحكومة لتوطين بقية الآشوريين، مطالباً بسلطة زمنية وروحية. وفي النهاية ، في حزيران ١٩٣٣، تم احتجاز البطريارك الآشوري في بغداد، رغم الالتماسات التي قدمتها أوربا إلى فيصل بضرورة إطلاق سراحه وبلغ الموقف ذروته في منتصف تموز عندما عبرت مجموعة من الآشوريين، من أنصار المار شمعون، دجلة متوجهة إلى سوريا وطالبت بالسماح لهم بالاستيطان هناك. انضم لهم زهاء (١٠٠٠) آشوري ممن كانوا قد تركوا قراهم وأسرهم دون حماية. رفض الفرنسيون قبولهم، وفي الرابع من آب، بدأت مجاميع من الآشوريين إعادة عبور الحدود باتجاه العراق، وحمل العديد منهم أسلحتهم التي أعادها الفرنسيون. كانت القوات العراقية تتهيأ لنزع أسلحتهم حين جرى إطلاق النار، ولم يتم التأكد بشكل واضح عن المصدر الذي أطلق النار أولاً، غير أن قتالاً عنيفاً اندلع. وبعد نهاية يوم من المعركة، قُتِلَ ثلاثون جندياً عراقياً وحوالي نصف الآشوريين العائدين. تمكن البعض من وصول قراهم، وعبر حوالي (٥٠٠) شخص الحدود إلى سوريا؛ وحاصر الجيش المتبقين وأطلق عليهم النار.

ورغم مأساوية هذه الأحداث، إلا أن الأسوء لم يحدث بعد. فقد وصل الشعور المعادي للآشوريين ولبريطانيا بين العراقيين إلى حدٍ لا سابق له. ومع مطلع آب فإن شيئاً ما أشبه بالرعب سيطر على الحكومة. ومباشرة عقب الصدام الذي وقع على الحدود، ارتكب مسلحون أكراد غير نظاميين مجزرة ذهب ضحيتها (١٠٠) من القرويين في دهوك وزاخو. وعلى أية حال، فقد وقع الأمر الأسوء في الحادي عشر من آب في سميّل، عندما لقي قرويون غير مسلحين، تجمعوا في مركز للشرطة طلباً للحماية، مصرعهم على يد سرية تابعة للجيش يقودها اسماعيل توحلة، وهو مساعد بكر صدقي، الفريق المسؤول عن القوات في منطقة الموصل. وقد نشأ خلاف فيما بعد حول أكان

صدقي قد اصدر أوامره بعملية القتل. ولا يوجد دليل حاسم بيـد أن عمليـة القتـل تتماشى تماماً مع شخصية بكر صدقي .

وكان بكر صدقي، في أواخر الأربعينات من عمره في ذلك الوقت، شخصية لافتة للانتباه لكنها مبهمة. ولد في كركوك لأب كردي، وتلقى تعليمه في الأكاديمية العسكرية العثمانية، وقاتل مع الأتراك في الحرب العالمية الأولى، وكان قد انضم إلى قوات فيصل في سوريا لفترة وجيزة. وفي ١٩٢١ التحق بالجيش العراقي، حيث تدرج في المناصب بصورة سريعة، وكونه خريج كلية الأركان البريطانية في كامبرلي، كان بكر صدقي قد سافر إلى أوربا وتعلم العديد من اللغات الأجنبية. عُرِفَ عنه أن تكتيكي بارع واحد أفضل الضباط الكفوئين الذي أنجبهم الجيش العراقي لحد الآن، وكان أيضاً قاسياً لا يرحم. وربما كانت المسألة الآشورية من أول المظاهر العديدة على سمته هذه. وسواء أكان بكر مسؤولاً عن الأحداث أم لم يكن، فقد لقي (٣١٥) آشورياً حتفهم في سميل وجرى في الأقل نهب (٤٠) أو (٥٠) قرية وتدميرها تدميراً جزئياً[٣].

وبصرف النظر عن المأساة الإنسانية، كانت عواقب هذه الأعمال بعيدة المدى. فقدرة العراق على الحكم الذاتي، لا سيما تعامله مع الأقليات –وهو أمر كان موضع شك عصبة الأمم مؤخراً– لقي تحدياً في داخل البلد وخارجه. فالريبة بين الأقليات والحكومة كانت ستلوث المناخ السياسي لبعض الوقت. وفي الوقت ذاته، أميط اللثام عن سيل من القومية المعادية لبريطانيا، أنذرت بأحداث ١٩٤١. فهذه الأحداث ألحقت ضرراً بمكانة فيصل وشككت بسياسة الاعتدال التي كان يحث الحكومة عليها، في حين كان ابنه غازي، الذي أيد الجيش ووزارة الإخاء تأييداً علنياً، محط ترحيب واسع[٤]. وفي أيلول ١٩٣٣، غادر فيصل إلى أوربا بصحة عليلة، ومعنويات متدنية.

والحصيلة الأقل إثارة ولكنها الأهم للمسألة انصبت في بروز الجيش وطنياً وأظهرت إمكانياته السياسية المستقبلية للوهلة الأولى. فقد رفعت المسألة الآشورية بكر صدقي إلى مصاف بطل وطني بين عشية وضحاها، والشعبية المفاجئة للجيش أتاحت

تقديم قانون التجنيد الذي كان محط رغبة القوميين منذ فترة طويلة. وتدفقت العروض للخدمة في الجيش من رجال القبائل والأكراد الذين كانوا قد أعلنوا معارضتهم للقانون قبل فترة وجيزة. صاغت وزارة الإخاء قانوناً للدفاع الوطني على الفور، وفيما بعد صادق البرلمان عليه.

وفاة فيصل

بعد أن نجا من أحداث المسألة الآشورية، سرعان ما تعرض العراق لضربة أخرى. ففي السابع من أيلول ١٩٣٣، توفي فيصل فجأةً في جنيف، إثر إصابته بنوبة قلبية جراء إجهاد الأسابيع الماضية. ورغم تفادي أزمة الخلافة بصورة رحيمة، فإن موت فيصل أزاح الرجل الوحيد القادر على تسوية الخلافات بين عناصر العراق المتنوعة، وأتلف البداية الواعدة التي قام بها في دمج عناصر المعارضة في حكومة ائتلافية.

وحتى بين أقرب مستشارية، عدّ بعضهم فيصل ضعيفاً، وهو تقييم من المرجح أن يعكس رغبة بوجود رجل قوي تقليدي في سدة السياسة العراقية. ورأى آخرون أن آمال فيصل ورؤاه للعراق، وامتزاجه الكامل بالبلد، وقدرته على الوقوف بعيداً عن السياسة الحزبية والشخصية وضعته بموقع أعلى من زملائه ومعاصريه. ومع أن فيصل لم يذهب قط في تحقيق ما يرغب به الطرف المعارض لبريطانيا، فإن رغبته بالعمل مع عناصر المعارضة لإرساء دعائم حكومة تعتمد على أساس أوسع من كون أن السفارة البريطانية هي الأساس الأصلب للاستقرار المستقبلي من أي حل تحقق لحد الآن.

فور وفاة فيصل، اعتلى ابنه غازي العرش. ففي سن الحادية والعشرين، كان غازي لا يزال شاباً وعديم التجربة لذلك لم يتمكن من ملئ مكان والده الذي يعتمد على التوازن السياسي؛ وزيادة على ذلك، فلا تدريبه ولا مزاجه مهيئان لهذه المهمة. ولد غازي، الولد الوحيد لفيصل، في مكة وقضى سنواته الإحدى عشرة الأولى هناك.

وفي ١٩٢٣ جاء إلى بغداد مع أمه وأخواته. تلقى تعليمه في البدء على يد مربية إنكليزية، وفيما بعد التحق غازي بهارو في انكلترا. وكان طالباً اعتيادي المستوى. ولدى



عودته إلى بغداد التحق بدورة اعتيادية للتدريب في الكلية العسكرية، حيث تعرف على ضباط الجيش الشباب الذين أصبحوا قوميين في الإيديولوجية والموقف بصورة متزايدة.

في العديد من الجوانب وقف غازي على النقيض من والده. فكونه ينتمي إلى الجيل الشاب وذي تعليم غربي، كان أقل تناغماً بكثير مع عقلية ومصالح الزعماء العشائريين والدينيين أو الساسة الكبار ذوي التدريب العثماني. فقد كانت سياسة والده في الشأن الداخلي تميل إلى التقارب مع الشخصيات الدينية والعشائرية وكان أيضاً يميل إلى الأسلوب الشخصي للسياسة في بغداد بحيوية، إلا أن غازي لم يبدِ إلا اهتماماً ضئيلاً بتعقيدات السياسة البغدادية وغالباً ما كان يهمل واجباته الملكية. فخلال جولته الأولى في البلاد بوصفه ملكاً، ألغى مواعيده، وغير جدوله، وقفل عائداً بوقتٍ مبكر، مخلفاً استياءً وراءه٥. وعلى أية حال، ففي الجانب الإيجابي، فإن شبابه، ومشاعره القومية الصادقة، وميله نحو الجيش جعله في موقف متناغم مع الطبقة المثقفة المنبثقة٦. فارتباطاته مع الضباط الشباب والمعارضة المنبثقة، مع أنها محط استياء البريطانيين وساسة المؤسسة الحاكمة، قدمت عنصراً في مركز البنية السياسية تم افتقاده بشدة بعد موته في ١٩٣٩

فلو لطّف حياته الشخصية ببعض الاعتدال، لتمكن غازي من ملئ الفجـوة الآخـذة بالتوسع بين العرش والطبقة الوسطى.

صراع على السلطة

تمثلت النتيجة الأبرز لمضاعفات وفاة الملك فيصل في حل وزارة الإخاء. وعقب وفاة الملك، أصدرت الوزارة العديد من البيانات أعلنت فيهـا التمسـك بالسياسة السابقة، بضمنها دعم المعاهدة. ورغم أنها صدرت للاستهلاك الخارجي بصورة رئيسة، فإن هذه البيانات أثارت هجوماً عنيفاً على زعماء الإخاء قام به جعفر أبو التمن، الذي أعلن تقاعده عن العمل السياسي[٧]. لقد أدى انسحاب أبو التمن إلى تكثيف السـخط الشيعي الحضري وقوّض تقويضاً خطيراً مصداقية الإخاء بوصفه حزباً قومياً، مظهراً مرة أخرى عمق الشعور المعادي للمعاهدة في البلاد.

وطبقاً لهذه الظروف، طلب زعماء الإخاء السماح بحـل البرلمـان وإقامـة انتخابات جديدة، سيستخدمونها بلا شك لملئ المجلس بأنصارهم. وهذا الأمر سـيقلب الوضع السابق، الذي كانت فيه الوزارات وقوانين البرلمان تُملى من الملك ومن خلفـه البريطانيون. وبوجود ملك شاب، ووجود بريطاني ضعيف للغايـة، وبرلمـان يـضم انصاره، فستكون للإخاء فرصة تحجيم الملك إلى شخصية صورية والبدء بالتأكيد على حيازة السلطة الفعلية. ولا عجب، تبلورت هواجس لدى الملك ومستشاريه، وجـرى رفض الطلب. استقالت الوزارة في الثامن عشر مـن تـشرين الأول ١٩٣٣، تاركـة سياسيي الإخاء ومؤيديهم العشائريين بحالة استياء شديد جراء إبعادهم عـن الـوزارة وانتظار انتهاز فرصة للعودة .

دشنت استقالة وزارة الإخاء صراعاً جديداً على السلطة ضمن دوائر الحكومة، امتاز بتعاقب سريع لا معنى له نسبياً للوزارات –أربع وزارات خلال عـام ونـصف

العام- ومهما يكن من أمر، كان للصراع هذه المرة العديد من الميزات الجديدة، وغير المستقرة. تمثلت إحداها في الفراغ السياسي في القصر. فقد باتت السيطرة، أو التأثير على الملك من خلال الديوان الملكي هدفاً رئيساً للساسة الطامحين بالحصول على مناصب. وفي الوقت نفسه، تدنى النفوذ البريطاني الذي كان يمارس سيطرته من خلال الملك فيصل. وكما أظهرت الأحداث، أثبت غازي أنه أقل إذعاناً بكثير للمقترحات البريطانية.

كان انهيار ائتلاف المعارضة ومحاولة تكوين صلة بين حركة وطنية ذات قاعدة عريضة والحكومة من العناصر الأخرى الباعثة على عدم الاستقرار. ومن الآن فصاعداً، تم تنظيم السياسة ضمن المؤسسة الحاكمة على أساس شخصي بالكامل تقريباً، وقد اتخذت عناصر المعارضة موقفاً أكثر تصلباً وسلبية تجاه الحكومات. وفي غضون ذلك، استمر الساسة في بغداد بالمناورة للحصول على منصب، متجاهلين المشكلات الحقيقية. وكلما تعاقبت مجالس الوزراء، بدأ نسيج الدولة والبنية الدستورية بالتآكل.

بدأت الدورة في ١٩٣٣ مع وزارة المدفعي، التي حلت محل وزارة الإخاء. وشأنه شأن نوري والهاشمي، كان المدفعي ضابطاً سابقاً ومناصراً مبكراً لحركة فيصل، لكنه كان يفتقر إلى المثابرة والثبات السياسي. ومنذ البدء، تخلى عن السياسة الحزبية وشكل وزارة تعتمد على الانتماءات الشخصية بدلاً من الانتماءات الحزبية —لم تستغرق الوزارة سوى ثلاثة أشهر؛ إذ قضى عليها الانشقاق الشخصي. وأسباب الانشقاق لم تكن مهمة بحد ذاتها، إلا أنها أوضحت بشكلٍ جلي الدوافع الأساسية وراء السياسة في هذه الفترة. تركز معظم الجدل على رستم حيدر، وزير الاقتصاد الذي كان لسنوات مستشاراً لفيصل ومعلمه الخاص. هوجم حيدر في الصحافة لأصله الأجنبي (السوري) ولاتصالاته مع بعض شيعة الجنوب. فقد بالغ ناجي شوكت وزير الداخلية، وهو سني، بتضخيم هذه الاتصالات إذ ادعى أنها تنطوي على ألاعيب خطيرة وإثارة للمشاعر الشيعية. وعقّدت مسألة أخرى الوضع، حيث أظهرت كيف أن الصراع

السني- الشيعي المتواصل أصبح متداخلاً مع السياسة البغدادية ومع الدوائر الانتخابية التي أكثر منها الساسة البغداديون.

تمثلت المسألة الجديدة في مشروع الغراف، سد كبير سيتم بناؤه في الكوت لإرواء مساحات واسعة من الأراضي العشائرية في لواء الكوت والمنتفك. تم تخصيص الموارد المالية لبناء السد في الوقت الذي أثيرت فيه مسألة التجنيد، التي تستلزم تخصيصات أكبر من المال. آثر القوميون السنة في مجلس الوزراء إقرار قانون التجنيد، ليس لأهم لا يؤمنون بحشد آليات الدولة فحسب، بل لأهم يستفيدون من نمو أي جيش يهيمن على مناصبه العليا ضباط سنة، في حين آثر أعضاء مجلس الوزراء الشيعة إقرار مشروع السد لأنه سيجلب فوائد زراعية إلى الجنوب الشيعي ويساعد على زيادة محسوبيتهم بين الزعماء العشائريين. ولأن عدد السنة في مجلس الوزراء كان يفوق عدد الشيعة، لذا انتصر الرأي المساند لإقرار قانون التجنيد. تسبب هذا الأمر في استقالة وزيرين شيعيين، ومن ثم استقالة الوزارة في شباط ١٩٣٤ [٨].

لم تُكمل الوزارة التالية السنة، وفي آب ١٩٣٤ تشكلت وزارة ثالثة. وفي هذه المرة قرر رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي، الرئيس السابق للديوان الملكي، إقامة انتخابات جديدة. وافق الملك على إجراء الانتخابات، مُبعداً العديد من زعماء الإخاء الذي تم في العام المنصرم رفض طلباتهم بالاشتراك في الانتخابات، لذا فقد بدءوا مع مناصريهم العشائريين المتنفذين في الفرات الأوسط بدراسة اتخاذ إجراءات غير دستورية لاستعادة السلطة[٩].

إن هذه المكائد السياسية ستكون أقل خطورة لو لم تأتِ في أوج الاستياءات العشائرية التي، شأنها شأن الشكاوى الشيعية، كانت تنم عن غضب مكبوت، ومع أنها لم تحدث جراء تصرفات -أو عدم تصرف- الوزارات في بغداد، فإن هذه الشكاوى وفرت المواد الأولية للتمزق الذي كان بإمكان الساسة التأثير فيه. و لم يمضِ الوقت

طويلاً قبل أن يبدأ زعماء الإخاء الساخطون القيام بذلك الأمر الذي أنذر بعواقب وخيمة على الدولة الفتية وغير المستقرة لحد الآن.

التمرد العشائري الأول

ينبغي فهم الأسباب المعقدة للاضطراب العشائري في منطقة الفرات الأوسط لإدراك أهمية التمردات العشائرية التي هيمنت على المسرح السياسي للعامين القادمين. لقد شكّل التمرد العشائري دوماً، لا سيما في الجنوب، مشكلة للحكومة المركزية في بغداد حيث دعمه العداء الشيعي، لكن التمرد العشائري الآن ممزوج بشيء ما جديد. فجذر التمرد العشائري يعود إلى الانتقال من مجتمع يعتمد على التنظيم والقيم العشائرية إلى مجتمعٍ يعتمد على الزراعة المستقرة. ويكمن المظهر البارز لهذا الانتقال في تآكل قوة الشيخ وسلطته ضمن العشيرة. وطبيعي أن وظيفة الشيخ الرئيسة ذات طابع عسكري، فهو يحمي العشيرة من جيرانها ومن حكومة مركزية ضارية. والآن بات الشيخ وكيلاً لتلك الحكومة وفي الغالب ممثلها الرئيس، حين تسلمت الحكومة مسؤولية الدفاع الداخلي.

صب قانون التجنيد الذي تم إقراره في كانون الثاني ١٩٣٤ الزيت على النار بحرمان الشيخ من رجال العشائر الأصحاء البنية وفي الوقت نفسه تحشيد قوة قادرة في نهاية الأمر على إخضاعه. وقد تآكل موقع الشيخ الإداري أيضاً بصورة متزايدة جراء النمو المتصلب للبيروقراطية وامتدادها إلى الريف. وتجلى هذا الأمر بعدد من الإجراءات، المصادق عليها في الثلاثينيات، المصممة لوضع السلطة المحلية في أيادي رجال المدن المثقفين والحد من الاستقلال العشائري. فقد أصبح الشيخ نفسه معتمداً بصورة متزايدة على الحكومة المركزية للحصول على الامتيازات والفوائد التي كان يهبها بنفسه. وتدريجياً تحول ميزان القوى من العشيرة إلى الحكومة. ومع إجراء انتخابات ١٩٣٤،

التي حدت من النفوذ العشائري في البرلمان، لعله لم يكن من المفاجئ أن يرى الزعماء العشائريون أن الوقت ملائم لاستعادة سلطتهم واعتبارهم القديمين.

وكان الصراع على الأرض والماء، لا سيما من جانب الشيوخ هو الأهم في توليد إقطاعة عشائرية. وكان هذا الصراع مرتبطاً بالمصاعب الزراعية المعقدة الناجمة عن التحول من تربية الماشية إلى اقتصاد زراعي ومن الزراعة مورداً للرزق إلى الغلة مدفوعة الأجر. وطوال الثلاثينيات، تركز الاهتمام على الحقوق الثابتة لملكية الأرض ومدها إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة وتوسيع الأرض المزروعة. وأساساً تمثلت المشكلة في أن الأرض التي تورثها العشيرة -الديرة- كانت مملوكة للعشيرة مشاعياً، ذلك أن لكل رجل في العشيرة حقوقاً خاصة إجمالاً. ومع ذلك فإن ممارسة الزراعة الحديثة والحاجة إلى تشجيع الاستثمار استلزم سندات ثابتة للملكية للقيام بمشاريع محلية متخصصة. وقد تصاعدت هذه الحاجة جراء انتشار المضخات والرغبة الملازمة للمستثمرين بتشريع سند الملكية[١٠].

وبحلول الثلاثينيات فإن فوضى المزاعم والمزاعم المضادة حول الأرض كانت جد معقدة بحيث استوجبت الحاجة إيجاد حل ما. وفي ١٩٢٩ طلبت الحكومة من السير إيرنست دوسون، خبير بريطاني، دراسة المشكلة. وكان تقريره، الصادر في ١٩٣٢، باعثاً على إصدار قانون الأرض لسنة ١٩٣٢. وبموجب هذا القانون، تم الاعتراف بصيغة جديدة من الملكية -اللزمة- مع الطابو. فقانون الملكية هذا بالإمكان منحه من قبل سلطات الاستيطان إلى أي شخص كان يتمتع بحق الانتفاع من الأرض لفترة تزيد على (١٥) عاماً، بيد أن الأرض الممنوحة بموجب هذا القانون لا يمكن بيعها خارج نطاق العشيرة من دون موافقة الحكومة[١١]. وكان مقصد القانون حماية رجل العشيرة من تحويل ملكية الأرض، وعدا حالات خاصة، كان المستثمرون الحضريون والشيوخ العشائريون يستخدمون هذا القانون فعلياً لضمان السند القانوني ولتحجيم مكانة

المحاصص*. وبدلاً من حل المشكلة، تسبب القانون بتنافس شديد على سندات الملكية، الأمر الذي لعب دوراً رئيساً في إشعال فتيل التمرد العشائري.

إن التزاحم على حيازة الأرض كان مصاحباً للطرد التدريجي للمزارع. ففي ١٩٢٣ قُدِرَ أن زهاء عشر المزارعين فقط كان بإمكانهم الادعاء بحقوق شخصية تقليدية في الأرض، في حين كان الباقون تحت رحمة طبقة الشيوخ -مالكي الأراضي المنبثقة حديثاً. وبحلول ١٩٣٠، تمخض التدني في مكانة رجل العشيرة عن هجرة واسعة النطاق إلى المدن، فعلى سبيل المثال، ادعى مسؤول بريطاني في العمارة أن ما يزيد على (٣٠٠) خيمة جرى نقلها من مجموعات عشائرية مختلفة تمركزت في منطقة البصرة وحدها[١٢]. تسبب هذا الوضع، الذي كان ملاحظاً في بغداد، في حدوث احتجاج من بعض العناصر في البرلمان والصحافة، الذين ألقوا باللوم على سياسة الأرض الذي تتبعها الحكومة وتحويل ملكية الأراضي إلى ملكية خاصة.

كانت هذه الحالة باعثاً على إصدار القانون الشهير لحقوق المزارعين وواجباتهم، الذي صودق عليه في ١٩٣٣. وانصب هدفه الرئيس على إيقاف تيار الهجرة إلى المدن وربط المزارع بالأرض. وتضمن القانون بنداً نص على عدم إمكانية استخدام أي فلاح ما لم يكن غير مدين[١٣]. وبما أن معظم المزارعين كانوا مدينين إلى مالكي الأراضي، فقد تلاشت قدرتهم القانونية على الانتقال إلى المدن. ورغم القانون، استمر مد الهجرة، محدثاً مشكلات تتعلق بعدم الاستقرار في المدن علاوة على الريف.

وقد تفاقمت هذه الصعوبات السيئة جراء الشكاوى الشيعية. ورغم أن المزارعين يشكلون السواد الأعظم من السكان الشيعة في الجنوب، فإن زعماءهم لا زالوا إلى حد كبير شيوخاً عشائريين وزعماء دينيين. ولم تكن مصالح هذه المجموعات الثلاث متوافقة بأي حال من الأحوال، إلا أن شكاواهم من الحكومة المركزية تداخلت بصورة كافية للسماح بمعارضة متساندة. وبالتأكيد انصبت الشكاوى الشيعية الرئيسة

---

* المحاصص : مزارع يستغل الأرض لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول -المترجم-.

على قلة التمثيل الشيعي في الحكومة المركزية والحصة غير الملائمة من الموارد الوطنية. تشكى المزارعون من حاجتهم إلى مشاريع ارواء؛ وتشكى السكان الحضر من قلة المدارس. وتشكى الزعماء الدينيون من استثناء المذهب الجعفري في المحاكم وكلية الحقوق. زيادة على ذلك، اعتقد عدد من الشيعة المتدينين أن الحكومة في بغداد غير شرعية لأنها علمانية، وسنية، وتخضع للهيمنة الأجنبية، وأن الاشتراك في الحكومة عمل غير شرعي وآثم.

وقد تسببت محاولات الساسة العرب السنة بإضعاف الإقليمية الشيعية ضمن إطار فلسفة قومية عربية علمانية في خلق عداء أيضاً. فقد جرى التعبير عن المشاعر السنية في كتاب (العروبة في الميزان)، المنشور في حزيران ١٩٣٣، ورغم كون الكتاب غير متطرف، فإنه ينتقد بوضوح عدم الرغبة الشيعية بإظهار الولاء للدولة والعروبة، أثار هذا الكتاب الذي ألفه الكاتب العراقي عبد الرزاق الحصّان، عداء الشيعة. حدثت عدد من التظاهرات في النجف، وكربلاء، والكوفة، والديوانية، والكاظمية، إذ تم نسب الكتاب شعبياً إلى الحكومة. مثل المؤلف أمام المحكمة وجرى سجنه لفترة وجيزة، غير أن العداء الشيعي كان قد أُثير فعلياً وتحول ضد الحكومة.[١٤]

لم تكن هذه العوامل الرئيسة كافية بحد ذاتها لإثارة تمرد عشائري. والجزء الأخير تسببت به المنافسات الشخصية بين الساسة البغداديين ومعارضة حزب الإخاء للحكومة. ولإدراكهم أن الطريق لاستلام السلطة بوسائل دستورية مغلق، بدأ زعماء الإخاء في البرلمان بتنظيم مؤامرة تهدف إلى الإطاحة بالوزارة بالتهديد باستخدام القوة. وفي كانون الأول ١٩٣٤ قدم هؤلاء الساسة، بالاشتراك مع زعماء عشائريين، التماساً إلى الملك يطلبون فيه الإطاحة بالوزارة على أساس عدم قانونيتها[١٥]. وعلى الرغم من عدم ذكر استخدام القوة المسلحة، كان واضحاً أن التهديد بانتفاضة عشائرية كان الملجأ الأخير في حال إخفاق الإجراءات الدستورية[١٦]. وبعد تردد كبير، وتعديل وزاري

آخر، واندلاع تمرد عشائري في الدغارة في الخامس عشر من آذار، قرر الملك اتخاذ قرار لصالح الإخاء، وتم تشكيل وزارة جديدة.

وزارة الإخاء

مع أن الإخاء هذه المرة شكل المجموعة المهيمنة في الوزارة، ففي العديد من الجوانب كانت حكومتهم إحياءً للوزارة الائتلافية لعام ١٩٣٣. وكما في ١٩٣٣، تم استقاء أعضاء الوزارة بشكلٍ حصري تقريباً من بين الحلقة الداخلية الأقوى والأكثر خبرة للقوميين العرب السنة الذي كان فيصل قد أتى بهم أصلاً إلى السلطة. وتلخص سياسات الحكومة رؤية هذه المجموعة التي كان يقودها ياسين الهاشمي، وهو ضابط عثماني التعليم كان قد قاتل مع الأتراك في الحرب العالمية الأولى، رغم أنه كان مناصراً مبكراً للقومية العربية ومجموعة العهد. وعلى النقيض من نوري السعيد، لم يكن رئيس الوزراء الجديد مؤيداً لفيصل والبريطانيين. وكونه سياسياً متحمساً لكنه واقعي، كان قد قاد في وقت سابق معارضة للمعاهدة والارتباط مع بريطانيا، مع أنه كان مشاركاً في الوزارات خلال العشرينيات. إن قيادة الهاشمي لحزب الإخاء، وتنظيمه لائتلاف المعارضة لسنة ١٩٣٠، ودوره في المساعدة في تعبئة إضراب ١٩٣١ جعله في المصاف الأول للساسة.

ولدى تأليفه لوزارته، ارتكب الهاشمي خطأً تكتيكياً ثبت فيما بعد أنه خطأ قاتل: فقد استثنى حكمت سليمان، الذي اضطلع بدور كبير في المبادرة لتنظيم المؤامرة. طالب حكمت سليمان بمنصب وزير الداخلية، إلا أنه أصبح مؤخراً عضواً هامشياً في جماعة الأهالي، وهي رابطة إصلاحية يسارية، وقد خشي الهاشمي من أن تعيين حكمت سليمان سيمهد الطريق أمام المثقفين اليساريين والإصلاحيين الراديكاليين لتبوء المناصب العامة، لذا قام الهاشمي بتعيين رشيد عالي الكيلاني مكانه. كان الكيلاني يمت بقرابة إلى أول رئيس وزراء للعراق، وهو محام، وسياسي نشيط، ومناصر متحمس للقضية القومية

العربية. وكان قد أقام علاقات مع مناصري الإخاء العشائريين في الجنوب. أظهر اختيار الهاشمي بوضوح أنه كان يفضل الاعتماد، شأنه شأن الحكومات السابقة، على دعم الزعماء العشائريين واتباع سياسة قومية عربية، بدلاً من المغامرة بأي إصلاح اجتماعي.

لم يكن حكمت سليمان وجماعة الأهالي المستاءين الوحيدين من نجاح الإخاء. فقد كان أعضاء في الحكومة السابقة ومؤيدوهم العشائريون حانقين، والأسوء، أن الشيعة انتهزوا الفرصة وأعلنوا طلبات أكثر تشدداً. ففي وثيقة أخاذة تحمل عنوان (ميثاق الشعب)، مقدمة إلى الحكومة في آذار ١٩٣٥، أشار الشيعة الى المدى الكامل لتظلماتهم —الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية- فقد طالبوا بالمزيد من الدروس الدينية في المناهج المدرسية؛ والتمثيل المتساوي في المجلس، والوزارات، والخدمة المدنية؛ وبإقامة انتخابات مباشرة من مرحلة واحدة؛ وبقضاة شيعة في المناطق الشيعية؛ وبتقليص رواتب وتقاعد المسؤولين (في بغداد)، التي كانت مناصبهم تزيد باستمرار عن حاجة البلد[١٧]. ومع أن الوزارة وعدت بإجراء إصلاحات مستقبلية وإقامة انتخابات جديدة للمجلس (تم توسيعه إلى ١٠٨ مقعداً بغية إعطاء الشيوخ الشيعة في الجنوب تمثيلاً أكبر)، لم تكن هذه الخطوات كافية لمنع تجدد التمرد العشائري، وعلى النقيض من الاضطرابات السابقة، تم إخماد التمردات في ١٩٣٥و١٩٣٦ بحزم، وفي النهاية هيمنت الحكومة المركزية على العشائر في الجنوب.

التمردات العشائرية (١٩٣٥-١٩٣٦)

ليس ثمة حاجة كبيرة لذكر التسلسل الزمني للتمردات التي حدثت بصورة متفرقة في الجنوب باستثناء التمرد اليزيدي في الشمال. بدأت الاضطرابات في أيار ١٩٣٥، في الرميثة الموقع الدائم للاضطراب، ووقعت الأحداث جراء سياسة محلية وخلاف حول أرض. انتقل تمرد الرميثة إلى سوق الشيوخ، جراء مشكلات قديمة تتعلق

بملكية الأرض ومحاولة مجلس الوزراء تطبيق قانون التجنيد الجديد. وتلا هذه الأحداث في الجنوب التمرد اليزيدي في سنجار، المناوئ أيضاً لقانون التجنيد. ورغم ما بدا في نهاية ١٩٣٥ من إنهاء التمردات، فقد بدأت موجة ثانية من الاضطرابات في الناصرية في ١٩٣٦، هذه المرة احتجاجاً على الحظر الذي فرضته الحكومة على بعض الممارسات العشائرية خلال موكب الحداد الشيعي إحياءً لذكرى مقتل الحسين، سبط النبي. وتلا التمرد في الناصرية تمردات أخرى في الرميثة والدغارة. لقد أسهم الطمع، والمزاعم بشأن الأرض، والشعور الديني، وإضعاف السلطة العشائرية –المجسد بقانون التجنيد بشكلٍ خاص– في تأجيج الأحداث بدرجات مختلفة[١٨].

وأياً تكن الدوافع، فقد أبدى مجلس الوزراء حزماً غير متوقع. وقد أرخ قمع هذه التمردات بداية النهاية لفصل من تاريخ العراق. أخمد بكر صدقي التمردات الأولى بمزيج من سياسة العصا والجزرة، وباستثناء الأقلية اليزيدية سيئة الحظ، كان العقاب ممزوج بلين كبير. وحين استمرت موجة التمردات في ١٩٣٦، بات صدقي أكثر تهوراً، وجاء العقاب أسرع وأقوى. تم إرسال القوات المسلحة إلى المناطق المتمردة، وأودى القصف الجوي بحياة عدد كبير من الناس. وقد نُفذت إعدامات عاجلة بموجب الأحكام العرفية. كانت هذه الإجراءات كافية لإعادة السلام إلى المناطق العشائرية في الجنوب، إلا أنها أسهمت في تأجيج عداء السكان العشائريين للوزارة. ومرة أخرى أبرزت صدقي والجيش إلى الواجهة. إن دور الجيش في إخماد التمردات، الذي كان في الغالب محط تحريض الساسة في بغداد، كان باعثاً للفكرة التي سادت في الأوساط العسكرية من أن الجيش كان يُستخدم كأداة للساسة المدنيين وأن التدخل العسكري المباشر قد يساهم في خدمة السياسة بشكلٍ أفضل.

ومع ذلك، لم تكن مشكلات العشائر أو القصر دليلاً على إخفاق الحكومة، بل الوضع السلطوي المتزايد للوزارة ورئيس الوزراء. وأكثر فأكثر، بدأ الهاشمي بإظهار سمات الأوتوقراطي الخيّر، الأمر الذي غذى مخاوف المعارضة من تحول الحكم إلى

ديكتاتورية. و لم تكن هذه المخاوف مضللة بالكامل، فقد بدأت الصحف المؤيدة لرئيس الوزراء بالإيحاء بأن العراق كان يواجه أزمة هوية وطنية قوضت قدرة البلد على العمل المنسجم لحل مشكلاته. وأيدوا إجماعاً وطنياً يعتمد على التقاليد العربية الإسلامية، التي ، وحسب زعمها، ينبغي أن تسبق (الإصلاح الاجتماعي)، في إشارة واضحة إلى الإيديولوجيات اليسارية. فالوحدة تستلزم نظاماً، ليس فقط على مستوى الأفراد بل وعلى مستوى البرلمان والصحافة.

بدأ الهاشمي بالتشديد الصارم على النشاط السياسي العلني وتركيز السلطة بيديه. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه حل حزب الإخاء وبعدئذ حزب الوحدة المعارض. وقمع الهاشمي للصحافة جعل من معاملة نوري السابقة لها تبدو هينة. وتم إيقاف عدد من صحف المعارضة، بضمنها صحيفة البيان العائدة لحكمت سليمان، بعد أول إصدار لها. وتم تضييق حرية التجمع، وبدا أن شبكة المخابرات أخذت بالنمو خلال الأشهر المنصرمة. استهدفت جهود الشبكة بصورة رئيسة جماعة الأهالي اليسارية، التي شكّلت المعارضة المتبقية الرئيسة للحكومة.

وفي الوقت نفسه، حصن الهاشمي الجيش والبيروقراطية. وبحلول نهاية إدارته ارتفع عدد المنخرطين في القوات المسلحة إلى حوالي (٢٣) ألف، ضعف العدد لعام ١٩٣٣، وزاد حجم القوة الجوية الملكية من بضع طائرات إلى ثلاث أسراب في الفترة نفسها[١٩]. وتم إدخال برنامج تدريب شبه عسكري قومي التوجه، يُعرف بالفتوة (على غرار نظام الفروسية في القرون الوسطى) في البرنامج المدرسي[٢٠]. وصاحبت هذه السياسات حملة قوية عربية جياشة في الصحافة، وسُمي الهاشمي ببسمارك العرب، في تلميح إلى إمكانية قيادته لمشروع وحدة عربية أكبر[٢١].

وفي غضون ذلك، صادقت وزارة الإخاء على تشريع يسن ميزانية للمشاريع الكبيرة، باستخدام عوائد النفط الأولى، المستلمة في ١٩٣٢. ذهب السواد الأعظم من هذه النفقات إلى القوات المسلحة وإلى المشاريع المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة

بالأمن العام، كالطرق، والجسور، والمواصلات، رغم إنفاق بعض الموارد المالية على مشاريع الري، والمستشفيات، والإسكان، والماء الصالح للشرب في القرى. وتمت المصادقة على سلسلة من القوانين لتشجيع الصناعة، غير أن هذه الإجراءات انصبت في فائدة طبقة المقاولين بصورة رئيسة وأبقت السيطرة على الاقتصاد بيد الحكومة .

وبحلول خريف ١٩٣٦، كان الهاشمي يأمل بوضوح بمدة أطول لوزارته، ففي تشرين الأول ١٩٣٦، وفي خطاب شعبي غامض، لمح أنه يأمل أن يمتد به العمر عشر سنوات ليحقق الأهداف التي يتوق البلد إليها[٢٢]. تسبب هذا التصريح بجدل فوري. وأياً تكن دوافع الهاشمي، فسرعان ما تبددت أمنيته، فقد كان يجري تدبير مؤامرة أبرع تخطيطاً من مؤامرة زعماء الإخاء. ولم تشمل المؤامرة العشائر المتصلبة، بل الأداة التي كان الساسة القوميون قد حصلوا بواسطتها على المزيد من الدعم —الجيش.

كان الانقلاب العسكري اللاحق أول انقلاب من نوعه في العراق إلا أنه لم يكن الأخير، فقد دشن مرحلة من عدم الاستقرار وذلك بالإطاحة بواحدة من أقوى الحكومات القومية التي شهدها العراق لحد الآن. وجمعت وزارة حكمت سليمان — رغم أخطائها— زعماء العراق الأكثر سطوة وأبقتهم سوياً لفترة تزيد عن العام ونصف العام؛ وحققت درجة من الاستقلال عن القصر والبريطانيين الذي، ومع كونه استقلالاً غير كامل، لن يكون له نظير حتى ١٩٥٨؛ وأبقت الدولة الفتية وحكومتها بمنأى عن الأذى في مواجهة سلسلة من التمردات المرهقة؛ وعززت الجيش والبيروقراطية —وهي إجراءات مهمة إذا ما توجب على العراق حماية استقلاله وتجنب الانقسام.

مع كون حكومة الهاشمي صلبة في ميدان السياسة القومية، فقد كانت عرضة للنقد على أسس اجتماعية وسياسية. فإجراءاتها الاقتصادية انصبت بمصلحة الطبقة الأوليغاركية المنبثقة حديثاً، في حين فشلت الحكومة في القيام بإصلاحات اجتماعية أساسية. وكان هذا الأمر صحيحاً لا سيما في القطاع الزراعي. ففي الريف، استمرت لجان الاستيطان بمنح سندات اللزمة مجاناً إلى الشيوخ العشائريين بدلاً من منحها إلى

المزارعين. وفي البرلمان، كانت الوزارة مهتمة بدعم إقطاع جديد. وكان أعضاء الوزارة وأصدقاؤها متورطين تورطاً كبيراً بصفقات الأرض. وتجاهلت الوزارة مسألة التمثيل الأوسع للأكراد والشيعة في الحكومة. فمن بين (٥٧) شخصاً تبوؤوا مناصب وزارية بين ١٩٢٠و١٩٣٦على التوالي، فلم يكن بينهم من الشيعة و الأكراد أكثر من ثلاثة أو أربعة، و لم يتبوأ منصباً قيادياً سوى كرديين وشيعيين[٢٣].

وكانت السيطرة السياسية لرئيس أركان الجيش طه الهاشمي –وهو شقيق رئيس الوزراء– قد أزعجت الضابط الطموح بكر صدقي، فاستخدام الجيش لأغراض سياسية ألب ضباط آخرين على الوزارة وكامل المؤسسة الحاكمة. وفي غضون ذلك، لم يتم تعزيز قاعدة جديدة للدعم. وعوضاً عن ذلك، زاد الهاشمي سيطرته على زمام السلطة. قمعت الوزارة الصحافة، وحلّت الأحزاب السياسية، وشددت سيطرتها على البرلمان. وبدا أن الوضع لا يمنح فرصة لأي شخص –سواء أكان مصلحاً حقيقياً أم سياسياً ساخطاً– لتحقيق الإصلاح ضمن النظام الدستوري. وقبل أن يسوء الوضع، قرر حكمت سليمان أحد أعضاء المؤسسة الساخطين بالتواطئ مع بكر صدقي وجماعة جديدة من المصلحين اليساريين القيام بعملٍ ما.

انقلاب بكر صدقي

لم يكن الانقلاب المعروف باسم بكر صدقي في بادئ الأمر نتاج الفريق صدقي وإنما كان نتاج حكمت سليمان، الذي قام بالمبادرة بشكلٍ واضح. كانت دوافع سليمان شخصية إلى حد ما ومثالية بعض الشيء، فكونه ابن اسرة عثمانية معروفة وشقيق الجنرال محمود شوكت باشا، الذي أنقذ بزحفه إلى اسطنبول الشبان الأتراك من الإبادة، ارتفعت حظوظ حكمت سليمان في ١٩٣٣، عندما تولى، كونه عضواً بارزاً في الإخاء، منصب وزير الداخلية وكان قد ميز نفسه في الذاكرة الشعبية بتعامله مع

الشأن الآشوري. وبسبب هذا الأمر، وبسبب دوره في المؤامرة التي أوصلت زعماء الإخاء إلى السلطة، عد حكمت وزارة الداخلية حقاً شخصياً. فلو عرض عليه الهاشمي وزارة الداخلية، لما حصل الانقلاب على الأرجح. ولكن حكمت كان مهتماً أيضاً بالإصلاح وبتنمية اقتصادية واجتماعية أسرع، وكان قد انتقد محاباة الأقارب التي تتبعها حكومة الهاشمي، وتفاخرها المستفز بالثروة، وسوء توزيعها لأراضي الدولة. ومع ذلك، لم يكن انموذج حكمت سليمان للإصلاح مشابهاً للاشتراكية الفابية، بل متأثراً بالسلطوية الأبوية لمصطفى كمال أتاتورك. وقد ازداد إعجابه بالزعيم التركي بعد زيارته إلى تركيا في ١٩٣٥، فكتب بعدها عدة مقالات تؤيد تطبيق علمانية كاملة وتحديث على غرار تركيا، وقد جعلته وجهة النظر هذه على صلة حميمة ببكر صدقي والجيش.

كانت دوافع بكر صدقي متفاوتة، شأنه شأن حكمت سليمان. فقد وصل إلى أعلى موقع متاح أمامه في الجيش، ورأى أن الطريق للترقية مغلق، بوجود شقيق رئيس الوزراء بمنصب رئيس أركان الجيش الذي يتطلع بكر إليه وبدا أن الأمل ضئيل لتعيينه بهذا المنصب بوجود الهاشمي في السلطة. كان بكر صدقي مهتماً أيضاً بإصلاح الجيش، فقد أراد توسيعه، وتحديثه، واستاء من أن جهود طه الهاشمي كونه رئيساً لأركان الجيش اتجهت إلى الشؤون السياسية بدلاً من الشؤون العسكرية. إن آمال بكر صدقي من غير الممكن ترجمتها إلى برنامج عمل من دون إزاحة رئيس الوزراء ووزارته. لذا، حين طرح حكمت سليمان لأول مرة فكرة القيام بانقلاب على بكر صدقي في وقت ما من خريف ١٩٣٦، لقي الاقتراح استجابة طيبة منه.

المناخ السياسي والفكري

لفهم الانقلاب، ينبغي على المرء فهم المناخ السياسي والفكري الذي مكّن بكر صدقي وحكمت سيلمان من تعبئة دعم كافٍ لإنجاح مؤامرتهما. تدفقت أفكار جديدة

على العراق منذ الثلاثينيات، وقد استمرت عناصر مهمة في كلا المدرستين الفكـــريتين بالتأثير في الحياة السياسية العراقية لحد اليوم.

فالمدرسة الفكرية الأولى، المتجسدة فعلياً في فكر زعماء الإخاء، مستقاة مـــن الديكتاتوريات المتصاعدة في أوربا لفترة ما بين الحربين. فبوصفهم مـــثقفين عـــراقيين سافروا إلى ألمانيا وإيطاليا أو قرؤا عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المـــذهل لهـــذين البلدين، فقد بدؤا بمساواة التقدم والكفاءة بالحكومات المستبدة والتعبئة الاجتماعيـــة. فبدا أن شكلاً موحداً وسلطوياً للحكم يوفر وسائل أكثر فاعلية لتوحيد الدول المتفككة وتحديث المجتمعات المتخلفة مما تفعله الديمقراطية الدستورية ونظام العمل الحر. وتنحصر أماني هذه المدرسة الفكرية في تنمية أسرع، ووحدة سياسية، ونظام اجتماعي أقوى.

كانت الديكتاتورية الفاشية الإيطالية أول الديكتاتوريات الأوربية التي كان لها تأثير على العراق. فبين ١٩٢٢و١٩٣٢، راقب العراقيون تحجيم موسوليني للبرلمـــان إلى هيأة استشارية، وإعادة بناء النظام الاقتصادي للبلاد، وإصلاح النظام التعليمـــي علـــى أسس مُشربة بالروح العسكرية. وكانوا متأثرين على وجه الخصوص بالطريقـــة الـــتي تعززت بها الوطنية الإيطالية وذلك بترسيخ الفخر بإنجازات الماضي. وقد تأثر المفكرون العراقيون أيضاً بألمانيا في أيام هتلر الأولى. فحركة الشباب الألمان، المنبثقـــة في ١٩٣٣، تماماً حينما كان العراقيون يتعاملون مع مشكلات مشابهة[٢٤]، هي التي أسرت الخيـــال العراقي بصورة كبيرة. فنظام الفتوة كان إلى حد ما على غرار حركة الشباب الألمان.

وكان نظام مصطفى أتاتورك المستبد ذا التأثير الأقوى على العراقيين، لا سيما الجيل القديم من القوميين. فالعديد من ضباط الجيش والمدنيين العثمانيّ التعلـــيم كـــان بإمكانهم أن يتخيلوا أنفسهم أن يؤدوا دور الرئيس التركي. فبوصفها دولـــة إســـلامية ذات خلفية مشابهة من التقاليد والمشكلات، قدمت تركيا أنموذجاً أقرب للتحقيق مـــن الأنظمة الأوربية. ومع أن العلمانية التركية لم تجد سوى مؤيدين قلائل بين العـــراقيين الكبار في السن، فإن استخدام الدولة لتشجيع تطوير الصناعة، والزراعة، والتعليم كان

لها بالتأكيد جاذبية كبيرة. وزيادة على كل هذا وذاك، فإن تعامل أتاتورك الحاذق مع البرلمان وسياسيّيه المتصلبين بدا —لا سيما للجيش- مثالاً يستحق الاقتداء.

كانت الاشتراكية الديمقراطية المدرسة الفكرية الثانية التي أسرت الخيال العراقي. فقد تأثر العراقيون أقل بأنموذج الاتحاد السوفيتي من تأثرهم بالحركة العمالية البريطانية. فالحاجة إلى إصلاح اجتماعي بدلاً من مجرد إصلاح سياسي، وتقييم الأساس الاقتصادي للسلطة، وعدم الاقتناع بسياسة الطبقة الأوليغاركية الحاكمة للساسة ومالكي الأراضي كانت محط استشعار الجيل الشاب من العراقيين، الذين كانوا أول من تلقى تعليماً غربي النمط. أكدت هذه المدرسة الفكرية على العدل الاجتماعي، وتوزيع أكثر إنصافاً للسلطة السياسية، وعلى إصلاح سياسي حقيقي بدلاً من الاستبداد المتزايد. وفي بواكير الثلاثينيات، بدأ المصلحون الشباب بالتجمع في منظمة متماسكة عُرفت بالأهالي على غرار اسم صحيفتهم. ومن البارزين في هذه الجماعة محمد حديد، ابن عائلة موصلية ثرية ومحافظة حيث أصبح اشتراكياً معتدلاً أثناء دراسته في مدرسة لندن للاقتصاد؛ وعبد القادر اسماعيل، ماركسي أصبح فيما بعد زعيماً للحزب الشيوعي العراقي. وكان كامل الجادرجي، الذي استقال من حزب الإخاء في ١٩٣٣ لينضم إلى جماعة الأهالي الإصلاحي الأبرز في الجماعة.

في البدء، دعمت جماعة الأهالي الأفكار الفردانية للثورة الفرنسية ودعت إلى تعزيز النظام البرلماني. ولم يمضِ الأمر طويلاً قبل أن تقع الجماعة تحت تأثير الاشتراكيين. وفي ١٩٣٤ فإن أفكار الجماعة —المنعوتة على نطاق جماعي بالشعبية- وهو مصطلح استُخدم لتجنب الاتهام بالشيوعية —نُشرت رسمياً بعمل من مجلدين لعبد الفتاح ابراهيم، عضو الجماعة الذي كان قد أصبح اشتراكياً يسارياً أثناء دراسته في جامعة كولومبيا. ومع أن أفكاره ماركسية، فقد أكد ابراهيم على رفاهية كل الشعب من دون تمييز بين الطبقات ولم يشن هجوماً صريحاً على المؤسسات المقدسة للأسرة والإسلام[٢٥].

وبحلول ١٩٣٥ جذبت الأهالي العديد من الساسة الكبار في السن والمحترمين، لا سيما المعادين لبريطانيا، وكان الأبرز بينهم جعفر أبو التمن، وهو شيعي انـــضم إلى الجماعة عقب خلافه مع زعماء الإخاء في ١٩٣٣، وحكمت سليمان، الذي كان على اتصال مع الأهالي قبل تشيكل وزارة الهاشمي. ومع انضمام هؤلاء الساسة إلى الجماعة، تحول تركيزها من المسائل الفكرية إلى تحقيق سلطة سياسية. ففي آذار ١٩٣٥، شُكّلت لجنة تنفيذية، واستبدل مبدأ الشعبية بطلب أكثر تعميماً للإصلاح، مصمم لاجتـــذاب قاعدة أوسع. لكن الأهالي لم تصبح حزباً سياسياً، واستمرت بالعمل من خلال الأفراد، وهنا يكمن ضعفها. ولافتقارها إلى البنية والتنظيم، وعدم وجود تأييد قاعـــدي لحـــد الآن، فقد كانت عرضة للاستغلال.

إعداد الانقلاب

ظلّت الخطوات الفعلية التي مهدت لانقلاب بكر صدقي طي السرية التامة، ولم يجرِ استشارة جماعة الأهالي حتى المرحلة الأخيرة. فقبل حوالي أسبوع من الانقلاب، قام بكر صدقي بمفاتحة قائد الفرقة الأولى وضَمَنَ تعاونه. وحين بدا أن الجميع في الجـــيش على أهبة الاستعداد، لجأ حكمت سليمان إلى جماعة الأهالي طالباً للدعم، وقد ترددوا بوضوح قبل أن يُلزموا أنفسهم بالاشتراك في انقلاب عسكري. رفض الـــبعض، إلا أن معظمهم اقتنع في نهاية الأمر أن الجيش لا ينوي التدخل في السياسة وسيكون للجماعة فرصة لا سابق لها لوضع أفكارها موضع التطبيق[٢٦]. وهكذا انضموا إلى المؤامرة .

وصلت الأحداث عند ذلك إلى نهاية مفاجئة أذهلت الجميع عدا قلة قليلـــة[٢٧]. ففي الثامنة وتسع وثلاثين دقيقة صباح التاسع والعشرين مـــن تـــشرين الأول ١٩٣٦، ألقت طائرات منشورات فوق بغداد طالبت فيها باستقالة الهاشمي وتعـــيين حكمـــت

سليمان رئيساً للوزراء، وأوضحت أسباب الانقلاب، وفي غضون ذلك، بدأ الجيش، الذي أُعيد تنظيمه بوصفه قوة وطنية للإصلاح، بالزحف صوب بغداد بقيادة بكر صدقي. كانت ردود أفعال الحكومة متفاوتة. وكان الملك قلقاً على مستقبله الخاص والإجراء الذي يتوجب عليه اتخاذه. وحالما بات واضحاً أن الانقلاب يهدف إلى استبدال الوزارة وليس الملك، بدأ غازي بالتفكير بالفوائد الممكنة لإزاحة وزارة الهاشمي. أما البريطانيون، فقد أوضحت وثائقهم أنهم فوجئوا بالانقلاب و لم يلعبوا سوى دور ضئيل في حل الصراع، تمثل في مشورتهم للحكومة بمنع زحف الجيش إلى العاصمة[٢٨].

في البدء، اعتزم أعضاء في الوزارة القيام بنوع ما من المقاومة، فقد أرسل وزير الدفاع جعفر العسكري مجموعة من البرقيات إلى كبار الضباط تحثهم على الابتعاد على اتخاذ أي إجراء لحين لقائه بهم، في حين صدرت الأوامر لكتيبتين بالتحرك من الديوانية صوب العاصمة. ولعل هذا الإجراء كان بمقدوره إحباط الانقلاب، إلا أن جعفر العسكري أصرّ على الضد من نصيحة زملائه أن يلتقي ببكر صدقي وقواته. خرج جعفر للقاء الفريق بكر صدقي والجيش الزاحف، و لم يكن مسلحاً سوى بمسدسه الشخصي. ولدى وصوله إلى موقع الحرس المتقدم، جرى نقله إلى الصحراء، حيث أُعدم ودُفن في الحال. اشترك خمسة ضباط في حادث مقتل جعفر العسكري، كان من ضمنهم اسماعيل توحلة الذي ارتبط اسمه بالمشكلة الآشورية، غير أنه ما من شك أن هؤلاء الضباط تصرفوا بناءً على أوامر بكر صدقي[٢٩]. وكان صدقي قد تجاهل الرسائل التي بعثها جعفر العسكري وبلا شك فقد خشي من احتمال وقف العسكري للانقلاب.

وفي بغداد، أُلقيت قنابل قرب بناية مجلس الوزراء، أودت بحياة شخص واحد وجرح ستة أشخاص. وبعد ذلك بفترة قصيرة، استقال الهاشمي، وتم تعيين حكمت سليمان رئيساً للوزراء. وفي اليوم التالي، جرى إبلاغ الهاشمي، ونوري السعيد، ورشيد عالي الكيلاني أن الحكومة الجديدة لن تكون قادرة على ضمان سلامتهم في حال

بقائهم في البلد، فغادر نوري إلى مصر وغادر رشيد عالي الكيلاني والهاشمي إلى بيروت، وتبعهم عدد من أنصارهم. توفي الهاشمي إثر إصابته بنوبة قلبية في ١٩٣٧، إلا أن نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني عادا لاحقاً ليلعبا دوراً محورياً في الحياة السياسية لبلدهما.

كان الانقلاب نقطة تحول رئيسة في تاريخ العراق. فقد تسبب بخرقٍ خطير في الدستور، الذي أضعفه تلقائياً زعماء الإخاء، وفتح الباب أمام التدخل العسكري في السياسة. كان الانقلاب العسكري الخطوة الأولى للأحداث في أيار ١٩٤١، وقد أوجد مقتل جعفر العسكري، رغم كونه أمراً لم يقصده حكمت سليمان، عداءً شخصياً بين نوري وحكمت عكر صفو السياسة العراقية للسنوات الأربع القادمة. وعلى أية حال، تمثل التأثير الأهم للانقلاب في إزاحة الشخصيات البارزة للحكومة السابقة من العراق، وتسبب بإزاحة المجموعة الحاكمة المتمرسة التي كانت قد حكمت البلد منذ نشأته إزاحة تامة، وإن كانت مؤقتة، ولم يجد طريقاً إلى الحكومة الجديدة من الساسة المتمرسين سوى حكمت سليمان.

أوضح التغيير الاضمحلال التدريجي للمؤسسة الحاكمة. وأثار أيضاً إمكانية تبني اتجاه جديد في السياسة الداخلية. وعلى أية حال، اعتمد الموقف كثيراً حول إمكانية تعاون المكونات المتنوعة لهذا الانقلاب المتعجل، واعتمد هذا الأمر بالتالي على مواهب ومهارات الرجل الذي كان قد جمع هذه المكونات المختلفة —حكمت سليمان، فهو يواجه الآن مهمة لا يُحسد عليها تتمثل بإبقاء الجيش بعيداً عن السياسة، واستعادة النهج الدستوري، والمضي قدماً باتخاذ بعض الإصلاحات الرئيسة.

حكومة الانقلاب

مثلت الوزارة التي عينها حكمت سليمان بعد الانقلاب خليطاً من المشاركين في الانقلاب. أصبح حكمت وزيراً للداخلية ورئيساً للوزراء، وأصبح بكر صدقي رئيساً لأركان الجيش، وحصلت جماعة الأهالي على حصة الأسد في الوزارات

الاقتصادية والاجتماعية. مثلت الحكومة الجديدة تناقضاً ضارباً مع أسلافها بطرق عدة، فقد جلبت وجوه جديدة إلى السلطة للمرة الأولى منذ أكثر من عقد، تلقى العديد منهم تعليمه بإشراف البريطانيين بدلاً من العثمانيين. فقد وصل الليبراليون والإصلاحيون اليساريون إلى السلطة للمرة الأولى، ومنذ البدء بدا أن رئيس الوزراء يشاطرهم الميول. ضمت الوزارة جعفر أبو التمن، السياسي الأكثر ثباتاً في مبدئه في مناهضة البريطانيين، وكامل الجادرجي، الذي مثّل مجموعة من الأشخاص تتراوح ميولهم بين الاشتراكية الفابية والماركسية. وظهر أن أفكارهم كانت جد متقدمة بالنسبة للبلد في ذلك الوقت. ولو تحققت إصلاحاتهم، لربما كان تاريخ العراق اللاحق مختلفاً جداً.

تمثل التغيير الأقل لفتاً للنظر ولكنه الأكثر أهمية على المدى البعيد في أن الحكومة الجديدة ضمت قلة من العرب السنة و لم تضم أي عضو مؤيد للقضية القومية التي تكونت كل الوزارات السابقة على أساسها. كان بكر صدقي من أصل كردي، وكان حكمت سليمان تركي الأصل والتوجه بصورة رئيسة. وكان اثنان من أعضاء الوزارة من الشيعة. وكان وزراء الأهالي مهتمين بالإصلاح الداخلي، وليس القومية العربية. تمخضت هذه التشكيلة عن سياسة خارجية تتجه صوب تركيا وإيران بدلاً من الدول العربية. ففي ١٩٣٧، أُبرم ميثاق سعد آباد بين تركيا، وإيران، والعراق، وأفغانستان، وتوصل العراق أيضاً إلى اتفاقية مع إيران (بوساطة بريطانية) في محاولة لتسوية المشكلة الحدودية بينهما بشأن شط العرب. وقد أعطت هذه الاتفاقية إيران حرية الملاحة في شط العرب وزادت من حجم الإقليم الخاضع للسيطرة الإيرانية، وهي تنازلات أثارت الرأي العام إثارة كبيرة ضد الحكومة[٣٠]. اتبعت وزارة حكمت سليمان سياسة (العراق أولاً) و(العراق للعراقيين)، إلا أن إهمالها للقضية القومية العربية سرعان ما تسبب بمشكلة كبيرة لها.

بدأت الحكومة الجديدة عملها وسط تأييد شعبي كبير، غير أن هذا التأييد لم يتمكن من إخفاء عدم التجانس بين العنصرين الرئيسين لفترة طويلة. كان بكر صدقي،

المستبد تدريباً ورؤية، مصمماً على جعل الجيش الأداة الرئيسة للسلطة ضمن الدولة، في حين مال الإصلاحيون الديمقراطيون الليبراليون إلى إحداث تغيير في البنية الاجتماعية للبلد. وهذه الاختلافات، التي احتوتها الرغبة المشتركة بالإطاحة بالنظام السابق وسويت مؤقتاً من خلال شخصية حكمت سليمان، سرعان ما أحدثت صراعاً.

في البدء، بدا الإصلاحيون أقوياء. ففي الخامس من تشرين الثاني، ألقى أبو التمن خطاباً شجب فيه الاستبداد، ووعد بإنهاء قمع الحريات، وأيد القيام بإصلاحات في النظام التعليمي وتوزيع أراضي الدولة. وبعد فترة قصيرة، أسس الإصلاحيون جمعية تُدعى عصبة الإصلاح الشعبي، ضمت لجنتها التنفيذية أربعة وزراء، وعبد القادر اسماعيل، وصالح القزاز، الذي تزعم إضراب العمال في ١٩٣١. دعا برنامج العصبة إلى إلغاء القوانين الموجهة ضد المزارعين، وتشجيع نقابات العمال،ونشر الثقافة بين الجماهير. وتكاد هذه العصبة أن تكون راديكالية بالمقاييس المعاصرة، فقد سعت بوضوح إلى إعادة توزيع الثروة، وتآكل السلطة الاقتصادية لطبقة ملاك الأراضي، ونشر التعليم على نطاقٍ واسع. وباختصار، كانت هجوماً مقداماً على الامتياز[٣١].

ومع ذلك، لم يمض الوقت طويلاً قبل أن تطفو على السطح المعارضة للعصبة وبرنامجها من مصادر عدة. وكان مالكو الأراضي –الشيوخ أبرز المعارضين، لأن سلطتهم باتت مهددة، والقوميون العرب، الغاضبون من التوجه التركي للوزارة وافتقارها إلى الاهتمام بالشؤون العربية. وتأتي المعارضة الأهم من بكر صدقي ومؤيديه في الجيش. ففي السابع عشر من آذار، شجب صدقي الشيوعية علانية في براءة مبطنة من جماعة الأهالي، وقد حدد هذا الأمر مصير الجماعة بصورة نهائية.

ومنذ البدء، كان بكر صدقي قد اتبع نهجاً يختلف تماماً عن نهج جماعة الأهالي. فقد وسع الجيش وعزز موقعه فيه وجرى الإعلان عن خطط لمضاعفة حجم القوة الجوية؛ وتوسيع القبول في الكلية العسكرية لتضم (١٥٠) طالباً آخر في برنامج متعجل، وتقديم قائمة طويلة بالسلاح والمعدات إلى بريطانيا[٣٢]. لم تكن بريطانيا قادرة على

تزويد العراقيين بهذه الطلبات، لذا بدأ بكر صدقي البحث عن مجهز بديل. وسرعان ما وجده بألمانيا. فقد رتب فريتز غروبا، السفير الألماني لدى العراق، عملية شراء بعض الطائرات والمعدات من إيطاليا وألمانيا. تسلم العراق بعضاً من هذه المواد، إلا أن الوزارات العراقية المتعاقبة ألغت طلبات الشراء لاحقاً. أرخ هذا الحدث الصدع الأول في التحالف مع بريطانيا، وأنذر بأحداث ١٩٤١. فقد ولد الرفض البريطاني لطلبات الجيش العراقي المزيد من الاستياء داخل الجيش، وهو استياء سيتنامى في السنوات اللاحقة.

كانت المسألة التي فجرت الصراع بين بكر صدقي وجماعة الأهالي عرضية – تمرد عشائري لمؤيدي وزارة الإخاء السابقة. قرر بكر صدقي وحكمت سليمان قمعه بالقوة. تسببت طريقة حكمت في معالجة الموقف بانقسام نهائي مع الإصلاحيين في الوزارة. فقد اتخذ قراره من دون استشارة الوزارة، وعندما سمع الوزراء الإصلاحيون الثلاثة بالأمر، قرروا الاستقالة. وقدموا استقالاتهم في السادس من حزيران ١٩٣٧، علاوة على استقالة صالح جبر، وهو سياسي شيعي من الجنوب[٣٣]. كان هذا الحدث نصراً واضحاً لبكر صدقي والفريق القومي. وبعد ذلك بفترة قصيرة، بدأت حملة ضد اليسار. فقد جُرِدَ عبد القادر اسماعيل وأخوه من الجنسية العراقية وأُرغم على مغادرة البلاد[٣٤]. جرى إلغاء عصبة الإصلاح الشعبي، ووعد حكمت سليمان بحل البرلمان المنتخب حديثاً. وكان المقصود بهذه الإجراءات إزالة النفوذ اليساري. لقد أنهى هذا الأمر أية محاولة للتأثير في البنية الاجتماعية العراقية حتى بعد ثورة ١٩٥٨.

جاءت هذه الخطوات بعد فوات الأوان. فقد تنامت المعارضة لبكر صدقي وسياسة الوزارة، بصورة رئيسة من الساسة القوميين، الذين كانوا فعلياً على اتصال مع مجموعة ضباط الجيش القوميين. وكان من بين الضباط محمد فهمي سعيد ومحمود سلمان، اللذين برزا في انقلاب ١٩٤١ [٣٥]. استاء الضباط القوميون من بكر صدقي كونه كردي كان قد دعم الأكراد في الجيش، وشعروا أن سياسة حكومة حكمت

سليمان مغالية في تأييد الأتراك. خشى هؤلاء الضباط من تجدد العدوان التركي تجاه العراق، لا سيما على مدينة الموصل. وكانت زوجة محمد فهمي سعيد تمت بصلة قربى إلى زوجة القتيل جعفر العسكري، وبذا كان لفهمي مشاعر شخصية أيضاً ضد بكر صدقي وكان بإمكان القوميين في الجيش الاعتماد على دعم المجموعات الأخرى. مقت الشيعة بكر صدقي لقمعه الوحشي للعشائر واستاؤا من استقالة الوزيرين الشيعيين المتنفذين. وزيادة على كل هذا وذاك، لقيت المعارضة المساندة والتحريض من أعضاء الوزارة السابقة. فنوري السعيد، مدفوعاً برغبة الانتقام إلى حدٍ ما وبمعارضة سياسة الوزارة بعض الشيء، شن حملة متواصلة من مصر ضد حكمت سليمان وبكر صدقي، حيث حث البريطانيين في بادئ الأمر على اتخاذ موقف ضد الوزارة، وبعدئذ كتب مقالات من دون ذكر الاسم في الصحافة المصرية ضد النظام، وأخيراً حرض الساسة المدنيين والعسكريين على اتخاذ إجراءٍ ما[٣٦].

ومرة أخرى تدخل الجيش أو جزء منه. ففي الحادي عشر من آب ١٩٣٧، حين كان بكر صدقي ومحمد علي جواد قائد القوة الجوية، يأخذان قسطاً من الراحة في مطار الموصل في طريقهم إلى تركيا، أطلق جندي بناءً على أوامر الضباط القوميين النار عليهما من مسافة قريبة جداً. لقد وضع اغتيال بكر صدقي حكمت سليمان ونظامه بموقفٍ حرج، وبانسحاب الإصلاحيين من الوزارة، ومع السخط العام للقوميين العرب، تقلص دعم حكمت إلى بكر صدقي وأتباعه في الجيش. وباغتيال بكر صدقي، انهار الدعم فجأة.

شرع حكمت سليمان فوراً بفتح تحقيق، حيث جرى تحديد القاتل وأميط اللثام عن مؤامرة وراء الهجوم. أُعتقل المتآمرون، بضمنهم محمد فهمي سعيد وصدرت الأوامر إلى أمر منطقة الموصل أمين العمري لإرسالهم إلى بغداد للمحاكمة، غير أن العمري لم يكن قادراً على تنفيذ الأوامر، لأن معظم ضباط فيلقه يدعمون المتآمرين. ومن المرجح أن يؤدي تسليم المتهمين إلى بغداد إلى قيام تمرد في الجيش أو حرب أهلية

وتخضع قطاعات الجيش في الموصل إلى سيطرة الضباط القوميين الشباب[٣٧]. ولم يمض الأمر طويلاً قبل أن يعلن أمر معسكر الوشاش الكائن في ضواحي بغداد عن تأييده لزمرة الموصل. وإذا ما توجب تجنب اندلاع حرب أهلية، فليس أمام حكمت سليمان من خيار سوى الاستقالة، وهو ما قام به في السابع عشر من آب ١٩٣٧. إن النظام الجديد، الذي جاء إلى السلطة بوعود عظيمة للإصلاح، انهار بعد تسعة أشهر.

كان لانقلاب بكر صدقي، وانهيار الحكومة الائتلافية، وسقوط حكمت سليمان من السلطة نتائج بعيدة المدى —تمثلت النتيجة الأولى بإبعاد اليسار عن السلطة. فقد أخفقت المحاولات لإدخال إصلاح اجتماعي بالتحالف مع الجيش، إذ كان تولي اليسار للسلطة أمراً سابقاً لأوانه: فقد كان عددهم جد قليل بحيث لم يتمكنوا من كسب تأييد شعبي، وأفكارهم جد حديثة بحيث لم تترسخ في المجتمع العراقي. وتسببت بلاغة بعض اليساريين في وصم جماعة الأهالي بالتطرف من قبل المعتدلين الذين لربما كانوا مقتنعين ببرنامج الأهالي، الذي تضمن إصلاحاً تعليمياً وإصلاحاً زراعياً مطلوبين، فلو قُيض تحقيق هذه الإجراءات، لأوجدت إصلاحاً في بنية العراق الاجتماعية، ومن ثم المساعدة على تجنب الثورات اللاحقة وعدم الاستقرار. ومع ذلك، لم يكن الإصلاحيون مهيئين للقيام بمهمتهم لافتقارهم إلى التنظيم، والتماس الإيديولوجي، والخبرة السياسية، ولم يكونوا قطعاً نداً للجيش. وافتقارهم إلى الاتصال بضباط الجيش تركهم بحالة جهل كامل لدوافع جماعة الأهالي المختلفة وأهدافها. زيادة على ذلك، فإن حكمت سليمان واليسار استخفوا بقوة القوتين السياسيتين الأخريتين في البلاد —القوميين العرب ومالكي الأراضي المحافظين .

وبضعف اليسار، تحولت السلطة إلى أيادي العناصر المحافظة والقومية في وقت حرج وقد تعزز موقعهم بالنجاح الظاهري للأنظمة الاستبدادية في أوربا، وبالدعاية التي كان يبثها المندوبون الألمان في بغداد، وبالمد المتصاعد للشعور المعادي لبريطانيا في أعقاب حركة المقاومة الفلسطينية في أواخر الثلاثينيات. كل هذه القوى أسهمت في

أحداث ١٩٤١ والاحتلال البريطاني الثاني للعراق. والأهم أن الانقلاب فتح الباب أمام سوء استخدام الجيش للسلطة، وقد تلت انقلاب ١٩٣٦ سلسلة من التدخلات العسكرية الأقل إثارة، التي أصبحت الميزة الأوضح للحياة السياسية في الأعوام بين ١٩٣٦ و١٩٤١.

الجيش في السياسة (١٩٣٧-١٩٤١)

في الأعوام التي تلت اغتيال بكر صدقي مباشرة، تنامت ثلاثة اتجاهات مميزة في السياسة العراقية. تمثل الاتجاه الأول في التدخل المتزايد للجيش في السياسة والتآكل المستمر للنظام الدستوري الذي أرسى البريطانيون دعائمه. وبلا شك تلاعب الساسة والبريطانيون بالبرلمان، إلا أن هيمنة الجيش على السياسة أثبتت أنها أكثر ضرراً. وتمثل الاتجاه الثاني في نزعة الساسة -لا سيما نوري السعيد- بإدارة أعمال تجارية ومواصلة صراعهم على السلطة وإهمالهم للقضايا الاجتماعية الملحة. تواصلت السياسة كالعادة في خضم الوضع الدولي الباعث على التهديد الناجم عن بدء الحرب العالمية الثانية، وكان إعادة ظهور المشكلة الفلسطينية وما نجم عنها من اشتداد الشعور القومي المعادي لبريطانيا، لا سيما بين المجموعات الرئيسة كالطلبة، والانتلجنسيا، وضباط الجيش أهم من التطورات الثلاثة المذكورة آنفاً. إن تداخل هذه المواقف الثلاثة جذبت ضباط الجيش تدريجياً إلى السياسة، وعززت مشاعرهم القومية، وعزلت الساسة المؤيدين لبريطانيا، وأنذرت، في نهاية الأمر، بأزمة ١٩٤١.

عودة السلطة الحاكمة

خلال السنتين اللتين تلتا سقوط وزارة حكمت سليمان، عاد، بشكل تدريجي، إلى الأضواء الرجال والسياسات التي حكمت العراق سابقاً، ولكن ليس دون صراع مطوّل. وتمثلت النتيجة الأسرع لاستقالة حكمت سليمان في تعيين جميل المدفعي رئيساً

للوزراء. كانت سياسات المدفعي التوفيقية أمراً معروفاً. ولعلاج جروح الماضي، تبنى سياسة (إسدال الستار) على الماضي. لم تقنع هذه السياسة، التي دعمها المعتدلون والملك، نوري السعيد، الذي بدأ بالتحريض على إسقاط الوزارة وإنزال العقاب بحكمت سليمان وأنصاره، وفيما يتعلق بهذه المسألة، وجد نوري أرضية مشتركة مع الضباط القوميين، الذين عارضوا حكمت وسياسته وخشوا من إنزال العقاب بهم على اغتيال بكر صدقي، فيما لو عاد حكمت إلى السلطة. وحين رفض المدفعي اتخاذ إجراء، تواطئ نوري، الذي انضم إليه طه الهاشمي، سراً مع الضباط القوميين على إسقاط وزارة المدفعي وتولي السلطة.

بلغت الأمور ذروتها في كانون الأول ١٩٣٨، حين اتخذ وزير الدفاع في وزارة المدفعي خطوات لإحالة الضباط القوميين على التقاعد أو نقلهم لإنهاء تأثيرهم في السياسة. وفي الرابع والعشرين من كانون الأول أصر الضباط على استقالة الوزارة على أساس إن الجيش فقد ثقته بها، وحين استدعى المدفعي نوري السعيد، أوضح نوري أنه يدعم الضباط دعماً تاماً. قدم المدفعي استقالته في اليوم التالي، وأصبح نوري رئيساً للوزراء للمرة الأولى منذ ١٩٣٢ [٣٨].

أحال نوري أنصار المدفعي في الجيش على التقاعد وأقام انتخاباً، حيث ملأ البرلمان بأنصاره. عند ذاك حاول التعامل مع حكمت سليمان وأتباعه الذين شاركوا في الانقلاب. وبما أنه لم يكن قادراً على تقديمهم للمحاكمة بسبب قانون العفو العام الذي أقرته حكومة حكمت سليمان سابقاً، فلا بد من إيجاد تهمة جديدة. فقد "اكتُشفت" مؤامرة مزعومة على حياة الملك في آذار ١٩٣٩، وكان حكمت سليمان ومجموعة من أتباعه متورطين فيها، جرى تقديمهم إلى المحاكمة، ومن ثم إدانتهم. لم يُقنع الدليل أحداً، وبتدخل السفير البريطاني خُففت الأحكام وأُنقذ حكمت سليمان من الموت[٣٩]. ويدل هذا الأمر على مدى رغبة نوري بإنزال العقاب بحكمت ومدى تدخل المشاعر الشخصية في السياسة.

موت غازي

ما أن سويت المحاكمة حتى واجهت الوزارة أزمة خطيرة في القصر. ففي الرابع من نيسان ١٩٣٩، ولوقوعه تحت تأثير الكحول، قاد الملك سيارته بسرعة كبيرة، أدت إلى ارتطامه بعمود كهربائي. وقد توفي بعد ذلك بفترة قصيرة جراء إصابته بكسر في الجمجمة. كانت هذه الرواية الرسمية لموت الملك محط شك العراقيين دوماً لا سيما القوميين، الذين زعموا أن لنوري والبريطانيين يداً في الحادث[٤٠]. ولا يوجد ثمة دليل يدعم هذا الاستنتاج، إلا أن هناك ثمة شك أن موت غازي أراح نوري والبريطانيين. وكان الملك، المتناغم دوماً مع الضباط الشباب، قد أصبح مناصراً صريحاً للشعور القومي المعادي لبريطانيا. ففي ١٩٣٧ بدأ بالبث من محطة إذاعة خاصة في قصره، حيث شجب الحكم الفرنسي في سوريا والمزاعم الصهيونية في فلسطين، وهاجم النفوذ البريطاني في الخليج حتى أنه دعا إلى ضم الكويت إلى العراق (وهي أول مرة يُطرح فيها هذا الزعم) واصفاً شيخ الكويت بملك إقطاعي عتيق الطراز مدعوم من البريطانيين.

وطبقاً لهذه الظروف، تشكك القوميون بوجود مؤامرة بريطانية تسببت بالموت المفاجئ للملك. انتشر الشك كالنار في الهشيم وتسبب بوقوع مأساة ثانية: مقتل القنصل البريطاني في الموصل في الخامس من نيسان ١٩٣٩، إذ هاجم رجل بمعوله القنصل البريطاني أثناء ظهوره في شرفته لتهدئة حشد من الغاضبين. قدمت الحكومة اعتذاراً عن الحادث، إلا أن الحادث أظهر مدى تغلغل الشعور القومي والمعادي لبريطانيا في العراق.

أوجد موت غازي فراغاً سياسياً خطيراً في مركز السلطة، مقدماً فرصة للسلطة الحاكمة للتعويض عن بعض خسائرها وذلك بتنصيب أحد مؤيديها. ترك غازي طفلاً رضيعاً، فيصل الثاني، خليفة على العرش، و لم تتم صياغة بنود واضحة حول الوصاية على العرش، الأمر الذي كان ملائماً للوصي الذي سيمارس السلطة للسنوات الثماني

عشرة القادمة. وكان ثمة مرشحين. أحدهما زيد، الأخ غير الشقيق لفيصل الأول، وهو رجل كبير في السن يتمتع ببعض الخبرة ومتزوج من امرأة تركية. وطبقاً للبعض، كان مرفوضاً بسبب سلوكه الاجتماعي المتحرر وميوله التركية التي كانت محط شك الساسة العرب[٤١]. وطبقاً لآخرين، كان مرفوضاً كونه جد مستقل بحيث لا يُمكن تطويعه[٤٢]. وكان الخيار الثاني عبد الإله، ابن عم غازي وشقيق الملكة عالية، زوجته. كان عبد الإله، عند موت غازي، شخصاً لا شأن له ولم تكن لديه الفرصة لحد الآن لإظهار ما يمكنه القيام به، غير أنه كان معروفاً بتأييده للبريطانيين، ولديه علاقة جيدة مع نوري السعيد وطه الهاشمي، والضباط الآخرين الذين أيدوه. وكان شاباً أيضاً – في السادسة والعشرين- ولهذا السبب، فمن المرجح أن الساسة شعروا بإمكانية السيطرة عليه. وفي السادس من نيسان ١٩٣٩، جرى تعيين عبد الإله وصياً على العرش.

ولِدَ عبد الإله في مكة قبيل الحرب العالمية الأولى، وهو نجل علي، وحفيد الشريف حسين. وكان علي ملكاً على الحجاز لسنة واحدة وجيزة (١٩٢٥-١٩٢٦) قبل أن يفقد العرش لعبد العزيز بن سعود. وبسبب فقدان العرش، فقد شعر أنه شخصية ملكية درجة ثانية، مما ولّد لديه عقدة نقص حاول لاحقاً معالجتها باستعادة عرش فيصل المفقود في سوريا. جاءت نشأت عبد الإله المبكرة وتعليمه في بيئة مكة المعزولة؛ ولم يأتِ إلى العراق إلا في ١٩٢٦. وقد انضم لاحقاً إلى كلية فكتوريا التي يديرها البريطانيون في الاسكندرية لثلاث سنوات دون أن يتخرج منها. وبسبب خلفيته وتعليمه إلى حدٍ ما، وبسبب طبيعته الخجولة بعض الشيء، كان عبد الإله ينسجم مع البريطانيين أكثر مما ينسجم مع العراقيين. ورغم ذكائه الفطري، لم يكن قارئاً يتسم بالضمير ولا سياسياً موهوباً. واعتمد في الغالب على المحيطين به للحصول على المعلومات، وهي ميزة ألحقت به ضرراً في نهاية الأمر[٤٣]. استخدم عبد الإله موقعه في السلطة لجعل السلطة الحاكمة أقرب إلى البريطانيين منها إلى القوميين، الذين شكلوا عواقب وخيمة على البريطانيين والنظام .

اتسمت السنة التي تلت موت الملك باستقرار نسبي، إلى حدٍ ما بسبب تـزامن مؤقت للمصلحة بين نوري والضباط القوميين. ونتيجة لذلك، كان نوري قادراً على قطع العلاقات مع ألمانيا في أيلول ١٩٣٩، من دون أي احتجاج من الضباط الذين تغير رد فعلهم في العام التالي. كان الهدوء مضللاً. فتحت السطح، استمرت المشاعر القومية بالتصاعد، محدثة مناخاً في الرأي أسهم في نهاية الأمر بعزل الساسة المؤيدين لبريطانيا وأوجد ضغوطاً لا تُقاوم ضمن السلطة الحاكمة .

مد القومية المتصاعد

لم تكن المشاعر القومية بالشيء الجديد في العـراق، إلا أن إنهـاء الانتـداب وتصاعد المشكلة الفلسطينية أعطاها زخماً جديداً. فقد أوجدت موجة الدعاية الفاشية القادمة من بعض الدول الأوربية شعوراً حاداً معادياً لبريطانيا. وكان لهذه المشاعر، التي يشاطرها بعض الساسة القدامى جذورها الأصلب بين الجيل الشاب الذي ترعـرع في ظل الانتداب البريطاني. وكان الموضع الرئيس للحركة القومية في النظام المدرسـي، لا سيما في المستويات الثانوية والجامعية، حيث أتت البذور التي زرعها ساطع الحـصري أكلها. ورغم محدودية انتشار التعليم الابتدائي، فإن المدارس الثانوية والكليات لم تـزل شحيحة، وتركزت في المدن الكبيرة. لذا كانت هذه المدارس عرضة لتأثير ثلـة مـن المدرسين الذين جعلوها مراكزاً للنشاط السياسي.

وبحلول الثلاثينيات، تغلغلت القومية العربية في هذه المؤسسات إذ بدأ العمـل السياسي بمظاهرة احتجاج على الفرد موند، وهو صـهيوني بريطـاني زار بغـداد في ١٩٢٨. دشن هذا الحدث عهداً من التسييس التعليمي، الذي تعزز باستقدام العديد من مدرسي الثانويات وأساتذة الكليات الفلسطينيين، وبإدخال مواد جديـدة، موجهـة توجيهاً قوياً نحو القومية العربية، في التاريخ والعلوم الاجتماعية، وظهرت أندية قوميـة

كالمثنى (سمي على غرار اسم بطل عربي عاش في القرن السابع) والجوال في المدارس والكليات علاوة على برنامج الفتوة التي ترعاه الحكومة. فالمشاعر القومية، المتأثرة تأثراً كبيراً بالأفكار القومية الألمانية والتي لقيت تشجيع فريتز غروبا، السفير الألماني في بغداد حتى ١٩٣٩، ووصلت إلى ذروتها في ١٩٣٩، حين تم تعيين القومي المتحمس سامي شوكت، شقيق ناجي شوكت مديراً عاماً للتربية. بدأ سامي شوكت بإلقاء خطب هيجانية في فن الموت، مؤيداً إراقة الدماء في سبيل العروبة والعرب[٤٤]. وهذه الخطابات، التي سرعان ما كبحها نوري، أسهمت بمقتل القنصل البريطاني.

وقد أظهر الجيل الشاب من ضباط الجيش التزاماً تجاه القومية العربية؛ بل إنها كانت القوة الدافعة الرئيسة وراء غزواتهم المتزايدة للمنطقة السياسية. فقد بدأ تسييس ضباط الجيش في الأقل في مطلع ١٩٣٠، حين أيد توفيق حسين، المحاضر المتحمس في الكلية العسكرية، التدخل العسكري في السياسة على غرار النموذج التركي والإيراني. وبحلول ١٩٣٤، كان هناك في الأقل سبعون ضابطاً في حلقته. وعلى أية حال، لم يمض الوقت طويلاً قبل أن يخرج عدد من هؤلاء الضباط من حلقة توفيق حسين ويشكلوا مجموعة خاصة بهم، تتجه صوب سياسة أكثر عروبية. ولانزعاجها من عدم اهتمام بكر صدقي بالقضايا العربية، فقد كانت هذه المجموعة وراء اغتيال بكر صدقي والإجراء العسكري اللاحق الذي أعاد نوري السعيد إلى السلطة في ١٩٣٨.

وبحلول ١٩٤٠، فإن الزعماء الأربعة الرئيسين لهذه المجموعة، التي اشتملت في الأقل على ستة ضباط، هم صلاح الدين الصباغ، ومحمد فهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب. وكونهم جميعاً مشاركين أساسيين في أحداث ١٩٤١، فمن المفيد التطرق لخلفياتهم ورؤاهم. فقد انحدروا جميعاً من عوائل متواضعة. فمحمود سلمان نجل مقاول صغير؛ وكامل شبيب ينحدر من عائلة بغدادية فقيرة. ومحمد فهمي سعيد نجل ملازم في الجيش العثماني. ولا ينحدر من الطبقة الوسطى سوى الصباغ، إذ كان والده تاجراً، أصله من صيدا، وكان قد استقر في الموصل. وكان الضباط الأربعة قد انخرطوا

في الكلية العسكرية العثمانية، وقاتلوا إلى جانب تركيا في الحرب، وانضموا إلى حركة فيصل في سوريا، وجلّهم عدا سلمان تخرجوا من كلية الأركان في بغداد، حيث كانوا قد أقاموا روابط شخصية مع بعضهم. والأهم، أن جميعهم من العرب السنة (مع أن فهمي سعيد ينحدر من خلفية كردية)، وجلهم ارتبط اسمه بصدق بالقضية العربية.

وسرعان ما ظهر صلاح الدين الصباغ قائداً لا خلاف حوله للمجموعة. فقد أمضى وقتاً في كلية الأركان البريطانية في كامبرلي وتزوج من امرأة إنكليزية ماتت فيما بعد[٤٥]. ويجيد الإنكليزية والتركية علاوة على العربية وهو قارئ جيد للتاريخ العربي. ومع أنه كان عضواً في أحد الأندية القومية وساعد في تدريب الفتوة، فإن كراهيته للإنكليز لم تتطور إلا لاحقاً فقد كان الصباغ غاضباً من قضية التسليح التي أُثيرت في زمن بكر صدقي ومن الدور البريطاني في فلسطين. وتتلخص فلسفته القومية الوقادة في مذكراته : (لا أؤمن بديمقراطية الإنكليز ولا بنازية الألمان ولا ببلشفية الروس، فأنا عربي مسلم. ولا أرضى دون ذلك بديلاً من مزاعم وفلسفات)[٤٦].

وثمة شخصية أخرى، يونس السبعاوي، لعب دوراً خطيراً في الحركة القومية العربية. فكونه عربياً سنياً شاباً شأنه في ذلك شأن الضباط، فقد ولد السبعاوي لعائلة متواضعة من الموصل، وكان مناصراً متحمساً للقضية العربية. وكونه خريج كلية الحقوق في دمشق وصحفياً أيضاً، كان السبعاوي قارئاً واسع الاطلاع في التاريخ والسياسة، ولديه عقل وقاد ولسان وقلم مقنعان. قام السبعاوي بتثقيف الضباط الشباب، ورفع وعيهم السياسي غالباً عن طريق استخدام تناضرات مستمدة من دراستهم للاستراتيجية والتكتيك[٤٧]، وشحذ مشاعرهم القومية، وتشجيع نشاطهم السياسي.

وعلى الرغم من تنامي المشاعر القومية وما تخلف عنها من مشاعر معادية لبريطانيا، فمن المشكوك به أن الرأي الشعبي كان سيصبح ملتهباً كما كان لولا دور الصراع الفلسطيني وتأثير المفتي الحاج أمين الحسيني. فقد وصلت حركة المقاومة ، التي

قادها المفتي في فلسطين، إلى أوجها بين ١٩٣٦و١٩٣٩مع اندلاع أعمال الشغب والمقاومة المسلحة للبريطانيين ولتصميمهم الواضح على تطبيق وعد بلفور، قام البريطانيون بإخماد هذه الأعمال بالقوة. إن أنشطة الفلسطينيين والمفتي التي نالت تعاطف معظم العراقيين، تسببت بتوتر إضافي في العلاقات البريطانية — العراقية، وفي استمرار التحالف. ففي السادس عشر من تشرين الأول ١٩٣٩، وبعد سحق البريطانيين لحركة المقاومة الفلسطينية، لجأ المفتي إلى بغداد، ليضيف صوته إلى المشاعر المتصاعدة المعادية لبريطانيا، تكثفت اتصالات المفتي بالعراقيين، لا سيما مع عصبة الدفاع عن فلسطين، التي تزعمها لبعض الوقت طه الهاشمي.

فاقمت الحرب العالمية الثانية المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في العراق، ،وأفضت إلى فوضى تجارية، وتضخم، ونقص في الموارد المالية. فالوتيرة البطيئة للتنمية وضغط الحرب المفروضة على العراق من قبل القوى الأجنبية زادت من ضغينة الساسة العراقيين وغذت الشعور الحاد المعادي لبريطانيا الذي غمر العراق خلال فترة قصيرة. ففي ١٩٣٨ كانت ميزانية التعليم لما تزل أقل من مليون دينار عراقي ما يعادل (٢,٣٨) مليون دولار، في حين أن السكان في المناطق الريفية والحضرية استمروا في العيش تحت وطأة الفقر الذي سرعان ما فاقم النقص الناجم عن الحرب من وتيرته. وأكد أحد المصادر أن وضع المزارع تدهور في فترة الحرب، وخمّن أن حوالي ربع سكان العمارة كانوا قد هاجروا إلى المناطق الحضرية بحلول منتصف الأربعينيات[٤٨].

إن كل هذه العوامل —القضية القومية، وتدخل الجيش في السياسة، والمخاوف الشخصية— برزت مرة أخرى في شباط ١٩٤٠، حين عرض نوري استقالته من رئاسة الوزارة. فالخلاف الشخصي في مجلس الوزراء بشأن معاملته لخصومة، زيادة على التوترات الناجمة عن القضية الفلسطينية، كانت قد جعلت موقعه في الوزارة أمراً يصعب الدفاع عنه. لقد ولّد احتمال استقالة نوري السعيد من الوزارة انقساماً بين الضباط ممن دعموه في السابق. فلم يرَ العقداء الأربعة الشباب، الذين شكلوا العمود الفقري لدعم

نوري، سبباً لإجراء تغيير حكومي ولذا طلبوا من نوري البقاء في منصبه. أما الضباط الكبار، لا سيما أمين العمري وحسين فوزي، فلم يكونوا راغبين باستمرار تدخل الجيش في السياسة وأرادوا ترك موضوع تشكيل وزارة جديدة إلى الوصي عبد الإله[٤٩]. ولوقعهما تحت تهديد التدخل السياسي المستمر للعقداء الأربعة والدعم الذي تمتعوا به من نوري، فقد أخبر العمري وفوزي الوصي أنهما لا يوافقان على انضمام نوري السعيد أو طه الهاشمي إلى أية وزارة جديدة.

وكانت النتيجة انقلاباً هادئاً آخر،. فقد عبأ الضباط الأربعة معسكر الوشاش في حين عبأ العمري معسكر الرشيد. وبدا الجيش على شفا حرب أهلية. تمتع العقداء الأربعة بالأفضلية، بسبب روابطهم الوثيقة مع نوري ومن خلاله مع الوصي. كان قرار عبد الإله لصالح نوري والضباط الأربعة. شكّل نوري وزارة جديدة وأحال العمري، وفوزي، وأنصارهما في الجيش على التقاعد، وبذا أنهى كل أمل بإخراج الضباط الأربعة من المعترك السياسي. وبالضبط قبل أشهر قلائل من الأزمة التي أنهت تقريباً مستقبلهم السياسي، لعب نوري وعبد الإله دوراً رئيساً في دفع العقداء الأربعة إلى الواجهة السياسية. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، فإن العقداء الأربعة هم الذين كانوا يفرضون رأيهم على نوري وليس العكس.

وفي الحادي والثلاثين من آذار ١٩٤٠، تنحى نوري نهائياً عن رئاسة الوزارة. وبناءً على نصيحته، شكّل رئيس الوزراء السابق رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة، وهي الأولى له منذ ١٩٣٣، ضمت نوري وطه الهاشمي. وبدا أن أزمة تدخل الجيش في السياسة قد هدئت، لكن الخسارة كانت قد حلت. وكان الانقلاب الثالث قد وضع الضباط الشباب بحالة سيطرة كاملة على القوات المسلحة للبلاد. وكان الضباط أقل إرجاعاً للفضل إلى رشيد عالي الكيلاني — الذي سرعان ما أصبح المتحدث بلسانهم- منه إلى نوري، الذي لقصر في النظر ولأسباب شخصية بالكامل تعاون معهم منذ البدء.

انقلاب رشيد عالي الكيلاني

كُتب الكثير عن تفسير أحداث ١٩٤٠و١٩٤١ والحرب القصيرة التي تمخض عنها الغزو البريطاني الثاني للعراق[٥٠]. فالفريق المحابي لبريطانيا في العراق عدّ الحركة التي حملت اسم رشيد عالي الكيلاني حركة غير شرعية ضد الحكومة الدستورية، خطوة أخرى في تقويض شرعية النظام الذي تاسس عام ١٩٢٠، ومؤامرة على سمعة العراق الدولية. انتشرت وجهة النظر هذه في العراق مع انتصار الوصي والقوات المؤيدة لبريطانيا، التي أعدمت وسجنت منفذي الانقلاب. أما القوميون، الأكثر تناغماً مع الرأي الداخلي والأقل اهتماماً بسمعة العراق الدولية، فقد عدّوا الحركة تأكيداً أصيلاً لحقوق العراق الوطنية، وخطوة أخرى لتحقيق استقلال العراق. واقمموا الفريق المؤيد لبريطانيا بتجاهل المصلحة الوطنية العراقية لصالح حكومة أجنبية.

وأياً يكن تصور المرء للوضع، فمن الواضح أن أحداث السنوات الثماني منذ وفاة فيصل قد حرمت البلد تدريجياً من العديد من ساسته وضباطه المتمرسين، وقدمت إلى الواجهة مجموعة من الشباب ممن تنقصهم الخبرة في الشؤون الدولية. وفي ١٩٤٠، كانت الدولة العراقية لما تزل هشة واستقلالها منقوصاً. احتاج رجال الدولة العراقيون إلى إحداث توازن بين احتياجات البلاد الداخلية ومشاعر الشعب المناهضة لواقعية الوضع الدولي. وحين انقلب الموقف ضد بريطانيا في السنة الأولى للحرب وضغطت بريطانيا على العراق لتنفيذ التزامات المعاهدة، أصبح الموقف حاداً.

وعلى الرغم من تنامي الضغوط السياسية، فإن وجهات النظر المعتدلة كانت لما تزل هي السائدة في وزارة رشيد عالي الكيلاني المشكّلة في آذار ١٩٤٠. بدأت المشكلة حين أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء في العاشر من حزيران ١٩٤٠، وبعد ثلاثة أيام طلبت بريطانيا من العراق قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، لخشيتها من استخدام السفارة الإيطالية مركزاً للتجسس والدعاية لصالح قوات المحور. كان لهذه الهواجس ما يبررها. فمع سقوط حكومة نوري في آذار ١٩٤٠، تكشّف دور المفتي بصورة

متزايدة، إذ ارتبط بالمفوضية الإيطالية، ومن خلالها حافظ على اتصالاته مع الألمان. شكّل المفتي بالفعل حكومة مصغرة لأتباعه في بغداد. وفي غضون ذلك، تدهور الموقف الحربي لبريطانيا. وفي أيار، أعطى سقوط فرنسا حكومة فيشي السيطرة على الجارة سوريا، الأمر الذي هدد المواصلات البريطانية في الشرق الأوسط.

وحين طلب نوري، بوصفه وزيراً للخارجية، من الوزارة الاستجابة لطلب بريطانيا، تعمق الخلاف داخل الوزارة. فقد فضّلت إحدى المجموعات، التي تزعمها نوري ودعمها الوصي، الوقوف إلى جانب بريطانيا، واعتقدوا أن الحلفاء سيربحون الحرب في النهاية رغم التراجعات المبكرة. ورغبوا بدعم بريطانيا دعماً تاماً، بل حتى المضي أبعد من التزامات المعاهدة. أما المجموعة الأخرى، التي يمثلها رشيد عالي الكيلاني ويتزعمها المفتي والضباط، فقد رغبوا بالبقاء على الحياد، وإبعاد العراق عن الحرب وتقليل النفوذ البريطاني في الشؤون الداخلية. انتصر رأي هذه المجموعة، وفي صيف ١٩٤٠، استكشفوا بصورة تمهيدية إمكانية دعم ألمانيا لهم في حالة قيام صراع علني مع بريطانيا. كانت نتائج المفاوضات مخيبة للآمال[٥١]. فلم يقطع الألمان وعوداً حقيقية بمساعدة ملموسة بل حذروا بشكلٍ واضح من اندلاع صراع علني مع بريطانيا، ورغم هذه التحذيرات، التي إما أُسي فهمها أو تم تجاهلها، فإن الفريق المعادي لبريطانيا واصل نهجه[٥٢].

وقرب نهاية الصيف، تكشّف الصراع، واشتدت المواقف في الوزارة. فالضباط في الجيش يساندون الآن الفريق المؤيد لبريطانيا، ومقابل قطع العلاقات مع إيطاليا، رغبوا بالحصول على وعد من بريطانيا باستقلال سوريا وفلسطين وحل المشكلة الفلسطينية بشكل يحقق رغبات العرب[٥٣]. وفي سياق اجتماعات عدة، حضرها نوري والصباغ، هوجم نوري لموقفه المؤيد لبريطانيا. وللوهلة الأولى، اتخذ الصباغ موقفاً علنياً حيال نوري. بدأ نوري ومؤيدوه بتشجيع المعارضة للوزارة في مجلس الأعيان، أملاً في حل الصراع بوسائل دستورية.

وربما كانت هذه المساعي ستنجح لو لم تقرر بريطانيا اتخاذ خطوة أسهمت في تفاقم الوضع وإجبار الحكومة على اتخاذ قرار يتعذر إلغاؤه. ففي تشرين الثاني ١٩٤٠، التقى السفير البريطاني كينهان كورنواليز مع الوصي ونوري وأشار إلى أن أمام العراقيين خيارين —الإبقاء على رشيد عالي الكيلاني أو الحفاظ على صدقتهم مع بريطانيا. تلقى رشيد عالي الكيلاني بعد ذاك المعلومة نفسها، ورد عليها بالقول أنه غير معني بكسب ثقة حكومة أجنبية بل معني بكسب ثقة البرلمان والشعب[٥٤]. أن الخطوة البريطانية، التي لربما أمكن فهمها على ضوء الضغوط في ذلك الوقت، أثبتت أنها خطأ فادح، فلو حافظ البريطانيون على موقف هادئ، يسمح للعراقيين بالخروج بسلام من الوضع الأوربي حتى ينجلي الموقف، كما رغب بذلك غالبية الساسة العراقيين، لأمكن تفادي الأزمة. وبدلاً من ذلك أزّم البريطانيون الموقف، بتوجيههم إنذاراً نهائياً وبتدخلهم الساخر في السياسة الداخلية. فاستخدام البريطانيين للوصي كمتحدث لم يدعم مكانة القصر وشرعيته إلا دعماً ضئيلاً.

تلا ذلك تعاقب سريع للأحداث. فقد رفض رشيد عالي الكيلاني الاستقالة، مدعوماً دعماً صادقاً من الضباط الأربعة. استقال وزيران، نوري السعيد، وناجي شوكت، في محاولة لتشكيل وزارة جديدة. وبدلاً من ذلك، عين رشيد عالي الكيلاني وزيرين جديدين —أحدهما يونس السبعاوي، الأمر الذي حول التوازن بوضوح صوب القوميين. حدثت أزمة وزارية عندما استقال المزيد من الوزراء، ومع ذلك لما يزل رشيد عالي الكيلاني يرفض التنحي. هذه المرة لاقت تصرفات الكيلاني اعتراضات واستهجان بعض نواب المجلس. قدم الكيلاني طلباً إلى الوصي بحل البرلمان والدعوة إلى إقامة انتخابات جديدة، ولتفادي الموافقة على الطلب وإجبار الوزارة على الاستقالة، لجأ الوصي إلى وحدات من القوة المسلحة في الديوانية. أبرز هذا العمل المسألة الدستورية إلى الواجهة، ومع أنه لما يزل غير راغب بإحداث خرق سافر في الدستور، فقد استقال الكيلاني في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١.

رأس طه الهاشمي الوزارة الجديدة، وهو شخصية يُفترض أنها مقبولة للضباط (بسبب مشاعره القومية) وللبريطانيين (لأنه كان عضواً في الوزارة التي وافقت على المعاهدة). وفي مسعى وجيز لتحقيق تسوية، ضمن طه الهاشمي عودة عبد الإله إلى العاصمة بضمان أن يعود الجيش إلى الثكنات. حاول طه الهاشمي بعد ذاك الإيفاء بوعده، لكن الوقت كان قد فات، فقد كان تورط الضباط الأربعة في الأحداث جد عميق وكانوا جد تواقين لتكريس مهنهم –بل حتى حياتهم- لتحقيق أهدافهم. وفي شباط ١٩٤١، فشلت محاولة لنقل شبيب والصباغ إلى خارج العاصمة، وكذا فشلت محاولة أخرى لنقل شبيب في آذار[٥٥]. وفي هذا الوقت كان الضباط مصممين على التخلص من طه الهاشمي لصالح رشيد عالي الكيلاني، الذي كان يدعمهم. ومرة أخرى، هددوا باستخدام القوة، هذه المرة ضد الهاشمي[٥٦]. وفي الأول من نيسان ١٩٤١، دعا طه الهاشمي إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء ليعلن استقالته. وفي أثناء ذلك، كان الضباط الأربعة قد حشدوا قواتهم وحاصروا القصر الملكي. ومرة أخرى، أفلت الوصي منهم، بفضل السفير الأمريكي في بغداد الذي قام بتهريبه خارج العاصمة في حوض سيارته الخلفي. اتخذ عبد الإله طريقه على البصرة ومن هناك إلى سفينة بريطانية تنتظره. تمكن نوري، والمدفعي، والعديد من الساسة المؤيدين لبريطانيا من الهرب. إن رحيل الوصي دون توقيعه على استقالة الهاشمي جعل من الضروري بمكان للضباط الأربعة ورشيد عالي الكيلاني اتخاذ إجراء خارج نطاق النظام الدستوري عُرف هذا الأمر بانقلاب رشيد عالي الكيلاني .

شكّل الكيلاني، ويونس السبعاوي، والضباط حكومة جديدة للدفاع الوطني مكونة بالكامل من الفريق القومي، وهو عمل أُنجز وسط مد كبير للشعور القومي. وفي العاشر من نيسان خلعوا عبد الإله وعينوا محله الشريف شرف، من الأقارب البعيدين للعائلة المالكة. وافق الوصي الجديد على استقالة طه الهاشمي، ونيط برشيد عالي الكيلاني تشكيل وزارته الثالثة والأخيرة. وحتى مع فقدان السيطرة على الأزمة بشكلٍ

كامل، قام الكيلاني بمحاولة يائسة لإيجاد تسوية ترضي البريطانيين والضباط. كان البريطانيون قد وجدوا تلقائياً أن الوقت فات للتوصل إلى تسوية. وكانوا مصممين على معالجة الوضع بالقوة. قدم كورنواليز الطعم للنظام حين طالب بالسماح للقوات البريطانية بالإنزال في العراق طبقاً للمعاهدة. وافق الكيلاني على الطلب، وفي السابع عشر والثامن عشر من نيسان تم إنزال القوات البريطانية في البصرة.

في هذا الوقت فقد رشيد عالي الكيلاني السيطرة التي كان يتمتع بها فيما مضى. فقد قام صلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي، اللذان لم يدركا بشكلٍ واضح العواقب المحتملة، بإبلاغ الكيلاني أن على القوات البريطانية مغادرة البلاد خلال بضعة أيام، ولن يتم السماح بوصول قوات أخرى، ووجوب إبلاغ العراقيين بوصول قوات إضافية مقدماً. لم تكن للبريطانيين النية بسحب قواهم، وسارت الأحداث إلى نهاية محتومة. ففي الثامن والعشرين من نيسان، قرر مجلس الوزراء إرسال قوات عراقية إلى قاعدة الحبانية الجوية كإجراء احترازي. وفي اليوم التالي، أُخبر البريطانيون، الذي كانوا يحاولون إجلاء نساء وأطفال من الحبانية بالطائرة، أنه إذا أقلعت الطائرة، فإنها ستُقصف. عدّ البريطانيون هذا العمل إجراءً حربياً، وفي الثاني من أيار قرر القائد البريطاني المحلي مهاجمة القوات العراقية ومحاصرة القاعدة من دون تحذير. وقبل أن يقوم العراقيون بالمبادرة، نجح الإجراء البريطاني. فلو كان العراقيون أصحاب المبادرة، لفاق عددهم عدد القوات البريطانية في الأرض، ولربما كانوا قد أقنعوا المحور بأن العراق يستحق الإنقاذ، بيد أن أوامر كهذه لم تصدر.

لم تجر المعركة في الأرض بل في الجو. فخلال ساعات دمرت القوات الجوية الملكية خمساً وعشرين طائرة من طائرات العراق الأربعين. انسحب الجيش العراقي، الذي أُخذ على حين غرة، إلى الفلوجة وقام بتدمير السدود على الفرات وغمر المنطقة بالمياه، الأمر الذي أخر التقدم البريطاني بيد أنه لم يوقفه. وفي أثناء ذلك ، بدأت التعزيزات البريطانية بالتدفق من الأردن، بضمنها قوات طوارئ من الفيلق العربي الذي

يقوده غلوب باشا، تم الاستيلاء على الفلوجة في التاسع عشر من أيار وأصبحت الطريق سالكة إلى بغداد.

وفي بغداد، أثبتت الحكومة أنها غير كفؤة كما هو حال الجيش. فلم يتم وضع خطط مسبقة للتعامل مع الأزمة وطلب مساعدة من قوات المحور. ففي اليوم الذي تلا تدمير القوة الجوية في الحبانية والخسائر المتزايدة، أرسل مجلس الوزراء وعلى عجل ناجي شوكت إلى تركيا لضمان دعم ألمانيا. وفي الواقع، جرى إرسال مساعدة، لكنها كانت جد ضئيلة وكان الوقت جد متأخر. ففي هذا الوقت، كان هتلر يحشد قواته للهجوم على الاتحاد السوفيتي و لم يكن مستعداً لنجدة العراق نجدة حقيقية.

انهارت الحكومة التي أشعلت فتيل الحرب بعد فترة قصيرة. ففي التاسع والعشرين من أيار، وحين اقتربت الفيالق البريطانية من بغداد، هرب الضباط الأربعة إلى إيران، وسرعان ما لحق بهم رشيد عالي الكيلاني، والحاج أمين الحسيني، وأتباعهما. وفي اليوم نفسه، شكل أمين بغداد أرشد العمري لجنة ضمت كبار ضباط الجيش المتبقين في وزارة الدفاع. عقدت اللجنة هدنة، جرى توقيعها في الثلاثين من أيار. وفي الأول من حزيران، وصل عبد الإله إلى بغداد مع نوري السعيد، وعلي جودت الأيوبي، وجميل المدفعي رجل التهدئة، وآخرين. ونيط بهم تشكيل حكومة مكونة من الفريق المؤيد لبريطانيا حصراً. وبذا انتهت المحاولة الأخطر منذ ثورة ١٩٢٠ لقطع العلاقة مع البريطانيين وخلع النظام الذي أقاموه مرة أخرى، انتهت المحاولة بانتصار بريطاني .

كان للأزمة مضاعفات عميقة في المستقبل؛ فكل المشاركين دفعوا الثمن عاجلاً أم آجلاً[٥٧]. فقد جرى إعدام أو سجن العديد من مؤيدي رشيد عالي الكيلاني؛ أما المتعاطفون المشتبه بهم فقد جرى إبعادهم أو احتجازهم في معسكرات. بدأ الكيلاني رحلة نفي طويلة. لكن حساب الوصي ونوري جاء لاحقاً في ١٩٥٨. ودفع البريطانيون أيضاً الثمن في هذا التاريخ حين انهار النظام الذي عملوا الكثير لدعمه. والأهم، أن أحداث هذه الأيام ولّدت خلافاً عميقاً في المجتمع العراقي. كان بالإمكان

احتواء المعارضة من الآن فصاعداً، ولكن دون التوصل إلى تسوية. فمن تم إعدامهم في إحداث ١٩٤١ أصبحوا شهداء بنظر العديد من أفراد الجيش والشعب. فالضباط الشباب الذين أطاحوا بالنظام عام ١٩٥٨ اعتقدوا أنهم أكملوا المهمة التي لم تكتمل في ١٩٤١. أما بالنسبة للنفوذ البريطاني، فقد أوضحت الأحداث مدى ضعفه، وبفضل الوضع الطارئ لفترة الحرب ووجود القوات البريطانية على التراب العراقي، فقد مُنِح النظام فرصة جديدة للبقاء.

الاحتلال البريطاني الثاني (١٩٤١-١٩٤٥)

في حزيران ١٩٤١، بدأ الاحتلال البريطاني الثاني للعراق مع وصول الفرقة الأولى للقوات البريطانية وشروعها بمصادرة المنازل والمباني. وشأنه شأن الاحتلال الأول، قبل خمسة وعشرين عاماً، فقد جرى بناءً على مقتضيات الحرب ومصلحة الجهد الحربي للحلفاء. وقد مُنحت المسائل الداخلية في العراق أولوية ثانية. أُنجزت الرغبات البريطانية، كالسابق، من خلال ساسة عراقيين وقصر مساند بالكامل، ومعتمد على العلاقة مع بريطانيا. وفي جوانب أخرى، يختلف الاحتلال الثاني اختلافاً ملحوظاً عن الاحتلال الأول. وكان ثمة مقدار ضئيل من الشك حول مستقبل العراق. وكان من المعروف بصورة واضحة أن الوضع كان مؤقتاً وسيزول مع نهاية الحرب وانسحاب القوات البريطانية وسيتم الإبقاء على النفوذ البريطاني من خلال المعاهدة والعلاقات الشخصية مع المجموعة الحاكمة.

كان من مصلحة البريطانيين والساسة الذين عادوا معهم إدامة مكانتهم المستعادة. وكلا الطرفين استخدما فترة الحرب لضمان هيمنتهم المستمرة حتى بعد نهاية الحرب، وعمل الوصي والساسة المؤيدون لبريطانيا على إبعاد منافسيهم المعادين لبريطانيا وإضعاف نفوذهم في الجيش والبيروقراطية بشكلٍ تامٍ غير مسبوق. كان الوجود البريطاني خلال الحرب كاملاً. والدليل الملموس على ذلك وجود قوات

بريطانية. فبحلول نهاية ١٩٤٢، ضمت هذه القوات فرقتين بريطانيتين ولواءً مدرعاً وثلاث فرق هندية ولواءً مدرعاً، وفرقة بولندية واحدة. ولم يجرِ تقليل هذه القوات إلا بعد الدفاع الناجح لستالينغراد في ١٩٤٣ [٥٨]. كانت القوات البريطانية تمثل جانباً واحداً من جوانب الاحتلال. وتمثل الجانب الأهم في السيطرة البريطانية على المزيد من جوانب الاقتصاد، والجيش، والعناصر الرئيسة للبيروقراطية والتعليم ووسائل الإعلام. وكان المدير لهذه العملية كينهان كورنواليز، السفير البريطاني، الذي خبر البلد وشخصياته بشكلٍ تام عبر خبرة تمتد إلى خمسة وعشرين عاماً عمل خلالها مستشاراً لوزارة الداخلية.

إعادة النظام الحاكم

تكمن الأهمية الحقيقية للاحتلال البريطاني في إعادته للمجموعة الحاكمة المؤيدة لبريطانيا. فقد ربط الاحتلال الثاني الدوائر الحاكمة في العراق، لا سيما الوصي ونوري السعيد، ربطاً صميمياً ببريطانيا. فرغبة هؤلاء الساسة بالعمل كوسطاء بين البريطانيين وشعبهم، وسعيهم لإنزال عقوبة الموت بأنصار رشيد عالي الكيلاني، عزلت النظام تدريجياً عن الطبقة الوسطى المنظمة، وجعلته أكثر اعتماداً على البريطانيين.

بدأ الاحتلال باتباع سياسة اعتدال. فقد شكّل جميل المدفعي، رجل التهدئة، وزارة انصبت مهمتها بوضوح على إسدال الستار على الماضي مرة أخرى. فقد كان مهيئاً لتلبية المطالب البريطانية وتحجيم الخطر القومي، ولكن ليس المضي إلى حد إزالة القوميين بصورة كاملة. ففي الثالث من حزيران، أصدرت وزارته إعلاناً بالأحكام العرفية، ظلّ ساري المفعول حتى آذار ١٩٤٦. وعدّ مرسوم آخر حكومة رشدي عالي الكيلاني حكومة غير دستورية مهيئاً الطريق لاتخاذ إجراء ضد أعضائها إذا ما عُدّ ذلك ضرورياً. جرى حل الخلاف مع البريطانيين حول المعاهدة. وفي الحادي عشر من حزيران، قُطعت العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وأُحيل عدد من ضباط الجيش،

والموظفين المدنيين المشاركين في أحداث أيار ١٩٤١ على التقاعد وحل محلهم رجال أكبر سناً من أصحاب الولاء غير المشكوك فيه للنظام. أما الشخصيات البارزة في قطاع التعليم ممن كانوا قد حصلوا على الجنسية العراقية، كساطع الحصري، فقد أُسقطت عنهم الجنسية وجرى ترحيلهم، مع حوالي (١٠٠) مدرس فلسطيني وسوري. وقد تم إلغاء حركة الفتوة وإغلاق الأندية القومية كالمثنى والجوال.

كانت هذه الإجراءات كل ما يستطيع المدفعي اتخاذه لإرضاء المصالح البريطانية. وسرعان ما مارس البريطانيون والوصي الضغط عليه كي يذهب أبعد من هذه الحدود. ظلّ العديد من أنصار رشيد عالي الكيلاني في البيروقراطية مطلقي السراح، وأراد البريطانيون تجميعهم واحتجازهم. رغب الوصي بالمضي أبعد من ذلك وسعى لمحاكمة زعماء الحركة الذي كان البريطانيون قد اسروهم في وقتٍ سابق في إيران والمحتجزين حالياً في روديسيا. وفي نهاية الأمر وخضوعاً لهذه الظروف قدم المدفعي استقالته في الحادي والعشرين من أيلول، بعد أن أمضى ثلاثة أشهر في المنصب الوزاري. وباستقالته انتهت سياسة الاعتدال.

في التاسع من تشرين الأول، لم يكن مفاجئاً أن يُطلب من نوري تشكيل وزارة جديدة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، حدثت موجة ثانية من أوامر الطرد من الخدمة، لا سيما في وزارة الداخلية، في حين جرى اتخاذ اجراءات لاعتقال مَنْ يعدهم النظام خطراً عليه. ومع أن هذه الفئة لا تشمل سوى أنصار رشيد عالي الكيلاني والمتعاطفين تعاطفاً واضحاً مع المحور، فقد كان للدوافع الشخصية تأثيراتها أيضاً. ظلّ بعض العراقيين من ذوي الميول المؤيدة لألمانيا مطلقي السراح، بفضل صداقتهم مع نوري السعيد، بينما اعتقل معارضون لنوري لم يكن يميلون إلى المحور. وربما بلغ العدد الاجمالي للمعتقلين خلال الحرب ما بين (٧٠٠) إلى (١٠٠٠) معتقل، رغم أنه من المحتمل أن لا يكون هناك أكثر من (٣٠٠) إلى (٣٥٠) معتقل في المعسكرات في كل مرة[٥٩].

كانت محاكمات وإعدامات قادة الحركة أهم من كل هذه الاعتقالات. وهنا أيضاً، كان إجراء حكومة نوري سريعاً. ففي أواخر ١٩٤١ تشكلت محكمة عرفية؛ وفي السادس من كانون الثاني ١٩٤٢ اتخذت أقسى عقوبات ممكنة إذ حُكم بالإعدام غيابياً على رشيد عالي الكيلاني، وثلاثة من العقداء الأربعة، وعلى علي محمود الشيخ علي، ويونس السبعاوي، والفريق أمين زكي؛ وحُكم على آخرين بأحكام طويلة الأمد من السجن. وطُلب من القوات البريطانية تسليم الأسرى المحتجزين في روديسيا. استجابت بريطانيا للطلب العراقي وقد أثارت الإعدامات اللاحقة للمشاركين الاساسيين اسئلة تتعلق بالطرف الذي يتحمل مسؤولية المحاكمات والإعدامات. فقد ألقى المؤرخون القوميون باللوم على البريطانيين، والوصي، ونوري السعيد بالتساوي[٦٠]. والأكثر ترجيحاً أن اللوم ينبغي أن يُلقى على كاهل المسؤولين العراقيين، لا سيما الوصي، الذين كانوا تواقين للقضاء على المعارضة، ورغم ذلك، فإن البريطانيين، وأياً تكن الأسباب، قاموا بتسليم الأسرى.

وخلال المحاكمة الثانية سُمِحَ للسجناء بالدفاع عن أنفسهم، وخففت العديد من الأحكام إلا أن هذا الأمر لم ينطبق على الضباط. ففي الرابع من أيار ١٩٤٢، حُكم على اثنين من العقداء، محمد فهمي سعيد، ومحمود سلمان بالإعدام مع يونس السبعاوي. وفي نيسان ١٩٤٤، سلم البريطانيون العقيد كامل شبيب إلى العراقيين، وصدر بحقه أيضاً حكماً بالإعدام وتم شنقه. وأخيراً، جاء دور صلاح الدين الصباغ، الذي أطلق الأتراك سراحه في نهاية الحرب وأُرسل إلى المنطقة السورية التي يسيطر عليها البريطانيون، وهناك تم أسره وتسليمه إلى العراقيين. حُكم على الصباغ بالإعدام وشُنق على بوابة وزارة الدفاع في تشرين الأول ١٩٤٥. كانت الأحكام المتبقية أقل قسوة، ومن بين القادة الذين اشتركوا في الحركة، فإن رشيد عالي الكيلاني ومفتي القدس فقط نجحا في الهرب، الأول إلى العربية السعودية، والثاني إلى ألمانيا ولاحقاً إلى مصر. لقد تركت هذه الأحداث تأثيراتها بعمق على الضمير الشعبي، فالعديد من ضباط الجيش

كانوا يشعرون بالمرارة من المعاملة التي لقيها زملاؤهم لا سيما إعدام الصباغ. ولم يكن الأمر محض صدفة أن جثة عبد الإله شُنقت وعُلقت على بوابة وزارة الدفاع في تموز ١٩٥٨. إن نفي أعداء النظام واعتقالهم هي أمور ربما تم نسيانها، لكن الإعدامات أوجدت عداء ووسمت فترة لا عودة في موقف العديد من العراقيين تجاه النظام .

ركزت الوزارة اهتمامها على الجيش والنظام التعليمي. كان الجيش في فوضى عارمة. والوحدات العسكرية متضررة جراء فرار ضباطها الرئيسيين وتقاعد العديد من الضباط، وكان الجنود قد فروا فراراً جماعياً حالما عرفوا بنتيجة المعركة مع البريطانيين. وطوال فترة الحرب، قام نوري السعيد بتخفيض حجم الجيش وتأثيره. أُهمل التجنيد وجرت إعادة عدد من الضباط القدامى المحالين على التقاعد والمدربين تدريباً عثمانياً ونيطت بهم مواقع في القيادة كونهم لا يشكلون تهديداً سياسياً[٦١]. وبحلول خريف ١٩٤٣، ومع احتمال انسحاب القوات الأجنبية من العراق، باتت هذه السياسة غير مناسبة. أصبح الوصي قلقاً على أمن العراق المستقبلي وأقنع البريطانيين بالحاجة إلى إعادة التنظيم. وفي ربيع ١٩٤٤، أُرسل اللواء رينتون إلى العراق كرئيس للبعثة العسكرية البريطانية. وقد أشرف على تنظيم الجيش حتى ثورة ١٩٥٨. وحل ضباط شباب، دربهم البريطانيون محل الضباط القدامى العثمانيّ التدريب. وقد بذل رينتون أيضاً جهداً جثيثاً لإعادة تجهيز الجيش.

ركز النظام بعد ذاك اهتمامه على وزارة المعارف. فقد أرجع البريطانيون، وهم محقون، معظم الشعور المؤيد للمحور في البلاد إلى انتشار المشاعر القومية المتطرفة في المناهج الدراسية، وبين المدرسين –لا سيما مدرسي الثانوية وأساتذة الكليات– طُرد المدرسون المعارضون وأُزيلت بعض من أكثر المواد الدراسية عدائية، في حين حُذفت نصوص من الكتب المنهجية الأخرى[٦٢]. وأخيراً، اتخذ النظام خطوات لحماية نفسه من تكرار أحداث ١٩٤١ من خلال تعديل دستوري مصمم لدعم العرش. فقد أجاز مشروع تعديل على القانون الدستوري نص، من بين أشياء أخرى، إن عبد الإله هو

الوريث على العرش حتى يولد وريث ذكر لفيصل الثاني، وفي ذلك الوقت سيكون الوصي في الصف الثاني للخلافة. ونيط بالملك أيضاً حق إقالة رئيس الوزراء عند الضرورة، وهو امتياز سيستخدمه عبد الإله حتى بلوغ الملك الشاب السن القانونية. وبذا سيكون بمقدور الوصي قانوناً إقالة وزارة عنيدة كوزارة رشيد عالي الكيلاني، فيما لو جاءت وزارة كهذه إلى السلطة[٦٣].

لقد وضعت هذه الإجراءات الزعماء القدامى قيد السيطرة السياسية بحزم، ولكنهم احتاجوا إلى دعم شعبي أكبر لبقائهم في الميدان السياسي. وكان طرد العديد من القوميين من السلطة قد أضعف صفوف العرب السنة الذي يستمد النظام عادة الدعم منهم. ولذا، فإن وزارات فترة الحرب المتبقية اعتمدت بصورة أكبر على الشيعة والأكراد، إذ فاق عددهما للمرة الأولى عدد العرب السنة في الوزارة. ومهما يكن من أمر، كان للدعم المقدم إلى اليسار أهمية كبيرة جداً في المستقبل. ففي بدء الحرب انضم اليسار إلى أنصار رشيد عالي الكيلاني في هجومهم على البريطانيين، وبعد الغزو النازي لروسيا في حزيران ١٩٤١ والتحالف اللاحق للاتحاد السوفييتي مع بريطانيا وفرنسا، اتبع اليساريون الاتحاد السوفيتي وغيروا موقفهم. وكانوا من بين أشد أنصار النظام خلال الحرب وفي الوقت نفسه، بدأ النظام باتخاذ موقف معتدل حيال اليسار. وكانت بقية فترة الحرب فترة مشهودة لليسار. فباتت الصحف الشيوعية السرية توزع بحرية من دون تدخل الشرطة. وشوهد زعيم الشيوعيين يوسف سلمان وهو يزور الدوائر الحكومية بحرية، لا بل أن اليساريين كانوا يحضرون حفلات السفارة البريطانية. وحصل عدد من اليساريين —بل بعض الماركسيين– على مواقع عليا في التعليم، من بينهم عبد الفتاح ابراهيم. أعطت وجهة النظر الليبرالية تجاه اليسار خلال الحرب وبعدها بفترة قصيرة الحزب الشيوعي والحركات اليسارية فرصة التنظيم والانتشار في المدارس وبين العمال. وقد حقق الحزب الشيوعي المكانة الأولى بين الطبقة المثقفة والطبقة العاملة

وهي مكانة احتفظ بها رغم القمع الذي مورس ضده في أواخر الأربعينيات والخمسينيات.

اقتصاد الحرب

أرخت سنوات الحرب نقطة تحول في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولربما كانت للعواقب الاقتصادية للحرب تاثيرات عميقة. ففي السنوات قبل ١٩٤١، كان العراق بلداً فقيراً نسبياً، ويعاني معظم شعبه من الفقر. ورغم أن قلة قليلة تعد ثرية بمقاييس ذلك الزمان، وتتمتع بمستوى أكبر من الدخل، وبأسباب الراحة، ونمط حياة جيد، فإن الفجوة التي فصلت الأغنياء عن الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى عن الطبقة الفقيرة لم تكن كبيرة. زيادة على ذلك، فإن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لطّفته الروابط العائلية المتينة، الأمر الذي شكل سداً منيعاً بوجه الضغينة وبلور حساً مشتركاً بالتضامن الاجتماعي والهوية للأغنياء والفقراء على حد سواء.

تسببت الحرب في تغيير هذا الموقف تغييراً جوهرياً. فمن ناحية، فإن أسعار زمن الحرب اللولبية (خصوصاً الحبوب) والنقص في البضائع أوجدت فرصاً لا سابق لها للاستغلال. فالتزاحم على تكوين الثروة أوجد بحبوحة وأسهم في تكوين ثروات هائلة لقلة قليلة. وتدريجياً، اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لا بل حتى بين الأثرياء والميسورين، الأمر الذي أوجد توترات اجتماعية جديدة، وفكك العلاقات القديمة للأسرة والمجتمع والقيم التي عززتها. وما جعل الموقف أكثر تشنجاً هو العلاقة الوثيقة بين السلطة السياسية والثروة والفساد الواضح في المناصب العليا. وكلما تطورت أوليغاركية محكمة للثروة والسلطة، تآكلت شرعية النظام أكثر.

أما الطبقة الوسطى من موظفي الخدمة المدنية، وضباط الجيش، والمدرسين فقد طحنتهم دوامة الرواتب الثابتة، وأدركوا أن موقعهم الاجتماعي والاقتصادي يسوء يومياً. وبات وضع الفقراء بالغ الصعوبة، وجرى التعبير عن المرارة في أعمال شغب

وإضرابات. ورأى الشيوعيون أن الفرصة فرصتهم فانتهزوها، إذ دعموا موقعهم السياسي بين الطبقات الدنيا. وقد فاقموا التوتر ونشروا وعياً طبقياً جديداً أسهم في التعجيل من إضعاف العلاقات التقليدية. وبحلول نهاية الحرب، فإن انتقالاً إلى حقبة جديدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كان يجري فعلياً.

كان التضخم العامل الأول والأهم في اقتصاد ما بعد الحرب، إذ نجم إلى حدٍ ما جراء هجوم القوات البريطانية على العراق وبعض الشيء جراء النقص الذي تسببت به الحرب. فقد ارتفع حجم العملة قيد التداول من خمسة ملايين دينار عراقي ما يعادل (١٢) مليون دولار إلى (٤٥) مليون دينار عراقي ما يعادل (١٠٧) مليون دولار في عام ١٩٤١ لوحده، وبلغ التوسع في الاعتماد المالي بين ١٩٣٩و١٩٤٦ ما معدله (٩٠٠%)[٦٤]. وقفز مؤشر الاسعار من (١٠٠) في ١٩٣٩ إلى (٦٥٠) في ١٩٤٢ وارتفعت اسعار الحبوب من مؤشر (١٠٠) في ١٩٣٩ إلى (٧٧٣) في سنة الذروة ١٩٤٣؛ والأنسجة إلى (١٢٨٧)[٦٥]. وحتى هذه الأرقام فهي أقل من حقيقة مستوى التضخم. وقد قدر العديد من رجال الأعمال حسني الإطلاع أن الزيادة عموماً لم تكن أقل من عشرة أضعاف مستوى ما قبل الحرب، مشيرين أن المعدل ارتفع إلى (٢٠٠%) سنوياً[٦٦].

كان منتجو الحبوب وتجاره من المستفيدين من تلك الظروف، إذ وجدوا فجاءةً سوقاً واسعة لإنتاجهم بأسعار عالية. ورغم أن هذا الأمر مكّن مالكي الأراضي الصغار من تسديد ديونهم ومكّن المقاولين من تكديس ثروات كبيرة. وخير مثال على ذلك عبد الهادي الجلبي، الذي خرج من الحرب واحداً من أثرى أثرياء الشرق الأوسط. لم يكن الجلبي مالك أراضي ومنتج حبوب فحسب، بل كان وكيلاً وسمساراً لوكالة المشتريات البريطانية أيضاً. كانت أرباح الجلبي المقدرة مذهلة بمقاييس ذلك الوقت. فبين ١٩٣٨و١٩٤٣ ارتفعت أسعار الشعير من حوالي دينارين أو ثلاثة دنانير عراقية إلى (٢١) ديناراً عراقي للطن، وارتفع طن القمح من أربعة أو خمسة دنانير عراقية إلى

خمسين ديناراً. ورغم اختلاف مستويات الإنتاج، فإن دونماً واحداً من الأراضي المروية قد ينتج ثلاثة إلى خمسة أطنان من القمح سنوياً، رافعاً الربح بعد حسم التكاليف من (٧٥) ديناراً عراقياً إلى (١٥٠) ديناراً عراقياً للدونم الواحد[٦٧]. وبالنسبة للعديد من مالكي الأراضي والشيوخ ممن تُقدر ملكيتهم بـ(١٠٠) ألف دونم فإن ربحهم يُقدر بـ(٤٠٠) ألف دينار عراقي سنوياً. والجلبي، الذي تُقدر ملكيته من الأراضي بمليون دونم، لا بد أنه حقق ربحاً بمقدار مليون دينار عراقي ما يعادل (٢,٣٨) مليون دولار أو أكثر سنوياً[٦٨].

لم تكن تجارة الحبوب، رغم كونها أكثر أصناف التجارة تحقيقاً للربح، الوسيلة الوحيدة للحصول على الثروة. فقد كان الاستيراد العمل التجاري المربح هو الآخر. كانت المواد شحيحة، وبات بمقدور من يستطيع أن يجهز السوق بسلعة ما أن يحقق ربحاً جيداً. وفي الواقع كانت الحكومة مجبرة على وضع سياسة ترخيص بالاستيراد، التي يُفترض أن تنظمها لجنة التموين. أصبحت تراخيص الاستيراد عند ذلك سلعة نادرة بحد ذاتها. فالأرباح المتحققة من شراء تراخيص الاستيراد الثمنية وبيعها تجاوزت في الغالب أرباح تجارة الاستيراد نفسها. وعلى النقيض من تجارة الحبوب، حيث كان بإمكان كل من يمتلك أرضاً ومشروعاً صغيراً أن يضارب في السوق للتأثير على الأسعار، فإن تجارة الاستيراد تطلبت ارتباطات رسمية. وكانت تلك التراخيص جد ثمينة بحيث أن الوزراء، وأعضاء مجلس الأعيان، وتقريباً كل النواب عدا شيوخ العشائر –ممن كانوا مشغولين بجمع المال من مبيعات الحبوب- سجلوا أسماءهم كمستوردين مرخصين رغم عدم وجود نية لديهم للاشتراك في العمل التجاري بأنفسهم[٦٩]. قاموا عندئذ ببيع التراخيص إلى التجار. تسبب هذا الإجراء في جعل الحكومة غير مستقرة خلال فترة الحرب أكثر مما تسببت به أية قضية أخرى وكان مسؤولاً، جزئياً في الأقل، عن استقالة ثلاث من أصل أربع وزارات تشكلت بين ١٩٤١و١٩٤٥.

وتمثلت النتيجة النهائية لهذه النزعة الربحية في تعميق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الشعب. فتجار الطبقة الوسطى، والمقاولون، والمزارعون المكتفون ذاتياً باتوا أكثر غنى، بيد أن معظم الثروة انجذبت إلى النهاية العليا للمقياس. ومباشرة عقب الحرب في ١٩٤٦، أشار عضو في البرلمان البريطاني إلى وفرة الظاهرة في العراق للملابس، والطعام، ووسائل الراحة قائلاً:«كل من يأتي من روسيا المتقشفة تقشفاً صارماً أو بريطانيا يتساءل عن ذلك حتى يُدرك أنها ليست من أجل الفلاحين. ففي ضواحي بغداد ترتفع الفيلل التي يتسم بناؤها بالبذخ والتجار الأثرياء و(الأفندية) يقيمون حفلات على غرار حفلات المجتمع اللندني في العهد الأدوردي. إن العالم العربي يتمتع بمباهج الثروة الخاصة غير المقيدة، التي ساعدتهم على تكوينها حروب الآخرين وبالتالي التضخم. غير أن نقابات العمال محظورة والفلاحين في اشد الأحياء فقراً في بغداد يعيشون في قذارة، وظلام، ومرض. وهناك ضريبة للدخل، بإمكانك دفعها إذا رغبت بذلك[٧٠].»

وفي هذه الفترة، عانى الموظفون العاملون في الحكومة الذين يعتمدون على الراتب في معيشتهم من شظف العيش. فبينما ارتفعت تكاليف المعيشة إلى خمسة أضعاف وستة أضعاف وسبعة أضعاف[٧١]، ارتفعت رواتب الموظفين (٢٥%) فقط[٧٢]. فالمدرسون، على سبيل المثال، الذين كانوا في المستويات الدنيا للموظفين الحكوميين، حصلوا على ما بين ستة دنانير عراقية إلى (٢١) ديناراً عراقياً شهرياً في المستويات الابتدائية، و(١٨) ديناراً عراقياً إلى (٣٥) ديناراً عراقياً في المدارس الثانوية. وبحساب أعلى رقم ممكن فإن الدخل السنوي لمعلم الابتدائية يبلغ حوالي (٢٤٠) دينار عراقي ما يعادل (٤٤٠) دولار ومدرس الثانوية (٤٢٠) دينار عراقي أو حوالي (١٠٠٠) دولار سنوياً. أما العمال، فقُدرت أجورهم في ١٩٣٩ بـ(٣,٣٨) دينار عراقي شهرياً أو (٤٠) ديناراً عراقياً ما يعادل (٩٥) دولار سنوياً[٧٣]. وهذه الدخول ينبغي مقارنتها بأرباح التجار ومنتجي الحبوب المذكورين أعلاه.

ومع أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطبقات الدنيا والوسطى قد تدهور خلال الحرب، فقد كان تحمل الضيق نفسه أيسر من جور العبء. شهدت سنوات الحرب إضرابات الخبز، لا سيما في ١٩٤٣، حين بلغ النقص أقصى مدياته ووصلت الأسعار إلى ذروهّا. أخمدت الشرطة الإضرابات، رغم أن إجراء الشرطة ترافق مع محاولات لتوفير الخبز إلى الجماهير، بصورة رئيسة من خلال إيقاف مؤقت لتصدير الحبوب.

عجلت السنوات الأخيرة للحرب من استقطاب المجتمع الذي أصبح ميزة واضحة لفترة ما بعد الحرب. أوجدت الحرب، في الجانب الاقتصادي، طبقة أوليغاركية بشكلٍ أكثر وضوحاً. وفي الجانب السياسي، أعادت الحرب نظاماً مرتبطاً ارتباطاً كلياً تقريباً بالبريطانيين ومالكي الأراضي، والأثرياء. وإزاحة القوميين، الذي تنحدر صفوفهم من الطبقات الوسطى بصورة رئيسة وتتجاوز غاياهم الحواجز الطبقية، قد أزالت الحاجز بين النظام والشعب. وقد فتح إبعاد القوميين الباب لليسار، الذي عمل على توسيع الفجوة بين النظام والشعب وتمهيد السبيل للظروف الاجتماعية الجديدة لفترة ما بعد الحرب.

الفصل الرابع

النظام القديم

١٩٤٦ - ١٩٥٨

يعرض تاريخ العراق لفترة ما بعد الحرب دراسة بالمتباينات. فعلى السطح، بدت الحياة السياسية مستقرة. فساسة المؤسسة الحاكمة، المدعومون من مالكي الأراضي-الشيوخ، والأثرياء الحضريين الجدد، والمستويات العليا في الجيش، رسخوا موقعهم في السلطة ترسيخاً كبيراً. وتحت السطح، برزت مجموعة اجتماعية جديدة، تحفزها أهداف وطموحات مختلفة، لتحدي قيم المؤسسة الحاكمة وسياساتها. كان الفقر منتشراً في الريف والمدينة على حدٍ سواء، ومع ذلك أوجدت الثروة النفطية الجديدة جيوباً واضحة للتحديث وأعطت للعراقيين آمالاً بمستقبل أفضل. ومع أن السواد الأعظم من الشعب ظلّ تقليدياً في الرؤية والممارسة الاجتماعيتين، فإن جيلاً جديداً شبّ على الأفكار الغربية للقومية، والعلمانية، والتحديث، وأصل البحث عن هوية وطنية جديدة على أساس إيديولوجي جديد.

وكانت هذه التناقضات أوضح ما تكون في مجال السياسة الخارجية. فبينما تمسك النظام بالعلاقة مع بريطانيا، عمّت الحرارة الناجمة عن أحداث ١٩٤١ واعتقالات وإعدامات زمن الحرب. تفاقمت هذه المشاعر جراء هزيمة العرب في فلسطين وإقامة دولة اسرائيل. ففي الخمسينيات، تسبب تفجر الحركات الثورية في دول الشرق الأوسط الأخرى في حدوث أصداء قوية لها في داخل العراق، وسلطت الضوء مرة أخرى على هشاشة البلد بوصفه دولة -أمة وتعرضه للضغوط الخارجية. وكلما اشتدت هذه الضغوط انغمس العراق بسلسلة من أزمات السياسة الخارجية، بعض منها جراء تحالفه مع بريطانيا، والأخرى من صنع زعمائه. كل هذه الأمور تسببت بإضعاف النظام وعزلته عن شعبه.

كانت مشكلات السياسة الخارجية تُضاهي بل تتداخل مع المصاعب الداخلية. فقد انبثقت أحزاب سياسية جديدة، سمحت لها المؤسسة الحاكمة، بل شجعتها في بادئ الأمر. فباشرت هذه الأحزاب، التي لقيت الدعم من انتشار الصحف والإذاعة ومن نظام تعليمي موسع، بتسييس المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، لا سيما

الطبقة الوسطى المثقفة والطبقة العاملة الجديدة. إن وجود هذه المجموعات في قطاعات اقتصادية واجتماعية حساسة منحهم قدرة جدية على إيقاع الفوضى. فقد كان تأثيرهم واضحاً بصورة متزايدة في الإضرابات، والتظاهرات، وأعمال الشغب التي قوضت المؤسسة الحاكمة وأضعفتها.

ولمواجهة هذه المصاعب، استمر النظام بالاعتماد على الشرطة لإخماد الاضطرابات والتلاعب بنتائج الانتخابات لضمان وجود برلمانات مطواعة. وجرى تجاهل طلبات المعارضة للقيام بتغيير سياسي تجاهلاً كبيراً. والأهم، إن النظام رفض تعديل سياسته الخارجية. وكان بعض ساسة النظام مدركين للحاجة إلى إصلاحات سياسية واجتماعية، ومن حين لآخر كانت ثمة محاولات لاضفاء الطابع الليبرالي على الحكم. لكن هذه المحاولات أخفقت بإحداث تغيير اجتماعي وسياسي حقيقي، وتوقف معظمها بسبب الكسل أو المعارضة. بدأت الرحلة بمحاولة من هذا القبيل، تستحق أن يُسلط الضوء عليها لأنها توضح طبيعة المشكلات التي واجهت النظام، وعدم ملائمة الوسائل التي اتبعها في معالجتها .

المحاولات المبكرة لاضفاء الطابع الليبرالي على الحكم

أدرك الوصي الحاجة إلى التغيير ورغب بالاستفادة منه شخصياً. وكونه مدركاً لعدم شعبيته جراء تعاونه مع البريطانيين خلال الحرب وقمعه لحركة رشيد عالي الكيلاني، فقد صمم عبد الإله صيغة جديدة للحصول على دعم شعبي. استلزمت الصيغة الجديدة تحقيق مقدار أكبر من الحرية السياسية في الداخل وإبرام معاهدة جديدة معدّلة مع بريطانيا، كان يأمل أنها ستزيل بعض السمات المثيرة للاعتراض على معاهدة ١٩٣٠.

قُدمت سياسة اللبرلة هذه في خطاب في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥، وعد الوصي فيه بالسماح بتشكيل أحزاب سياسية، وبسن قانون انتخابي

جديد يسمح بمقدار أكبر من حرية الاختيار، وباتخاذ إجراءات لتحسين الأمن الاجتماعي والحد من البطالة، وإعادة توزيع الثروة، واتباع سياسة (الباب المفتوح) أمام الجيل الشاب والمثقف[1]. والمشكلة التي واجهت النظام تمثلت في كيفية تنفيذ هذه السياسة. فقد كان على النظام أن يمضي صوب استرضاء المعارضة وأن لا يزعج قاعدة دعمه المحافظة في الوقت نفسه. ولتحقيق هذه المهمة، اختار الوصي توفيق السويدي رئيساً للوزراء. ومع أن السويدي يعد من أعضاء المؤسسة الحاكمة الذي لا يقبل ولاؤه للعرش أي شك، فقد كان أيضاً أكثر ليبرالية من زملائه كنوري السعيد على سبيل المثال.

وخلال المدة الوجيزة لوزارة السويدي، هبت النسمات الأولى لهواء النظام السياسي منذ ١٩٣٦. ورغم أن خطاب الوصي كان قد أشار إلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، فقد انصب تركيز برنامج الوزارة على الحريات السياسية التي طالبت بها المعارضة. فقد أُلغي قانون الأحكام العرفية، وأُزيلت القيود المفروضة على الصحافة والتجمعات العامة خلال الحرب، وأُغلق معسكر الاعتقال وصاغت الوزارة أيضاً قانوناً انتخابياً جديداً قسّم المقاطعات الانتخابية الكبرى الثلاث إلى مئة مقاطعة صغيرة، الأمر الذي جعل هذا القانون يصب في مصلحة المناطق الريفية المحافظة. فإعادة التنظيم هذا مصمم لتيسير انتخاب الساسة الحضريين الليبراليين. وعلى أية حال، تمثلت الخطوة الأهم في إجازة خمسة أحزاب سياسية جديدة، وهي الخطوة الأولى خلال السنوات العشر. ومما يبعث عن الدهشة أن أربعة من الأحزاب الخمسة كانت أحزاب معارضة حقيقية، حزبان منها ماركسيان. ومع أن ثلاثة من الأحزاب الخمسة كان عمرها محدوداً في الساحة السياسية، فإن الحزبين المتبقيين، حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، استمرا بلعب دور حساس في فترة ما بعد الحرب وفي الجزء الأول من العهد الثوري. وكلاهما ساعدا في صياغة عقلية الطبقة الوسطى الناشئة، وقد استحوذا بينهما على عقول وقلوب الجيل الشاب من العراقيين المثقفين.

كان حزب الاستقلال إعادة تجسيد للأحزاب القديمة المعارضة لبريطانيا لفترة العشرينيات والثلاثينيات، المدعم بالناجين من حركة رشيد عالي الكيلاني. ورغم أن زعيمه محمد مهدي كبة، رجل في منتصف الأربعينات ومن عائلة شيعية معروفة، فإن السلطة الحقيقية في الحزب تكمن في أيادي مجموعة شابة من المحامين والصحفيين ممن كانوا قد شكّلوا العمود الفقري لحركة رشيد عالي الكيلاني، وممن كانوا قد اعتقلوا خلال الحرب. كان الاستقلال حزباً قومياً معارضاً لبريطانيا دعا إلى إزالة النفوذ البريطاني المتبقي من العراق، وناصر استقلال المحمرة (يُطلق عليها الآن خوزستان إقليم تقطنه أغلبية من الناطقين بالعربية) من إيران، وأيّد القضية الفلسطينية. وبحثاً عن هوية وطنية، فقد مال الحزب بقوة صوب القومية العربية ووقف بالضد من تطوير هوية عراقية منفصلة. وتمثل ضعفه الإيديولوجي في افتقاره إلى برنامج اجتماعي، لم يتم تطويره إلا بعد فترة طويلة لاحقاً. وشأنه شأن معظم المجموعات القومية في العراق، في السابق والآن، فقد استمد دعمه بصورة رئيسة من السكان العرب السنة. ولم ينضم إلى الحزب سوى بعض المسيحيين، ولم يكن يوجد أكراد بين صفوفه[٢].

كان الحزب الوطني الديمقراطي امتداداً مباشراً لجماعة الأهالي وعصبة الإصلاح الشعبي المؤسسة عام ١٩٣٦، والمجردة الآن من أشد أعضائها تطرفاً. ويتزعم الحزب كامل الجادرجي الذي كان زعيماً لجماعة الأهالي السابقة. وتنحدر معظم قيادته من عوائل ثرية وعريقة وهي خلفية تتناقض تماماً مع أفكارهم شبه الاشتراكية، التي اعتنقها البعض أثناء دراسته في الجامعات الغربية. دعا الحزب إلى إطلاق الحريات السياسية، وإجراء إصلاح زراعي، وإلغاء الاحتكارات، وتوزيع أكثر عدلاً للثروة، يتحقق بصورة رئيسة عبر إجراءات ضريبية. وكما يدل هذا البرنامج، كان الحزب ميالاً إلى العمل ضمن النظام القائم لتحقيق تغيير اجتماعي جذري قدر الإمكان، ولم يكن مؤيداً لإلغاء نظام العمل الحر وبسبب تأكيده على الإصلاح وافتقاره إلى الاهتمام بمشاريع قومية

عربية، فقد جذب الحزب الوطني الديمقراطي الأقليات والشيعة فضلاً عن العناصر الليبرالية وذات الميول اليسارية للطبقة الوسطى المثقفة[٣].

انجذبت الطبقات الحضرية والمثقفة بالكامل تقريباً إلى حزبيّ الاستقلال والوطني الديمقراطي. وقد اعتمدت أنشطتهما على إصدار صحيفة وإيجاد مناخ إيجابي للرأي، بيد أن تأثيرهما على الطبقات الدنيا، الحضرية والريفية على حد سواء، كان محدوداً. ورغم اهتمام الحزب الوطني الديمقراطي بالإصلاح الزراعي، فلم تكن لحركته إلا صدىً ضئيلاً في الريف، حيث تحتفظ الغالبية العظمى من الفلاحين بروابطهم العشائرية والطائفية. وحرص الحزبان على العمل من خلال البرلمان والانتخابات على تحقيق أهدافهما. ومع مرور الوقت، بات واضحاً أهما لن يتمكنا من إزاحة المؤسسة الحاكمة أو حتى الحصول على المزيد من المقاعد في المجلس، لذا أصبحا أكثر سلبية في سياستيهما نحو الحكومة، وأكثر نفوراً من النظام .

لم يكن للحزبين تنظيم محكم أو واسع النطاق. فقد تكونت بنيتهما التنظيمية من لجنة مركزية منتخبة وثلة من الفروع في المراكز الحضرية. و لم تكن قيادة أي من الحزبين حازمة أو حاسمة، فقد أخفقتا في انتهاز المبادرة حين توفرت الفرصة لإحداث تغيير مهم في السياستين الداخلية والخارجية. ومع ذلك كان الانضباط الحزبي أفضل بكثير مما كان عليه في أحزاب العشرينيات والثلاثينيات، وبصرف النظر عن أخطائهما، فقد هيمن الحزبان على المعارضة القانونية حتى قيام الثورة وساعدا في إيجاد وانتشار مناخ بالعداء للمؤسسة الحاكمة.

و لم يكن للأحزاب الثلاثة المتبقية تأثير كبير. فحزب الأحرار، جماعة معتدلة تنتمي إلى الوسط تزعمها السويدي تكونت من كبار وصغار الساسة. وقد تركز نشاطه حول برنامج الإصلاح الفاتر للوزارة. وأخيراً توقف نشاطه في ١٩٥٠. وكان الحزبان الآخران، حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني، جماعتين يساريتين ماركسيتين، مدعومين من الحزب الشيوعي حتى أنه تغلغل في صفوفهما. تزعم الاتحاد الوطني عبد

الفتاح ابراهيم، المنظر السابق لجماعة الأهالي، الذي أصبح يؤيد الآن إصلاحاً اجتماعياً جذرياً ضمن حدود الديمقراطية البرلمانية. وتزعم حزب الشعب –جماعة مكونة من المحامين بصورة رئيسة– عزيز شريف، قاضي من عانة، وكان حزب الشعب جد قريب من الحزب الشيوعي بحيث عُدّ أكثر قليلاً من كونه جبهة، رغم أن عزيز شريف أظهر أنه أكثر استقلالاً مما توقعه الشيوعيون.

ومع أن الحزب الشيوعي لم يكن ضمن الأحزاب المجازة، فلا بدّ من عدّه في سياق المعارضة. وللشيوعيين، شأنهم شأن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، جذور تعود إلى الثلاثينيات. فقد تكونت حلقات شيوعية غير رسمية في أواخر العشرينيات، لكن الأنشطة الشيوعية المنظمة تعود في الأقل إلى منتصف الثلاثينيات إذ تكونت اللجنة المركزية الأولى ١٩٣٥. ومهما يكن من أمر، فإن الدافع الحقيقي وراء تأسيس الحزب الشيوعي جاء في ١٩٤١ حين اضطلع يوسف سلمان، وهو كلداني وعامل مثقف تثقيفاً ذاتياً يُعرف باسم الرفيق فهد، بقيادة الحزب. قام فهد بتأليف لجنة مركزية تكونت عضويتها بصورة رئيسة من الصحفيين، والمدرسين، والمحامين[٤]. كان نصفه أعضاء اللجنة تقريباً من اليهود، والمسيحيين، والشيعة، الأمر الذي يدل على انجذاب الأقليات والشيعة المستائين من حصتهم الصغيرة في السلطة والامتياز إلى الحزب.

ورغم محدودية عضويته، فقد حظي الحزب الشيوعي بمزايا تفتقر إليها الأحزاب الأخرى. تكمن إحداها في صلابته الإيديولوجية. ففي العراق ثمة المزيد من الدعم الواضح لنظرية صراع الطبقات التي يتبناها الشيوعيون، الأمر الذي جعل الحزب جذاباً للبعض. وتكمن الميزة الأخرى في تنظيمه وانضباطه. ولاستفادته من السياسة المؤيدة لليسار التي اتبعتها الحكومة خلال الحرب، فقد أرسى الحزب الشيوعي دعائم قاعدة متينة في العراق. وبحلول ١٩٤٦ كان أفضل المجموعات السياسية تنظيماً في البلاد واكتسب الحزب أيضاً قيادة مقاتلة مستعدة لمواجهة السجن وحتى الموت في سبيل

أهدافها، ومستعدة لاستخدام وسائل قاسية لتحقيقها. واستمد الحزب دعمه إلى حدٍ ما من الإنتلجنسيا –لا سيما الطلبة، والبيروقراطيين، والمدرسين– في النهاية العليا للطبقة الوسطى من المقياس، وإلى حدٍ ما من العمال، لا سيما العاملين في قطاعات النفط، والموانئ، والسكك الحديد الحيوية. وكما هو حال الحزب الوطني الديمقراطي، لم يكن للشيوعيين تأثير كبير في المناطق الريفية بين الفلاحين، وتكمن نقطة الضعف الأخرى في افتقارهم إلى الاهتمام بالقومية العربية، والمسألة الفلسطينية، الأمر الذي قلّل من جاذبيته للطبقة الوسطى الحضرية، التي ارتابت أيضاً بما حصل عليه الحزب من دعم من الأقليات، وكانت علاقات الحزب بالاتحاد السوفييتي قد جعلته موضع شك أعداد كبيرة من العراقيين .

أفول سياسة اضفاء الطابع الليبرالي على الحكم

كان برنامج اضفاء الطابع الليبرالي على الحكم قصير الأمد بالرغم من تنامي أحزاب سياسية جديدة. ويمكن عزو فشله إلى عدم استقرار النظام، وعيوب النظام البرلماني، والتناقضات الظاهرة في محاولات النظام إرساء دعائم نظام سياسي. إن نشاطات الأحزاب المجازة حديثاً، لا سيما الهجمات العنيفة على النظام من الحزبين الماركسيين، سرعان ما أكدت مزاعم معارضي الإصلاح واعتقادهم بأن فتح المجال أمام نظام سياسي منفتح لن يؤدي إلا إلى الإطاحة بالنظام نفسه. وبدأ شيوخ العشائر على وجه التحديد بالضغط على الوصي لسحب دعمه من الوزارة، وبدأ عبد الإله، الذي كان التزامه بالإصلاح سطحياً، بالابتعاد عن حافة الماء. أما الوزارة، التي كان عليها أن تتخذ موقفاً صلباً في مكان ما وسط الطيف السياسي، فلم تستطع القيام بذلك لأنها، وكالعادة، كانت منقسمة على أسس شخصية. حدث الانقسام بين أكبر شخصيتين فيها –رئيس الوزراء توفيق السويدي ووزير الداخلية سعد صالح، الذي أيد الأحزاب وكان مهتماً بتطوير قاعدة للدعم بينها. بلغت الأمور ذروتها في أيار ١٩٤٦، حين

تغيبت مجموعة من أعضاء مجلس الأعيان، بموافقة الوصي، عن التصويت الحاسم على ميزانية الوزارة. لم يكن أمام السويدي من خيار سوى الاستقالة، إجراء مثّل تحولاً آخر في السياسة.

لم يكن الوصي لحد الآن قادراً على التخلص من البرنامج الليبرالي بصورة كاملة. ولإنقاذ الموقف، اختار أرشد العمري، وهو مهندس عثماني التعليم، لإجراء انتخاب محايد. وكونه رجل جلف الشخصية، فسرعان ما هوجم أرشد من إعلام المعارضة؛ ورد أرشد على هذا الهجوم بحظر إصدار الصحف التي بدرت منها الإساءة. والأهم من أوامر إيقاف إصدار الصحف المسيئة تمثل في إضراب عمال النفط في كركوك، الذي أثبت أنه جد خطير بحيث ساور القلق حتى البريطانيين، الذين كانوا قد شجعوا حركة اللبرلة. بدأ الإضراب في الثالث من تموز حين طالب العمال بزيادة أجورهم وبإعانات أخرى. وهذه الطلبات تأخر تنفيذها كثيراً، بسبب التضخم في زمن الحرب الذي استمر متصاعداً في فترة ما بعد الحرب. وفي الوقت نفسه، أُلقي اللّوم على شركة النفط الأجنبية الملكية على العديد من مشكلات العراق الداخلية، وما من شك أن للحزب الشيوعي يد في تدبير الإضراب، وفي الثاني عشر من تموز، تصادم العمال مع الشرطة، لقي ثمانية عمال حتفهم وأُصيب العشرات بجروح حين أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين .

إن الحادث، الذي سمته المعارضة بمجزرة كركوك، سبب هياجاً، وقد اتخذت الأحزاب السياسية جميعها موقفاً مسانداً للمضربين ضد الحكومة، مطالبة باستقالة الوزارة وإنزال العقاب بالشرطة. وفي آب، وبعد إضراب عمال النفط في ميناء عبادان الإيراني الذي تزعمه حزب توده، قام البريطانيون بتحريك قوات إضافية إلى البصرة كإجراء احترازي. هاجمت صحف المعارضة هذا الإجراء وعدّته خرقاً للمعاهدة، فحُظرت الصحف المسيئة، ونجم عن هذا الحظر قيام عمال الطباعة والسكك الحديد بإضراب متعاطف. وفي السادس عشر من تشرين الثاني، قدمت الوزارة استقالتها. ولم

يكن أرشد العمري الضحية الرئيسة بل برنامج الإصلاح. وحين خرجت الأمور من نطاق السيطرة، تحول الوصي صوب نوري السعيد لإجراء انتخابات. والأمر الذي لا يبعث عن الدهشة، أن أعضاء البرلمان المنتخب حديثاً كانوا محافظين ومن خلفيات ريفية. لذا لم يكن متوقعاً، منذ ذلك الحين، طرح برنامج لللبرلة.

وبعد مرور فترة على الانتخابات، عاد الساسة العراقيون تدريجياً إلى قنواهم المعتادة. وطبقاً لاتفاق الوصي ونوري سعيد قبل الانتخابات، تنحى نوري، وعُهِدَ إلى صالح جبر تشكيل وزارة جديدة. وكونه أول رئيس وزراء شيعي في تاريخ العراق، مثّل صالح جبر خطوة إلى الأمام في دمج الشيعة في المستويات العليا للسلطة. ومع ذلك ورغم السمعة التي كان يتحلى بها كونه يميل إلى أفكار تقدمية، فقد أثبت صالح جبر أنه أقل ليبرالية من أسلافه. فخلال ستة أشهر من توليه الوزارة قام بحظر حزبين يساريين وقدّم كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم إلى المحاكمة، ولم ينجُ من الاعتقال سوى عزيز شريف الذي هرب إلى خارج البلاد. وفي حزيران ١٩٤٧، حوكم كبار الزعماء الشيوعيين، بضمنهم فهد. وتم الحكم على ثلاثة أعضاء من اللجنة المركزية، بضمنهم فهد، بالإعدام، وتم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد بالنسبة لفهد والسجن خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة للاثنين الآخرين .

معاهدة بورتسموث والوثبة

ومع استعادة الهدوء الظاهري، تحول الوصي صوب النصف الثاني لبرنامجه الإصلاحي —تعديل معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا. وفي ١٩٤٧ كان أمام هذه المعاهدة عشر سنوات بيد أن الوصي كان يأمل في تعديلها لصالح العراق، معتقداً أن تغييراً كهذا سيمضي بعيداً صوب تلبية اعتراضات المعارضة واستعاده بعض من هيبته المفقودة. كان الوصي مُضللاً في اعتقاده هذا. فقد كانت المعاهدة على الدوام مسألة حاسمة في السياسة العراقية إذ طالبت المعارضة بإلغائها لا مجرد تعديلها. إن تجديد الاهتمام غير

الناجح بالمعاهدة كان دعوة مفتوحة للقوميين لمهاجمة النظام وإثارة المزيد من الاضطرابات. كذلك أظهر توقيت عبد الإله تقديراً سيئاً. فاقتراح الوصي بإحياء مسألة المعاهدة في وقت بلغت فيه الأوضاع ذروتها في فلسطين، ركّز الاهتمام الشعبي على دور بريطانيا في فلسطين.

وكما أظهرت الأحداث، فإن الوصي كان قد وضع الرجل غير المناسب في موقع السلطة. فصالح جبر حديث عهد نسبياً بالسياسة. ينحدر من عائلة فقيرة في الجنوب، وكان قد تخرج من كلية الحقوق ليصبح قاضياً وإدارياً محلياً. ومع أن تعيينه يُظهر مدى تغلغل العناصر الاجتماعية الجديدة في المؤسسة الحاكمة، فإن صالح جبر لم يكن مقبولاً من الساسة القدامى ولا تخشاه المعارضة. فكونه شيعياً يحوز على قاعدة دعم قوية بين عشائر الجنوب، كان محط شك القوميين لكونه من الساسة الطائفيين، اذكره القوميون دعمه للوصي أثناء الحرب. ومقته اليسار لزواجه من ابنة جريان، أحد أكبر مالكي الأراضي في الجنوب[٦].

ورغم — أو أكثر احتمالاً- جهلهما بهذه العوائق، فقد شرع الوصي وصالح جبر بمفاوضات مع بريطانيا. وهنا، أيضاً، واجها معارضة. وعلى النقيض من الوصي، ساور البريطانيون الشك من التغيير. فقد بدا الوضع الدولي في فترة ما بعد الحرب باعثاً على التهديد. فسياسة الاتحاد السوفييتي العدائية في إيران المجاورة والانسحاب البريطاني المتوقع من فلسطين أكدت على الحاجة إلى تحالف قوي في وادي دجلة والفرات. فمن وجهة نظر بريطانيا، فإن المعاهدة العراقية التي لا تزال سارية المفعول تخدم ذلك الغرض بصورة جيدة؛ وإن إعادة المفاوضات بشأنها قد تفتح صندوق بندورا*. ولم يكن نوري حريصاً على إعادة التفاوض بشأن المعاهدة، إذ أنه شاطر البريطانيين اهتمامهم بالتهديد السوفييتي، وكان قلقاً من الدعم السوفييتي للأكراد في إيران وتأثيرات ذلك الدعم على

* بندورا : امرأة أرسلها زيوس عقاباً للجنس البشري بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاها علبة ما أن فتحها بدافع الفضول حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا فعمت البشر - المترجم

أكراد العراق في الشمال. وأدرك نوري أيضاً أن الفرصة سيستغلها أعداء النظام. ورغم ذلك، فقد أبدى تعاونه، حين بات واضحاً أن الوْصي وصالح جبر مصممين على إثارة المسألة.

وفي أيار ١٩٤٧، بدأت المفاوضات في بغداد. وتمحورت المسألة الرئيسة حول مَنْ ستكون له السيطرة على القواعد الجوية. وبحلول كانون الأول ١٩٤٧، تم التوصل إلى اتفاقية تمهيدية تقضي بالسيطرة العراقية على هذه القواعد. وجرى الإعلان عن اجتماع لكبار الساسة في القصر لمناقشة المعاهدة، ولم يضم الاجتماع أياً من أعضاء المعارضة[٧]. وحين علمت أحزاب المعارضة بالاجتماع، احتجت عليه وعلى حقيقة أن المعاهدة لم تُطرح للشعب كي يناقشها. وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٤٨، بدأت التظاهرات ضد النظام. ولإساءته تفسير هذه الإشارات التحذيرية أو لتجاهله لها، فقد غادر وفد عراقي إلى لندن لاستكمال المفاوضات. وهنا توصل كلا الطرفين بسرعة إلى اتفاقية تم توقيعها في الخامس عشر من كانون الأول في قاعدة بورتسموث البحرية التي سُميت المعاهدة باسمها.

كانت معاهدة بورتسموث بلا شك إضافة إيجابية لمعاهدة ١٩٣٠. فقد نصت على رحيل القوات البريطانية من التراب العراقي وأعطت العراق سيادة على قواعده، إلا أنها لم تكن معاهدة بين متساويين، كما زعم النظام. فمجلس الدفاع المشترك الذي تألف من عراقيين وبريطانيين بالتساوي أعطى الكلمة إلى بريطانيا في تنظيم شؤون العراق العسكرية —بسبب القوة العسكرية النسبية للشريكين، فالعراق كان لما يزل معتمداً على بريطانيا في التسليح والتدريب العسكري، وإن اتفاقية التخلي عن القواعد العسكرية لبريطانيا في وقت الحرب ألغت أية إمكانية للحياد المستقبلي. وأخيراً، جرى تمديد المعاهدة إلى ١٩٧٣، في حين كانت مدة نفاد المعاهدة القديمة في ١٩٥٧. ومع ذلك، فإن البنود الفعلية للمعاهدة لم تكن عرضة للخطر، ذلك أن العديد من الساسة

الذين اتخذوا موقفاً معارضاً منها اعترفوا أنهم حتى لم يقرؤها. وما كان عرضة للخطر هو استمرار المعاهدة والعلاقة مع بريطانيا.

وفي الوقت الذي كان فيه الوفدان البريطاني والعراقي يتبادلان خطب التهنئة في بورتسموث، وصلت الأحداث في العراق إلى مستوى الأزمة وهو ما عُرف بالوثبة[٨]. ففي السادس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨، وخلال تظاهرة طلابية ضد المعاهدة، أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين، الأمر الذي أودى بحياة أربعة أشخاص وجُرح العديد. تبع هذه الأحداث هياج كبير. وبحلول نهاية كانون الثاني، فإن شتى شرائح الشعب —البرلمان، والطلبة، والأساتذة، والطبقات الدنيا- كانوا ضد المعاهدة. وقد ساد في هذا الوقت جو حقيقي للحرب في بغداد.

ولفهم العنف الذي صاحب الوثبة، فمن الضروري إدراك قوة الإحباطات المكبوتة جراء وضع الحرب. فقد شعر القوميون بالمرارة من استمرار النفوذ البريطاني في العراق وفشل حركة رشيد عالي الكيلاني. وقد وصل الاستياء من دور بريطانيا في المشكلة الفلسطينية إلى ذروته، مع تواصل التصريحات اليومية في صحف المعارضة التي تهاجم بريطانيا. واستاءت الطبقة المثقفة وساسة المعارضة من استثنائهم المتواصل من السلطة وفشل سياسة اضفاء الطابع الليبرالي على الحكم، في حين كان الفقراء غاضبين من الأسعار المتصاعدة ونقص الخبز الذي أصبح حاداً في ١٩٤٧.

إن ظروف زمن الحرب الذي نجم عنها نقص الحبوب والأسعار المتضخمة للقمح والشعير قد تواصلت بعد الحرب، مع السيطرة الحكومية على الاستيرادات والصادرات. ارتفعت أسعار الحبوب مرة أخرى في ١٩٤٧ حين ارتفع مؤشر الأسعار إلى ٧١٤[٩]. كل هذا، ترافق مع مواسم حصاد سيئة الإنتاج ومع هجوم الجراد الذي دمر المزيد من المحاصيل، وما نجم عن ذلك من ضيق شديد للطبقات الوسطى الحضرية. لم يتخذ صالح جبر إجراءات مناسبة لتهدئة الموقف، مع إن وسائل السيطرة الحكومية أعطته الواسطة للقيام بذلك. وتمثلت إحدى الوسائل في وجوب تقليص الصادرات،

لتوفير المزيد من القمح في الأسواق وبأسعار واطئة، إلا أن هذه الوسيلة ستزعج منتجي القمح في الجنوب —مناصريه الرئيسيين، لذا لم يكن متوقعاً فرض قيود كهذه. هذا الأمر جعل سكان المدن يتخذون موقفاً عدائياً تجاه صالح جبر، وأظهر مرة أخرى كيف أن التوترات الاجتماعية والاقتصادية فاقمت من مشكلات النظام السياسية ومن مشكلات السياسة الخارجية.

لم تكن التظاهرات والانتفاضات شيئاً جديداً في العراق. فالجديد والمدهش في الوضع الحالي هو مدى الاضطرابات، وحجم التظاهرات، ومرارة الاحتجاج. وقد أظهرت الوثبة أن المعارضة نجحت، بحلول ١٩٤٨، في كسب سكان المدن بصورة تامة. كان الوصي متخوفاً من الوضع بشكلٍ واضح. ففي الحادي والعشرين من كانون الثاني، أذعن جزئياً إلى المعارضة بإصداره بياناً يُعلن فيه أن المعاهدة الأنكلو-عراقية الموقعة في بورتسموث لم تحقق طموحات البلاد ولن يتم إبرام أية معاهد ما لم تضمن تحقيق حقوق البلاد[١١]. وفي لندن، فإن بيفن وصالح جبر، غير المدركين لخطورة الموقف والبعيدين عن حقيقة الرأي العام، قد صُعقا ببيان الوصي.

وفي السابع والعشرين من كانون الثاني، بعد يومٍ واحدٍ من عودة صالح جبر، اندلع الصدام مرة أخرى بين المتظاهرين والشرطة، وهذا الصدام كان الأسوأ في تاريخ العراق المعاصر. فطبقاً لمصادر رسمية، لقي سبعة وسبعون شخصاً حتفهم وجُرح المئات. والأرقام الحقيقية أعلى من ذلك. وبعد هذه الأحداث الدموية، طالبت أحزاب الاستقلال، والوطني والديمقراطي، والأحرار بإلغاء المعاهدة فوراً، وبحل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة وحرة، وتوفير فوري للخبز. ويبين الطلب الأخير الدور الذي لعبته المشكلات الاقتصادية وتأثير اليسار. استقال عشرون نائباً في الأقل من البرلمان، بضمنهم رئيس البرلمان. وفي آخر الأمر، قدم صالح جبر استقالته في السابع والعشرين من كانون الثاني. ومع أن الوزارة اللاحقة سيتوجب عليها رفض معاهدة بورتسموث،

فإن المعارضة كانت قد حققت أهدافها الرئيسة: إلغاء المعاهدة، وإسقاط وزارة صالح جبر.

كان فشل المعاهدة ونجاح المعارضة في إسقاط وزارة صالح جبر الأحداث السياسية الأهم في العراق منذ ١٩٤١. فقد أظهرت الوثبة عمق الاستياء واتساعه من النظام وارتباطه الخارجي. ومع أن البريطانيين غضبوا بصمت، فإن رفض معاهدة بورتسموث لم يبلور اختلافاً حقيقياً في سياستهم حيال العراق: مجرد الأمر أهم عادوا إلى معاهدة ١٩٣٠. ولم يعد يثقون بالوصي ثقة تامة وأخذوا يعدّون نوري السعيد الدعامة الحقيقية والقوية الوحيدة للنظام.

وفي العراق، كانت نتائج الوثبة بعيدة الأثر. فثمة فتور بين الوصي ونوري السعيد، الذي لم يكن يريد المعاهدة الجديدة، لكنه ورغم موقفه هذا دعم جهود الوصي. وقد ساعد الخلاف بين الرجلين على تقويض الجبهة المتحدة للمؤسسة الحاكمة. كانت المعارضة قد حققت نصراً كبيراً ورغم أن الزمن أثبت أن المؤسسة الحاكمة أقوى مما كان متوقعاً، فإن الوثبة أعطت المعارضة ثقة أكبر وشجعتهم على تحدي المؤسسة الحاكمة تحدياً أعنف. فقد حاولوا مرة أخرى في ١٩٥٢، وفي ١٩٥٦ وأخيراً في ١٩٥٨. وقد ولّدت الوثبة تأثيراً دائماً على نوري، أثّر في سياسته عندما رغب بعقد حلف بغداد بعد ست سنوات.

ومع الهيار المعاهدة التي كان نفسه قد بدأ بإثارة موضوع إبرامها، وجد الوصي نفسه بأحرج موقف له منذ ١٩٤١. فقد دشنت معاهدة بورتسموث والوثبة دورة جديدة للسياسة في العراق. وعند مواجهته لازمة، سيحاول الوصي ترتيب عودة ساسة بورتسموث كوهم يتمتعون بالقوة الكافية لحماية العرض. فتعيين هؤلاء الساسة، لا سيما نوري السعيد، سيثير حفيظة المعارضة. وستحاول المؤسسة الحاكمة احتواء هذه الإثارة بإدخال ساسة جدد أو معتدلين معروفين والتنحية المؤقتة لنوري. وستنتهز المعارضة هذه الفرصة للدفع باتجاه المزيد من التغييرات المؤثرة في السياستين الداخلية

والخارجية؛ وسيتدهور الوضع؛ وستجري الاستعانة بنوري وأتباعه للتعامل مع الموقف. ومع كل دوران للعجلة، يتم استخدام الوسائل نفسها – عنف الشارع من قبل المعارضة واستخدام الشرطة للتعامل معه من قبل النظام- بينما يتآكل نسيج العراق السياسي الهش.

كان مأزق النظام واضحاً. فالمحاولات الرامية لحث النظام السياسي على السماح بإجراء عملية تغيير منظمة لم تتوقف على طموحات الإصلاح، بل تعدته إلى تغيير النظام. ومع ذلك، فقد أخفق النظام بدعم حكمه عبر مؤسسات قاعدية أو عبر إيديولوجية متماسكة كان بإمكانها أن تجذب جمهوراً واسعاً. أما المعارضة فقد واصلت توجيه سيل من النقد الذي لم يضعف النظام فحسب بل وأوجد حساً بالمجتمع السياسي في العراق.

بدأت الدورة باستقالة وزارة صالح جبر. ولاستبداله عيّن الوصي شيعياً آخر، محمد الصدر العضو الجليل في مجلس الأعيان. ومنح أيضاً مقعداً في الوزارة إلى محمد مهدي كبة، زعيم حزب الاستقلال. تمثلت مهمة الوزارة في الإعداد لانتخابات جديدة. وقد وجدت المعارضة التي توحدت في هجومها على المعاهدة نفسها الآن بدون برنامج بنّاء. وحقيقة أن حزباً واحداً، الاستقلال، كان قد نيط به منصباً وزارياً مع استثناء الآخرين، ساعد في انقسام المعارضة وهو ما أراده نوري السعيد والوصي. ركزت الأحزاب اهتمامها على البرلمان، مطالبة بانتخابات نزيهة يأملون من خلالها ضمان حصة من المقاعد. لم يكن الشيوعيون مهتمين بالانتخابات، لعدم وجود أمل لديهم بدخول البرلمان. واستمروا في المساعدة على تهيئة التظاهرات التي ترفع شعارات تطالب بالديمقراطية، والخبز، وإعدام صالح جبر. وكانت الوزارة جد ضعيفة ومنقسمة بحيث لم تتمكن من كبح التظاهرات، ولم يمضِ الأمر طويلاً قبل أن يقرر أعضاء في الوزارة تقديم استقالاتهم. أعطى هذا الأمر نوري السعيد والوصي الفرصة لإنقاذ الموقف، ففي أيار ١٩٤٨، جرى تعيين مصطفى العمري، المناصر المخلص للنظام،

بمنصب وزير الداخلية كي يتولى إدارة الانتخابات بطريقة تُرضي الوصي ونوري السعيد.

وبعد فترة وجيزة على تعيين العمري، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية، ظاهرياً بسبب الحرب في فلسطين، وقد توقفت المظاهرات في الحال. احتجت المعارضة وقدم كبة استقالته من الوزارة. أما الانتخابات، التي أجريت في ١٩٤٨، فقد أعادت برلماناً لا يختلف بصورة جوهرية عن سابقه. فمن أصل (١٣٨) عضوٍ مثّل (٧) فقط أحزاب المعارضة الثلاثة[١١]. وبحلول نهاية الصيف بدا أن المشكلة قد انتهت، بيد أن فشل المعارضة في إزاحة الساسة القدامى زاد من مرارتها وإحباطها، لذا عقدوا العزم على المحاولة مجدداً.

الحرب في فلسطين

وخلال أزمة بورتسموث، كانت المشكلة الفلسطينية تُنذر بخطر قادم سرعان ما تفجر باندلاع الحرب العربية الاسرائيلية في أيار ١٩٤٨. إن المشكلة الفلسطينية، ودور بريطانيا في إقامة وطن لليهود في الأراضي العربية، كانت عاملاً حساساً في السياسة العراقية لعقود، إذ أسهمت في أزمة ١٩٤١، والوثبة، وتنامي الشعور القومي العربي وابتعاد قطاعات واسعة من الشعب العراقي عن الحكومة. وهي القضية الوحيدة التي توحد الشعب العراقي، سنة وشيعة، متدينيين وعلمانيين، أغنياء وفقراء. اندلعت الإضرابات والتظاهرات التي احتجت على قرار تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية في تشرين الثاني ١٩٤٦، وأيلول ١٩٤٧، ومرة اخرى في تشرين الثاني ١٩٤٧، إثر قرار الأمم المتحدة بالتقسيم. وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٤٨، تماماً قبيل الوثبة جرى اعتقال (١٠٠) مواطن، وأُغلقت كلية الحقوق في بغداد إغلاقاً جزئياً بسبب اندلاع التظاهرات والاحتجاجات على تصريح أدلى به فاضل الجمالي، وزير خارجية العراق،

في لندن. أشار فيه الجمالي الى العلاقات الإنكلو-عراقية دون ذكر فلسطين. وباندلاع الحرب في فلسطين في أيار ١٩٤٨، أُثيرت المشاعر العراقية إثارة تامة.

هدأت التوترات مؤقتاً بإرسال فرقة من القوات العراقية إلى فلسطين، حيث قاتلت مع الفيلق العربي الأردني في الجبهة الوسطى من ساحة العمليات، شمال القدس وغربها. في بادئ الأمر، كان الأداء القتالي العربي جيداً، إذ تقدمت القوات العربية إلى المرتفعات التي تطل على تل أبيب التي تبعد عشرة كيلو مترات عن البحر الأبيض المتوسط[١٢]، وكان من المتوقع إحراز نصر خاطف. ومع ذلك، فإن وقف إطلاق النار، المبرم بضغط من الأمم المتحدة في أواخر أيار، أوقف التقدم، الأمر الذي انصب في مصلحة اليهود. ومع أن كلا الطرفين استخدما وقف إطلاق النار لتعزيز مواقعهما، فقد أبدى اليهود نشاطاً أفضل في كسب المقاتلين والأسلحة، وحين استؤنف القتال، تحولت الكفة لمصلحتهم، وهي ميزة ظلّوا يحتفظون بها حتى تحقق نصرهم النهائي. ومن المشكوك به أكان النصر العربي سيستمر من دون وقف إطلاق النار، بيد أن الاعتقاد الذي ساد بين المدنيين في العراق كما في كل مكان في العالم العربي، هو أن البريطانيين، والأمريكان، والأمم المتحدة قد خطفوا النصر من العرب.

أسفرت التراجعات العربية عن المزيد من القتال، ووقف آخر لإطلاق النار — هذه المرة مبرم بين الأردنيين، والعراقيين*، والإسرائيليين. الموقف الحالي مكّن الإسرائيليون من تعزيز قواهم في مواجهة القوات المصرية. ومع أن مصر طلبت العون من الدول العربية الأخرى، فإن الأردن منعت العراق من تقديم العون إلى مصر (مثال واضح للانقسام في الصفوف العربية)، وفي كانون الثاني ١٩٤٩، أُرغمت مصر على توقيع هدنة. أسفر هذا الحدث عن توجيه اتهامات بالتواطؤ بين عبد الله، ملك الأردن، والاسرائيليين، الأمر الذي أضعف الثقة بالهاشميين، بما فيهم الوصي في بغداد[١٣].

* لم يوقع العراق هدنة أو وقف لإطلاق النار مع اسرائيل – المترجم.

إن هذه الاعتقادات، زيادة على الهزيمة نفسها تركت انطباعات عميقة على الضمير العراقي وأضافت صعوبات جديدة للنظام. ورغم أن اللائمة أُلقيت على البريطانيين والأمريكان فيما حصل من انهيار، فإن الفقراء العرب وجدوا في الهزيمة فرصة لتركيز الاهتمام على الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تسببت بالهزيمة. وقد عززت أيضاً من موقف المنادين بوحدة عربية أوسع. كانت هذه المشاعر ملتهبة لا سيما بين الضباط الشباب الذين قاتلوا على الجبهة، والذين شعروا أن النصر سُرق منهم غيلة وأنهم تعرضوا للإذلال نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم.

لم تكن المرارة والإحباط ضمن صفوف الجيش الإرث الوحيد لما حصل في فلسطين. فقد وجهت الحرب ضربة عنيفة لاقتصاد مريض فعلياً، إذ ازدادت مشكلات التضخم وأزمة الخبز. وبسبب الحرب، اضطرت الحكومة إلى تحويل (٤٠%) من الموارد المالية المتوفرة لدفع تخصيصات إلى الجيش والإسهام بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، انخفض الدخل انخفاضاً حاداً جراء غلق أنبوب حيفا، الأمر الذي تسبب في تقليص عوائد النفط إلى النصف. شهدت سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ مواسم حصاد سيئة وموازين تجارية هزيلة، وبحلول ١٩٤٩ كانت التخفيضات في الموظفين الإداريين، والإيقاف الجزئي للأشغال العامة، والتسليف من شركة النفط أمور ضرورية لموازنة الميزانية.

وفي غضون ذلك، تعرضت الجالية اليهودية الكبيرة والراسخة الجذور إلى الهجوم. وفي آخر الأمر خسرها العراق. فبموجب الأحكام العرفية، جرى اعتقال اليهود زيادة على الشيوعيين، إذ اُتهم كلا الطرفين بدعم الصهيونية واسرائيل. وفي خريف ١٩٤٩ تمت إدانة وثم إعدام التاجر اليهودي الثري، شفيق عدس، بتهمة بيع معدن خردة إلى اسرائيل بصورة غير مباشرة، في حين جرى إطلاق سراح شركائه المسلمين. ورغم أن ولاء الجالية اليهودية إلى العراق في ١٩٤٩ لم يكن موضع شك، فإن وضع اليهود أصبح متعذر الدفاع عنه بصورة متزايدة. وفي ١٩٥١ قررت الحكومة

العراقية السماح لليهود بمغادرة العراق إذا ما رغبوا بذلك، لاعتقادها بأن بضعة آلاف من اليهود سيغادرون فقط، لكن الرقم تجاوز (١٠٠) ألف. لقد ترك انسحاب الجالية اليهودية فجوة واسعة في الاقتصاد والمهن، إذ كانت الخبرات اليهودية واتصالاتهم الخارجية قد اسهمت بدورٍ كبيرٍ في تطوير المجتمع العراقي.

ورغم حصول خسارة إلى حدٍ ما، فإن الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية اليهودية —لا سيما في الحقل التجاري- سرعان ما ملأه الشيعة والمسيحيون، الأمر الذي أعطى لكلا الطائفتين قناة حراك جديدة. فقد شغل الجيل الشيعي الشاب، الذي تلقى تعليمه في الاختصاصات التقنية والمهنية، مواقع في الطب، والقانون، والمالية. وقد استخدم البعض رأس المال الذي كوّنه الجيل الشيعي القديم من مالكي الأراضي والتجار ليصحبوا مقاولين، الأمر الذي شكّل العمود الفقري لطبقة وسطى شيعية جديدة.

ومع تصاعد التوترات السياسية والاقتصادية الناجمة عن الهزيمة في فلسطين، قرر الوصي إعادة نوري السعيد إلى السلطة كونه الشخص الوحيد القادر على التعامل مع تأثيرات الحرب. طلب الأردن انسحاب الجيش العراقي، وحين عقدت سوريا والأردن هدنة في آذار ١٩٤٩، كان على العراق سحب قواته. ولّدت هذه الخطوة المزيد من المرارة، لأن اسرائيل كسبت المزيد من الأراضي نتيجة لذلك، ولكن لم يكن ثمة خيار آخر. لم يُستكمل الانسحاب دون فرض ضوابط سياسية صارمة اشتهر نوري السعيد بها .

وعلى الجبهة الداخلية، استفاد نوري من فرض الأحكام العرفية ليوجه إلى الشيوعيين ضربة عنيفة. فحين استمرت الإضرابات والتظاهرات في ظل وزارة نوري، ألقى باللوم على زعماء الشيوعيين الذين كانوا يقضون أحكاماً بالسجن، إذ حوكموا مجدداً من محكمة عسكرية هذه المرة. وفي شباط ١٩٤٩ حُكِمَ عليهم بالإعدام، الأمر الذي حرم الحركة من أفضل زعمائها. وبعد نجاحه في سحب القوات وإسكات المعارضة، تحول نوري السعيد صوب معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور. وبحلول نهاية

الصيف، تفاوض للحصول على قروض وسُلف تكفي لإخراج العراق من مشكلاته المتعلقة بالميزانية. تسلم العراق ثلاثة ملايين باون استرليني من الأسواق البريطانية، وحصل على قرض بدون فائدة من شركة نفط العراق.

وبحلول خريف ١٩٤٩، أُعيد الهدوء الظاهري. وأُعيد رجال بورتسموث إلى مواقعهم في السلطة، تماماً بعد فترة تربو على السنة بقليل عقب الوثبة والهزيمة المذلة في حربٍ تركت تأثيرها على كل العرب في الصميم. كل هذا تم إنجازه بإدارة نوري السعيد الصارمة والحاذقة، الأمر الذي أعطى انطباعاً، داخل المؤسسة الحاكمة وخارجها، بأن نوري هو الرجل الوحيد القادر على حماية النظام. ومع تراجع أزمتي بورتسموث وفلسطين، برزت مشكلة جديدة في السياسة الخارجية والتي ستسبب انقساماً في المؤسسة الحاكمة، وستصرف انتباه النظام عن المشكلات الداخلية الملحة، وستركز اهتمام الوصي على استثناء كل الأمور الأخرى تقريباً. المسألة الجديدة تتمثل في الصراع على سوريا[١٤].

الصراع على سوريا

نجم الصراع على سوريا من محاولة العراق ودول الهلال الخصيب الأخرى تكوين وحدة عربية إثر تقسيم القوى الأوربية للمنطقة إلى دول منفصلة بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى أية حال، ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فإن رغبة هذه الدول بالحفاظ على مصالحها وامتيازاتها قد أصبحت أمراً راسخاً. هذا الوضع جعل من الصعوبة بمكان تحقيق الوحدة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت سوريا مركزاً للمشاريع الوحدوية، ليس بسبب موقعها الاستراتيجي فحسب، بل بسبب دورها التاريخي كونها مركز الامبراطورية العربية في الأزمنة السالفة. والأحدث، إن سوريا كانت موقع مملكة فيصل القصيرة الأمد في ١٩١٨.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وانسحاب القوى الأجنبية، وتأسيس الجامعة العربية، انتعشت فكرة سوريا الكبرى. في البدء، كان الداعم الرئيس لهذا المشروع عبد الله ملك الأردن، الذي كان يأمل بضم مملكة أخيه الضائعة بمملكة مركزها عمّان، وليس دمشق. أحبط السوريون هذا المشروع، إذ قاوموا فكرة إن يصبحوا تابعين للأردن، وأحبطه المصريون، الذين عارضوا أية هيمنة هاشمية على الوحدة، وكذا ملك السعودية عبد العزيز، الذي كان يخشى من تطويق أعدائه التقليديين لحدوده الشمالية. ومع أن الآمال بتحقيق نوع من الوحدة خفتت مؤقتاً جراء حرب فلسطين، فلم يمضِ الوقت طويلاً قبل أن ينتعش المشروع بدفعٍ من الأحداث في سوريا.

وفي الثلاثين من آذار ١٩٤٩، جرت السلسلة الأولى من الانقلابات العسكرية لفترة ما بعد الحرب في سوريا، التي وقعت إلى حدٍ ما جراء السياسة الداخلية، وبعض الشيء جراء الاضطراب الناجم عن الهزيمة في فلسطين. أحدثت الانقلابات فترة من عدم الاستقرار، وأصبح الصراع على سوريا جاداً. وجد الوصي في هذا الوضع فرصة ذهبية؛ إذ أنها أنعشت أمله الذي طال تعلقه به بتشكيل مملكة وإمكانية ضمانه لمنصب نائب الملك في دمشق. ومنذ لحظة وصول حكومة عسكرية جديدة إلى السلطة، عمل الوصي بهدوء وحماس لبلورة مشروع وحدة عراقية — سورية يكون له مكان فيها.

لم يشاطر نوري السعيد الوصي في حماسه. ومع أن نوري كان قد بدأ حياته السياسية قومياً عربياً فإنه الآن أكثر اهتماماً بالعراق من اهتمامه بوحدة قومية. ولإرضاء الوصي، فقد قام رغم ذلك ببعض المحاولات الفاترة لإبرام اتفاقية بالوحدة في ربيع ١٩٤٩. قوبلت هذه الجهود بجهود مماثلة بين المملكة العربية السعودية ومصر، اللتين وقفتا ضد المشروع. تلى الانقلاب العسكري السوري انقلاب ثانٍ، ومن ثم، في كانون الأول من العام نفسه انقلاب ثالث، أوصل العقيد أديب الشيشكلي إلى السلطة. وفي كل تلك الأحداث، لعب العراق دوراً كبيراً. ولسوء حظ الوصي، عارض الشيشكلي مشروع الوحدة، لكن عبد الإله لم يفقد الأمل.

كان لهذه الأحداث مضاعفات خطيرة على المؤسسة الحاكمة في العراق، رغم أن الشعب والبرلمان لم يتأثرا بها. وسرعان ما تحول نوري ضد المشروع، لخشيته أن الموارد المالية العراقية المطلوبة كثيراً لمعالجة أوضاع الداخل ستُنفق بدلاً من ذلك على السوريين دون تحقيق نتائج واضحة. فمعارضته للوصي في هذه المسألة ولّدت خلافاً عميقاً لأن الوصي استمر في مشاريعه. أحدث هذا الخلاف صدعاً في الجبهة المتحدة للمؤسسة الحاكمة، فاستقال نوري في تشرين الثاني ١٩٤٩. ومما يبعث على السخرية، أنه هوجم إعلامياً من مصر والسعودية بسبب المشروع السوري[١٥].

لم يكن لاستقالة نوري تأثير ملحوظ على حماسة الوصي. اختار عبد الإله رئيس وزراء آخر، علي جودت الأيوبي، الذي كان أكثر إذعاناً لتنفيذ رغبات الوصي. لم يحقق الأيوبي نجاحاً يفوق أسلافه[١٦]، لذا تم استبداله برئيس وزراء آخر. استمر نوري بالسيطرة على البرلمان، وبسبب مناورات أعضائه، سقطت هذه الوزارات. ولإحباط هذه المناورات باصطناع مناورات أبرع، أعاد الوصي تعيين نوري رئيساً للوزراء في تموز ١٩٥٠. لقد أوضح هذا الحدث بشكلٍ جلي عيوب النظام الدستوري. فالوصي، الذي لا يحوز على قاعدة للسلطة، سيختار وزراء لأغراض وسياسات لا تدعمها الأغلبية البرلمانية. فالبرلمان عادة يسيطر عليه نوري من خلال شبكة أنصاره من النواب، ومن خلال مجموعة مالكي الأراضي المحافظين، في الوقت الذي تم فيه تجاهل كامل للشعب، الذي لربما أيّد صيغة ما من الوحدة برعاية مناسبة.

التنمية الاقتصادية

أعطت وزارة نوري، التي استمرت عامين كاملين، العراق فترة راحة من الإضرابات والتظاهرات ووضعاً اقتصادياً محسناً. وتمثل الإنجاز الرئيس الأول لوزارته في عقد اتفاقية نفطية جديدة في تشرين الأول مع شركة نفط العراق زادت بموجبها عوائد النفط. وفي ١٩٥٢، فإن اتفاقية ثانية، مبرمة على غرار التعديل في المملكة العربية السعودية الذي قامت به شركة النفط الأمريكية-العربية (أرامكو)، أعطت الحكومة

العراقية نصف أرباح شركة نفط العراق. ونتيجة لذلك، ارتفعت عوائد العراق من (١٤) مليون دينار عراقي ما يعادل (٣٢) مليون دولار في ١٩٥١ إلى (٤٠) مليون دينار عراقي ما يعادل (١١٢) مليون دولار في ١٩٥٢. وقد خصصت (٧٠%) من هذه العوائد إلى التنمية بموجب قانون صادقت عليه الوزارة السابقة. وقد أظهرت الميزانية العراقية أول فائض لها منذ سنوات، في حين كان يجري القيام ببرنامج إعمار ببطء.

كان برنامج الإعمار رد فعل نوري على الاضطراب الاجتماعي والسياسي. وعموماً، فإن البرنامج مصمم لتعجيل التحديث ومواجهة مشكلات التخلف. لذا، تركز الاهتمام على الاستثمار بعيد الأمد في الموارد الطبيعية للبلاد وتطوير البنى التحتية. وتم أيضاً إنفاق الموارد المالية على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، إلا أن لهذه الخدمات أولوية دنيا. جرى تأسيس مجلس إعمار لإدارة البرنامج. ضم المجلس ثلاثة أعضاء بصفة خبراء، وعضوين من الأجانب – بريطاني وأمريكي. ولإبعاد المجلس عن السياسة وللسماح له بالقيام بتخطيط طويل الأمد، فقد مُنِحَ صفة مستقلة عن الحكومة.

كانت نتائج برنامج كبيرة، لا سيما في تسخير إمكانية البلد الزراعية. ولسوء الحظ، لم يكن لهذه الإنجازات ما يماثلها في القطاع الاجتماعي، التي هي أصل مشكلات البلد الرئيسة. أُنفق القليل على مشاريع قصيرة الأمد التي كان من شأنها أن ترفع من مستويات المعيشة، لا سيما بين السكان الحضريين سريعي الاستثارة ممن ازدادت آمالهم بالظفر بحصة من عوائد النفط. فقد كانت هذه النفقات أمراً مطلوباً بصورة عاجلة. وفي ١٩٥٠، فإن (٢٣%) فقط من السكان في عمر الدراسة كانوا منخرطين في التعليم؛ وقد تخرج (٧) آلاف طفل فقط من الدراسة الابتدائية؛ وتُقدر الأمية بـ(٩٠%) من نسبة السكان تقريباً. ورغم التقدم في الخدمات الصحية، الأمر الذي قلل من الأوبئة، فإن الأمراض المستوطنة كالملاريا والتراخوما لا تزال واسعة الانتشار.

و(٤٠%) فقط من البلديات لديها تجهيزات بالماء الصافي؛ ومعظمها بدون كهربـاء؛ وقد أُهملت المجاري إهمالاً كبيراً تقريباً، حتى في بغداد[١٧].

وفي أثناء ذلك، كان ثمة القليل من التطوير الصناعي لاستيعاب السكان الريفيين الذين تدفقوا على المدن. ففي ١٩٥٠، قُدِرَ أن من أصل (٦٠) ألف مواطن منخرطين في الصناعة، خارج إطار الصناعة النفطية، فإن جميعهم تقريباً يعملون في مشاريع صغيرة ويؤدون العمل بصورة يدوية في الغالب[١٨]. ارتفعت أجور العمال، إلا أنها لم تكن تتماشى مع التضخم، أو مع الآمال المتصاعدة، لا سيما في قطاعي النفط والنقل الرئيسيين، حيث تعاظم الوعي بالتناقضات. هذه الظروف، مع التدفق المتزايد لعوائد النفط، ساعدت في تسليط الضوء على النفاد المتزايد لصبر الشعب إزاء حكومة يبدو أنها لا تقوم بما يكفي لتحسين ظروف الشعب. فوجود مستشارين أجانب وابتعاد مجلس الإعمار عن رغبات الشعب ترك الباب مفتوحاً لانتقادات المعارضة من أن البرنامج مثّل سيطرة أجنبية متزايدة على الاقتصاد.

إن إخفاق المؤسسة الحاكمة في إحداث تغيير اجتماعي كان أكثر تأثيراً من إخفاقه في تحقيق تغيير سياسي. ففي عيون العديد لم يكن بالإمكان تحقيق التغيير المطلوب إلا بتقاعد الجيل القديم من الساسة ومناصريهم البرلمانيين المحافظين. وبحلول ١٩٥٠ كان هذا الأمر واضحاً حتى بالنسبة للعديد من أعضاء المؤسسة الحاكمة. فقبضة نوري الصارمة على السلطة كانت قد ثبطت من عزيمة حتى أولئك الذين لربما كان من المتوقع أن يناصروا النظام. وفي آذار ١٩٥٠، استقال (٣٧) نائباً من البرلمان على خلفية حدث صغير. كان بعضهم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي، بيد أن معظمهم انتمى إلى مجموعة جديدة، الجبهة الشعبية المتحدة، التي ضمت عدداً من أعضاء المؤسسة الحاكمة الشباب. كان هؤلاء الساسة الشباب تواقين لدفع البلد على الأمام بسرعة والاضطلاع بمواقع القيادة بأنفسهم[١٩]. إن خيبة أمل العناصر المعتدلة في هذه المرحلة أنذرت بشؤوم في المستقبل. فحتى صالح جبر، عضو راسخ في المؤسسة

الحاكمة، اختلف مع نوري، رغم أن الخلاف نجم عن أمر شخصي. ففي حزيران ١٩٥١، أسس صالح جبر حزب الأمة الاشتراكي، وبالتالي تحدى احتكار نوري للسلطة ضمن المؤسسة الحاكمة .

هذا السخط السياسي والاجتماعي ساعد بوضوح في اندلاع العنف السياسي القادم، العنف الأخطر منذ الوثبة. تأججت شرارة العنف جراء الأحداث في دول الشرق الأوسط المجاورة التي أوجدت مناخاً سياسياً جديداً في المنطقة، معادياً للأنظمة القائمة وتواطئها مع الغرب. فبزوغ مصدق في إيران والتأميم الإيراني لشركة النفط في ١٩٥١ ألهم المعارضة في العراق على اتخاذ خطوة مماثلة لتأميم شركة نفط العراق. وفي مصر، أطاحت مجموعة من الضباط الشباب بالملكية في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ ونصّبوا أنفسهم حاكمين. ومع أن نوع النظام الذي انبثق هناك لم يكن واضح المعالم لحد الآن، فإن سقوط ملكية تعود جذورها إلى قرن ونصف القرن أوجد قلقاً كبيراً لنظام ملكي لم يمضِ على وجوده سوى ثلاثين عاماً.

وعلى أية حال، كان الأهم بالنسبة للعراق إضراب عمال الموانئ في الثالث والعشرين من آب ١٩٥٢ الذي نشأ جراء خلاف بين العمال والحكومة حول الأجور، وسرعان ما تصاعد الخلاف بدفعٍ من الشيوعيين. فقد طالب المضربون برفع الأجور، وتوفير إسكان، وظروف أفضل للعمل. وقد تمكنوا من الاستيلاء على مولّد البصرة الكهربائي، فقطعوا مؤقتاً الماء والكهرباء عن المدينة. تدخلت الشرطة؛ وحصل صدام حتمي؛ ومرة أخرى كانت الحصيلة إصابات وقتلى. ولم يتوقف الإضراب إلا في مطلع أيلول[٢٠].

أعمال الشغب ١٩٥٢

من المشكوك فيه أن كانت هذه الأحداث ستدفع باتجاه أعمال الشغب في ١٩٥٢ لو كان نوري السعيد في السلطة. ففي العاشر من تموز ١٩٥٢، وعقب إبرام

اتفاقية نفطية ناجحة واستعداداً لانتخابات وشيكة، قدم نوري استقالته. حل محله مصطفى العمري، الذي انحصرت مهمته الرئيسة في إجراء انتخابات محايدة. أصبح العمري، الذي يُعد حامي المؤسسة الحاكمة، هدفاً للسخط الشعبي المضطرم تحت السطح. بدأ الاضطراب في نهاية تشرين الأول، حين قدم حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي، والجبهة الشعبية المتحدة مذكرة إلى الوصي يطالبون فيها بإجراء انتخابات مباشرة من مرحلة واحدة وبسياسة عدم انحياز – التي لم تكن تعني سوى إلغاء المعاهدة الإنكلو-عراقية.

وقبيل إقامة الانتخابات، تفجر العنف جراء مسألة لا علاقة لها بذلك. وهذا مؤشر على كيفية أن الصراعات الاجتماعية في العراق كانت قد أفلتت من أية سيطرة منظمة. ففي السادس والعشرين من تشرين الأول، نظم طلبة كلية الصيدلة إضراباً احتجاجاً على حصول تعديل في أنظمتهم الامتحانية. وقد أصبحت الإضرابات، في هذه الفترة، تصرفاً مألوفاً يلجأ إليه الجمهور الطلابي. فلتت الأمور من زمام السيطرة، وقام الجيش ببعض الاعتقالات، وقد انضم إلى طلبة كلية الصيدلة زملاؤهم من الكليات الأخرى في إضراب عام. وحين أخفقت حكومة العمري باتخاذ إجراءات صارمة فوراً، تحول الإضراب إلى أعمال شغب، سرعان ما انتشر إلى مدن أخرى. وفي منتصف تشرين الثاني كانت معظم المراكز الحضرية في العراق بحالة اضطراب، ففي بغداد جرى حرق مركز للشرطة والمكتب الإعلامي الأمريكي وتسويتهما بالأرض. وعند إخماد أعمال الشغب بصورة نهائية، لقي عشرة إلى خمسة عشر شخصاً حتفهم وجُرحَ أكثر من خمسين شخصاً. إن الهجوم على المؤسسة الأمريكية دلّ على أن الولايات المتحدة ارتبطت بأذهان الشعب ببريطانيا بوصفها قوة خارجية غير مرغوب بها. وجرى استهداف الشرطة كونها الذراع الرئيسي للمؤسسة الحاكمة في قمع السخط.

وبحلول نهاية تشرين الثاني، بات واضحاً للنظام أن إجراءات الطوارئ ستكون أمراً ضرورياً لإعادة الهدوء. وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني، استقالت وزارة

العمري؛ وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني، تشكلت أول حكومة عراقية عسكرية برئاسة نور الدين محمود، رئيس أركان الجيش. جرى إعلان الأحكام العرفية، وحُظِرت كل الأحزاب السياسية، وتوقف إصدار عدد من الصحف، وأُعلن منع التجول. وجرت اعتقالات جماعية لمثيري الشغب والساسة —شملت بعض الوزراء والنـواب السـابقين. وطبقاً للحكومة، فإن ثمانية أعضاء في حزب توده الإيراني كانوا من بين المعتقلين، الأمر الذي يشير إلى مدى امتداد الأحداث في إيران إلى العراق.

وسمت الانتفاضة، التسمية التي أطلقت على أعمال الشغب، نقطة تحول للنظام. ومع أن المعارضة لم تكن منظمة بما فيه الكفاية للإطاحة بالنظام، فإن السخط الواسـع الانتشار لقطاعات حساسة من الشعب كان واضحاً. كانت المؤسسة الحاكمة مجـبرة على الاعتماد على الجيش علاوة على الشرطة للحفاظ على النظام، وبذا انغمس الجيش بالسياسة. أقنعت الانتفاضة أيضاً العديد من الجيل الشاب أن المزيد من الأنشطة العنيفة السرية ستكون أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافهم.

دلّ عنف أعمال الشغب ومرارتها على وجوب تقديم النظام لبعض التنـازلات إلى المعارضة لحماية نفسه. ففي كانون الثاني ١٩٥٣، أصدرت الوزارة قانوناً جديـداً نص على تنظيم انتخابات مباشرة، وفقاً لما طالبت به الأحزاب. فشل القانون بإزاحـة نوري ومناصريه. ففي أول انتخاب مباشر، جرى القيام به في ذلك الـشهر في ظـل الأحكام العرفية، أُعيد انتخاب برلمان أعطى نوري وأتباعه المحـافظين أغلبيـة (١٠٠) مقعدٍ من أصل (١٣٨) مقعداً[٢١]. وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني استقال نـور الدين محمود. انتهت الأزمة، وعاد ساسة المؤسسة الحاكمة مجدداً للإمساك بحزم بمركز السلطة.

فيصل الثاني

كان من الممكن أن تصبح سنة ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ العراق؛ بدلاً من ذلك فإنها أرخت تضييع النظام لفرصة أخرى: ففي الرابع والعشرين من آيـــار، بلـــغ فيصل الثاني سن الرشد وأصبح ملكاً على العراق. وكان ينبغي أن يكون تتويجه فاتحـــة عهد جديد. كان شاباً (في الثامنة عشر من العمر)، وغربي التعلـــيم، ولديـــه أفكـــار ديمقراطية. وكونه ينتمي إلى الجيل الشاب، فلربما كان بمقوره التعامل بيُسر مع الطبقـــة المثقفة تثقيفاً غربياً المنبثقة في المدن، الطبقة التي سببت مشكلات عديدة للنظام. أحبـــه العديد من العراقيين. ومع ذلك، لم يحدث تحولاً كهذا لأسباب عدة. فكونه شاباً وعديم الخبرة، كان فيصل خجولاً وذا شخصية واهنة لم تتوفر فيها مواصفات القيادة التي يحوز عليها ابن عمه، الملك حسين ملك الأردن، رغم أن علاقته الشخـــصية عـــبرت عـــن جاذبيته. وكونه الابن الوحيد للملك غازي والملكة عالية، فقد نشأ فيصل محط رعايـــة مفرطة. مات والده وهو لا يزال طفلاً، وماتت أمه عندما كان عمره خمسة عشر عاماً. ومنذ ذلك الحين أُحيط بعماته، في جو منعزل عن المجتمع العراقي[٢٢]. وتعليمه عُدَّ ضده أيضاً. فقد تلقى تعليمه في الغالب في بغداد أو في مدارس إنكليزية، بضمنها هارو، لذا كان بعيداً عن الرأي الشعبي العراقي.

المشروع السوري للوصي

تمثل الأمر الأكثر أهمية في عدم نية عبد الإله التخلي عن ســـلطته الفعليـــة إلى الملك الشاب، حتى بعد ١٩٥٣. فطيلة الفترة المتبقية للنظام القديم اســـتمر ولي العهـــد بالهيمنة على سياسة القصر، رغم أنه لم يعد يحوز على السلطة القانونية للقيام بذلك[٢٣]. ومع ذلك، فإن الأمر ينطوي على اختلاف الآن. فحالما يتزوج الملك وينجب ورثيه، لن يعد عبد الإله ولياً للعهد. هذا الوضع الجديد أقلقه، ولم يمضِ الأمر طويلاً قبل أن ينتعش اهتمام عبد الإله بالمشروع السوري إذ شجعته الأحداث الأخيرة في سوريا على المضي

بهذا المشروع، فقد تعرضت ديكتاتورية أديب الشيشكلي إلى هجوم عنيف. وأصبح موضع الإطاحة به أمراً محتملاً بصورة متزايدة، وقد تغير الوضع في المملكة العربية السعودية أيضاً، إذ توفّي عبد العزيز وخلفه سعود الضعيف. وجد ولي العهد رئيس وزراء يُنفذ له مخططه فاضل الجمالي، الذي كان راغباً بالاضطلاع بالمشروع السوري مقابل دخوله إلى معاقل السلطة العليا.

ومنذ البدء، شغل المشروع السوري لولي العهد الاهتمام السري لوزارة الجمالي[٢٤]. فقد دُفعت مبالغ كبيرة إلى صحف لبنانية وسورية وإلى ساسة سوريين مؤيدين للعراق للإطاحة بالشيشكلي. جرت المحافظة على اتصالات دائمية مع هؤلاء الساسة من خلال وزراء وأشخاص آخرين. حتى أن خطة مفصلة وُضعت لقيام قوات عراقية بغزو سوريا إذا دعت الحاجة. هذا النشاط السري ترافق مع مقترح شعبي قدمه الجمالي إلى الجامعة العربية لقيام اتحاد عربي يبدأ بالعراق، وسوريا، والأردن. ومع أن الانقلاب الذي أطاح بنهاية الأمر بالشيشكلي في شباط ١٩٥٤ كان من تدبير مجموعة من الجيش السوري، فثمة شك أنهم تلقوا مساعدة العراق بالأموال، والدعاية، والدعم.

ومع الإطاحة بالشيشكلي ووصول ساسة مؤيدين للعراق إلى السلطة في سوريا، تطلع ولي العهد إلى نهاية ناجحة لمشروع الاتحاد. لكن نوري لم يكن معه. فقد تدهورت العلاقات بين الرجلين. ومع أن نوري لا يتمكن من معارضة النظام علانية، فقد كان بإمكانه معارضة ولي العهد من خلال سيطرته على البرلمان. ولتحقيق المشروع السوري، احتاج عبد الإله إلى المزيد من الأموال. رفض نوري السماح لنوابه بحضور جلسة الميزانية، وبهذه الطريقة كان قادراً على إسقاط الوزارة[٢٥].

حتى هذا الأمر لم يحد من طموح ولي العهد؛ فقد استمر بالبحث عن وسائل لعزل نوري ومواصلة سياسته. فتشاور مع عدد من الساسة، الذين نصحوه بحل البرلمان وإقامة انتخابات جديدة. تماشت هذه النصيحة مع رغبة عبه الإله بالكامل، كون أن برلماناً جديداً قد يُستخدم لتحديد نفوذ نوري ودعم المشروع السوري. وفي نيسان

١٩٥٤، كُلّف أرشد العمري مرة أخرى بتشكيل وزارة جديـــدة مهمتـــها إجـــراء الانتخابات.

انتخابات ١٩٥٤

أصبح إجراء انتخابات ١٩٥٤ أمراً مثيراً للجدل. فبينما كان نوري الـــسعيد يقضي إجازة في أوربا، استعد ولي العهد وأرشد العمري لإجراء الانتخابـــات كمـــا يرغبان، ودون استشارته. عُدّت انتخابات ١٩٥٤ الانتخابات الأكثر حرية في تـــاريخ العراق بحق، رغم الحفاظ على بعض الضوابط المعتادة. فقد أعطت هذه الانتخابـــات العراق برلمانه الأكثر تمثيلاً. اشتركت في الانتخابات كل الأحزاب المجـــازة، وكانـــت الحملة متوترة، شارك فيها زهاء (٤٢٥) مرشح تنافـــسوا علـــى (١٣٥) مقعـــد. وفي نهايتها، فإن حزب نوري، رغم أنه حافظ على الكتلة الأكبر للمقاعد -٥١ مقعـــد- تراجع عن كونه يمثل الأغلبية المسيطرة. أُنتخب عن الحزب الوطني الـــديمقراطي ســـتة أعضاء، بضمنهم كامل الجادرجي؛ وعن حزب الاستقلال عضوين اثنين؛ وعن الجبهة الشعبية المتحدة عضواً واحداً. حتى أن متعاطفاً معروفاً مع الشيوعيين تم انتخابـــه: ذو النون أيوب، وهو كاتب ومدرس من الموصل. توقف ميزان القوى علـــى المـــستقلين، المفترض أنهم ملتزمون بولي العهد[٢٦]. فباتت الساحة مهيئة لإحياء المعارضـــة القانونيـــة ولولي العهد للمضي في مشروعه السوري. فما من شيء أبعد من الواقع. فخلال أقـــل من شهرين، سيُحل البرلمان، ويعود نوري السعيد رئيـــساً للـــوزراء، وتجـــري إقامـــة انتخابات جديدة وصارمة لاستبدال أول مجلس تمثيلي معقول للعراق. والسبب حلـــف بغداد.

كان من المؤمل أن تنتهي المعاهدة الإنكلو-عراقية في ١٩٥٧. وقـــد نـــصت المعاهدة المذكورة على إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة جديدة بـــين ١٩٥٢و١٩٥٧. وإذا قُيض إبرام أية معاهدة جديدة، وتجنب تكرار الوثبة، فقد شـــعر معظـــم ساســـة

المؤسسة الحاكمة أن لنوري دوراً أساسياً في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإنهم لم يكونوا قد عولوا على ثمن تعاونه. وبينما كان يقضي إجازة في أوربا، أوضح نوري أنه لن يضطلع بمسؤولية الأمور في ظل البرلمان المنتخب حديثاً، لا سيما أنه لن يعمل مع برلمان يضم اليساريين ككامل الجادرجي. وفي اجتماع عاجل في باريس مع عبد الإله ورئيس الديوان الملكي، قدم نوري شروطاً عدة لعودته إلى السلطة. أحد هذه الشروط أن يوقف ولي العهد تدخله بالشأن السوري؛ والآخر أن يحل البرلمان ويجري انتخابات جديدة[٢٧]. أنهى هذا الأمر مصير البرلمان المنتخب حديثاً.

وفي السابع والعشرين من حزيران ١٩٥٤، أُرجئ عمل البرلمان، وفي الثالث من آب شكل نوري وزارته الثانية عشرة. ومع تعليق البرلمان، بدأ نوري قمعاً منظماً لكل الأنشطة السياسية تجاوز أي قمع سابق وهكذا بدأت حقبة جديدة في العراق. فسلسلة من القرارات الرامية إلى استئصال اليسار سمحت لمجلس الوزراء بإبعاد المدانين بالشيوعية، والفوضى، والعمل لصالح حكومة أجنبية، وتجريدهم من الجنسية العراقية. وأصبح الانضمام إلى أنصار السلام، والشباب الديمقراطي، وما شابه من التنظيمات يمثل إساءة قانونية وحُظر على الجمعيات المهنية القيام بأنشطة تتعارض والأمن العام[٢٨]. وخُولت الشرطة بمنع أي اجتماعات تعكر صفو النظام العام، وقد توقفت اجتماعات الشارع الليلية. وبلغ الأمر ذروته عندما أقدمت الوزارة على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. وفي أيلول ١٩٥٤، نجم عن انتخاب جديد ما سمّي "بالبرلمان غير المعارض" وكانت السيطرة جد محكمة بحيث احتفظ (١٠٠) نائب في البرلمان بمواقعهم من دون معارضة، في حين اقتصر التنافس على (٢٢) مقعد[٢٩]. وبعد إتمام الانتخابات، لم يضم المجلس أية معارضة حقيقية على الإطلاق.

إن هذه القرارات والانتخابات وضعت فعلياً نهاية لأي نشاط سياسي علني للسنوات الأربع القادمة، الأمر الذي أوجد استقراراً في العراق بفعل نظام حكم اعتمد على الشرطة والجيش. وما من شك أن هذا القمع أنتج استقراراً يكفي لتهيئة الوضع

لإبرام حلف بغداد ومن ثم الخروج بسلام من أزمة السويس. لكن لهذه السياسة عواقب مشؤومة، فقد وضعت سلطة مطلقة تقريباً بيد رجل كان غير قادر بصورة متزايدة على التوصل إلى تفاهم مع القوى الجديدة التي كانت على وشك أن تهز العالم العربي. وقد أزالت هذه السياسة التحديات التي تواجه نوري ضمن المؤسسة الحاكمة التي لربما كانت ستجعله يعدل عن سياساته. أما المعارضة، المحرومة من أي أمل بالتغيير، فقد أُزيحت من البرلمان، لذا بات من المحتوم أن تكون أكثر ثورية.

حلف بغداد

بات الطريق سالكاً الآن أمام نوري للبدء بمفاوضات بشأن ترتيب دفاعي جديد، بيد أن طريقاً شائكاً بانتظاره فقد كان عليه أن يتعامل مع الحساسيات الخارجية —لا سيما المصرية. وفي الوقت الذي بدأ فيه نوري مهمته، كان الوضع الدفاعي للشرق الأوسط وعلاقاته مع الغرب لا يزالان بحالة سيئة. فالغرب، لا سيما الولايات المتحدة، كان تواقاً إلى ربط الشرق الأوسط بنظام دفاعه المشترك. وبالنسبة للعديد في الشرق الأوسط، فإن لهذه المنظومة أثراً في إحياء الاستعمار. ومع أن المنطقة لم تنقسم بعد إلى كتل مؤيدة للغرب وأخرى معادية له، فإن المعارضة للتحالفات مع الغرب كانت تتنامى. فالجيل العربي الشاب أراد استقلالاً كاملاً عن الغرب ووحدة عربية تتجاوز التقسيمات الإقليمية التي فُرضت خلال الحرب العالمية الأولى. أدرك الساسة القدامى، الممسكون بالسلطة في معظم الدول، الضعف المتأصل لدولهم والحاجة إلى نوعٍ ما من الدعم من الخارج. وانصبت المسألة في كيفية توفير القوة الضرورية وإرضاء الرغبة الشعبية بالاستقلال.

كانت أمام نوري احتمالات عدة لحل مشكلة الدفاع. تمثل أحد هذه الاحتمالات في توسيع قاعدة النظام الأمني في العراق. ليشمل دول الجامعة العربية بقيادة دفاعية مشتركة. فهذا الأمر سينظم الدفاع عن العراق جماعياً، لكن نوري بوصفه واقعياً

لم تكن لديه النية بالاعتماد على ترتيبات الأمن الجماعي العربي حصراً؛ فقد أراد مساعدة من الغرب. وتمثل الاحتمال الآخر بالانضمام إلى دول الرابطة الشمالية — تركيا، وإيران، وباكستان- في ترتيب دفاعي جماعي بدأ بالتبلور بتوجيه من وزير الخارجية الأمريكي دالاس. اعتمد هذا الترتيب الدفاعي على اتفاقيات ثنائية فضفاضة بالإمكان أن تضم لاحقاً دول أخرى، بضمنها الدول العربية.

كان نوري يميل إلى صيغة هذه الترتيبات، لكن ثمة العديد من العوائق. فتحالف العراق مع تركيا وإيران (الذي يشبه كثيراً حلف سعد أباد ١٩٣٧) كان ارتباطاً لطالما عارضه القوميون العرب في العراق. وزيادة على ذلك، فإن علاقات العراق مع بريطانيا كان ينبغي أن تكون حجر أساس لأية اتفاقية جديدة، ولم تكن بريطانيا في بادئ الأمر تفضل سياسة الرابطة الشمالية. فقد آثر البريطانيون ترك أمر هذا التنظيم إلى الولايات المتحدة، لخشيتها من تعرض موقعها في العالم العربي إلى الخطر.

مثلت مصر المشكلة الأخطر. وحتى بعد سنتين من تسلمه السلطة، كان موقف عبد الناصر الداخلي غير مستقر. وبسبب القوى المعارضة لبريطانيا في مصر، شعر عبد الناصر بالحاجة إلى إبعاد نفسه عن التحالفات الغربية. وفي الواقع كان عبد الناصر منشغلاً في عملية تفاوض لإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا تنص على انسحاب القوات البريطانية من السويس. ومع ذلك، فقد طالب البريطانيون بفقرة تنص على حقهم باستخدام قناة السويس عند حصول هجوم على مصر، أو أية دولة عربية أخرى، أو تركيا.٬ استاء المصريون، لا سيما الإخوان المسلمين المعادين للغرب، من انضمام عضو الناتو تركيا؛ فقد أرادوا فصم عرى الروابط بالمرة مع القوى الاستعمارية السابقة.

ولإدراكه للحاجة إلى التشاور مع عبد الناصر، زار نوري القاهرة في الرابع عشر من أيلول لمناقشة الأمور معه. وما من ثمة تقرير منشور عن المناقشات، لكن طبقاً لأحد الحضور، كان نوري يتكلم كثيراً ويصغي قليلاً. فقد أوجز إمكانيات التوصل إلى اتفاقية ما مع تركيا ودول الرابطة الشمالية، لتنظم لها فيما بعد بريطانيا. أما عبد

الناصر، الذي لا تزال مسألة إبرام معاهدة مع بريطانيا أمراً غير مبتوت فيه بالنسبة لـه ومع تزايد صعوبة الوضع الداخلي، طلب من نوري التريث. لقد آثـر عبـد الناصـر بوضوح تجنب الارتباط مع دول الرابطة الشمالية والاعتماد بدلاً مـن ذلـك علـى استراتيجية دفاعية تعتمد حصراً على أمن دفاعي عربي. تذرع نوري بوضـع العـراق الخاص، وحدوده مع تركيا وإيران وقربه من الاتحاد السوفييتي. وقد أخبر عبد الناصـر بوضوح أنه يعتقد أن أي أمن جماعي عربي من دون الغرب سيُعد أمراً متعذر الـدفاع عنه. أخبر عبد الناصر، في النهاية، نوري السعيد بأن له الحرية ليفعل ما يراه صحيحاً[٣٠]. ولم يكن واضحاً ما كان عبد الناصر يعنيه بهذا الكلام، إذ أنه ادعى لاحقاً أن الاتفاقية العراقية-التركية للسنة القادمة أخذته على حين غرة. وعلى أية حال، شعر نوري بأنـه كان مخطئاً في انطباعه بأنه ضَمَنَ موافقة عبد الناصر للتوصل إلى معاهدة تحـالف مـع بريطانيا ودول الرابطة الشمالية. وظنَّ أن موضع الخلاف يكمن في التوقيت فقط. وفي تشرين الأول، وقع عبد الناصر اتفاقية جديدة مع بريطانيا؛ وبعد أسبوع واحد حـاول الإخوان المسلمون اغتياله.

وفي غضون ذلك، واصل نوري اتصالاته مع البريطانيين، المهـتمين بتجديـد معاهدهم، ومع الأتراك، المعنيين بملئ الفراغ الإقليمي في تحالفهم. وفي الثاني من نيسان ١٩٥٤، كانت تركيا قد وقعت معاهدة مع باكستان، ويُعتقد أن الأمريكان، المتلهفين لانضمام بغداد، حثوا عدنان مندرس رئيس وزراء تركيا على إبرامها. وفي كانون الثاني ١٩٥٦، وخلال زيارة لمندرس إلى بغداد، عبر نوري عن حذره، مشيراً إلى أنه لم يكن يرغب بالتسرع في إبرام اتفاق مع دول الرابطة الشمالية حتى يهيئ السبيل لذلك مـع الدول العربية ومع الغرب. وكان قلقاً حيال تأثير هذا التوقيت على مـصر، وأخـبر مندرس أنه يفضل قيام الأتراك بإجراء مباحثات مع مصر أولاً قبل التوصل إلى اتفـاق. وفي الواقع، كان مندرس راغباً بالذهاب إلى مصر، لكن عبد الناصر لم يكـن يرغـب بذلك لأسباب داخلية. وفي الوقت نفسه، أصدر عبد الناصر تحذيراً للعرب المنضمين إلى

كتلة الرابطة الشمالية. ومع أن نوري كان مستعداً بشكلٍ واضح لتأجيل الموضوع إلى المستقبل، فقد أصر مندرس على إصدار بيان بالنوايا قبيل مغادرته بغداد[٣١]. وفي الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ تم إصدار البيان، الأمر الذي أشعل فتيل الصدام بين مصر والعراق. نص البيان على أن الطرفين قد اتفقا على التعاون في صد العدوان من داخل المنطقة وخارجها. وإيجازاً، فقد أعلن البيان عن إبرام اتفاق وشيك وارتباط العراق بدول الرابطة الشمالية.

مضى نوري بسياسته هذه، وفي الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥، جرى توقيع اتفاقية عراقية-تركية. انضمت بريطانيا إلى الاتفاقية، إذ تم وضع القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة تحت الإدارة العراقية مقابل منح البريطانيين حق المرور في العراق واستخدام القواعد للتزود بالوقود. وفي حالة تعرض العراق لهجوم، فإن بريطانيا ستعمل على مساعدته وأن البريطانيين سيستمرون بالتجهيز، والتموين، والمساعدة في تدريب القوات المسلحة العراقية. وفي الثالث والعشرين من أيلول انضمت إيران إلى الاتفاقية؛ وفي الثالث من تشرين الثاني حذت باكستان حذوها. وبذا أصبح حلف بغداد، الاصطلاح الذي أُطلق على هذه التحالفات المتدخلة، متكاملاً. إما الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قد أوجدت الفكرة، فلم تنظم رسمياً إلى الحلف، وأصبحت عضواً في لجان الحلف المختلفة وأبدت تعاوناً كاملاً معه.

كان رد فعل مصر فورياً. فبعد تحالف العراق مع دول الرابطة الشمالية، باتت الوحدة العربية وصراع القيادة في العالم العربي عرضة للخطر. فليس سراً أن كان العراق ينوي إقناع دول عربية أخرى باتباع قيادته؛ وقد قام مندرس بزيارة إلى عددٍ من العواصم العربية قبيل عودته لأنقرة. ولو تحقق هذا الأمر، لتزعم العراق صياغة ترتيب أمني جديد، يشكل حجر الأساس لنظام تحالف جديد يربط الدول العربية بالغرب وبالرابطة الشمالية. وهذا الاحتمال يشكل تهديداً لعبد الناصر. فمسألة الدفاع، وحتى الحياد، اتخذت الآن موقعاً ثانياً لصراع الهيمنة على العالم العربي.

وما كان عرضة للخطر أيضاً هو طبيعة الأنظمة التي ستهيمن على العالم العربي في العقود القادمة. فمع أن البنية الدستورية لنظام عبد الناصر لم تتبلور حتى الآن، فقد كان واضحاً أن الدعائم الثلاث للنظام الملكي-الملكية، وأوليغاركية مالكي الأراضي، والبريطانيون -قد أُكتسحت اكتساحاً كبيراً لصالح ضباط الجيش والمدنيين المنحدرين من الطبقة الوسطى. وشرعيتهم مستمدة من سياسة الاستقلال والوحدة العربية. وإذا قُيض لعبد الناصر تحقيق هذه الأهداف، فإن الأمر يستوجب إيقاف انتشار حلف بغداد إلى العالم العربي.

وليس بالإمكان تضخيم نتائج الحلف على تاريخ العراق اللاحق. ففي الجانب الإيجابي، عزز الحلف بلا شك دفاعات العراق الداخلية وساعد في تعزيز البنية التحتية للدولة. وقد أعطت العلاقات الجيدة مع تركيا وإيران مكاسب داخلية تمثلت في سلام متواصل مع الأكراد والشيعة، غير أن سلبيات الحلف كانت كبيرة، فقد قسم العالم العربي إلى معسكرين -معسكر يؤيد التحالف مع الغرب وآخر يفضل الحياد. وقد أدخل الحلف العراق بسلسلة من مشكلات السياسة الخارجية في وقتٍ احتاج فيه إلى تركيز اهتمامه على الجبهة الداخلية. وولّد حملة مستعرة معادية للغرب في المنطقة وهي حملة يكاد العراق يكون بغنى عنها. فالتحدي لقيادة عبد الناصر أججت حرباً باردة بين مصر والعراق، كانت تهدف إما إلى إزاحة عبد الناصر أو نوري السعيد. وقد نحت ضراوة هذا الصراع كل الأمور الأخرى جانباً طوال السنوات الأربع القادمة .

وتمثل المظهر الأكثر إضراراً للحرب الباردة في حملة الدعاية التي شنها صوت العرب من القاهرة. فمنذ لحظة صدور البيان العراقي التركي في بغداد، بدأ صوت العرب بالهجوم على النظام الذي وقّع الحلف. فالمقطع التالي من خطاب صادر في مطلع كانون الثاني ١٩٥٥ يشير إلى الدرك الأسفل الذي وصلت إليه العلاقات :

اليوم ... تشهد شعوب ودول الجامعة

العربية خيانة ساخرة جديدة ، بطلها

نوري السعيد. فإصراره على هذا التحالف، وتحديه للشعوب العربية، واستهتاره بحقوقها المقدسة، في عمل خياني ضد العروبة يُعد الأكثر إضراراً بالجامعة العربية من أي عمل قامت به اسرائيل أو الصهيونية .

ورغم قبضته الشديدة على المعارضة الداخلية، لم يكن نظام نوري قادراً على السيطرة على هذا السلاح الجديد. فحتى الآن، برزت المعارضة من خلال التظاهرات، والإضرابات، والمقالات الصحفية، التي كان بالإمكان مواجهتها بالاعتقالات، وإجراءات الشرطة، ومنع الصحف من الصدور. ولكن صوت العرب تغلغل في القرية، والحقل. وتجمعات البدو، والثكنات، والأقسام الداخلية للطلبة. وبالتدريج نشرت رسالته العداء —الذي كان يقتصر في السابق على المجموعات الحضرية– بين المناطق الريفية كذلك، الأمر الذي أفضى إلى زيادة أعداد المعارضين للنظام وقوّض الشرعية المتبقية له. انصب التأثير الأكبر لصوت العرب على فصائل الضباط، إذ كان قادراً على تعبئة القوى الضرورية للإطاحة بالنظام.

أزمة السويس

وفي خضم هذا الموقف، أجج عبد الناصر أزمة السويس. فشراؤه للسلاح من دول الكتلة السوفيتية أثر سلسلة من المفاوضات المخيبة مع الغرب؛ وتأميمه الناجح لقناة السويس في ١٩٥٦؛ وما نجم عنه من هجوم ثلاثي شنته بريطانيا، وفرنسا، واسرائيل على مصر كان لها مضاعفات عميقة على امتداد الشرق الأوسط. ففي

العراق، أضعفت هذه الأحداث موقف النظام. ومع أن الجهود التي قامت بها بريطانيا لحماية مصالحها في القناة لربما كانت مفهومة، فإن التواطؤ البريطاني مع اسرائيل في هجوم على بلد عربي عدّه العرب قاطبة عملاً غادراً لا يُمكن احتماله.

واجهت أزمة السويس نوري السعيد بأزمة لا تقل ضراوة عن الوثبة. فقد أصدرت وزارته بياناً تحتج فيه على التصرف البريطاني والفرنسي؛ وطالب بالانسحاب الفوري لكل القوات من الأراضي المصرية؛ وقاطع العراق بريطانيا في اجتماعات حلف بغداد؛ وقطع العلاقات مع فرنسا (ولكن ليس مع بريطانيا)، بيد أن هذه الإجراءات فشلت في تهدئة حدة الاحتجاجات داخل العراق. لم يكن نوري قادراً على النجاة من الأزمة إلا عبر تطبيقه لإجراءات أكثر صرامة مما كان قد اتخذه إبان إبرام حلف بغداد. تم إعلان الأحكام العرفية فوراً وظلت سارية المفعول حتى ١٩٥٧، أي قبل نحو أسبوع من استقالة وزارة نوري. وطوال الفترة المتبقية من ١٩٥٦، كان البلد يعج بالهياج. ففي الحادي والعشرين من تشرين الثاني، لقي العديد من الطلبة مصارعهم وأُصيب ما يزيد على الخمسين شرطياً وتسعة مدنيين بجراح خلال التظاهرات في بغداد؛ وردت الحكومة بإغلاق كل الكليات والمدارس الثانوية في العاصمة إلى إشعارٍ آخر. امتدت الإضرابات إلى النجف وأربع مدن شمالية. ففي مدينة الحي الجنوبية، مدينة تقع في عمق إقليم إقطاعي، كان ثمة صراع بين أبناء المدينة والشرطة[٣٣]. وكان زهاء (٢٠٠٠) متظاهر متورطين في الأحداث، وأخيراً جرى إصدار أحكام بالإعدام على مشاركين اثنين وتم إعدامهما.

وبحلول ١٩٥٧، نشرت الحرب الباردة السخط في المدن العراقية، وفي الريف، كما أظهرت ذلك أحداث مدينة الحي. فقد عمق السخط من مرارة الطبقة المثقفة والطلبة، الذين لم يعد يخشون مخاطر الاعتقال، وبالتأكيد تغلغل السخط في صفوف الجيش. كان للاضطرابات تأثيرها على الاقتصاد. ففي تشرين الثاني ١٩٥٦، جرى تفجير أنبوب شركة نفط العراق المار عبر سوريا من قبل قوى معارضة للسياسة

العراقية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في موارد العراق النفطية وتقليص برنامجه للإعمار.

إن سرد مشكلات النظام الخارجية والداخلية يجب أن لا يحجب حقيقة أن السنوات القليلة الماضية للنظام القديم كانت سنوات ازدهار للإعمار أيضاً. فبحلول ١٩٥٧ استلزمت خطة الإعمار إنفاق (٦١) مليون دينار عراقي ما يعادل (١٧١) مليون دولار سنوياً. وتمخض برنامج بناء واسع، بدأ في الخمسينيات، عن تشييد سدود، وجداول، وطرق، ومستشفيات، وتسهيلات أخرى جديدة. ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات كانت جد متأخرة لإنقاذ صورة النظام[٣٤]. وبلا شك فقد أوجد البرنامج جواً من الرخاء، والبحبوحة الكبيرة للبعض، إلا أن القليل من هذه الإنجازات شملت الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا المستاءتين من النظام.

وفي غضون ذلك، مُنِحَ الجيش والبيروقراطية اهتماماً كبيراً، حيث تكمن مصالح نوري الرئيسة. فقد نص قانون جديد للخدمة العسكرية على منح امتيازات وفوائد للضباط، ورفع قانون تقاعد جديد للجيش من مرتبات الضباط التقاعدية[٣٥]. وكان الإسكان بمساعدة موارد الإعمار المالية من بين الفوائد الممنوحة للضباط. تم تشييد شوارع كبيرة في بغداد، يقطنها الضباط الحاليون والمتقاعدون. ومع ذلك، سيُظهر الزمن أن السخط في صفوف الجيش لا يُمكن التخلص منه بمنح الفوائد المادية. أما البيروقراطية، فقد تشكلت بموجب قانون جديد لجنة للخدمة المدنية لتوظيف وترقية الموظفين. تم زيادة رواتب الخدمة المدنية، بضمنها رواتب المدرسين. وأُجيز قانون للضمان الاجتماعي، وكذلك قانون متدرج لضريبة الدخل، وقع عبئه على كاهل الموظفين الذي يتقاضون رواتباً بينما وجد الأثرياء أصحاب الأعمال الحرة سبلاً كثيرة للتهرب من دفع الضرائب.

ورغم هذه الإنجازات الاقتصادية، واصل نوري تجنب التأكيد على المشكلات الاجتماعية، إذ كان يأمل أن فوائد الإعمار ستعوض عن السخط الناجم عن الافتقار

للحرية السياسية والتوزيع غير العادل للثروة والامتيازات. فقد كان سباقاً مع الوقت اعتقد العديد أن نوري هو الخاسر فيه. فقد كتب المراسل البريطاني دي.جي.موسمان في ١٩٥٦ قائلاً (إنه مصمم على ضرورة السيطرة بحزم على التغييرات الاجتماعية التي ستحدثها التنمية)[٣٦]. ويمضي موسمان مضيفاً أنه ونتيجة لذلك لم يكن نوري يحوز على دعم من القوى الواعية سياسياً. وفي شباط ١٩٥٧، أعطى مراسل آخر نوري سنتين في الحكم على أبعد تقدير[٣٧].

ومع ذلك، فليس على الجبهة الداخلية، وإنما في مجال السياسة الخارجية خسر النظام المعركة بحق. فبحلول ١٩٥٧، كان العراق محاصراً بدول عربية معادية (باستثناء الأردن الضعيف وغير المؤثر)، في حين تواصلت حملة الدعاية بلا هوادة من القاهرة. وبحلول ربيع ١٩٥٧ كان واضحاً للجميع أن الوقت قد حان لإجراء تغيير وزاري، إنْ لم يكن تغييراً استراتيجياً. قُبلت استقالة نوري في النهاية، إذ كان قد قدمها عدة مرات سابقاً. غادر الموقع الوزاري في حزيران ١٩٥٧. ولا تزال أمام النظام سنة واحدة لتغيير نهجه وإنقاذ نفسه، بيد أن كلا هذين الأمرين لم يتحققا كما أظهرت الأحداث.

وفي العشرين من حزيران، شكل علي جودت الأيوبي، الذي يبلغ الرابعة والستين الآن، وزارته الثانية. قامت حكومته بمحاولة أخيرة لإدخال تعديل على سياسة نوري الخارجية. وقد حافظ رئيس الوزراء على موقف نوري المؤيد للغرب والمعادي للشيوعية، ولكن بتغيير واضح لصالح القومية العربية. فقد تجنب بيان السياسة الخارجية الأول للأيوبي ذكر حلف بغداد وتحدث عن السعي لتحسين العلاقات مع الدول العربية. وكان بيان السياسة الداخلية أكثر تميباً، بيد أن الأيوبي وعد بفرض ضريبة عادلة للأرض بغية الإسهام في توزيع العبء الشعبي بصورة أكثر عدالة في إشارة واضحة إلى مالكي الأراضي ممن كانوا قد استفادوا من مشاريع الإعمار دون دفع نصيبهم من الضرائب.

لم تُنفذ سياسات الأيوبي قط. ومرة أخرى، تحولت الوزارة صوب الشأن السوري. هذه المرة فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المهتمة بالنفوذ السوفيتي هي التي حثت العراق على اتخاذ إجراء[٣٨]. في البدء، رغب ولي العهد بالقيام بعملٍ ما — الأمر الذي يعكس مقدار ابتعاده عن الرأي الشعبي — لكن رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي لم يرغبا باتخاذ أي إجراء وانتهى الأمر إلى هذا الحد[٣٩]. ولعدم سروره بهذا التحول في الأحداث، رفض ولي العهد في تشرين الأول ١٩٥٧ الاستجابة إلى طلب الأيوبي بحل البرلمان وإقامة انتخابات، إذ كان يأمل أن هذين الإجراءين سيكسبان الدعم لبرنامجه. وفي الرابع عشر من كانون الاول، قدم الأيوبي استقالته. ولم يُنجز شيئاً سوى منع مشروع أحمق آخر تجاه سوريا. حل عبد الوهاب مرجان، وهو شيعي، وخريج كلية الحقوق في بغداد، ومالك أراضٍ ثري من الحلة، والأهم، أنه مؤيد لنوري السعيد محل الأيوبي في رئاسة الوزارة. ففي بيانه الأول، دعم مرجان حلف بغداد. وقد دلّ هذا التصريح، وتشكيلة الوزارة على أن نوري عاد إلى المنصب الوزاري بالتوكيل.

الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي

ما أن وصلت هذه الوزارة الجديدة إلى الحكم حتى واجهت أزمة سياسية خارجية أخرى. ففي الأول من شباط ١٩٥٨، أعلنت مصر وسوريا إقامة الجمهورية العربية المتحدة. وهذه التجربة القصيرة الأمد نسبياً كانت موجهة لتجنب التغلغل الشيوعي في سوريا، بيد أنها أوجدت مخاوف فورية في الأردن والعراق الذين سيشهدان الإطاحة بالنظام في كلا البلدين من قبل قوى مؤيدة للوحدة المصرية السورية. أخذ الملك حسين المبادرة الآن. فقد دعا المسؤولين العراقيين لزيارة الأردن واقترح، كرد مشترك على الجمهورية العربية المتحدة، إقامة اتحاد عراقي أردني. لم يحدث نقاش مستفيض حول مزايا الاتحاد ومساوئه. وشأنه شأن الجمهورية العربية المتحدة، جرى تشكيل الاتحاد على عجل بوصفه رد فعل على الأحداث الخارجية.

أُجريت المفاوضات في عمّان بين الحادي عشر والرابع عشر من شباط ١٩٥٨. وسرعان ما نال مباركة السعودية المنـزعجة الآن من انبثاق أنظمة معادية للغرب في مصر وسوريا. وكان نوري الوحيد من ساسة المؤسسة الحاكمة الذي ساوره الشك من أمر هذا الاتحاد. فقد شعر أن الاتحاد لم يكن ضرورياً وسيكون عبئاً على كاهل الموارد المالية العراقية، وأثبتت الأحداث أنه كان محقاً. نص دستور الاتحاد على احتفاظ كل بلد بنظامه السياسي، وأعطى الأردن فقرة تتيح له التملص من الانضمام إلى حلف بغداد. والأهم، كان على العراق النهوض بأعباء (٨٠%) من ميزانية الاتحاد[٤٠].

وفيما يأتي قصة الاتحاد. فقد استلزم تنفيذه تعديلاً في الدستور العراقي، الأمر الذي يستلزم إقامة انتخابات جديدة. ففي الثاني من آذار، استقال مرجان فاسحاً المجال لنوري، الذي هندس الانتخابات في أيار بتمكنه المعتاد. وكان ثمة (٢٩) وجهاً جديداً في المجلس، يرتبط جلهم تقريباً بالحكومة. وفي الثاني عشر من أيار، أبرم هذا البرلمان دستور الاتحاد؛ وفي التاسع عشر من أيار، جرى تشكيل آخر حكومة في ظل الملكية. نيطت بأقوى ساستها مناصب اتحادية، وهو عامل لربما أسرع في تفجر الثورة، فلم يكن لديهم وقت كافٍ للاهتمام بالشؤون الداخلية. و لم تستمر الحكومة سوى خمسة وسبعين يوماً.

كان الاتحاد القشة الأخيرة للنظام القديم. فقد عدّه العراقيون تحالفاً بين الملكين الهاشميين سيستنـزف موارد العراق ويبدد أموال النفط الثمينة على الأردن. وكانت أول إجراءات نوري بوصفه رئيساً لوزراه الاتحاد دعوة الكويت للانضمام إليه، وهي خطوة كانت ستجعل الاتحاد مستساغاً للعراقيين. كان بإمكان الكويت أن تشارك في النفقات، إذ يعد العديد من العراقيين الكويت جزءاً من العراق، سلخها البريطانيون من الامبراطورية العثمانية. وعلى أية حال، فانضمام الكويت إلى الاتحاد سيستوجب اعتراف بريطانيا باستقلالها. لم تكن الكويت متحمسة لفكرة الاتحاد، إذ أنها لم ترغب أن يبتلع العراق والأردن أراضيها ومواردها النفطية، و لم ترغب بريطانيا بذلك أيضاً،

التي لم تكن مستعدة للتخلي عن سيطرتها على الكويت. وفي مطلع الصيف عقد نوري جلسة عاصفة حول هذه المسألة مع لويد، رئيس وزراء بريطانيا، في لندن. ولم يحصل سوى على تنازلات قليلة[٤١]. ولم يكن بالإمكان معرفة ما سيتمخض عنه هذا الاندماج المزمع، لأن النظام أُطيح به قبل أن تتواصل المفاوضات إلى مراحل أعمق.

المعارضة والمؤسسة الحاكمة

في حين كان النظام منشغلاً بشؤون الاتحاد، كان الوضع الداخلي المتسم بهدوء خادع يُنذر بعواقب مشؤومة. فالمعارضة، التي أصبحت سرية الآن، تجمعت بجبهة متحدة ضد النظام، يدعمها في ذلك إقصاؤها عن السلطة ومرارتها من قمع نوري للداخل وسياسته الخارجية. بدأت هذه العملية في مطلع أيلول ١٩٥٣، عندما بدأ حزب الاستقلال بالتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي. وفي حزيران ١٩٥٦، قدم الحزبان طلباً إلى الحكومة بتشكيل حزب مشترك جديد ببرنامج يعتمد على الحياد، والاتحاد العربي، وتحرير فلسطين، والحريات السياسية، وإنهاء قوانين نوري. جرى رفض الطلب. وفي العام نفسه، انضم صالح جبر إلى الحزبين، الأمر الذي يدل على سعة انتشار المعارضة لنوري وسياساته. تعاون صالح جبر معهما حتى حزيران ١٩٥٧، حين إصابته نوبة قلبية قاتلة.

وفي عام ١٩٥٧، تحول حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي صوب العناصر الأكثر راديكالية في الطيف السياسي، إذ قاموا بتأسيس جبهة الاتحاد الوطني، التي ضمت الحزب الشيوعي وقادم جديد نسبياً إلى المشهد السياسي العراقي، البعث. كان حزب البعث قد تأسس في سوريا في مطلع سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمزج برنامجه اتجاهي الفكر اللذين هيمنا على الطبقة المثقفة منذ الثلاثينيات —العروبة والتغيير الاجتماعي الجذري. ومنذ البدء، تبنى البعثيون الأسلوب الشيوعي في تنظيم الخلايا، هذا

الأسلوب الذي سرعان ما جعلهم من أفضل الأحزاب تنظيماً في الشرق الأوسط. انضم زعيم البعث فؤاد الركابي، مهندس شيعي شاب من الناصرية، إلى جبهة الاتحاد الوطني.

شكّل السخط المتنامي في الجيش الخطر الأعظم على النظام. فقد برزت الاضطرابات في صفوف ضباط الجيش في مطلع ١٩٥٦، حين اكتشفت مؤامرة للإطاحة بالنظام. ورغم تشتيت قادة المؤامرة، فإن مصادر استخباراتية كشفت في ١٩٥٨ مؤامرات جديدة[٤٢]. ولانخداعه بالهدوء الأمني الظاهري جراء تطبيق أساليب قمعية ولاعتقاده أن الامتيازات المقدمة إلى الجيش قد فعلت فعلها، لم يتعامل نوري تعاملاً جاداً مع هذه الظواهر. ولو كان النظام أقل انشغالاً بالمشكلات الخارجية، لأمكن اتخاذ إجراء ما، ولكن في أيار ١٩٥٨، اندلعت حرب أهلية في لبنان. ولخشيته من امتداد هذه الحرب إلى الأردن، طلب الملك حسين إرسال قوات عراقية إلى الأردن لحماية حدوده، هذا الحدث أنهى مصير الملكية في العراق. وبدلاً من زحف القوات العراقية صوب الأردن، فقد زحفت صوب بغداد، إذ أنهى انقلاب مفاجئ الملكية الهاشمية ونظام نوري في صبيحة الرابع عشر من تموز. ولم يحزن على سقوط النظام سوى قلائل.

وجهت الأنظمة اللاحقة، التي تجاهلت في الغالب إنجازاته الحقيقية، نقداً حاداً إلى النظام القديم الذي حقق حقبة استرخاء من التوترات الطائفية، وأوجد جيشاً محترفاً وبيروقراطية ذات نسب مؤشرة، وأقام برنامجاً للتنمية الاقتصادية ستصب فوائده بمصلحة الأنظمة الثورية لفترة قادمة. وسيتم تناول الإنجازات الاقتصادية للنظام القديم في الفصل الخامس. ورغم التقدم الكبير، لم تكن إنجازات النظام الاقتصادية كافية للحد من مد المعارضة أو منع الإطاحة بالنظام. فقد لعبت التفاوتات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية المتزايدة دوراً خطيراً في اندلاع الثورة، ولكن في التحليل الأخير، فإن الأسباب الحقيقية تكمن في فشل القيادة السياسية واتجاه السياسة الخارجية للنظام القديم.

وتمثلت إحدى أخطر نقاط ضعف النظام، كما دل سياق الأحداث بوضوح، في تورطه المستمر في الشؤون الخارجية. فقد أمضى نوري السعيد سنواته الأخيرة منشغلاً بحلف بغداد، وأزمة السويس وأخيراً الاتحاد العربي، في حين نيط برجال أقل شأناً التعامل مع الشؤون الداخلية. فالقصر، الذي لربما شكل توازناً مضاداً لهذا الاتجاه، دعمه. وما من شيء أضرّ بالنظام وأضعفه بقدر التدخل المستمر لولي العهد في الشأن السوري في محاولة لتحقيق موقع له هناك. وبحلول ١٩٥٦، فإن الدعامة الخارجية التي اعتمد عليها النظام بصورة كبيرة –تحالفه مع بريطانيا– أصبحت عائقاً أكثر من كونها ميزة.

فشل النظام في بناء قاعدة قوية له في الداخل. ومع أن النظام منع تركيز السلطة بأيدي أفراد، فإنه لم يمنع بعض الساسة من التلاعب بالآلية السياسية لمصلحتهم الخاصة. فالرجل الذي كان الأقرب في الهيمنة على النظام أمضى سنواته الأخيرة بقمع النشاط السياسي بدلاً من إقامة مؤسسات سياسية أو صياغة رأي عام. ولعدم اهتمامه قط بتطوير الأحزاب السياسية أو إقامة رأي عام، فقد انشغل نوري بتدبير الدسائس من خلف الستار، حيناً مع البريطانيين، وحيناً آخر مع القصر، ودوماً مع ثلة من الساسة وزعماء العشائر. إن نموذج السياسة في العراق في ١٩٥٨ يكاد لا يختلف عن نموذج العشرينيات والثلاثينيات، عدا أن حلقة نوري من المستشارين تقلصت إلى ثلة من الأصدقاء الحميمين. وقد أضعف نوري منافسيه، الذين لم يكونوا يمتلكون سطوته على السلطة ولا ولعه بتدبير المكائد، إلا أنه لم يترك جهازاً سياسياً يدعم النظام.

ترك نشاط نوري العراق بأزمة خلافة، إذ كان قد أعاق انتقال السلطة إلى الجيل الشاب المفترض أن يكونوا حلفاءه الطبيعيين. فصالح جبر، على سبيل المثال، لم يتولّ منصباً رفيعاً مرة أخرى إثر خلافه مع نوري. فلا جماعته ولا مَنْ يلتزمهم. من الجيل الشاب لديهم مهارة نوري في المناورة، والجيل الثالث من الساسة الذين برزوا في مطلع الخمسينيات لم يكن لديهم أمل بالتفوق عليه. فقد بدأوا حياتهم السياسية في فترة

ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت الأحزاب السياسية تمر بفترة ازدهار. وهــذه الأحزاب، التي قدمت السبل الملائمة لبناء قاعدة سياسية لا تعتمــد علــى الــسياسة العشائرية أو الطائفية، توقفت في ١٩٥٤. وقد ترددت أصداء أزمة الخلافة بين الساسة في القصر، حيث كان عبد الإله قد بدد هيبة العرش بمشاريع سرابية في سوريا بدلاً من دعم سلطة الملك الشاب. فقد أضعف عبد الإله العرش برفضه إما التخلي عن الــسلطة الفعلية لفيصل أو تدريب الملك الشاب على أداء مهامه. كان عبد الإله منعزلاً وغــير شعبي، ومناوراته من خلف الستار أودت بالنظام الملكي برمته إلى فقدان الهيبة.

تمثلت أكبر نقطة ضعف للنظام في فشله ببنــاء مؤســسات سياســية قابلــة للاستمرار لدعم حكمه. فطبقاً للمنهج العثماني، اعتمد القادة على الجيش والبيروقراطية بوصفهما داعمين أساسيين للدولة. واعتمد النظام أيــضاً علــى الــروابط العائليــة والشخصية. فقد مثّل العديد من الوزراء الجيل الثالث من أعضاء الأســرة في الموقــع الوزاري، وغالباً ما تصاهرت الأسر السياسية. وتم استكمال العلاقات الأسرية بعلاقات إقليمية، وأكاديمية، ومهنية. ومن الخارج، فإن المجموعة الحاكمة لم تكن تبدو كتجمــع لأفضل الموهوبين (مع أنها كانت كذلك) لكنها بدت كإطار وثيق للأقارب والأصدقاء، الأمر الذي جعل من الدخول إليه أمراً صعباً من دون علاقات وروابط.

رفض النظام القديم تغيير أساس دعمه من الطبقة الريفية للزعماء العــشائريين ومالكي الأراضي (مضاف إليهم الآن الأثرياء الحضريين) إلى الطبقة الوسطى الحــضرية الجديدة. فقد شكّل شيوخ العشائر، والآغوات الأكراد، ومــالكو الأراضــي زهــاء (٤٥%) من برلمانات ما بعد الحرب، مع أنهم لم يكن يمثلون إلا شرائح قليلة. ففي حين كانت السلطة السياسية والاقتصادية لهذه المجموعات المالكــة للأراضــي تتقــوض في الريف، فإنها كانت تلقى الدعم جراء التحالف مع المدن. أما الحــضريون، لا ســيما الطبقة الوسطى والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فقد ظلّ تمثيلهم هــزيلاً في البنيــة السياسية، وسرعان ما خضعوا لتأثير المعارضة.

سمح النظام القديم للمعارضة بالهيمنة على الخطاب الثقافي والإيديولوجي في العراق، لفشله في صياغة إيديولوجية خاصة به ربما كانت لتروق إلى طيف واسع من العراقيين. تأرجح النظام بين سياسة العراق للعراقيين والقومية العربية. فقد كان بإمكان سياسة (العراق أولاً) تحقيق فوائد اجتماعية لبلد ما زال يحاول دمج طوائفه المتنوعة ومجاميعه العرقية بهوية وطنية، إلا أن سياسة كهذه لم تتحقق. وفي أثناء ذلك، سمح النظام للمعارضة باستغلال موضوع الوحدة العربية دون إرغامها على توضيح كيفية تحقيق الوحدة العربية من دون تآكل نسيج العراق الاجتماعي والسياسي. وربما تمثلت الإساءة الأكبر في رفض النظام التعامل مع المعارضة في البرلمان، حيث كان بإمكان قادة المعارضة تحقيق قدر من المسؤولية والخبرة. وقد زرع نظام نوري السلطوي بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ بذور الديكتاتورية العسكرية المستقبلية.

كانت إخفاقات السياسة الخارجية تضاهي إخفاقات الشؤون الداخلية. فالعلاقة المتزايدة مع بريطانيا، ومفاوضات تجديد المعاهدة، والتحالف الجديد مع الغرب —المتحقق عبر قمع داخلي لا هوادة فيه— لم تعمل إلا على تزايد الرغبة بالاستقلال والمشاعر القومية التي كانت القوة الدافعة الرئيسة للسياسة العراقية منذ ١٩٢٠. لقد أخفقت المعارضة في إسقاط النظام في ١٩٢٠،و١٩٤١، و١٩٤٨؛ لكنها نجحت في ١٩٥٨.



الفصل الخامس

التغيير الاجتماعي والاقتصادي في ظل النظام القديم



ركزت هذه الدراسة لحد الآن على تكوين الدولة العراقية، وبنيتها السياسية والمؤسساتية، وطبيعة السياسة وأنموذجها بين حكامها. وقد برز موضوع مهم آخر لتاريخ العراق المعاصر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع محاولات العراق استعادة سيطرته على بيئته الطبيعية وإنعاش حياته الاجتماعية والثقافية. تأجلت هذه العملية حتى الخمسينيات جراء وضع العراق المادي الهزيل.

كان برنامج الإعمار العراقي، الذي بدأ في الخمسينيات، مؤثراً في وقته. فقد تحققت إنجازات كبيرة تمثلت بإصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، وتوسيع شبكة المواصلات، وتطوير موارد العراق النفطية —وهي موارد سرعان ما سيعتمد البلد عليها— ومع ذلك لم يتحقق الكثير في القطاع الصناعي وفي تطوير الموارد البشرية. وفضلاً عن ذلك، فإن فوائد التنمية لم توزع توزيعاً عادلاً. ولدى استعادة الأحداث، يظهر أن التجربة العراقية توضح الحاجة إلى التقدم الاجتماعي لإكمال التقدم الاقتصادي.

ورغم إهمال النظام للإصلاح الزراعي، فقد حدث تغيير اجتماعي كبير. ففي ظل زخم التحضر وانتشار التعليم، الذي بدأ في الثلاثينيات وتسارع في الخمسينيات، فقد بدأت البنية الاجتماعية التقليدية بالتآكل. وقد انبثقت طبقة وسطى جديدة، تمتاز بحجم داخلها أقل مما تمتاز بتعليمها ومهنتها، وتشكلت طبقة عاملة صناعية جديدة، صغيرة لكنها مؤثرة بصورة متزايدة. وهاتان المجموعتان تمثلان عنصرين غير مستقرين في البنيتين الاجتماعية والسياسية. وفي أثناء ذلك، ساعدت عملية التحضر على إيجاد نسبة سكانية متغيرة من المهاجرين الفقراء، غالباً ما كانوا عاطلين عن العمل أو يحظون بفرص أقل للحصول على عمل، ممن يُمكن إضافتهم إلى أسباب التوترات الاجتماعية.

ساعد التعليم والتحضر أيضاً في تآكل الاختلافات العرقية والطائفية، في الأقل بين العدد القليل بيد أنه متنامٍ للعرب الشيعة والأكراد الذين انتقلوا إلى الطبقات الوسطى والعليا الجديدة. فخلال سنوات الاستقرار الذي فرضه نوري السعيد، توقفت

التمردات الكردية في الشمال، وانضم عدد من الأكراد إلى البيروقراطية والجيش. وحقق العرب الشيعة خطوات واسعة، باستخدام التعليم، والحرف الجديدة للمضي قدماً. ولم تختف المشكلات بين السنة والشيعة، والعرب والأكراد بحلول ١٩٥٨، غير أنها كانت أقل وضوحاً عما كانت عليه أيام الانتداب. فالهيمنة السنية تضاءلت بيد أنها لم تختفِ.

ولعل التغيير الأهم حدث في الحقل الفكري والثقافي. فعلاوة على انتشار التعليم والصحافة، فإن الصلات المتزايدة مع الغرب قدمت أفكاراً وقيماً جديدة مثلت تضاداً حاداً مع الماضي، إذ انعكست في الازدهار الأدبي والفني الملحوظ في الخمسينيات، في مجالات القصة القصيرة، والشعر، والفن، والنحت. وشأنهم شأن الصحفيين والمثقفين، فإن الكتاب والفنانين الجدد عبروا عن توترات وتناقضات مجتمعهم زيادة على طموحات وإحباطات الجيل المثقف الجديد. وقد هيأ عملهم المناخ للثورة. ففي الحقل الفكري، كما في الحقلين السياسي والاجتماعي، فإن النظام القديم لم يبذل إلا القليل للتفاعل مع هذه الأفكار أو لنشر رؤية اجتماعية خاصة به.

التطوير الاقتصادي

إن الجوانب الرئيسة لبرنامج التطوير في العراق كما جرت الإشارة تمثلت في الزيادة في عوائد النفط بعد ١٩٥١؛ وتأسيس مجلس الإعمار في ١٩٥٠؛ والتدشين اللاحق لسلسلة من خطط الإعمار لتحسين بنية العراق التحتية وتسخير إمكاناته الزراعية. فالصفحات التالية تقيّم التأثير الاقتصادي لهذا البرنامج وتقدم وصفاً للتغييرات في بنية العراق الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية. وتمثّل التغيير الأهم في تطوير القطاع النفطي، التي تعتمد عليه كل مجالات التطوير الأخرى.

القطاع النفطي

جاء التطوير الواسع النطاق لعوائد النفط العراقي متأخراً، مقارنة بدول الجوار. ومع أن شركة نفط العراق كانت قد بدأت التصدير التجاري للنفط من حقول كركوك في ١٩٤٣، فلم يجرِ تطوير سعة العراق الإنتاجية بشكلٍ جاد حتى الخمسينيات. وتعزى بعض أسباب التأخير إلى الموقع الداخلي لحقول النفط العراقية الرئيسة في كركوك. وقد احتاج العراق إلى توسيع سعة أنابيبه لنقل النفط إلى السوق. ففي ١٩٤٦، بدأت شركة نفط العراق بتشييد خطين إضافيين بسعة (١٦) إنجاً ليوازيا خطوط الأنابيب القديمة إلى حيفا وطرابلس، لكن خط النفط إلى حيفا توقف عبد الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٤٨. ولم تصل شحنات النفط إلى البحر الأبيض المتوسط إلى (١٦) مليون طن متري سنوياً[١] إلا في ١٩٥٢ بعد فتح خط ثالث بسعة (٣٠) إنجاً إلى بانياس.

وثمة سبب آخر للتأخير يكمن في أن شركة نفط العراق كانت بطيئة في تطوير إمكانية العراق النفطية، وهي نقطة خلاف بين الحكومة والشركة تسببت أيضاً بمرارة كبيرة. ولم يتواصل الاستكشاف وتطوير حقول النفط العراقي إلا بصورة تدريجية. فالحقول الشمالية الثلاثة تم اكتشافها قبل الحرب العالمية الثانية: نفط خانة في ١٩٢٣، وكركوك في ١٩٢٧، وعين زالة في ١٩٣٩. وبعد الحرب، دخلت حقول النفط الجنوبية الغنية قرب الخليج حيز الإنتاج –الزبير في ١٩٤٩ والرميلة في ١٩٥٣. وبحلول ١٩٦٠، كانت الحقول الجنوبية تنتج (٢٥٠) ألف برميل يومياً، (٢٥%) من إجمالي إنتاج العراق[٢]. وبحلول ١٩٥٨، جرى اكتشاف ثمانية حقول (انظر الجدول ٥-١)، وكان للعراق ستة مصافٍ بسعة (٥٦) ألف برميل يومياً[٣].

وثمة دليل وافٍ على أن نمو العراق النفطي كان أبطأ من نمو دول الخليج الأخرى، التي بدأ معظمها التطوير لاحقاً. فبحلول ١٩٦٠، كان إنتاج إيران، والكويت، والسعودية يفوق إنتاج العراق[٤]. وقد ألقى العراقيون باللائمة في التأخير على

شركة نفط العراق الأجنبية الملكية وافتقارها إلى الاهتمام بالمصالح العراقية. وعلى أية حال، ذكر محلل بارز في صناعة النفط أن بنية شركة نفط العراق بحد ذاتها كانت أكثر إشكالية من الملكية الأجنبية. ونظراً لأن شركة نفط العراق كانت شركة تشغيلية، تعود ملكيتها إلى الشركات الأم (تشمل الشركة الإنكلو-إيرانية، وشركة شيل الملكية، والشركة الفرنسية للبترول، ونيوجرسي ستاندرد، وموبيل) التي كان لها أيضاً امتيازات في دول عربية أخرى، فإن مصالح العراق تم التضحية بها مراراً لصالح منافسيها. ومن بين الشركات الأم لشركة نفط العراق، فإن الشركة الفرنسية، CPF، فقط هي التي كان لها موقف تجهيزي ضعيف، الأمر الذي انصب بمصلحة إنتاج العراق النفطي المتطور سريعاً. مال الشركاء الآخرون إلى تفضيل تنظيم الإنتاج وبالتالي المحافظة على ارتفاع الأسعار. ونتيجة لذلك، تخلف تطور القطاع النفطي العراقي قياساً بمخزونه الكامن من النفط[٥].

وفي الخمسينيات، جرى إعادة التفاوض على امتياز شركة نفط العراق لإعطاء العراق حصة أكبر من عوائد النفط. ومع التغييرات التي نجمت عن المفاوضات في شباط ١٩٥٢ (وبأثر رجعي إلى ١٩٥١)، فإن عوائد العراق للطن الواحد زادت على الضعف[٦]. ويعني هذا الأمر، مع السعة المتزايدة، زيادة بمقدار (١٥) مرة في العوائد منذ نهاية الحرب[٧]. وبين ١٩٥٢و١٩٥٨، تضاعف الإنتاج والعوائد مرة أخرى، الأمر الذي رفع الدخل النفطي العراقي إلى (٨٤,٦) مليون دينار عراقي (٢٣٧,٧) مليون دولار في ١٩٥٨ [٨]، ومع تسارع التطوير النفطي، بات العراق أكثر اعتماداً بصورة متزايدة على تصدير مورد واحد تسيطر عليه شركة أجنبية الملكية خاضعة لظروف السوق الدولي ولا يخضع هذا المورد إلى سيطرة العراق. ففي ١٩٤٨، لم تُسهم عوائد النفط إلا بـ(١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي للعراق؛ وبحلول ١٩٥٨ وصل الرقم على (٢٨%). وبين ١٩٣٨ و١٩٥٩، ارتفعت عوائد النفط من (٢٦%) من ميزانية الحكومة إلى (٦١%).

برنامج الإعمار

مكّنت عوائد النفط العراق من القيام بجهدٍ حثيث في التطوير البعيد الأمد للمرة الأولى. وتمثلت الآلية الرئيسة بسلسلة من خطط الإعمار. فبين استهلال عمله في ١٩٥٠ و١٩٥٨، قدم مجلس الإعمار أربع خطط متعاقبة، إذ ارتفعت تخصيصاته من (٦٥) مليون دينار عراقي (١٨٢) مليون دولار على ضوء الخطة الأولى (١٩٥٩) إلى (٥٠٠) مليون دينار عراقي (١,٤) بليون دولار على ضوء الخطة الأخيرة (١٩٥٥)[١٠].

عكست أولويات المجلس بصورة جلية التوجه الاقتصادي للنظام القديم. فقد ذهبت الأولوية الأولى في الخطط جميعها إلى الزراعة، التي تلقت (٣٣%) إلى (٤٥%) من إجمالي التخصيصات. وذهب الجزء الأكبر من هذه التخصيصات إلى السيطرة الواسعة النطاق على الفيضانات ومشاريع الري. وبحلول ١٩٥٨، جرى استكمال عدد من هذه المشاريع أو كانت على وشك الاستكمال، بضمنها سد الثرثار (تم افتتاحه في ١٩٥٦)، الذي يحول دون تعرض بغداد إلى الفيضان؛ ومشروع الحبانية لخزن المياه وسد على الفرات شمال الرمادي؛ وسدان إثنان في المنطقة الكردية -سد دوكان على الزاب الأسفل وسد دربنديخان في ديالى-. لقد وسعت هذه المشاريع من الإمكانية الزراعية وأنقذت بغداد من الفيضانات للمرة الأولى منذ قرون.

تمثلت الأولوية الثانية في قطاع النقل والمواصلات، الذي تلقى حوالي (٢٤%) من التخصيصات. وفي هذا القطاع أيضاً، تم التأكيد على المشاريع واسعة النطاق — الطرق، والسكك الحديد، والموانئ، والمطارات. وبحلول ١٩٥٨، تم إنشاء (٢٠٠) كيلو متر ما يعادل (١,٢٤٣) ميل من الطرق الرئيسة، و(١٥٠٠) كيلو متر ما يعادل (٩٣٢) ميل من الطرق المحلية، وعشرين جسراً، في حين جرى توسيع ميناء البصرة وتشييد مطار جديد في بغداد[١١]. جاءت تخصيصات الصناعة بالمرتبة الثالثة، وكانت على العموم واطئة. فالخطة الأولى لم تُنفق شيئاً على الصناعة، لكن النسبة انخفضت إلى

(١٣%) في الخطة الأخيرة. وبهذه الأموال، شيد مجلس الإعمار خمسة مصانع للطاقة الكهربائية، ومصفى الدورة، والصناعات الخفيفة لا سيما مصانع السمنت والنسيج.

ذهبت الأموال المتبقية إلى قطاع البناء، إذ تراوحت حصتها بين (١١%) إلى (٢٤%)[١٢]. ولم تخصص أموال إلى قطاعي الصحة والتعليم، مع أن التخصيصات المالية لهذين الحقلين واردة في الميزانية الاعتيادية، وذهبت نسبة من أموال قطاع البناء إلى المدارس والمستشفيات. ففي ١٩٥٨ خصص برنامج الإعمار أموالاً لتشييد (١٥) مستشفى، و(٤٩) مستوصفاً صحياً، و(١١٠) مدرسة ابتدائية، و(١٢) مدرسة ثانوية[١٣].

القطاع الزراعي

كون معظم نفقات الإعمار ذهبت إلى الزراعة، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كم حجم المنجز في هذا القطاع؟ فعلى الجانب الإيجابي، ازداد حجم المنطقة المزروعة وكذا الإنتاج. وقدرت إحدى الدراسات أن المنطقة المستخدمة في إنتاج الحبوب ازدادت إلى (٥٦%)[١٤]. وعكست أرقام الاستيراد والتصدير الصورة نفسها. ورغم النمو السكاني، كان العراق مكتفياً ذاتياً من القمح والرز بحلول ١٩٥٨، وأنتج ما يكفي من الشعير وقام بتصدير (٢٥%) من محصوله[١٥].

ومن المشكوك به كم من هذه الإنجازات تحقق بفعل تخصيصات المجلس. ومع أن إنجازاته في تسخير المنظومات النهرية العراقية ينبغي عدم الاستهانة بها، فإن التأثير الرئيس للسدود والخزانات التي أقامها مجلس الإعمار، عدا السيطرة على الفيضانات، يكمن بصورة جوهرية في المستقبل. فقد حدث معظم النمو في هذه الفترة في القطاع الخاص ونجم عن الاستثمارات الفردية في المضخات والجرارات. وبحلول ١٩٥٥، كانت المضخات تروي ما لا يقل عن (٢٠%) من مجمل الأراضي المزروعة[١٦].

ومع أن هذه الإنجازات كانت كبيرة، فلم يبذل النظام القديم إلا جهداً ضئيلاً لتحديث الممارسات الزراعية القائمة وتحسين إنتاجية الأرض المزروعة. فالزراعة لما تزل تُمارس بوسائل بدائية: فالمحاريث الخشبية التي تجرها الحيوانات، ما زالت مستخدمة على نطاقٍ واسع، ويجري حصاد المحاصيل ومعالجتها يدوياً. وإصلاح هذا الوضع يتطلب استثماراً كبيراً في التعليم الزراعي، وفي تحسين البذور، والمواد، والائتمان، والتسهيلات التسويقية. وهذه الأمور ليست وشيكة التحقيق. ففي خطة مجلس الإعمار الأخيرة، لم يُخصص سوى (٣%) من الميزانية لهذه الموضوعات[١٧].

أُهمل التطوير الزراعي في هذه المجالات لأسبابٍ عدة. فقد عارض مالكو الأراضي برامج التوسع الزراعي لأنها ستعزز دور المزارعين الأفراد على حسابهم. وسيتطلب التنفيذ الفعال أعداداً واسعة من الأفراد المدربين، الأمر الذي لا يمتلكه العراق. وأخيراً، فإن هذه الإنفاقات لم تُظهر نتائج ملموسة كالأموال المنفقة على السدود، ولذا كان من الصعوبة بمكان تبرير ذلك إلى الشعب. وأياً تكن الأسباب، فإن الإخفاق في استثمار الموارد البشرية والمشاريع المساعدة الصغيرة في المناطق الريفية أضعف الاستخدام الفعال للمشاريع الواسعة النطاق المستكملة إضعافاً كبيراً.

ولعل النقد الأشد الذي يوجه إلى السياسة الزراعية للنظام القديم يكمن في فشله بإحداث التغييرات المطلوبة في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي. ففي ١٩٥٨، فإن (٧٠%) من الشعب ما زالت تكسب قوتها من العمل في الزراعة، لكنها لا تنتج سوى (٣٠%) من دخل العراق[١٨]. ونظراً لأن التحديث لم يشمل الموارد البشرية، فلم يجرِ تهيئة السبيل للقيام بتغيير بنيوي مستقبلي. وقد بات هذا الأمر جلياً في الفترة ما بعد الثورية، حين أظهرت الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة آثاراً مدمرة على الزراعة.

ففي ظل النظام القديم، استمر سوء توزيع الدخل الريفي، وإفقار الفلاح، والنظام العتيق لحيازة الأرض. وحاولت الحكومة الالتفاف على مشكلة الإصلاح

الزراعي بتخصيص موارد الإعمار لتوزيع أراضي الدولة غير المزروعة إلى الفلاحين وإلى عدد من خريجي كلية الزراعة. فبين ١٩٥٢ و١٩٥٤، جرى توزيع (٢,١) مليون دونم، وبحلول ١٩٥٨، فإن ما يزيد على (٣٥) ألف مواطن كانوا يعيشون في أراضي الدولة. ويُعد مشروع دجلة (٢٥) ميلاً جنوب شرق الكوت أشهر مشروع للتوزيع[١٩]. وعلى أية حال، فإن هذه المشاريع كانت من الصغر بحيث لم تتمكن من التأثير على قبضة كبار مالكي الأراضي على الاقتصاد الريفي. فالبرلمان، ومالكو الأراضي استمرا بمقاومة أي جهود حقيقية تتعلق بالأرض أو ضريبة الدخل. وكان ينبغي مواجهة هذه المشكلة قبل قيام تحديث حقيقي للقطاع الزراعي.

القطاع الصناعي

في القطاع الصناعي، كان التقدم خارج نطاق الصناعة النفطية بطيئاً وغير ملائم لاحتياجات العراق. ويُعزى هذا الأمر بعض الشيء إلى نصيحة مخططي الإعمار الأجانب، الذين لمسوا تقدم العراق النسبي في الزراعة، لكنه يعزى إلى حدٍ ما إلى مناخ العمل الحر الذي كانت الحكومة والمخططون الأجانب يعملون على إيجاده. ويُفترض على نحو خاطئ أن المقاولين الأفراد سيضطلعون بالاستثمار الصناعي. لذا، اقتصر دور الحكومة على توفير القروض، والائتمان، والبنية التحتية، إلا أن هذه الإجراءات أظهرت عدم ملاءمتها.

كانت الصناعة القطاع الأضعف في الاقتصاد، وعلى النقيض من الزراعة، كان الاستثمار الخاص ضئيلاً. ومع أن القوانين التي كانت قد شجعت الصناعة أُجيزت مُنذ الثلاثينيات، فإن المواطنين العراقيين لم يكونوا ميالين إلى الاستثمار في المشاريع البعيدة المدى، وكانت حوافز الحكومة غيرملائمة للتغلب على عدم الميل هذا. وزيادة على ذلك، وفي ظل غياب حماية ملائمة، فإن الصناعة العراقية لم تتمكن من التنافس مع الاستيرادات الغربية.

ورغم هذه الصعوبات، فقد حصل مقدار من التقدم. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت وتيرة التضيع ببطء ولكن بشكل مطرد. فـبين ١٩٥٣ و١٩٥٨ حصلت زيادة بمقدار (٨٥%)،بيد أن هذه الزيادة ينبغي قياسها بالمقارنة مـع خـط قاعدي ضئيل جداً[٢٠]. وبحلول ١٩٥٨، ما زال القطاع الصناعي يوظف أقل من (٧%) من الشعب في عمليات صغيرة النطاق[٢١]. وبحلول منتصف الخمسينيات، فـإن (٧٢٧) شركة غير نفطية واسعة النطاق (توظف عشرة أشخاص فأكثر) بلـغ مجمـل عـدد موظفيها أكثر من (٤٤) ألف عامل. وعلى النقيض، فإن (٢١,٧٣٣) مؤسسة صغيرة (توظف أقل من عشرة عمال) بلغ مجمل عدد موظفيها قرابة (٤٦) ألف عامل. لـذا، فإن الشركات الكبيرة، التي لم تشكل سوى (٣,٢%) من مجمل الشركات، وظفـت (٥٠%) تقريباً من القوى العاملة (جدول ٥-٢).

اعتمدت الصناعة العراقية في الخمسينيات اعتماداً كبيراً على المعالجة الزراعيـة وصناعة الأنسجة؛ إذ بلغت مساهمة هذه الشركات (٦١%) من التوظيف والمبيعـات الصناعية. وتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية الصناعات المعدنية (الإسمنت المـستخدم في البناء)، التي توظف حوالي ثلث القوى العاملة الصناعية. أما الصناعات الوسـيطة، كالكيماويات والمعادن، والصناعة الثقيلة فقد كانت معدومة فعلياً. وتقريباً فإن مجمـل الصناعة كانت استهلاكية[٢٢].

كان القطاع الصناعي العراقي يمر بمرحلة أولية. وكان بطيء التطور، ومهمـل نسبياً من مجلس الإعمار، وتهيمن عليه بعض الصناعات الاسـتهلاكية. فقـد بـدأت الشركات واسعة النطاق بتحقيق موقع قيادي في صناعة العمل، بيد أن السواد الأعظم من المؤسسات كانت صناعة صغيرة النطاق. فالتطوير الصناعي لم يوفر توظيفاً للطبقـة السكانية الحضرية المنبثقة حديثاً، ولم يحقق الزخم المطلوب للتغيير الهيكلي من الزراعـة إلى التصنيع.

الخدمات

حصل تقدم في قطاعي الصحة والتعليم رغم غياب تخصيصات مباشرة لهما في ميزانية الإعمار. ففي الميزانيات الاعتيادية، زاد الإنفاق الحكومي على التعليم مما يزيد عن (٣,٥) مليون دينار عراقي ما يعادل (٩,٨) مليون دولار، تمثل (١٤٪) من الميزانية، في ١٩٥٠، إلى (١٤) مليون دينار عراقي ما يعادل (٣٩) مليون دولار، تمثل (٢٠٪) في ١٩٥٨ [٢٣]، فقد حدث معظم النمو في التعليم في هذه السنوات على المستوى الابتدائي. فبين ١٩٥٠و ١٩٥٨، ارتفع عدد الطلبة في المدارس الابتدائية الحكومية والخاصة من (٢٠٣,١٢٧) طالب إلى (٤٣٧,٦٦٠) طالب[٢٤]. وكانت الأرقام على المستوى الثانوي (٣٢,٤٣٠) و(٧٠,٢٦٠) طالب[٢٥]. وعلى مستوى التعليم العالي، ازداد عدد الطلبة في المؤسسات العراقية من (٤,٩٠٠) طالب إلى (٥,٤٠٠) طالب[٢٦]. وكان النمو صغيراً لا سيما في المستويات العليا للتعليم، مقارنة باحتياجات البلد وكمية الأموال المتوفرة. ففي ١٩٥٨، قُدرَ أن (٤٢٪) فقط من السكان في سن الدراسة كانوا في المدارس، في المستوى الابتدائي بصورة رئيسة. وبين الذكور، شكّل الحضور (٦٢٪)؛ فيما شكّل الحضور بين الإناث (٢١٪)[٢٧].

وتكمن أحد أسباب النمو البطيء في استمرار وجهات النظر النخبوية، الموروثة عن البريطانيين وساطع الحصري. وتتمثل السياسة التعليمية في وجوب إعطاء الأفضلية للنوعية على حساب الكمية، وإن النمو في المستويات العليا ينبغي أن يتهيأ له أساس راسخ في المستويات الابتدائية. ورغم أن هدف النوعية كان أمراً جديراً بالثناء، فإن السياسة التعليمية أظهرت توسعاً في التعليم العالي وساعدت في إيجاد هرم تعليمي ضيق. وتمثل العامل الآخر في مشكلة النظام في استيعاب العناصر المتعلمة في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية. وقد لعب الافتقار إلى الموارد المالية في الخمسينيات دوراً في هذا المجال. ولم يتوسع التعليم إلا بعد زيادة العوائد. ففي ١٩٥٨، كانت الأمية هي

القاعدة في المناطق الريفية و لم تكن تتعرض للهجوم على نطاق واسـع إلا في المراكـز الحضرية الكبيرة.

وفي القطاع الصحي، بُذل الكثير بحلول ١٩٥٨ للقـضاء علـى الأمـراض الانتقالية كالكوليرا والتيفوئيد، ولكن في المناطق الريفية ظلت الشروط الصحية غائبـة، وكانت نسبة الوفيات بين الأطفال عالية. فغالباً ما يتم الحصول على مياه الشرب مـن سواقي الري والأنهر الطينية؛ وينشر البعوض والحشرات الأخرى المرض والطفيليـات الداخلية. وبحلول ١٩٥٨، كان ثمة (١٢٣) مستـشفى، تـضم (٩٧٠٠) سـريراً؛ و(١١٧) عيادة صحية؛ و(٤٩٨) مستوصفاً في العراق. ومع ذلك، لم يكن يوجد سوى (١١٩٢) طبيباً، بمعدل طبيب واحد لكل (٥٥٠٠) مواطن. ويتواجد (٥٨%) منهم في بغداد[٢٨]. كانت الخدمات الصحية الحضرية تتحسن، إلا أن أمام المناطق الريفية طريقـاً طويلاً لتحسين الواقع الصحي. وطبقاً لإحدى السلطات المختصة، "(في) مـا يتعلـق بالصحة العامة والخدمات الطبية والتعليمية نجد المصدر الأعظم للمـشقة، والبـؤس، والسقم، والموت قبل أوانه. وهنا على وجه التحديد فإن ظروف المعيشة لغالبية الشعب كانت بائسة بحق"[٢٩].

نظرة على برنامج الإعمار

قدم معارضو النظام والعديد من الاقتصاديين تقييماً سيئاً لبرنامج الإعمـار في العراق للفترة ما قبل ١٩٥٨، ومع ذلك وضع المراقبون معدل النمو السنوي العراقي في الخمسينيات بموقعٍ محترم يبلغ (٧%). وتبدو الأرقام المذكورة صغيرة قياسـاً بأرقـام السبعينيات، بيد أنها كانت تمثل قفزة كمية إلى الأمام في ذلك الوقت. ففكرة تخصيص معظم عوائد النفط للإنفاقات الرأسمالية وتوسيع إنتاجية العراق المستقبلية كانت بارعة، ومتقدمة على الخطوات المتخذة في دول الجوار النفطية.

خطا برنامج الإعمار خطوات واسعة في مساعدة العراق في السيطرة على بيئته الطبيعية. ولسوء الحظ، أُنفق الكثير جداً على الزراعة؛ والقليل جداً على الصناعة، الأمر الذي ترك العراق معتمداً اعتماداً كبيراً على تصدير المنتجين الرئيسيين —النفط والإنتاج الزراعي، الأول يخضع لسيطرة المصالح الأجنبية والآخر لسيطرة مجموعة من مالكي الأراضي الأثرياء. وعلاوة على كل هذا وذاك، فإن تنمية الموارد البشرية تخلفت بشكلٍ محزن عن تلبية احتياجات العراق. وقد أُهمل تطوير التعليم والصناعة، الأمر الذي عزز موقف المجموعتين المناوئتين للنظام — النخبة المثقفة والعمال. ونتيجة لذلك، فإن هذه المجموعات، التي شكلت العمود الفقري لأية دولة حديثة، ظلّت متخلفة بصورة جلية.

البنية الاجتماعية المتغيرة

حاول النظام السيطرة على التغيير الاجتماعي، لكنه لم يتمكن من منعه. فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لنصف قرن، التي تسارعت تسارعاً كبيراً في الخمسينيات، أسهمت في التآكل التدريجي للبنية الاجتماعية التقليدية وأوجدت مجموعات اجتماعية جديدة. ولتجاوزها التقسيمات التقليدية المعتمدة على العرق، والطائفة، والعشيرة، فإن البنية الطبقية المنبثقة عمّت هذه التقسيمات لكنها لم تقضِ عليها. فالحدود الطبقية لا يمكن تحديدها بدقة في هذه الفترة. وحتى مع تآكل بنية المجموعات القديمة ووظائفها، فإن وجهة النظر، والقيم، وعادات السلوك التقليدية استمرت. فالولاء العشائري والقيادة لم تعد فعّالة في الريف، لكن الاعتماد على العلاقات القرابوبية، والشرف العائلي، بل حتى دافع الثأر ظلت سارية. كانت البنية الطبقية الجديدة تفتقر إلى الأدوار المحددة بوضوح، الأمر الذي ترك فراغاً اجتماعياً ملحوظاً. وكما أشارت دورين وارينر في ١٩٥٧، لم تنبثق طبقة اجتماعية واقتصادية جديدة وقوية ومترابطة بما يكفي لتوجيه التغييرات الاقتصادية إلى قنوات بنّاءة[٣٠].

الطبقة العليا الجديدة

تمثل التغيير الاجتماعي الأعظم في تفكك البنية العشائرية واضمحلال أسلوب الحياة البدوية. ففي مستهل القرن، فإن (١٧%) من سكان العراق كانوا من البدو؛ وبحلول ١٩٥٧، فإن (٤%) فقط كانوا بدواً. أصبح الشيوخ مالكي أراضٍ، ورجال العشائر مزارعين. واشترى معظم الشيوخ بيوتاً حضرية، وأنفقوا معظم الوقت في المدينة، بل حتى سافروا إلى الخارج، حيث تذوقوا بعضاً من المتع الغربية. أما أولادهم، المثقفون ثقافة أجنبية، فقد تخلوا عن نمط الحياة العشائرية في الغالب. وعلى أية حال، لم تُستكمل العملية بحلول ١٩٥٨. فقانون دعاوى العشائر ما زال ساري المفعول، والشيوخ المحليون والأغوات غالباً ما كانوا يعملون على تسوية الخلافات المدنية خارج قضاء الحكومة المركزية. وكان البنية العشائرية أقل تأثيراً في المناطق الأكراد الجبلية في الشمال، حيث احتفظ الأغوات مالكو الأراضي بسيطرة شديدة على قراهم وكان التماسك القبلي قوياً.

لقد ولّد تفكك البنية العشائرية مشكلة اجتماعية جديدة، تمثلت بانبثاق طبقة عليا جديدة من مالكي الأراضي والحضريين الأثرياء. وعند نهاية الفترة ما قبل الثورية، فإن المجموعة السابقة ضمت ثلاثة أرباع إجمالي الأرض الخاضعة للمسح إلى ممتلكاتهم القانونية. ورغم عدم وجود إحصاء حول الممتلكات الفردية، فقد قدرت إحدى الدراسات أنه في ١٩٥٨، فإن (٤٥%) من مالكي الأراضي حازوا على (١,٠٨%) من الأرض، وأقل من (١,%) حازوا على (٥٥%) (انظر جدول ٥-٣) وما يزيد على (٢٣) ألف من الأراضي الزراعية تقل عن دونم واحد، وعلى الجانب الآخر، فإن (١٢٨) مالك أراضٍ تزيد ملكيتهم على (٢٠) ألف دونم، و(١٣٣) مالك أراضٍ تزيد ملكيتهم على (٥٠) ألف دونم، وثمانية مالكي أراضٍ تزيد ملكيتهم على (١٠٠) ألف دونم[٣١]. والصنف الأخير شمل ممتلكات موحان الخير الله في المنتفك، الذي بدأ في مستهل الانتداب بتأجير أراضي من عائلة السعدون وانتهى بحيازته لمليون دونم؛ ومحمد

حبيب الخيزران كبير شيوخ بني ربيعة في الكوت، الذي تزوجت ابنته من الوصي؛ وعائلة جريان في الحلة، والمتصاهرة مع صالح جبر[٣٢]. وبصورة متزايدة، فإن هذه المجموعة المالكة للأراضي كانت متداخلة مع المقاولين، الأمر الذي ساعد على انتشار الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي. وكانت الطبقة المالكة للأراضي مزيجاً من الزعماء العشائريين، والتجار الحضريين، والمستثمرين.

تكونت الطبقة الحضرية العليا من المقاولين ورجال الأعمال، ممن كان لديهم في الغالب جذور في الطبقة البورجوازية القديمة للتجار. كونت هذه المجموعة ثروتها بطرق مختلفة. وتمثل القطاع الأكثر تحقيقاً للأرباح في مجال العقارات، الذي ازدهر في الخمسينيات جراء توسع الدن وتزايد أرباح العقارات بسبب التضخم. وفي الأربعينيات أُجيز قانون يسمح بتحويل اللزمة إلى ملكية مطلقة للأرض من خلال دفع جزء من قيمة تقييمها والتنازل عن الباقي. وبهذه الطريقة كوّن مالكو الأراضي الزراعية قرب المدن المتوسعة ثروات كبيرة. وكان الوزراء، وأعضاء البرلمان، والشيوخ مستفيدين من هذا الحال. وكان العديد من الشيوخ قد نالوا سندات الملكية مجاناً[٣٣].

لقد أوجدت نفقات مجلس الإعمار فرصاً جديدة لتكوين الثروة. فالمهينون —لا سيما المحامون، والمهندسون، والتوكنوقراط- كوّنوا ثورة من تجهيز الخدمات وتصدير المعدات، في حين حقق المقاولون وأشباه المقاولين أرباحاً من ازدهار بمشاريع الإعمار. وقد انتعش الاستيراد والتصدير بشكلٍ لم يسبق له مثيل من قبل، مع استخدام الوزراء والساسة لعلاقاتهم بغية تحقيق فوائد جيدة. ولم يحقق سوى عدد قليل من المقاولين ثروات في الصناعة، الأمر الذي يؤكد على ضعف هذا القطاع.

وبالإمكان إطلاق تعميمات عدة حول أعضاء طبقة المقاولين هذه. أولاً، أنهم استثمروا أموالهم استثماراً كبيراً في الأرض. فقد دلّت مشتريات الأراضي، والعقارات الحضرية، والاستثمارات في المضخات والآليات الزراعية على أن الأرض لما تزل أساس الاقتصاد. ونتيجة لذلك، لم يشكل المقاولون الجدد طبقة حضرية بشكلٍ مميز، إذ طوروا

قاعدة اقتصادية جديدة خاصة بهم. و لم يبلوروا عقلية اقتصادية جديدة، قادرة على تحدي طبقة مالكي الأراضي، لأنهم كانوا متداخلين على نحوٍ وثيق مع تلك الطبقة.

وثانياً، فإن التعاملات التجارية، شأنها شأن الأنشطة السياسية، كانت تجري على أساس شخصي أو قرابوي. وخير مؤشرين على هذا الأمر هما الدرجة العالية من التداخل في مختلف الشركات الاقتصادية وتركز الاستثمار الاقتصادي بأيدي قلة. ويكمن الأمر الآخر في العدد القليل من الشركات المساهمة الحكومية —(٦٧) شركة في ١٩٥٧، مقارنة بـ(٣٧٤٩ شركة خاصة في العام نفسه[٣٤]. والأمر نفسه ينطبق على الصناعة المصرفية. فقد آثر العديد من المقاولين الاستدانة على أساس شخصي بدلاً من الذهاب إلى مؤسسات الإقراض الحكومي. لقد ساعد ضعف المؤسسات الاقتصادية على تركيز الثروة بأيدي عدد قليل وفي الوقت ذاته منع طبقة برجوازية مستقلة وقوية من التطور.

وثالثاً، امتزاج السلطة السياسية بالثروة. فنسبة مئوية عالية من هؤلاء المقاولين كانوا وزراء وموظفي خدمة مدينة؛ لذا فضلوا سن تشريع يلعب دوراً رئيساً في تقليل المخاطر، الأمر الذي ينصب في خدمة أمنهم، وحماية استثماراتهم. ورابعاً، شكل المقاولون الحضريون طبقة عليا بدلاً من طبقة وسطى. وعموماً، فإن اكتساب الثروة انجذب صوب النهاية العليا للمقياس. لقد عززت الزيادة في عوائد النفط والإنفاق على برنامج الإعمار فرص تكديس الثروة، لا سيما لأولئك المتمتعين بوضعٍ جيد. وعموماً، فإن الفجوة بين الطبقتين العليا والوسطى، التي كانت جد واضحة خلال الحرب العالمية الثانية، استمرت، وأسهمت بصورة مهمة في تغيير إدراك الشعب للبنية الطبقية. و لم يؤد وجود الثروة في قمة البنية السياسية إلى تعزيز شرعية النظام.

الطبقة الوسطى الجديدة

كما انبثقت طبقة متداخلة من مالكي الأراضي والمقاولين في النهاية العليا للشرائح الاجتماعية، فقد تشكلت طبقة وسطى جديدة أيضاً. ورغم أنها تمتاز عن الطبقة العليا بمستوى دخلها الأوطأ — وباستيائها من ثروة الطبقة العليا المتداخلة– فقد اختلفت الطبقة الوسطى عن الطبقة العليا في الرؤية والثقافة أكثر من اختلافها في الثروة. وكان التعليم العلماني العامل الأهم في صياغة تلك الرؤية. ورغم النمو البطيء للتعليم العالي، فبحلول الخمسينيات كان أعداد خريجي الثانويات والكليات أكبر مما هي عليه أيام الانتداب. وبحلول ١٩٣٢، كانت فترة الانتداب قد أفرزت تخرج (٧٠٠) إلى (٨٠٠) خريج من المدارس الثانوية العراقية[٣٧]. وبعد اثني عشر عاماً من الحرب العالمية الثانية، بلغت الأرقام (١٢) ألف و(١٠٣٠) طالباً[٣٨]. ومع أن الزيادة كانت كبيرة، فإن أولئك الحائزين على تعليم ثانوي وجامعي كانوا يشكلون نخبة صغيرة. وحتى بحلول ١٩٥٨، لم يكن من المحتمل وجود (١٥) ألف إلى (١٨) ألف خريج كلية في البلاد.

لقد أعطى توسع التعليم وتنوعه الطبقة الوسطى المثقفة خلفية أوسع. فمع نهاية الحرب كانت مؤسسات التعليم العالي في البلد على النحو التالي: كلية الحقوق (تأسست عام ١٩٠٨)، ودار المعلمين العالية (١٩٣٢)، وكلية الطب (١٩٢٧)، وكلية الصيدلة (١٩٣٦)، وكلية الهندسة (١٩٤٢). وفي العقود اللاحقة جرى تأسيس كليات ومعاهد عليا متعددة، تشمل كلية البنات (١٩٤٦)، وكلية التجارة (١٩٤٧)، وكلية الآداب والعلوم (١٩٤٩)، وكلية الزراعة (١٩٥٢)، وتوُجت الجهود في ١٩٥٧ بإعلان تأسيس جامعة بغداد.

وبين ١٩٥٠و١٩٥٨، جاءت أعلى نسبة من الخريجين من كلية الحقوق (٢٣٦٨) خريجاً، التي دربت الطلبة على القيام بمهام الخدمة المدنية علاوة على القانون. وجاء في المرتبة الثانية خريجو دار المعلمين العالية (١٤٤٤) خريجاً. ولم يتجه إلى الحقول العلمية والتقنية سوى القليل. فقد تخرج من كلية الهندسة (٤٧٠) خريجاً فقط؛ ومن

كلية الطب (٤٣٥) خريجاً؛ ومن كلية الزراعة (١٧٠) خريجاً (جدول ٥-٤). واتجه عدد أقل إلى التعليم الديني والموضوعات ذات الصلة به، كالشريعة الإسلامية واللغات الشرقية. وفي ١٩٥٨، لم ينخرط في مؤسسات التعليم العالي سوى (٣%) من الطلبة الذين كانوا يدرسون الدين أو الشريعة الإسلامية في المؤسسات الرسمية، وكان حظهم محدوداً في إيجاد وظائف خارج نطاق المؤسسات الدينية. لذا فإن الطبقة المثقفة الجديدة كانت نتاج المدارس العلمانية بالكامل، وتتمتع بخلفية قانونية وإنسانية، بدلاً من خلفية علمية أو تقنية.

كانت الطبقة المثقفة حضرية بالكامل أيضاً، نظراً لأن مؤسسات التعليم العالي لم تكن توجد إلا في المناطق الحضرية. وكان الاختلاف في عدد المنخرطين في المدارس الثانوية في المناطق الحضرية والريفية لافتاً للنظر. ففي ١٩٥٧/١٩٥٨، وفي المحافظتين اللتين تجاوزت نسبة السكان فيهما ٥٠% (بغداد وكربلاء)، فإن نسبة من هم في سن الدراسة في المدارس المتوسطة والثانوية بلغت (٩%). وفي البصرة، وكركوك، والموصل، حيث كان (٣٨%) إلى (٤٦%) من السكان حضراً، بلغ الرقم (٦,٧%). وفي الأقاليم الثلاثة الأكثر تريفاً، السليمانية، وأربيل، والكوت، حيث تراوحت نسبة التحضر من (٢٤%) إلى (٢٧%)، بلغ الرقم (٣,٢%) فقط. وهذه الأرقام أخفت سوء توزيع المدارس الثانوية. ومن بين مجمل الطلبة في المدارس الحكومية المتوسطة والثانوية في هذه السنوات، فإن (٣٤%) كانوا منخرطين في مدارس بغداد (العديد منهم قادمون للدراسة من محافظات أخرى)، و(١٥%) في الموصل، و(٨,٤%) في البصرة[٣٩].

وتعد المهنة العامل المهم الثاني المؤثر في صياغة رؤية الطبقة الوسطى الجديدة. ورغم عدم وجود إحصائيات تقدم صورة دقيقة للبنية المهنية في العراق أو حجم الطبقة الوسطى المنبثقة، فإن العديد من أعمال المسح قدمت إحصائيات تقريبية. وقد أظهر تقرير الأمم المتحدة عن القوى العاملة في ١٩٥٧ أن (٣%) يعملون في التجارة

و(٧,٦%) في الخدمات، وغالبية المندرجين في هاتين المجموعتين يشكلون طبقة وسطى أو فئة دنيا من الطبقة الوسطى. فمن بين المنخرطين في مجال الخدمات، فإن (١,٤%) حرفيين من مختلف الأنواع، و(٢,٨%) يعملون في مجال الخدمات المدنية. وزيادة على ذلك، فإن (٦,٢٥%) من العاملين في الصناعة لربما كانوا مالكين لشركات صناعة صغيرة، بالإمكان تصنيفهم كطبقة وسطى[٤٠].

وباستخدام هذا المقياس، فإن ما يزيد على (١٠%) بقليل من القوى العاملة بالإمكان عدّهم طبقة وسطى. وهذا الرقم يتطابق مع الرقم الذي قدمه حنا بطاطو، الذي وجد أن الطبقة الوسطى الحضرية في ١٩٥٨ تشكل حوالي (١٠%) من إجمالي السكان. (جدول ٥-٥). ومن بين هذه المجموعة فإن حوالي (١,٨%) من السكان بالإمكان عدّهم حرفيين؛ و(٢,٥%) موظفي خدمة مدنية (بضمنهم المتقاعدون)؛ و(٢,٨%) تجار؛ وحوالي (١,٧%) مالكي مؤسسات صناعية أو مستخدمين[٤١].

ولهذا ، وكما هو الحال بالنسبة للطبقة العليا الثرية، فقد تكونت الطبقة الوسطى من مزيج من الحرفيين وأولئك المنخرطين في العمل الخاص، وغالباً ثمة تداخل كبير بين الاثنين. وتمثّل العنصر الأهم في هذه المجموعة في تلك القلة المنخرطة في المهن التي تتطلب تعليماً حديثاً: حوالي خمسة آلاف (أطباء، ومحامون، ومهندسون، وأساتذة جامعة)؛ و(٢٠) ألف مدرس ثانوية ومعلم ابتدائية؛ و(٢٧) ألف في المستويات الوسطى والعليا للخدمة المدنية؛ وعدد غير محدد من ضباط الجيش، ربما لا يتجاوز عدة آلاف[٤٢]. أما الطبقة الوسطى التقليدية، المنخرطة في التجارة والعمل المحدود النطاق، فإنها تفوقهم عددياً بنسبة (٢) إلى (١). وظلّت نسبة الحرفيين الجدد، رغم تناميها كمجموعة وأهميتها استراتيجياً، تمثل نسبة صغيرة من السكان حتى في المناطق الحضرية. ورغم ذلك، فإنها شكّلت حافة حادة للطبقة الوسطى الجديدة، مجموعتها الأكثر تأثيراً.

وكان أيضاً ثمة تدرجات ضمن الطبقة الوسطى، على كلا المستويين الأعلى والأدنى. فالفئة الدنيا من الطبقة الوسطى تكونت من بيروقراطي المستوى الأدنى،

ونواب ضباط الجيش والشرطة، ومعلمي الابتدائية. وهذه المجموعة، المضغوطة اقتصادياً بلا شك، لم تكن تأمل أن تتقدم بسبب مستوى تعليمها الواطئ. وقد ترك عدد من معلمي الابتدائية مهنتهم وانخرطوا في الكلية العسكرية، في حين غالباً ما تقاعد ضباط الجيش وانضموا إلى كلية الحقوق، الأمر الذي يدل على مقياس القيم الاعتبارية.

الطبقة الدينا

في ١٩٥٨، بدأت البنية الاجتماعية بالتأثر جراء انبثاق طبقة عاملة حضرية جديدة، تعمل بصورة رئيسة في المصانع الكبيرة والصناعات الحديثة. ورغم صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة تتعلق بحجم هذه المجموعة وتشكيلها، فإنها ظلّت صغيرة في ١٩٥٨. وطبقاً لمسح أجرته الأمم المتحدة، فإن (٦,٢%) من القوى العاملة كانت منخرطة في الصناعة؛ و(١,٨%) في قطاع الإنشاءات؛ و(٢,٧%) في النقل. وثمة عدد غير محدد من العمال الماهرين يعملون في قطاع الخدمات[٤٣].

وبين هذه المجموعة، حصل التقسيم الطبقي فعلياً. ويعد العاملون في قطاع الصناعة النفطية والسكك الحديد أكثر العمال مهارة وتنظيماً. وقدرت الخلاصة الإحصائية لعام ١٩٥٨ عدد عمال النفط بحوالي (١٤,٧٦٠) عامل وعدد عمال السكك الحديد بحوالي (١١,٨٠٠) عامل، ويشكلون معاً (١,٣%) من مجمل القوى العاملة، وهو عدد كبير أعطاهم أهمية استراتيجية[٤٤]. وإلى هذه المجموعة ينبغي إضافة حوالي نصف عمال المعامل في الصناعات التي توظف ما يزيد عن عشرة عمال — (٢٤,٢٧٥) تقريباً، طبقاً للإحصاء الصناعي[٤٥]. وهذه المجموعة التي تخضع غالباً لتأثير الحزب الشيوعي هي التي نظمت العديد من الإضرابات في الخمسينيات.

إن الغالبية العظمى من الطبقة العاملة الحضرية في ١٩٥٨ كانت ما تزال شبه ماهرة أو منخرطة في المهن التقليدية كالحرف اليدوية أو الخدمات المنزلية. ويُضاف إلى هذه المجموعة عدد غير محدد من العمال الحضريين غير الماهرين، لا سيما المهاجرين

الجدد من القرى. فالأرقام الخاصة بالهجرة من الريف إلى المدينة تعطي تصوراً عن حجم هذه المجموعة. وطبقاً لإحدى الدراسات، فإن عدد القادمين من الريف إلى المدينة للفترة بين ١٩٤٨ و١٩٥٢ بلغ (١١,٧٠٠) ألف شخصٍ سنوياً؛ وبين ١٩٥٣ و١٩٥٧، ارتفع إلى زهاء (٢٠) ألف شخص سنوياً، بينما حدد تقدير آخر عدد المهاجرين من الريف إلى بغداد بين ١٩٤٧ و١٩٥٧ بـ(٢٠٠) ألف مهاجر[٤٦].

وفي بغداد تجمع مهاجرو الطبقة الدنيا الجدد في أماكن غير آهلة بالسكان في المدينة، إذ عاشوا في الصرائف (بيوت من الطين تغطي سطحها الحصران) حيث كوّنوا أحياء جديدة وفي نهاية الأمر مدينة جديدة في الجانب الآخر من الحاجز القديم الذي يحمي المدينة من الفيضانات. وقد أعطى مسح سكاني جرى في ١٩٥٦ لأحد هذه التجمعات السكانية، الوشاش، فكرة عن ظروف معيشتهم. ففي هذا التجمع السكاني (١٢) ألف شخص يسكنون في (١٥٥٥) بيتاً. وكان ما يزيد عن نصفهم قد أمضوا أقل من خمس سنوات في هذا التجمع السكاني. والمهم، أن (٩٠%) منهم كانوا يعملون -حمالين، ورجال شرطة، وخدماً، وحراساً، وفي وظائف أخرى متدنية المستوى- الأمر الذي يدل على أن البطالة كانت أقل من المتوقع، مع أن الوظائف كانت وضيعة. ورغم الفقر الظاهر، كانت المنطقة تتمتع بالماء، والكهرباء، ومستوصف صحي، ومدارس للذكور والإناث. ومع ذلك، فإن المرض والظروف غير الصحية كانت متفشية[٤٧].

لقد بدا فقر هذه المجموعات الجديدة أقل إقلاقاً من التباينات في الثروة بين الأغنياء والفقراء في محيطهم الحضري الجديد. ولم يتركز كل المهاجرين الجدد في مناطق معزولة نسبياً في ضواحي بغداد. فقد استقرت العوائل والتجمعات الصغيرة في أراضٍ غير مسكونة في أحياء الطبقة الوسطى والعليا، حيث قاموا ببناء صرائفهم بجوار بيوت الميسورين وتربية دواجنهم وماعزهم على الحشائش المحيطة. وقد سبب التناقض الصارخ في ظروف المعيشة المزيد من الاضطراب الاجتماعي. فالتأثير على الطبقة الوسطى، لا

سيما الطلبة، لم يكن أقل حدة، إذ أعطاهم دليلاً واضحاً على عدم قدرة النظام على التكيف مع التغيير الاجتماعي.

إن الفقراء الحقيقيين في العراق ليسوا هذه المجموعات الحضرية، بل فلاحو الريف، الذين لا زالوا يشكلون المكون المفرد الأكبر للسكان. فأكثر من (٧٠%) من القوى العاملة هم من الفلاحين. ومن هذه المجموعة فإن نسبة صغيرة فقط يُمكن تصنيفها مالكي أراضي صغار. ويشير توزيع ملكيات الأراضي في ١٩٥٨ إلى أن أقل من خمس الملكيات بقليل كانت على شكل قطع أراضي مساحتها أربعة دونمات أو أقل، يمتلكها في الغالب مالكون صغار. واستناداً إلى هذه الأرقام، فمن الجائز القول أن أربعة أخماس الفلاحين العراقيين في الأقل كانوا محاصصين أو عمال زراعيين[٤٨].

إن حصة المحاصص تختلف اعتماداً على التضاريس والمعدات التي يقدمها مالك الأرض. ففي المناطق الجنوبية المروية بمياه الأنهار، حيث غالباً ما يكون الشيخ مالكاً لمضخة، فإن مالك الأرض يضطلع بحصة من المحصول أكبر من حصة مالك الأرض في المناطق المروية بمياه الأمطار في الشمال. وعموماً، إذا كان مستأجر الأرض يقوم بتزويد البذور، فإنه يأخذ ثلث المحصول أو نصفه. وبقدر تعلق الأمر بالمضخة، فإن مالك المضخة يأخذ (٢٠%)، ومالك الأرض (٤٠%)، والمستأجر (٤٠%). وفي أراضي الشمال المروية بمياه الأمطار، فإن المستأجر يأخذ (٦٠%) إلى (٨٠%) من محصول الأرض المروية بمياه الأمطار، وحوالي ثلثي محصول الأرض المروية بمياه الأنهار[٤٩].

وعملياً فإن كل المزارعين يعيشون في مساكن طينية بمعدل أربعة إلى خمسة أشخاص في الغرفة، ويتقاسمون باحة (إذا ما كانوا محظوظين) مع معزاة وربما دجاج. ويتألف الأثاث من حصائر وفرش للنوم، وخزانات للملابس، وأواني للطعام. وتتألف وجبة الطعام الرئيسة من خبز، ورز، وتمور، وخضراوات أحياناً. ونادراً ما يؤكل اللحم. ويرتدي القليل من المزارعين أحذية مع الافتقار للشروط الصحية. وتُستخدم سواقي الري للاستحمام، وغسيل الملابس، وأغراض أخرى، ونادراً ما يكون ماء

الشرب صافياً. وتنتشر الحشرات في كل مكان. وعلى أية حال، فقد حذرت إحدى السلطات بحق من رسم صورة كئيبة للفقر –حضرياً وريفياً. ففي الطعام، والملبس، والمسكن، لربما كان الفقراء العراقيون في الأقل فوق مستوى الكفاف. وفي مجالات الصحة، والنظافة، والتعليم على وجه الخصوص كانت التحسينات مطلوبة بإلحاح[٥٠].

الاندماج العرقي والطائفي

إن القوى ذاتها التي ساعدت في تكوين بنية اجتماعية اقتصادية وفي الحد من التأثيرات العشائرية والدينية أسهمت أيضاً في تآكل الولاءات التقليدية والعرقية. فانتشار التعليم العلماني وتوسع الإدارة لتشمل الريف أضعفت من تأثير الزعماء الدينيين والعشائريين في الجنوب. ولا ينطبق هذا الوضع بصورة كبيرة على المناطق الكردية في الشمال، رغم أن التحضر جلب الأكراد والشيعة إلى المدن بأعداد كبيرة، الأمر الذي حدّ من الروابط الطائفية. وتدريجياً استوعبت بعض مؤسسات الدولة والمجتمع الشيعة والأكراد.

حدثت بعض مظاهر الاستيعاب على المستويات العليا للبنية الاجتماعية والسياسية وفي الشريحة المتحضرة من المجتمع. وكان ثمة القليل من الاستيعاب في المناطق الريفية وبين الطبقات الدنيا. وزيادة على ذلك، فإن الشيعة والأكراد ممن لم يجرِ استيعابهم شكلوا أقلية. واستمر العرب السنة بتبوء المستويات الاجتماعية والثقافية المهيمنة التي كان من المتوقع أن تتكيف الطوائف الأخرى معها. ومع تداخل الأكراد والشيعة في المستويات العليا والوسطى للبنية الاجتماعية المنبثقة، فإنهم تعرّبوا وتعلمنوا، الأمر الذي أدى إلى فقدان المزيد من هويتهم الطائفية الأصلية.

العرب السنة

استمرت هيمنة العرب السنة على كل مجالات المجتمع تقريباً. وما من ثمة إحصائيات مقنعة تخص الخلفية العرقية والدينية، لكن دراسة سابقة كنت قد قدمتها عن القيادة السياسية بين ١٩٢٠ و١٩٥٨ لربما توحي ببعض الدلالات. فبين ١٩٢٠ و١٩٣٢، كان كل الزعماء السياسيين في المستوى القيادي من العرب السنة؛ وبين ١٩٤٦ و١٩٥٨، كان خمسة فقط من العرب السنّة. وفي هذه الفترة، كان ثمة اثنين من العرب الشيعة وكردي واحد. ومع ذلك، ففي المستويات الدنيا، حافظ العرب السنّة على هيمنتهم (جدول ٥-٦)[٥١]. وتشير كل الدلائل على أن الأمر نفسه ينطبق على المستويات العليا لضباط الجيش وموظفي الخدمة المدنية، رغم حصول اختراقات في المجال الأول من قبل الأكراد وفي المجال الثاني من قبل الشيعة والأكراد. وبالإمكان استشفاف أحد الدلائل على ذلك من الخلفيات المهنية للنخبة السياسية. إن أكثر من نصف أولئك الذين بدءوا حياهم المهنية ضباطاً في الجيش، أو موظفين مدنيين، ومحامين كانوا من العرب السنة (جدول ٥-٧)، الأمر الذي يدل على أنهم ورغم كونهم أقلية فقد كان لهم عدد كافٍ من الأفراد المدربين في تلك المجالات بحيث يُمكن وضعهم في المستويات العليا وبأعداد كبيرة.

إن وضع العرب السنّة هذا أدامه تمتعهم بحصة غير متناسبة من الامتيازات في المجتمع، وخير دليل على ذلك التعليم. ففي المحافظات السنية بالكامل، أو التي يشكل فيها السنة الأكثرية، فثمة نسبة مئوية للسكان في المدارس الثانوية أعلى مما هو عليه الأمر في المناطق الشيعية والكردية، بصرف النظر عن كون المحافظات حضرية أم ريفية. ولكون التعليم الثانوي هو الأساس في الحراك نحو الأعلى، فقد حقق العرب السنة ميزة كبيرة منذ البداية. فهم لم يحققوا مستوى عالياً من التعليم فحسب، بل كانوا قادرين على الهيمنة على كل من الحكومة والمجال الحرفي.

العرب الشيعة

خطا العرب الشيعة خطوات واسعة في الحراك نحو الأعلى بين ١٩٢٠ و١٩٥٨، لكن التقدم تركز في مجالات معينة. فالتقدم خارج الحكومة كان أكثر منه في داخلها، رغم أن الشيعة رفعوا بلا شك من تمثيلهم في قمة النخبة السياسية. فليس في الحكومة ولكن في القطاع الخاص على وجه التحديد بدأت تُعرفُ قيمة الشيعة. فقد دخلوا في صفوف الطبقة العليا في الزراعة، والتجارة، والمال، لدرجة أن البعض اعتقد بأنهم يسيطرون عليها. فثمة عدد متفاوت من الطبقة مالكة الأراضي المنبثقة حديثاً كانوا من الشيعة، لا سيما بين مالكي الأراضي العشائريين في الجنوب فقط أظهر مسح للعوائل التي تملك أكثر من (٣٠) ألف دونم في ١٩٥٨ أن المجموعة المفردة الأكبر، (٤٤%) ،كانوا شيعة[٥٢]. وقد اتخذت الشيعة أيضاً موقعاً لهم في طبقة المقاولين من تجار حبوب، ومالكي مضخات، وتجار، وخبراء ماليين. وفي هذه المجالات حقق الشيعة في الأقل مكانة متساوية مع العرب السنة. وربما فاقوهم عددياً في بعض الحقول. فمن بين الرأسماليين ممن تتجاوز ثرواتهم مليون دينار عراقي ما يعادل (٢,٨) مليون دولار في ١٩٥٨، كان ثمانية منهم عرباً سنة وسبعة عرباً شيعة[٥٣]. وفي العام نفسه، ضم المجلس الإداري لغرفة التجارة، التي مثلت المجموعة التجارية في بغداد، أربعة عشر عضواً شيعياً من أصل ثمانية عشر عضواً.

جرى استيعاب العرب الشيعة أيضاً في الطبقة الوسطى الجديدة بأعداد متزايدة. وقد تسارعت هذه العملية جراء انتشار التعليم في المناطق الشيعية. ففي عام ١٩٤٧ كان العرب الشيعة في المدارس الثانوية بما يماثل نصف العرب السنة. وبحلول ١٩٥٨ تحسنت هذه النسبة بمقدار ثلاثة إلى خمسة. استخدم العرب الشيعة التعليم كقناة للحراك واتبعوا سياسة ناشطة في وزارة التعليم في ظل تتابع مجموعة من الوزراء الشيعة. وفي الثلاثينيات، على وجه التحديد، استخدم فاضل الجمالي، وهو شيعي، موقعه بوصفه مديراً عاماً في الوزارة لتشجيع انضمام الشيعة إلى دار المعلمين العالية؛ ولنشر المدارس في

الجنوب الريفي؛ ومنح زمالات إلى الشيعة للدراسة في الخارج[٥٤]. وكانت حصيلة هذه الجهود نشوء جيل جديد من الشيعة يحملون شهادات عليا غالباً من الغرب —في حقول تقنية ومهنية حديثة كالطب، والهندسة، والاقتصاد، في حين اتجه عدد من الأقل ثراء إلى التعليم الثانوي والابتدائي.

وبحلول الخمسينيات، أنجب الشيعة طبقة من التكنوقراط والمهنيين، المدربين بمجالات تحتاج إدارتها إلى اقتصاد حديث. وقام الشيعة أيضاً برفد العديد من المدرسين لتعزيز هذه العملية. ومع أن بعض الشيعة اتجهوا إلى مهنة القانون والخدمة الحكومية، فإن عدداً أقل اتجه إلى الكلية العسكرية، الأمر الذي أشر غياباً ملحوظاً للشيعة عن المستويات العليا لضباط الجيش. ففي المناطق الريفية والحضرية حيث تخلف الشيعة في التعليم والحراك المهني، ما زالت الطائفية تمثل بؤرة الولاء والهوية. ومع ذلك، فإن هذا الأمر مرده أقل إلى الدين منه إلى السخط الاجتماعي، الذي غالباً ما ركز عليه الساسة الشيعة لتحقيق مصالحهم الخاصة.

الأكراد

كان الاندماج الكردي أكثر إشكالية وقد اتبع نماذج مختلفة. فاستيعاب الأكراد كان منوطاً بقوة الانفصالية الكردية في الشمال، مدعوماً باللغة وحس قوي بالولاء العشائري والأسري. ولم تنته التمردات الكردية في الشمال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. فالتمرد الأخير، بقيادة ملا مصطفى البارزاني، تم سحقه في ١٩٤٥. ولم تتغلغل المدارس، ومشاريع التطوير الحكومي، والتسهيلات الأخرى في المناطق الريفية إلا منذ ذلك الحين.

ورغم ذلك، انضم جزء من الأكراد إلى الاتجاه السائد في المجتمع العراقي (جدول ٥-٦). وعلى النقيض من الشيعة، فقد استخدم الأكراد أكثر القنوات تقليدية للجيش والبيروقراطية بدلاً من المهن الجديدة كالهندسة، والطب. وبصورة واضحة فإنهم

لم يركزوا على التعليم، وهذا الأمر مرده إلى قوة القيادة التقليدية والعلاقات التقليدية في المناطق الكردية. و لم يتأثر بالقوى الاجتماعية المتغيرة إلا القليل من أبناء الطبقة الدنيا في الريف الكردي.

لقد كوّن الأكراد طبقة وسطى من المهنيين المثقفين الذين امتزجوا بالطبقة الوسطى العربية الجديدة. ومع ذلك، كانت هذه الطبقة الوسطى الكردية أصغر من الطبقة الوسطى العربية السنية أو الشيعية. وهذا ما تؤيده الإحصائيات التعليمية. ففي ١٩٤٧، وفي المحافظات الكردية بالكامل، كان نسبة السكان الأكراد في المدارس الثانوية أكثر من نسبة الشيعة، وتقريباً تساوي نسبة العرب السنة. وبحلول ١٩٥٨، فقد شكلوا أقل من نصف النسبة المئوية لكلا الطائفتين. كان أداء الأكراد في الجيش والبيروقراطية جيداً بيد أن أداءهم لتهيئة السبيل لزعماء المستقبل كان أقل من أداء الشيعة أو العرب السنة.

كوّن الأكراد أيضاً طبقة جديدة من مالكي الأراضي. ففي ١٩٥٨، فإن ربع مالكي الأراضي تقريباً ممن يمتلكون (٣٠) ألف دونم كانوا أكراداً[٥٥]. و لم يتجه صوب التجارة إلا قلة قليلة من الأكراد. وفي ١٩٥٨، لم يُمثّل أي كردي في المجلس الإداري لغرفة التجارة[٥٦]. كانت الطبقة العليا الكردية طبقة مالكة للأراضي بصورة رئيسة، مرتبطة بشكل وثيق بالقيادة الدينية العشائرية التقليدية. فمستوى التحضر المتدني والمدارس الشحيحة في المناطق الكردية كانت تعني أيضاً استيعاباً أقل في الدولة العراقية فضلاً عن إبقائها حساً بالهوية الكردية الانفصالية.

التغيير الفكري والثقافي

أحدثت الخمسينيات نهضة فكرية وثقافية حددت معالم الطبقة الوسطى المتعلمة الجديدة بشكل ليس أقل مما فعلته العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فالأفكار والقيم الجديدة، المستوردة في غالبيتها من الخارج، أحدثت تقاطعاً مع الماضي وأوجدت فجوة

أجيال. فالطلبة العراقيون الذين انضموا إلى المدارس في الثلاثينيات والأربعينيات بـــرزوا في الخمسينيات بآراء وطموحات مختلفة تماماً عن الجيل السابق. فالأفكـــار الجديـــدة تقاطعت مع القيم التقليدية للنظام وأسهمت بإزعاج المؤسسة الحاكمـــة في ســـنواقما الأخيرة. وكانت مصدر العديد من مشكلات النظام. وكون الآراء الجديدة هي الأكثر انتشاراً والأكثر جهراً من قبل المعارضة، فقد كان لها أثر فعال في صياغة رؤى الأنظمة الجديدة التي تلت الثورة.

التعليم

كان التعليم الواسطة الأهم في صياغة رؤية الطبقة الوسطى الناشئة، لا ســـيما على المستويين المتوسط والثانوي، آخر مستوى من التعليم حصل عليه معظم العراقيين. فكتب التاريخ والدراسات الاجتماعية المستخدمة في هذه المستويات دلت على وجهات النظر المعرفية المنقولة. فطوال الثلاثينيات وحتى الاحتلال البريطاني في ١٩٤١، كانـــت هذه المناهج قومية بشدة ومعادية لبريطانيا. وجرى التأكيد فيها على التقاليد الاجتماعية العربية والحقب التاريخية العظيمة للعرب. ولم يتم التطرق إلا قليلاً لروابط العراق بتراثه الرافديني القديم. تم تشجيع الولاء إلى العرش والدولة العراقية، بيد أن التأكيد انـــصب على التماثل مع، والولاء إلى، عالم عربي أوسع. وخلال الاحتلال البريطاني للعراق أثناء الحرب العالمية الثانية، حذف البريطانيون المواد القومية المتطرفة والمعاديـــة لبريطانيـــا؛ ووُضعت مناهج جديدة قيد التداول. وجرى إبعاد مجموعة من المدرســـين القـــوميين. أزالت هذه الإجراءات التجاوزات بيد أن الاندفاع القـــومي اســـتمر. والمقطـــع الآتي المأخوذ من منهج الثانوية لعام ١٩٤٧ يوضح هذه المسألة :

> إن العرب وطن واحد وأمة واحدة، توحدها الأواصر
> العرقية، والروحية، والفكرية، والثقافيـــة، والاجتماعيـــة،
> والاقتصادية، ذات إرث مـــشترك في الـــدين، واللغـــة،

والتاريخ، والعادات والتقاليد. تجمعهم الطموحات والآمال نفسها ويشكلون أمة واحدة انصهرت فيها الخصوصيات العرقية بتأثير العروبة والإسلام. وتمتد الأمة من السند، في الشرق، إلى الأندلس في الغرب، وحدود آسيا الصغرى، في الشمال، إلى أثيوبيا والمحيط الهندي، في الجنوب[٥٧].

والأمر المثير أن المناهج الجديدة عكست أيضاً الميول التحررية اليسارية التي انتشرت عقب الحرب، وتجسدت في مواضيع عدة كعدم المساواة في ملكية الأراضي الزراعية والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر والتخلف.

يكمن الأساس الجوهري للتقدم الزراعي في توزيع الأرض الزراعية لمن يزرعها حقاً تشجيعاً لمشاعر الملكية والاستقرار... ومع ذلك، فإن الأرض في معظم أنحاء العراق لم توزع بهذه الطريقة، وهو عامل يشكل إحدى أكبر مشكلات البلد، مشكلة تمتد إلى النظام الاقتصادي الأمر الذي ينطوي على تأثير سيء على التقدم الزراعي، ويمنع نمو المؤسسات الاجتماعية وإصلاح الريف العراقي ... ولعل الحل المعقول لهذه المشكلة يعكس العامل الأهم في التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي في العراق.

وكما تُظهر هذه الأمثلة ، فإن الفكر القومي واليساري كان قد احتل الصدارة حتى في مرحلة التعليم الثانوي. ورغم تنويع التعليم في الخمسينيات، يبدو أن النظام لم يعبر عن فكره بصورة كافية في فلسفة واتجاه مناهج دراساته الاجتماعية .

الصحافة

كانت الصحافة العامل المهم الثاني في صياغة الاتجاه الفكري للطبقة المتعلمة الجديدة. وبسبب تحديدات التعليم العالي وندرة المسرحيات، والروايات، والصيغ الأدبية الأخرى، كانت الصحافة القناة الرئيسة للمعرفة العلمية والتقنية للشعب. ومنذ البدء، فإن منشورات الصحافة السياسية –لا سيما صحافة المعارضة– كانت الأشهر والأكثر قراءة. وقد تمثل اتجاهها الرئيس في توجيه النقد إلى الحكومة، غالباً ما يكون نقداً لاذعاً، لكنها تنشر أيضاً أعمدة تخص مواضيع سياسية ومقالات مترجمة من الصحافة الأجنبية. وقد ساعدت الصحافة أيضاً على صياغة أسلوب نثري عربي جديد، أبسط وأوضح من النثر المعقد والموزون الذي كانت تُكتب به الأعمال التقليدية، وأقرب إلى العربية المحكيّة. وهذا الأسلوب، الذي بزغ في الثلاثينيات، كان متأثراً تأثراً كبيراً بالصحافة المصرية.

إن الصحيفة التي أسهمت إسهاماً كبيراً في صياغة الرأي العام، لا سيما بين الشباب، هي صحيفة الأهالي، التي نشرت إصدارها الأول في شباط ١٩٣٢. في البدء أشرف على تحريرها عبد القادر اسماعيل، وهو ماركسي، ولاحقاً أعضاء من جماعة الأهالي. وقد جسّدت أفكار الماركسيين، والليبراليين، والاشتراكيين الفابين، والمصلحين، ومثلت قفزة عظيمة إلى الأمام ليس في الفكر السياسي فحسب، بل وفي عمق وسعة الأفكار المقدمة إلى الجمهور القارئ. بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الأهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، إذ نادت بحرية سياسية أوسع، وديمقراطية برلمانية، واشتراكية معتدلة. وفي ١٩٤٦ جرى دمجها مع صحيفة المعارضة لواء الاستقلال، لسان حال حزب الاستقلال، التي أشرف على تحريرها فائق السامرائي، وهي صحيفة معادية للإمبريالية وتعتنق أفكاراً قومية جياشة.

انضمت إلى صحف المعارضة اليومية مجموعة من الصحف والمجلات الأخرى اليومية، والأسبوعية، والشهرية، التي كانت تظهر وتختفي اعتماداً على مدى رقابة

الحكومة وحجم قرائها. وقد هيمن القوميون واليساريون على هذه الصحف والمجلات. ومع ذلك، وابتداءً من الثلاثينيات، تطورت صحافة غير سياسية أيضاً. فكونها حرفية في الرؤية والتنظيم ومستقلة في رأيها، كانت الصحافة غير السياسية مكرسة بشكلٍ رئيس إلى التغطية الإخبارية الخالصة. وبحلول ١٩٥٨ كان ثمة ثلاثون مطبوعاً من هذه المنشورات في العراق، بتوزيع إجمالي يبلغ حوالي (١٠٠) ألف. وعلاوة على المواضيع السياسية، فإن هذه المطبوعات ترجمت ونشرت طيفاً واسعاً من المواضيع تخص العلم، والتكنولوجيا، والثقافة، والحياة الحديثة.

الأدب والفن

تمثل أحد التطورات المؤثرة في الخمسينيات بقيام نهضة في الأدب والفن. فعلى صعيد الأدب ظهرت القصة القصيرة لأول مرة (الرواية لما تزل نادرة)؛ وظهر أيضاً الشعر الحر. وأُنتج الشريط السينمائي (الفلم)، وسيلة اتصال جديدة بالكامل، وبدأت تُعرف قيمة الرسم والنحت. وتدين هذه الأشكال الجديدة بالكثير إلى التأثير الأوربي، إلا أن محتوى الأدب والفن أظهر مشاعر جياشة إزاء الثقافة الوطنية. وزيادة على كل هذا وذاك، فإنها عكست درجة ملحوظة للتوترات الاجتماعية المتمثلة بانتقال البلد من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. فقد عبرت عن محنة المثقفين، الذين واجهوا تغييراً اجتماعياً حاداً، وتفككاً في الروابط القديمة، ومشكالاً* للأفكار والمثل المختلفة، التي نادراً ما تنسجم مع القيم التقليدية وغالباً ما تتعارض معها. وتتسم أعمال الخمسينيات بتركيزها على العديد من المواضيع العامة –الإحباط من بطء التغيير، والانسلاخ عن التقاليد البالية، وزيادة على ذلك، البحث عن هوية في عالم من القيم المتغيرة[٥٩].

كانت القصة القصيرة الجنس الأدبي الأكثر شعبية. فقد هجر الكُتّاب الجنس التقليدي للمغامرة الرومانسية وكتبوا عوضاً عن ذلك مواضيع تخص الرجل والمرأة

* المشكال : رسم أو مشهد متغير مختلف الألوان – المترجم .

العاديين ومحنة الفرد في التكيف مع العالم الحديث. ظهرت القصة العراقية القصيرة لأول مرة في الثلاثينيات. ومع ذلك، فإن جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي عكس الاتجاهات الجديدة بصورة أوضح. فأتباع المدرسة الواقعية تمردوا على استبداد الأسرة، والمكانة العرفية للمرأة، وابتعاد الفرد عن شؤون الحكم والمجتمع. وكان عبد الملك نوري (١٩٢١-) أحد أبرز كُتّاب القصة القصيرة، ويصور عمله المعروف، نشيد الأرض، حياة الفقراء ويمتاز العمل بروح العزلة والغربة[٦٠]. ويصور عمل نوري الآخر، ريح الجنوب، أماً تحمي ابنتها العمياء. وتلجأ العائلة إلى ولي لاعتقادها بأنه سيعيد النظر إلى الابنة، ولكن في الطريق إلى الولي اختطف القدر الأم والابنة. والقصة مثيرة في تصويرها للفقر والبيئة الطبيعية القاسية.

وكان فؤاد التكرلي (١٩٢٧-) شبيه جداً بعبد الملك نوري. فقد هاجم بشراسة تقاليد أسلافه. ففي قصة (الآخرون)[٦١]، المنشورة في ١٩٥٤، تتخلى البطلة عن أمها وهي على فراش الموت لأن حب الأسرة رمز لماضي محتضر. وتنضم إلى مجموعة من المتظاهرين يكافحون من أجل العدالة الاجتماعية، التي تمثل موجة المستقبل. وهذان الكاتبان هما الأشهر؛ وكتب مجموعة من الكتاب الآخرين عن المواضيع ذاتها. فسافرة حافظ (١٩٣١-) كتبت بوصفها امرأة عن النساء والقسوة التي يعاملن بها في مجتمع تقليدي.

تعاملت السينما العراقية الحديثة مع المواضيع ذاتها. فيوسف العاني، كاتب مسرحي وممثل ينتمي إلى اليسار، كان الشخصية السينمائية الأبرز في هذه المرحلة. فشريطه السينمائي الأروع، سعيد أفندي (المنتج في ١٩٥٦) ، انتقد النظام القديم، وصوّر حياة وعادات الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى البغدادية. ولهذا العمل الجيد الإنتاج قيمة في فن السينما[٦٢].

وكان الشعراء العراقيون المحدثون، الذين عُدّوا الأبرز في العالم العربي، من الأوائل الذين تقاطعوا مع الماضي. ففي مرحلة تعود إلى الفترة العثمانية، اختطّ جميل

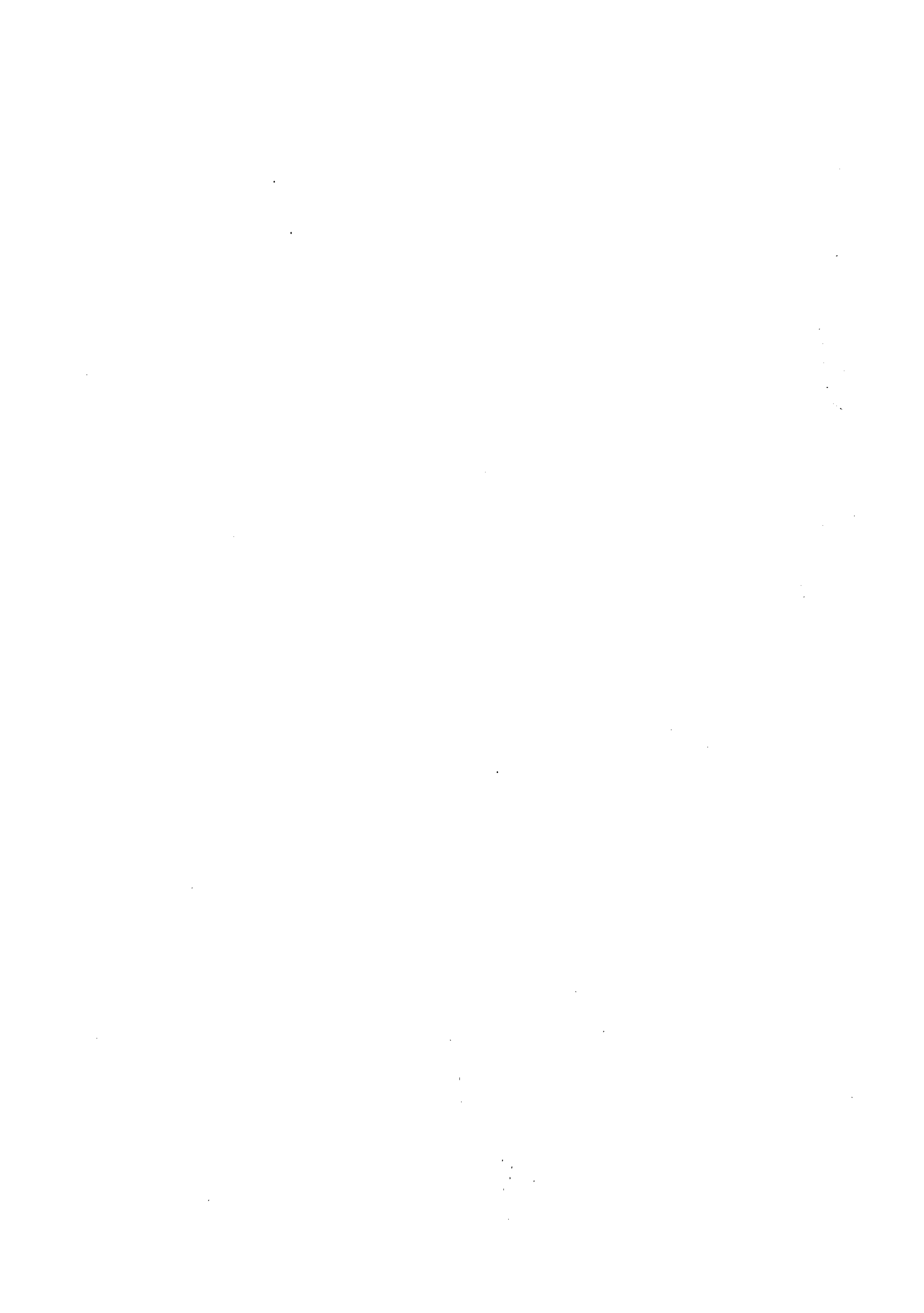
صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي، طريقاً جديداً . وتحول الشعر من الانشغال بالأسلوب إلى استخدام اللغة بوصفها وسيلة اتصال؛ ومن المواضيع البدوية التي تخص الشجاعة، والشرف، ومدح الحكام إلى المواضيع السياسية والاجتماعية. وقد تحول الاهتمام من النخبة إلى المواطن العادي[٦٣]. فمحمد مهدي الجواهري (١٩٠٠-) يساري، كتب مقالات نقدية عن الاضطهاد الاجتماعي والسياسي في ظل النظام القديم.

بوغت هؤلاء الشعراء في مطلع الخمسينيات بمجموعة جديدة حققت ثورة فعلية في الشكل الشعري بتقديمها لأسلوب الشعر الحر، الذي سرعان ما انتشر في العالم العربي. مثلت المواضيع التي تناولوها تمرداً على السلطة، والحاجة إلى الحرية، والرغبة بالتعبير عن مشاعر المرء الداخلية (المتطابقة تطابقاً وثيقاً مع القومية العربية)[٦٤]. ومن أبرز هؤلاء الشعراء، نازك الملائكة (١٩٢٣-) التي كتبت عن مشكلات النساء، وبحثهنّ عن الحب والصحبة، ونضالهن من أجل التحرر[٦٥]. وكان بدر شاكر السياب (١٩٢٦-١٩٦٤) أبرز هؤلاء الشعراء، إذ مرّ بمراحل مختلفة في شعره —الرومانسي، والواقعي، والرمزي. ركز السياب على تصوير مواجع العرب وخوفهم من المستقبل، مصوراً فقدان البراءة والعزم لأن العرب والعراقيين باتوا واقعين في شرك الحضارة الغربية[٦٦]. وركز عبد الوهاب البياتي (١٩٢٦-) شاعر اشتراكي، على تصوير الحياة الفعلية، مع التأكيد على الصراع الطبقي والجماهير المضطهدة، إلا أنه عكس أيضاً الموضوع الواسع المتعلق بالبحث عن هوية عربية[٦٧]. ولعل هذا الأمر يبدو جلياً في قصيدته (عشاق في المنفى)، وفيها يصف العرب كراحلين "من منفى إلى منفى، ومن باب إلى باب... نموت، يفوتنا القطار إلى الأبد"[٦٨].

كانت النهضة الأدبية والشعرية مصحوبة بنهضة في الفنون البصرية. فقد أظهر الفن العراقي الحديث ثلاث نزعات قوية: تقاطع تام مع الصيغ التقليدية؛ وتركيز على المواطن العادي، حضرياً كان أم ريفياً، وتجديد التراث العراقي (بعض الشعراء أيضاً

عكسوا هذه النزعة). فجواد سليم (١٩٢٠-١٩٦١)، أشهر رسام ونحات عراقي، عاد إلى المواضيع البابلية والسومرية في أعماله، رغم أنه تعامل مع أناس وأمكنة معاصرة. وكان فائق حسن (١٩١٤-) رساماً مهماً، ركزت أعماله، التجريدية في بعض الأحيان، على العراقي العادي. ومع أن العديد من رسوماته صورت الريف والقرية، فقد جسد حياة المقهى البغدادية بنرجيلاتها ولاعبي النرد من روادها[٦٩]. وكان كل هؤلاء الكتاب والفنانين من منتقدي النظام؛ وجرى اعتقال أو نفي العديد منهم. فالسياب، الذي أصبح في بادئ الأمر شيوعياً ومن ثم قومياً عربياً، عانى من النفي والسجن؛ وعبد الوهاب البياتي أمضى سنوات عدة في الخارج.

وبحلول ١٩٥٨، بدأ نسيج المجتمع التقليدي بالانحلال في ظل تأثير الثروة النفطية، والتطوير الاقتصادي، والتحضر، والتعليم. وقد انبثق جيل جديد ومثقف، صاغته التأثيرات الفكرية والثقافية التي تختلف بل وتتقاطع مع النظام القائم. وكانت بعد مظاهر التقدم قد تجسدت ببناء دولة عراقية موحدة، ودمج بعض أفراد الطوائف العراقية في المستويات الوسطى والعليا للمجتمع، ومع ذلك لم يجري القيام إلا بالنزر اليسير لتحسين الظرف الإنساني أو تطوير أساس اجتماعي وثقافي للدولة في العراق. ففي هذه الميادين، التي لا تقل عن الميدان السياسي، غُرست بذور الثورة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية.



الجداول

جدول ٥-١ حقول النفط العراقية

الحقل وتاريخ الاكتشاف	الإنتاج بالبراميل	
	المعدل اليومي (برميل)	المتراكم (آلاف)
نفط خانة ، ١٩٢٣	٣,٣٠٠	٦٠,١١٦
كركوك، ١٩٢٧	٦٤٣,٠٨٧	١,٩١٧,٨٣٠
عين زالة ، ١٩٣٩	١٨,٤٢٥	٥٥,٢٤٥
الزبير ، ١٩٤٩	٧٢,٩٣٦	٢٤٨,٨١٤
بطمة، ١٩٥٢	٨,٥١٦	١٢,٨٩١
باي حسن، ١٩٥٣	٣٣,٣٨٧	١,٤٩٨
الرميلة، ١٩٥٣	١٧٢,٦٤٨	٢٢٥,٣٧٧
جمبور، ١٩٥٤	١١,٠٣٣	٥,١١٥
	٩٦٣,٣٣٢	٢,٥٢٦,٨٨٦

المصدر : أعيد طبعه بموافقة شارل عيساوي، اقتصاد نفط الشرق الأوسط، (نيويورك: باركر، ١٩٦٢)، ص٩٣

جدول ٥-٢ حجم المؤسسات الصناعية، ١٩٥٤

عدد العمال	عدد المؤسسات	نسبة الإجمالي	عدد العمال	نسبة الإجمالي
١	١٠,١٥٧	٤٥,٢	١٠,١٥٧	١١,٢
٢	٥,٦٥١	٢٥,٢	١١,٣٠٢	١٢,٥
٣	٢,٨٠٥	١٢,٥	٨,٤١٥	٩,٣
٤	١,٣٨٣	٦,١	٥,٥٣٢	٦,١
٥	٨٠٤	٣,٦	٤,٠٢٠	٤,٥
٦–٩	٩٣٣	٤,٢	٦,٤٥٥	٧,٢
١٠–١٩	٤٣٣	١,٩	٥,٧١٨	٦,٣
٢٠–١٠٠	١٩٩	٠,٩	٨,١٨٥	٩,١
فوق ١٠٠	٩٥	٠,٤	٣٠,٥٠٧	٣٣,٨
الإجمالي	٢٢,٤٦٠	١٠٠,٠٠	٩٠,٢٩١	١٠٠,٠٠

المصدر : مأخوذ من كاثلين لانكلي، تصنيع العراق (كامبرج، ماس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١)، ص٩٠، مأخوذ من إحصاء العراق الصناعي، ١٩٥٤

جدول ٥-٣ توزيع الملكيات الزراعية قبل ١٩٥٨

حجم الملكية بالدونم	الملكيات		المنطقة	
	العدد	النسبة المئوية للإجمالي	الدوانم	النسبة المئوية للإجمالي
تحت ١	٢٣,٠٨٩	٩,١٢	٨,٥٩٩	٠,٠٣
١-٣	٥٠,٠٢١	١٩,٧٥	٩٣,٧٢٢	٠,٢٩
٤-٩	٤٠,٤٧٥	١٥,٩٨	٢٤٣,٠٠٤	٠,٧٦
١٠-٤٩	٧١,٠٤٩	٢٨,٠٥	١,٦٧١,٤٨٤	٥,٢٠
٥٠-٤٩٩	٢٩,٨٨٤	١١,٨٠	٢,٠٥٥,٨٥٦	٦,٤٠
١٠٠-٤٩٩	٣١,٥٠٨	١٢,٤٤	٥,٧٩٩,٠١٢	١٨,٠٣
٥٠٠-٩٩٩	٢,٩١٦	١,١٥	١,٩٩٢,٤٣١	٦,٢٠
١٠٠٠-١٩٩٩	١,٨٣٢	٠,٧٢	٢,٥٦٠,١٩٠	٧,٩٦
٢٠٠٠-٩٩٩٩	٢,١٢٨	٠,٨٤	٨,٥٥٠,٣٢٢	٢٦,٥٩
١٠,٠٠٠-١٩,٩٩٩	٢٢٤	٠,٠٩	٣,٠٣٠,٧٧٣	٩,٢٤
٢٠,٠٠٠-٤٩,٩٩٩	٩٥	٠,٠٤	٢,٩٩٨,٦٠٧	٩,٣٢
٥٠,٠٠٠-٩٩,٩٩٩	٢٥	٠,٠١	١,٧٢٥,٩٨٨	٥,٣٧
١٠٠,٠٠٠ فما فوق	٨	٠,٠٠٣	١,٤٢٤,٨٢٥	٤,٤٣
الإجمالي	٢٥,٢٥٤	١٠٠,٠٠(أ)	٣٢,١٥٤,٨٣١	١٠٠,٠٠

(أ) : تم تدوير الأرقام

المصدر : أعيدت طباعة الجدول بموافقة حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (حقوق النشر محفوظة (ج) ١٩٧٨ مطبعة جامعة برنستون، أن حي) ص٥٤، جدول ٥-١

جدول ٥-٤ خريجو الكليات ١٩٢٠-١٩٥٨

الكلية	١٩٢ –٠ ١٩٢	١٩٢٥ – ١٩٢٦	١٩٣٠ – ١٩٣١	١٩٣٥ – ١٩٣٦	١٩٤٠ – ١٩٤١	١٩٤٥ – ١٩٤٦	١٩٥٠ – ١٩٥١	١٩٥١ – ١٩٥٢	١٩٥٢ – ١٩٥٣	١٩٥٣ – ١٩٥٤	١٩٥٤ – ١٩٥٥	١٩٥٥ – ١٩٥٦	١٩٥٦ – ١٩٥٧	١٩٥٧ – ١٩٥٨
الحقوق	١٥	٥٣	١٠	٣٧	١٢٩	١١٦	٦١٢	٥٦٤	٣٥١	١٨٣	١٥٨	١٨٠	١٤٧	١٦٤
دار المعلمين العالية	–	–	١٩	–	٦٣	٩١	١٧٦	١٦٧	١٦٣	١٧٦	١٦٢	٢١٠	١٧٧	٢١٣
الهندسة	–	–	–	–	–	١٩	٥٩	٤٢	٥٠	٥٥	٥٣	٦١	٦٨	٨٢
التحرير (للإناث)	–	–	–	–	–	–	٦٤	٧٧	٨٧	٧٤	١٠١	١١٤	٧٢	١٠٢
التجارة	–	–	–	–	–	–	٦٩	١.٥	١٥٧	١٩٢	٢٦٦	٢٣٧	١٣٤	١٠٤
الآداب والعلوم	–	–	–	–	–	–	–	–	٥٦	٦١	٨٢	١٣٦	١٦٨	١٨٤
الطب	–	–	–	١٧	٣٨	٤١	٤٦	٢٤	٤٤	٥٠	٦٧	٧٨	٥١	٧٥
الصيدلة	–	–	–	–	٢٥	٢٣	٢٥	٣٢	٣٠	٣٠	٢٤	٣٢	٣٣	٢٩
الشرطة	–	–	–	–	–	–	٣١	٢٥	٢٤	٣٥	٢٤	٢٤	١٥	٢٠
الدين	–	–	–	–	–	–	–	١٧	١٨	٢٩	٣٤	٢٦	٣٩	٥٨
الزراعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٤	١٦	٤٥	٥١	٤٤
مؤسسات غير أكاديمية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٨	٨٨
الإجمالي	١٥	٥٣	٢٩	٥٤	٢٥٥	٢٩٠	١٠٩١	١٠٥٣	٩٨٠	٨٩٩	٩٨٧	١١٤٣	٩٨٢	١١٢٧

المصدر :العراق، وزارة التخطيط، تقرير التعليم في العراق، ١٩٥٧-١٩٥٨، (بغداد: مطبعة الجمهورية الحكومية، ١٩٥٩) ، ص١٦، ٢٦

جدول ٥-٥

تقدير الطبقة الوسطى الحضرية، ١٩٥٨

الفئة	الرقم
المهنيون	
معلمو المدارس الابتدائية ومدرسو المدارس الثانوية	٢٠,١٥٤
أساتذة الجامعة	٦٠٠[أ]
ضباط الجيش	٤,٠٠٠[أ]
المهندسون المسجلون[ب]	١,٢٧٠(١٩٥٩)
المحامون المسجلون[ب]	١,٣٦١
أطباء الدولة[ب]	١,١٩٢
آخرون	٢,٠٠٠
متقاعدو ومسؤولو ومستخدمو الدولة المتوسطو المستوى	
المسؤولون والمستخدمون (باستثناء أطباء، ومدرسي، ومهندسي الدولة)	٢٧٠٠٠[أ]
المتقاعدون المدنيون والعسكريون	١٥,٠٠٠
المكونات التجارية، والصناعية، والخدمية	
باعة التجزئة	٣٦,٠٦٢(١٩٥٦)
أصحاب المشاريع الصناعية الحرة ومالكو المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من عشرة عمال	٢١,٧٣٣ (١٩٥٤)
مالكو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	١٠,٥٤٦(١٩٥٧)[أ]
مستخدمو الشركات التجارية والصناعة الخاصة	٧,٠٠٠[أ]
	١٤٧,٩١٨
المعالون (شبه الإجمالي 4X)	٥١٩,٦٧٢
إجمالي الطبقة الوسطى الحضرية	٧٣٩,٥٩٠
النسبة المئوية للسكان الحضريين (٢,٦ مليون في ١٩٥٨)	٢٨%

(أ) مخمنة أو مخمنة جزئياً

(ب)ينتمي جزء صغير من هؤلاء المهنيين إلى الطبقات العليا.

المصدر : أعيد طباعة الجدول بناءً على موافقة حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (حق النشر (ج) ١٩٥٨، مطبعة جامعة برينستون ، برينستون، أن، جي) ص١١٢٧

جدول ٥-٦ الخلفية العرقية والطائفية للزعماء السياسيين، ١٩٢٠-١٩٥٨(أ)

الخلفية	١٩٢٠-١٩٣٢		١٩٣٣-١٩٤٥		١٩٤٦-١٩٥٨	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العرب السنة	٣٣	٥٤,١	٤٨	٥٦,٥	٣٦	٦٠,٠
العرب الشيعة	١٨	٢٩,٥	٢٢	٢٥,٩	١٣	٢١,٧
الأكراد	٨	١٣,١	١٣	١٥,٣	٩	١٥,٠
آخرون	٢	٣,٣	٢	٢,٣	٢	٣,٣
	٦١	١٠٠,٠٠	٨٥	١٠٠,٠٠	٦٠	١٠٠,٠

(أ): مشمول في العينة: الوزراء، الملوك، ولي العهد، بعض الزعماء العشائريين، ضباط الجيش الذين لعبوا دوراً مهماً في صناعة القرار.

المصدر :العراق، وزارة التخطيط، تقرير التعليم في العراق، ١٩٥٧-١٩٥٨، (بغداد: مطبعة الجمهورية الحكومية، ١٩٥٩) ، ص١٦، ٢٦

جدول ٥-٧ الخلفية المهنية للزعماء السياسيين، ١٩٢٠-١٩٥٨

المهنة الأولى	العرب السنة	العرب الشيعة	الأكراد	آخرون	إجمالي المهنة	النسبة المئوية للساسة
الجيش	٢٥	٠	١٠	٠	٣٥	١٩,٧
الخدمة المدنية	١٨	٩	١	٠	٢٨	١٥,٧
القانونية	٢٠	٩	٤	٠	٣٣	١٨,٥
الحرفية	١٥	١١	١	٣	٢٠	١٦,٩
التجارية	٤	٦	٠	١	١١	٦,٢
الزراعية	٥	٨	٢	٠	١٥	٨,٤
زعيم عشائري ديني	٧	١٠	٤	٠	٢١	١١,٨
سياسي	٣	١	١	٠	٥	٢,٨
الإجمالي	٩٧	٥٤	٢٣	٤	١٧٨	١٠٠,٠

المصدر :المعلومات مستقاة من الصحف، ووثائق دبلوماسية البريطانية، والمقابلات مع الساسة العراقيين وعوائلهم بين ١٩٥٧و١٩٦٩.

الهوامش



هوامش الفصل الأول :

١. يُطلق مصطلح "العراق" في هذا الكتاب على الإقليم الذي يشكل الدولة الحديثة،بل ويشمل الفترات التي سبقت القرن العشرين عندما لم توجد الدولة كما هي عليه اليوم. فقبل ١٩٢٠، كانت أجزاء من هذا البلد تُعرف بأسماء مختلفة. والاسم الأكثر شيوعاً هو بلاد وادي الرافدين، الذي كان يشمل النهرين في الأزمنة القديمة. وكان العرب المسلمون الأوائل يسمون الدلتا الجنوبية العراق والقسم الشمالي الجزيرة. وبحلول القرن العشرين، كان الأوربيون يستخدمون مرة أخرى مصطلح وادي الرافدين بمعناه القديم بوصفه تجسيداً للأراضي الواقعة بين النهرين. ولم يسم البلد بالعراق إلا عندما أصبح دولة في القرن العشرين .

٢. العراق، وزارة التخطيط، المحفظة الإحصائية ١٩٨٢ (بغداد : المنظمة الإحصائية المركزية، إن. دي) ، ص١١.

٣. بسبب الخلاف بين إيران والدول العربية حول تسمية الخليج الفارسي/ العربي، سيتم الإشارة إلى المنطقة في هذا العمل بوصفها الخليج.

٤. بريطانيا العظمى، قسم الاستخبارات البحرية، العراق والخليج الفارسي (لندن : إج.إم.مكتب اللوازم المكتبية، ١٩٤٤) ، ص١-٣.

٥. النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط (ميس) ٢٤ (٢٣ شباط ١٩٨١)، ملحق، بي.إي، من منظمة الأقمار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي السابع، ١٩٧٨-١٩٧٩. أعطت دراسة راند المنجزة في ١٩٧٥ تقديراً للحد الأدنى يبلغ (٤٠) مليون برميل وتقديراً محتملاً بـ(٧٠) مليون برميل.

٦. ميس ٢٤ (٦ نيسان ١٩٨١) : ٥

٧. تختلف أرقام النسبة السكانية للأكراد اختلافاً كبيراً وفقاً للمصدر. هذا التقرير مأخوذ من أر.أي. لولس، "العراق: النماذج السكانية المتغيرة،" النسب السكانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جي.أي.كلارك ودبليو.إف.فيشر (لندن: مطبعة جامعة لندن،١٩٧٢)،ص١٠٣.

٨. الموسوعة البريطانية (شيكاغو: بينتون،١٩٧٣) ١٣:٥١٥. قدم القوميون الأكراد رقماً أعلى يصل من (١٠) إلى (١٢) مليون كردي، يصعب البت فيه في ظل غياب إحصائيات سكانية تحدد عدد الأكراد في الدول الأخرى غير العراق.

٩. بريطانيا العظمى، مكتب الهند،مجلة الإدارة المدنية لوادي الرافدين (لندن:إج.أم مكتب اللوازم المكتبية، ١٩٢٠)، ص٢٩.

١٠. يُقدر أن الشيعة يشكلون حوالي (٥٥%) من السكان. لولس، "العراق: النسبة السكانية المتغيرة،" ص١٠١.

١١. ينظر المصدر السابق ، ١٠٢.

١٢. ينظر المصدر السابق ، ١٠٣.

١٣. ريتشارد نيروب، العراق: دراسة دولة (واشنطن، دي.سي: مكتب الطباعة الحكومي، ١٩٧٩)، ص٦٧.

١٤. ينظر المصدر السابق، ص٦٣. تختلف الأرقام الخاصة بنسبة السكان الناطقين بالفارسية. فحنا بطاطو يقدرهم بـ (١,٢%) من السكان في ١٩٤٧. حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون، إن.جي : مطبقة جامعة برينستون،١٩٧٨)، ص٤٠. ويقدر لولس عدد الإيرانيين من حملة جوازات سفر إيرانية في ١٩٦٨ بحوالي (٢٣ ألف (لولس،"العراق : النسبة السكانية المتغيرة،" ص١٠٣)، ولكن هذا التقدير لا

يشمل المجموعة الكبيرة للمقيمين في العراق من الناطقين بالفارسية ومن أصل فارسي.

١٥. يتكلم الأكراد اللُر (الفيلية) لهجة فارسية يعدّها البعض لغة خاصة. بروس انغهام، "لغات الخليج الفارسي" في الفين جي. كوتريل، دول الخليج الفارسي (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨٠) ، ص٧٢٩. ويعد آخرون لهجة الأكراد الفيلية بوصفها لهجة مختلفة من لهجات اللغة الكردية. وبسبب الروابط اللهجوية والعشائرية فقد طوروا هوية أثنية تبرر عدّهم مجموعة خاصة.

١٦. قدّر لولس السكان غير المسلمين بحوالي (٥%) في ١٩٧٢. لولس،"العراق: النسبة السكانية المتغيرة،" ص١٠٧،١٠١. ويقدم نيروب رقماً مشابهاً في ١٩٧٧، ويقدر العنصر المسيحي بـ(٣,٢%). نيروب، العراق، ص٦٧. النسبة السكانية المسيحية في ١٩٨١ تُقدر بحوالي (٤%) (الموسوعة البريطانية (شيكاغو : بينتون، ١٩٨١) ٩:٨٧٦).

١٧. دراسات المنطقة الخارجية، دليل المنطقة للعراق (واشنطن.دي.سي: مكتب الطباعة الحكومي، ١٩٦٩)، ص٦٦.

١٨. ينظر المصدر السابق ، ص٦٤.

١٩. ينظر المصدر السابق.

٢٠. يعتقد الأكراد أن اليزيديين أكراد يتكلمون لهجة كردية.

٢١. ستيفن لونكريك، العراق ، ١٩٠٠-١٩٥٠ (لندن: مطبعة جامعة اكسفورد،١٩٥٣) ، ص٢٢.

٢٢. مذكرة للملك فيصل، واردة في كتاب عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (صيدا : مطبعة العرفان ، ١٩٥٣-١٩٦٧) ٣:٢٨٧.

٢٣. بريطانيا العظمى، وزارة المستعمرات، عرب وادي الرافدين (لندن : اج.ام. مكتب اللوازم المكتبية ، ١٩١٦)، ص٤.

٢٤. بريطانيا العظمى، العراق والخليج الفارسي، ص٣٥٣-٣٥٤.

٢٥. بريطانيا العظمى، الإدارة المدنية ، ص٢٩.

٢٦. جورد رو، العراق القديم (لندن : الين وانوين، ١٩٦٤) ، ص٣٠٢-٣٠٥.

٢٧. عبد العزيز الدوري ، "بغداد" في موسوعة الإسلام (ليدن، الأراضي المنخفضة : أي.جي. بريل، ١٩٦٠)، ص٩٢٥.

٢٨. إسحاق نقاش، شيعة العراق ٠برينستون : مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٦)، ص١٥-١٦، جان بيير لويزار، تكوين العراق المعاصر (باريس: إصدار المركز الوطني للبحوث العلمية ١٩٩١)، ص١٣٦-١٣٨، ١٨٣، ١٤٥،١٨٣-١٨٥،١٨٩.

٢٩. ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (بيروت : دار الطليعة، ١٩٦٧) ، ١:١١٦.

٣٠. إم.إس.حسن، " نمو وبنية السكان في العراق، ١٨٦٧-١٩٤٧،" في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، ١٨٠٠-١٩١٤. شارل عيساوي (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو،١٩٦٦)، ص١٥٥-١٥٧

هوامش الفصل الثاني :

١. بيتر سلوكليت، بريطانيا في العراق، ١٩١٤-١٩٣٢ (لندن : مطبعة إيثاكا، ١٩٧٦)، ص٢٣١-٢٥٨.

٢. بريطانيا العظمى، وزارة المستعمرات، التقرير الإداري، بغداد ، ١٩١٧، وارد في كتاب فيليب إيرلند، العراق: دراسة في التطور السياسي (نيويورك: ماكميلان ١٩٣٨)، ص ١٤٧.

٣. كانت المنتفك لواءً. وبموجب الانتداب، تم تقسيم العراق إل ستة عشر لواء. وفي ١٩٦٩ أُنشئت العديد من الألوية الجديدة وجرى تغيير أسماء ألوية أخرى. وفي هذا الكتاب سيتم استخدام الأسماء القديمة للفترة قبل ١٩٦٩؛ وبعد ذلك التاريخ فإن الأسماء الجديدة ستُستخدم إلى جانب الأسماء القديمة وتوضع بين مزدوجين لتجنب الالتباس.

٤. ستيفن لونكريك، العراق، ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٥٣)، ص١٢؛ وعبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٢)، ص١٢٤-١٧٠.

٥. إيرلند، العراق، ص٢٧٣؛ لونكريك، العراق، ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠، ص١٢٣.

٦. فيما يتعلق بالمعاهدة انظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (صيدا : مطبعة العرفان، ١٩٥٣-١٩٦٧) ١:٩٤-٩٨؛ وفيما يتعلق بالاتفاقيات، انظر : ٢٢٣-٢٥٨.

٧. بريطانيا العظمى، وزارة المستعمرات، التقرير الخاص بشأن التقدم في العراق، ١٩٢٠-١٩٣١ (لندن:اج.ام.مكتب اللوازم المكتبية، ١٩٣٢)، ص٢٨٩-٢٩٢.

٨. فيما يتعلق بالدستور، انظر الحسني، الوزارات العراقية ١:٢٥٩-٢٧٥.

٩. سيجري سن قانون انتخابي في العراق، وزارة العــدل، مجموعــة القــوانين والأنظمة، كانون الثاني ١،١٩٢٤-٣١ كانون الأول، ١٩٢٥ (بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٢٦).

١٠. بريطانيا العظمى، قسم الاستخبارات البحرية، العراق والخلــيج الفارســي، (لندن : اج.ام.مكتب اللوازم المكتبية ١٩٤٤)، ص٣٩٠.

١١. التقارير البريطانية لهذه الفترة أوضحت ضعف الموقف البريطاني في الشمال، على سبيل المثال، السير ريدر بيلارد، ١٠ شباط ١٩٢٢، ١٩٢٢/١٩/٧٣٠.

١٢. سي.جي. ادموندز، الأكراد ، والأتراك، والعرب (لندن : مطبعــة جامعــة أكسفورد،١٩٥٧)، ص٣٠٠-٣٥٣،٣٨٠-٣٨٤.

١٣. سلوكليت، بريطانيا في العراق، ص١٠٣-١٠٤،١١٤.

١٤. أديث بنروز وإي.أف. بنروز، العراق : العلاقات الدولية والتنمية القوميــة (بولدر، كولو: مطبعة ويست فيو، ١٩٧٨) ، ص٦٠-٦٩.

١٥. استقال عضوان من الوزارة بسبب المسألة. وفيما يتعلق بالنقاش العراقي حول المسألة الخاصة بالاشتراك بنسبة (٢٠%)، انظر الحسني، الوزارات العراقيــة ١:٢٠٩-٢١٠.

١٦. ستيفن لونكريك، النفط في الشرق الأوسط (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤)، ص٦٥-٧٠.

١٧. اكتُشف النفط لأول مرة بكميات تجارية في نفط خانة في ١٩٢٣، وقامــت باكتشافه شركة نفط خانقين، وهي شركة تابعة لشركة الــنفط الانكلــو-فارســية. وجرى التخلي عن هذا الامتياز للحكومة العراقية في ١٩٥٨. كيــث مكلاجــلان، "النفط في منطقة الخليج الفارسي" في الفين جي. كوتريــل، دول الخلــيج الفارســي (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨٠)، ص٢٠٠.

١٨. بنروز وبنروز، العراق، ص١٣٩.

١٩. أدموندز، الأكراد، والأتراك، والعرب، ص٤٣١.

٢٠. لا يُعرف عموماً كم كان فيصل قريباً من فقدان عرشه أو المدى الذي أجبر فيه فيصل البريطانيين على إعادة تقييم سياستهم في العراق. فقد أظهرت سلسلة من البرقيات في ١٩٢٢ خيبة أملهم بفيصل وكشفت المزيد حول افتراضاتهم الخاصة بإناطة العرش به. فقد كتب برسي كوكس في مطلع نيسان ١٩٢٢ متذمراً من أن فيصل كان قد "ظهر بوصفه رمزاً للشيطان"؛ وبحلول تموز وصف أساليبه بأنها ملتوية وغير صادقة. وفي آب كان الرجلان على شفا قطع العلاقة، وكتب كوكس برقية يعبر فيها عن خيبة أمله الكاملة بفيصل. وكان الموقف جد خطير بحيث بحث شرشل تغييراً في السياسة في حالة إمكانية القيام بنفي فيصل. كوكس إلى شيكبيرغ، ٢٨ نيسان ١٩٢٢، ١٩٢٢/٢١/٧٣٠؛ كوكس إلى شرشل، ٢٩ تموز ١٩٢٢، ١٩٢٢/٢٣/٧٣٠؛ كوكس إلى شرشل، ٢٧ آب ١٩٢٢، ١٩٢٢/٢٤/٧٣٠؛ شرشل إلى كوكس، ٢٥ آب ١٩٢٢، ٢٥/٢٤/٧٣٠.

٢١. لونكريك، العراق، ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ ص١٢٩.

٢٢. العراق، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي (بغداد: دار السلام، ١٩٢٤) ١:٢٢، ٢٣، ٤٨، ٥٢، ٥٧، ٢٥٢، ٢:١٠٢٧.

٢٣. ينظر المصدر السابق، ٢:٦٥٩، ٧٥٤، ١٣٠٣، ١١٤٤.

٢٤. ينظر المصدر السابق، ٢:٧٩٣.

٢٥. توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ (بيروت، ١٩٩٧ نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة)، ص٦-٨.

٢٦. خيري العمري، شخصيات عراقية (بغداد: دار المعرفة، ١٩٥٥)، ص٤٩-٥٧.

٢٧. لورد بيرد وود، نوري السعيد (لندن: كاسيل، ١٩٥٩)، ص١٨، ٢٤.

٢٨. إيرنست دوزون، بحث في ملكية الأرض والمسائل المتعلقة بها (لجوورث، انكلترا: مطبعة مدينة غاردن، ١٩٣٢)، ص٢٩.

٢٩. هيلتون يانك، تقرير بشأن الظروف الاقتصادية والسياسية وسياسة القروض (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٠) ص١٥؛ برقية القنصل الأمريكي، بغداد ١٧ تموز ١٩٣٢، ٨٩٠ جي.. /٢٠٣، وزارة الخارجية.

٣٠. هيلتون يانك، ص١٢.

٣١. العراق، وزارة التخطيط، تقرير بشأن التعليم في العراق ١٩٥٧-١٩٥٨ (بغداد: المطبعة الحكومية الجمهورية، ١٩٥٩)، ص٢٠-٢١.

٣٢. التايمز اللندنية، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٩.

٣٣. فيما يتعلق بالمعاهدة واتفاقياها الملحقة، انظر الحسني، الوزارات العراقية ٣:١٧-٢٨.

٣٤. العراق، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة، ١٩٣١ (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٢)، التعديل رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بضريبة الدخل.

٣٥. برقية القنصل الأمريكي، ٨٩٠جي../٢٠٣.

٣٦. صالح القزاز، مقابلة مع المؤلفة، ٢٠ أيار ١٩٥٩.

هوامش الفصل الثالث :

١. خلدون ساطع الحصري، "المسألة الآشورية لعام ١٩٣٣(١)،" المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٥،٢ (١٩٧٤).

٢. ينظر المصدر السابق، ص١٦٥-١٦٦.

٣. هذه الرواية مأخوذة من كتاب ستيفن لونكريك، العراق، ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٣)، ص٢٢٩-٢٣٧؛ ار.اس.ستافورد، مأساة الآشوريين (لندن: ألين وانون، ١٩٣٥)، والحصري، "المسألة الآشورية لعام ١٩٣٣(١)،" ص١٦١-١٧٦.

٤. خلدون ساطع الحصري، "المسألة الآشورية لعام ١٩٣٣(١)،" المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٥،٣: ٣٤٨-٣٥٢.

٥. بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، "استعراض الأحداث في ١٩٣٤،" رقم الملف ١٨٩٤٩/٣٧١.

٦. خلدون الحصري، مقابلة مع المؤلفة، بيروت ١٢ كانون الأول ١٩٦٧. تختلف التقييمات حول إمكانيات غازي، فالوثائق البريطانية تعكس سخطاً على أدائه. ويعزي الكتاب العراقيون كخلدون الحصري وطالب مشتاق وجهة النظر هذه إلى مشاعر غازي القومية، وقد اتخذوا موقفاً أكثر إيجابية حول شخصيته ورؤيته.

٧. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٣-١٩٦٧)، ٣: ٢٩٨.

٨. الحسني، الوزارات العراقية ٤: ١٠-١١؛ مجيد خدوري، العراق المستقل ١٩٣٢-١٩٥٨ (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٠)، ص٤٦-٤٧.

٩. الحسني، الوزارات العراقية، ٤: ٣١-٣٤.

١٠. فيما يتعلق بهذه المشكلة انظر حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون، إن.جي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨)، الفصلان الخامس والسادس، إيرنست دوزون، بحث في ملكية الأراضي والمسائل المتعلقة بها (لجوورث، انكلترا: مطبعة غاردن سيتي، ١٩٣٢)، ص١٦-٣٩.

١١. العراق، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة، ١٩٣٢ (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٣)، ص٤٢-٤٣.

١٢. بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، تقرير استخبارات القوة الجوية رقم ١١٢، ١٥ حزيران ١٩٣٢، رقم الملف ١٦٠٤٩/٧٣١.

١٣. العراق، مجموعة القوانين والأنظمة ١٩٣٣، ص٦٩-٧٧.

١٤. الحسني، الوزارات العراقية، ٣:٢٢٠-٢٢١.

١٥. محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال (دمشق: مطبعة أبو زيدان، ١٩٣٨)، ص٢٤؛ حكمت سليمان، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ٢٦ أيار ١٩٥٨).

١٦. الحسني، الوزارات العراقية ٤:٤٨-٤٩.

١٧. ينظر المصدر السابق، ص٨٤-٨٦.

١٨. فيما يتعلق بهذه الثورات، انظر الحسني، الوزارات العراقية ٤:١٠٦-١٣٢، ١٣٩-١٤٤، ١٥٠-١٨٠.

١٩. لونكريك، العراق ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠، ص٢٤٦.

٢٠. العراق، مجموعة القوانين والأنظمة، ١٩٣٥، ص٨٩-٩٠.

٢١. على سبيل المثال، جريدة البلاد (بغداد)، ٢٥ حزيران ١٩٣٦.

٢٢. جريدة البلاد، ٦ أيلول ١٩٣٦. ثمة العديد من التفسيرات المتعارضة لهذا الخطاب. لونكريك (العراق، ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠، ص٢٤٧) زعم أن الهاشمي لم يكن يهدف إلى تحويل الأمر إلى ديكتاتورية يصعب تحقيقها بأي حال من

الأحوال. ويتفق أخو الهاشمي مع ذلك (مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ٣ حزيران ١٩٥٩) فيما يقم حكمت سليمان وجهة نظر معاكسة (مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ٣ حزيران ١٩٥٩).

٢٣. فيبي مار، "ياسين الهاشمي: بزوغ قومي وأفوله" (أطروحة دكتوراه، جامعة هارفارد، كامبرج، ١٩٦٧) ٢:٣٩٣-٤٠٠.

٢٤. أمثلة على تفكير كهذا توجد في صحف عدة لا سيما البلاد. انظر جريدة البلاد، ٢٨ أيار ١٩٣٦، وساطع الحصري، آراء وأحاديث في التاريخ والمجتمع (القاهرة، أي.بي، ١٩٥٧).

٢٥. عبد الفتاح ابراهيم، مطالعات في الشعبية، سلسلة الأهالي، رقم ٣ (بغداد: مطبعة الأهالي، ١٩٣٥)، أورده خدوري في العراق المستقل، ص٧٠-٧٣.

٢٦. خدوري، العراق المستقل، ص٧٨-٨٢؛ الحسني، الوزارات العراقية ٤:١٩٢-١٩٤.

٢٧. فيما يتعلق بأحداث الانقلاب، انظر الحسني، الوزارات العراقية ٤:١٩٢-٢٠٢؛ خدوري، العراق المستقل، ص٨٠-٩٢؛ ولونكريك، العراق، ١٩٠٠إلى ١٩٥٠، ص٢٤٥-٢٥٠.

٢٨. بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، أرشبيلد كلارك كير إلى إيدن، بغداد، ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، رقم الملف ٢٠٠١٤/٣٧.

٢٩. رسالة سرية رقم ٦٥٤، من محافظ بغداد إلى وزارة الداخلية، ٣٠تشرين الثاني ١٩٣٧، وارده في الحسني، الوزارات العراقية ٤:٢٠٧-٢٠٨.

٣٠. "الصراع مع إيران" ملف العالم العربي ١٧٧(١٩٧٧): I١٩.

٣١. فيما يتعلق بالبرنامج انظر الحسني، الوزارات العراقية ٤:٢٦٥-٢٦٧.

٣٢. بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، محضر قدمه الجنرال هاي حول السياسة العسكرية للحكومة العراقية، كانون الأول ١٩٣٦، ومن كير إلى إيدن، بغداد، ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦، رقم الملف لكليهما ٢٠٧٩٦/٣٧١.

٣٣. الحسني، الوزارات العراقية ٤:٢٩٢.

٣٤. كامل الجادرجي، مذكراتي (بيروت: دار الطليعة،١٩٧٠)، ص٤٥-٤٦. زعم الجادرجي أن الوزراء تعرضوا للترهيب كي يقدموا استقالاتهم.

٣٥. الحسني، الوزارات العراقية ٤:٣١٤، هامش١.

٣٦. بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، السير أم لامبسون، القاهرة، إلى وزارة الخارجية، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦، رقم الملف ٢٠٠١٤/٣٧١.

٣٧. الحسني، الوزارات العراقية ٤:٣١٤-٣١٩؛ خيري العمري، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ١٢ شباط ١٩٦٨.

٣٨. وزارة الخارجية الأمريكية، بول نابينشو إلى وزارة الخارجية، بغداد، ٢٩ كانون الأول ١٩٣٨، ..جي٨٩٠/٤٦١؛ الحسني، الوزارات العراقية ٥:٤٤-٤٦.

٣٩. وزارة الخارجية الأمريكية، بول نابينشو إلى وزارة الخارجية، بغداد، ٢٥ آذار ١٩٣٩، ٤٦١/..جي٨٩٠. شهد عبد الإله أنه لم يكن يعرف حكمت سليمان شخصياً وأن اسمه لم يرد عليه في سياق المؤامرة. الشهادة موجودة في ملف القضية الذي، طبقاً لرئيس المحكمة، عزيز ياملكي، أُعطي إلى نوري السعيد و لم يُسترجع. الحسني، الوزارات العراقية ٥:٦٦.

٤٠. فيما يتعلق بهذه الرواية انظر صلاح الدين الصباغ، مذكراتي (دمشق، إن،بي،١٩٥٦)، ص٨٠-٩٧؛ وطالب مشتاق، أوراق أيامي (بيروت: دار الطليعة،١٩٦٨)، ص٣١٤-٣٢٥.

٤١. توفيق السويدي، مقابلة مع المؤلفة، بيروت،٢تشرين الثاني١٩٦٧.

٤٢. بالنسبة لاختيار عبد الإله، انظر طه الهاشمي، مذكراتي، ١٩١٩-١٩٤٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، ص٣٠٥؛ الصباغ، مذكراتي، ص٧٩؛ الحسني، الوزارات العراقية ٥:٧٥-٧٦.

٤٣. المعلومات حول عبد الإله مستقاة من مقابلات في بيروت ولندن مع رجال يعرفونه معرفة وثيقة أو سبق لهم العمل معه، بضمنهم ستيورات بيرون، وتوفيق السويدي، وأحمد مختار بابان، وعبد الله بكر. يوجد تقييم لشخصيته أيضاً في كتاب فاضل حنظل، أسرار مقتل العائلة الملكية في عراق ١٤ تموز، ١٩٥٨. (إن، بي، ١٩٧١) ص٣١-٤٧.

٤٤. خدوري، العراق المستقل، ص١٦٦.

٤٥. الصباغ، مذكراتي، ص١٨-٢٥.

٤٦. ينظر المصدر السابق، ص٢٩.

٤٧. خيري العمري، يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠) ص٦٥.

٤٨. أديث بنروز وأي.أم، بنروز، العراق: العلاقات الدولية والتنمية القومية (بولدر، كولو: مطبعة ويست فيو، ١٩٧٨) ص١٥٣.

٤٩. اسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني (بيروت:دار الطليعة، ١٩٧٤) ص٤٤-٤٥.

٥٠. فيما يتعلق بحركة رشيد عالي الكيلاني، انظر المصدر السابق؛ وطه الهاشمي، مذكراتي، ص٣١٤-٣٣٠؛ ومحمود الدرة، الحرب العراقية-البريطانية، ١٩٤١(بيروت:دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص١٢٠-٢٣٧؛ والصباغ، مذكراتي، ص١٣٥-٢٢٣؛ وتوفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ (بيروت، ١٩٦٧، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة)، ص٣٤٣-٣٦٨؛ وعثمان حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني (صيدا: المكتبة العصرية)؛ والحسني، الوزارات

العراقية ٥:١٢١-٢٣١؛ وعبد الرزاق الحسني، الاسرار الخافية (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٨)؛ وخيري العمري، يونس السبعاوي؛ وخدوري، العراق المستقل، ص١٥٧-٢٤٣.

٥١. بالنسبة لهذا الجانب من القضية، ووجهة نظر الفريق المحايد، انظر ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً (بيروت: مطبعة دار الكتب) ص٣٨٤-٤٢٣.

٥٢. خدوري، العراق المستقل، ص١٧٧-١٨٩.

٥٣. ياغي، رشيد عالي الكيلاني، ص٥٨.

٥٤. الهاشمي، مذكراتي ص٣٧٢-٣٧٣؛ الحسني، الوزارات العراقية ٥:١٥٠-١٥١.

٥٥. الهاشمي، مذكراتي، ص٤١٤-٤١٥.

٥٦. السويدي، مذكراتي (دار الكتاب العربي ١٩٦٩).

٥٧. للحصول على تحليل ممتاز لانقلاب رشيد عالي الكيلاني، انظر مقدمة خلدون الحصري في كتاب الهاشمي، مذكراتي، ص٢١-٤٠.

٥٨. الحسني، الوزارات العراقية ٦:١١؛ لونكريك، العراق، ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠، ص٢٩٨-٣٠٠.

٥٩. زعم الدرة، قومي متحمس، أن ما يزيد على ألف شخص تم احتجازهم (الحرب العراقية-البريطانية، ص٤١٧)، وقدّر طالب مشتاق، أسير حرب، الرقم بحوالي ٧٥٠(البحوث، ص٤٥٥). ومصادر مؤيدة للحكومة مثل علي ممتاز قدرت أن العدد لا يزيد على (٥٠٠) معتقل. علي ممتاز، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٥ كانون الأول ١٩٦٧. جرى إطلاق سراح العديد من المعتقلين في مطلع ١٩٤٢، وبحلول ١٩٤٣ أُطلق سراح معظمهم. للحصول

على وصف للحياة في معسكر الاعتقال انظر مشتاق، البحـــوث، ص٤٥٥-٤٥٩.

٦٠. الدرة، الحرب العراقية-البريطانية، ص٤١٧.

٦١. رسالة من الدرة، واردة في كتاب الحسني، الـــوزارات العراقيـــة ٦:١٧٠-١٧١.

٦٢. من بين المواد الدراسية التي حظيت بهذه المعاملة مواد درويش المقدادي وأكرم زعيتر، وهما مدرسان جندهما ساطع الحصري. للحصول على تحليـــل جيـــد للمناهج الدراسية ودور التعليم في خلق مناخ بالقومية انظـــر ريفاســـيمون، "العراق بين حربين: نشوء وإنجاز إيديولوجية قومية" (أطروحـــة دكتـــوراه، جامعة كولومبيا، نيويورك، ١٩٨٢)، الفصل الرابع.

٦٣. الحسني، الوزارات العراقية ٦:١٢٨-١٢٩.

٦٤. العراق، وزارة الاقتصاد، الخلاصة الإحـــصائية ١٩٤٧ (بغـــداد: مطبعـــة الحكومة، ١٩٤٩)، ص٢٠٨.

٦٥. ينظر المصدر السابق، ص٢٣٥.

٦٦. علي ممتاز، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٥ كانون الأول ١٩٦٧.

٦٧. عبد الكريم الأزري، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ١٠ شباط ١٩٦٨. الـــدونم =(٠,٢٥) هكتاراً و(٠,٦٢) أكراً.

٦٨. عبد الهادي الجلبي، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٥ كانون الأول ١٩٦٧.

٦٩. يحيى قاسم، مقابلة مع المؤلفة، لندن، ١٩ آب ١٩٦٧.

٧٠. فيليب درو، عضو في البرلمان، الغارديان مانجستر، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٦.

٧١. الخلاصة الإحصائية ١٩٤٧، ص٢١١.

٧٢. الحسني، الوزارات العراقية ٦:٧٢. يقدر بطاطو أن أجور العمال غير الماهرين ارتفعت (٤٠٠%) بين ١٩٣٩و١٩٤٨، في حين ارتفعت أســـعار الطعـــام

(٨٠٠%)، وارتفعت رواتب الموظفين المدنيين واطئ المستوى إلى أقل من (١٥٠%)، وارتفع فهرس أسعار الجملة إلى (٦٩٠). بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص٤٧٢-٤٧٣.

٧٣. الخلاصة الإحصائية ١٩٥٨، ص١٢٣.

هوامش الفصل الرابع :

١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٣-١٩٦٧) ٦:٢٩٤-٢٩٦.

٢. فيما يتعلق بتأسيس حزب الاستقلال وبرنامجه، انظر محمد مهدي كبة، مذكراتي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص١٠٨-٢٠٨؛ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦-١٩٥٨ (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠) ص١١-٧٠.

٣. فيما يتعلق بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وبرنامجه، انظر كامل الجادرجي، مذكراتي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص٥٣-١٠٣؛ كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي (بيروت : دار الطليعة، ١٩٧١)، ص١٠١-١٤٥؛ وفاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٦٣)، ص٢٩-٤٩، ١٠٣-٢١٤.

٤. أكثر الدراسات جدارة بالقبول عن الحزب الشيوعي العراقي هي دراسة حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون، إن.جي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨) فيما يتعلق بتشكيل لجنة فهد المركزية في ١٩٤١، انظر ص٤٩٤-٤٩٥.

٥. توفيق السويدي، مذكراتي (إن.بي، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩)، ص٤٤٠-٤٤٣.

٦. يحيى قاسم، مقابلة مع المؤلفة، لندن ١٩ آب ١٩٦٧.

٧. الحسني، الوزارات العراقية ٧:٢٢١-٢٢٤؛ السويدي، مذكراتي، ص٤٥٩-٤٦٠.

٨. فيما يتعلق بأحداث الوثبة انظر الحسني، الوزارات العراقية ٧:٢١٩-٢٣٣، ٢٥٣-٢٧٤؛ السويدي، مذكراتي، ص٤٧٣-٤٧٧؛ الجادرجي، مذكراتي،

ص١٧٠-١٧٧؛ كبة، مذكراتي، ص٢٢٣-٢٣٣؛ العكام، حزب الاستقلال العراقي، ص٢١٠-٢٢٨. علاوة على ذلك، فإن المادة الآتية مستقاة من المقابلات مع العديد من العراقيين، بضمنهم السويدي، وتوفيق وهبي، ويحيى قاسم، محرر صحيفة الشعب الذي رافق الفريق المفاوض إلى بورتسموث.

٩. العراق، وزارة الاقتصاد، الخلاصة الإحصائية ١٩٤٧ (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩) ص٢٣٥.

١٠. الحسني، الوزارات العراقية ٧: ٢٦١-٢٦٢.

١١. التايمز اللندنية، ١٩ حزيران ١٩٤٨.

١٢. العكام، حزب الاستقلال العراقي، ص٩٩؛ الفرد خوري، المعضلة العربية الإسرائيلية (سيراكوس، إن،وإي: مطبعة جامعة سيراكوس، ١٩٦٩) ص٧٣.

١٣. العكام، حزب الاستقلال العراقي، ص١٠٢؛خوري، المعضلة العربية الاسرائيلية، ص٦٨-١٠٩.

١٤. المادة الآتية مستقاة بشكل وافر من باتريك سيل، الصراع من أجل سوريا (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٥)، أفضل دراسة عن العلاقات العراقية مع سوريا في فترة ما بعد الحرب.

١٥. المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

١٦. فيما يتعلق بهذا الحادث انظر علي جودت، ذكرياتي (بيروت: مطبعة الوفاء، ١٩٦٨)، ص٢٧٥-٢٨٦.

١٧. فرهانك جلال، دور الحكومة في تصنيع العراق، ١٩٥٠-١٩٦٥ (لندن: كاس، ١٩٧٢)، ص٨.

١٨. البنك الدولي للإعمار والتنمية، التنمية الاقتصادية في العراق (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٥٧)، ص٢.

١٩. كانت الجبهة الشعبية المتحدة حزباً، أو بالأدق تجمعاً، لساسة المؤسسة الحاكمة الساخطين. كان العديد منهم نواباً شباب ممن شعروا بالإحباط جراء بطء الإصلاح والافتقار إلى التغيير في قمة البنية السياسية. عبد الرحمن الجليلي، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ٥ شباط ١٩٦٨.

٢٠. الحسني، الوزارات العراقية ٨:٢٧٦-٢٧٧

٢١. التايمز اللندنية، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٣.

٢٢. فيما يتعلق بشخصية فيصل وحياته الأسرية انظر فاضل حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في عراق ١٤ تموز ١٩٥٨ (إن،بي، ١٩٧١) ص٢٦-٣١.

٢٣. أكدت العديد من المصادر على صحة هذه المعلومات، بضمنها حنظل، الأسرار؛ علي جودت، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٢٢ كانون الأول ١٩٦٧؛ وعبد الإله بكر، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ١٧ كانون الأول ١٩٦٧. كان بكر رئيساً للديوان الملكي للفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨.

٢٤. فاضل الجمالي، مقابلة مع المؤلفة، زيورخ، ٢٢ أيلول ١٩٦٧. كان الجمالي رئيساً للوزراء خلال هذه الفترة وكان مُطّلعاً على تفاصيل الإطاحة بالشيشكلي ومؤيداً لها.

٢٥. المصدر السابق؛ السويدي، المذكرات، ص٥٢٣-٥٣٣.

٢٦. الحسني، الوزارات العراقية ٩:٨٩.

٢٧. خليل كنة، العراق أمسه وغده (بيروت : دار الريحاني، ١٩٦٦)، ص١٧٢؛ أحمد مختار بابان، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٢١كانون الأول ١٩٦٧).

٢٨. الحسني، الوزارات العراقية ٩:١١٣-١١٧. كان قانون سابق قد جعل الانتماء إلى المنظمات الشيوعية والفوضوية إساءة جنائية. وسع مجلس الوزراء التعريف ليشمل منظمات "الجبهة" التي تعمل من أجل تحقيق الأهداف الشيوعية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

٢٩. نيويورك تايمز، ٢٥ أيلول ١٩٥٤.

٣٠. نجيب الراوي، مقابلة مع المؤلفة، جنيف، ٥ كانون الثاني ١٩٦٨. وبوصفه سفيراً للعراق في مصر ، كان الراوي حاضراً في الاجتماع. قصة أخرى للاجتماع يتضمنها كتاب كينيت لاف، السويس (نيويورك: مكراو-هيل، ١٩٦٩)، ص١٩٥-١٩٦. وجهة النظر البريطانية واردة في كتاب أنطوني أيدن، الدائرة الكاملة (لندن: كاسيل، ١٩٦٠)، ص٢٤٤-٢٦٠.

٣١. أحمد مختار بابان، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ١٨ كانون الأول ١٩٦٧؛ السويدي، مذكراتي، ص٥٣٧-٥٣٨.

٣٢. إذاعة القاهرة، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٥، وارد في كتاب سيل، صراع على سوريا، ص٢١٦.

٣٣. الحسني، الوزارات العراقية ١٠:١٠٣-١٠٩.

٣٤. عبد الرحمن الجليلي، الإعمار في العراق (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٨)، ص٢١٨.

٣٥. كنة، العراق، ص٢٧٠.

٣٦. دي.جي.موسمان، "رجل العراق القوي" الديلي تلغراف (لندن)، ١٧ تموز ١٩٥٦.

٣٧. يوميات سلاد بيكر، ٣ شباط ١٩٥٧، بحوث مونرو ٩:١٥٦٠، جامعة أنطوني، أكسفورد.

٣٨. جودت، مذكراتي، ص٣٠٦-٣٠٧.

٣٩. المصدر السابق، ص٣١٨؛ بابان، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٢١ كانون الأول ١٩٦٧.

٤٠. فيما يتعلق بدستور الاتحاد، انظر الحسني، الوزارات العراقية ١٠:٢١١-٢٢٣.

٤١. السويدي، مذكراتي، ص٥٨٣-٥٨٥؛ كنة، العراق، ص٢٩٧-٢٩٩.

٤٢. السويدي، مذكراتي، ص٥٩٤-٥٩٧.

هوامش الفصل الخامس :

١. ستيفن لونكريك، النفط في الشرق الأوسط (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤)، ص١٧٦.

٢. شارل عيساوي، اقتصادات نفط الشرق الأوسط (نيويورك: براجر، ١٩٦٢)، ص٩٣.

٣. ينظر المصدر السابق، ص١٤.

٤. ينظر المصدر السابق، ص٨.

٥. أديث بنروز وإي.أف، بنروز، العراق: العلاقات الدولية والتنمية القومية (بولدر، كولو: مطبعة ويست فيو، ١٩٧٨)، ص١٤٢-١٤٤.

٦. ينظر المصدر السابق ، ص١٥٨.

٧. ينظر المصدر السابق، ص١٤٨.

٨. ينظر المصدر السابق، ص١٦٧.

٩. شارل عيساوي، اقتصادات النفط، ص١٤٣-١٤٧.

١٠. خير الدين حسيب، "تنفيذ الخطة في العراق، ١٩٥١-١٩٦٧" (أكوا، بيروت، ١٩٦٩)، ص٦.

١١. عبد الرحمن الجليلي، الإعمار في العراق (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٨)، ص٢٣٩-٢٤٢.

١٢. النسب المئوية للتخصيصات مأخوذة من خير الدين حسيب، "تنفيذ الخطة" ص٦. وهناك أرقام مختلفة إلى حدٍ ما قدمها فير هانك جلال في كتابه "دور الحكومة في تصنيع العراق، ١٩٥٠-١٩٦٥" (لندن: كاس، ١٩٧٢)، ص٣٣. أدرج جلال ثلاث خطط فقط، ويُحتمل أنه دمج الخطتين الأوليتين.

١٣. الجليلي، الإعمار في العراق، ص ٢٤٣.

١٤. دورين وارينر، الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط (لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية، ١٩٥٧)، ص١١٨.
١٥. جون سيمونز، "التطوير الزراعي في العراق: فشل التخطيط والإدارة" ميدل إيست جورنال ١٩،٢(١٩٦٥): ١٣١.
١٦. الأرقام مأخوذة من تقرير جيمس سالتر، إعمار العراق (بغداد: مكتب الإعمار، ١٩٥٥)، أورده كيث مكلاجلان في عباس الكليدار، تكامل العراق الحديث (نيويورك: مطبعة شارع أنطوني، ١٩٧٩)، ص١٤٨.
١٧. واريز، الإصلاح الزراعي والتنمية، ص١٣٠.
١٨. بنروز وبنروز، العراق، ص١٧٧.
١٩. فيما يتعلق بتقييم هذا المشروع انظر وارينر، الإصلاح الزراعي والتنمية، ص١٦٢-١٧٠.
٢٠. بنروز وبنروز، العراق، ص١٧.
٢١. الأمم المتحدة، "السكان: نموه واتجاهه" (أكوا، بيروت، ١٩٦٣)، ص٨. ينبغي التعامل مع هذه الأرقام بوصفها أرقاماً تقريبية على أحسن الفروض. يعتمد التقرير بصورة كبيرة على دراسة ١٩٦٥ التي قدمها كي.جي. فينيلون، خبير الإحصائيات في وزارة الاقتصاد العراقية، جرى إعداده قبل معرفة نتائج إحصاء ١٩٥٧.
٢٢. كاثلين لانجلين، تصنيع العراق (كامبريج، ماس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١)، ص٩١-٩٤.
٢٣. العراق، وزارة التخطيط، تقرير التعليم في العراق ١٩٥٧-١٩٥٨ (بغداد: مطبعة الجمهورية الحكومية، ١٩٥٩)، ص١.
٢٤. ينظر المصدر السابق، ص٨، ١٩.

٢٥. ينظر المصدر السابق، ص٩، ٢٢. تتضمن هذه الأرقام كل من المستويات المتوسطة والإعدادية.

٢٦. ينظر المصدر السابق، ص١٤-١٥.

٢٧. نيلز ستورم " القوى العاملة في العراق: النمو السكاني، والتعليم، والتنمية الاقتصادية" تقرير القوى العاملة رقم ١٦ (أكوا، بيروت، ١٩٧٠)، ص٤، ٦، ٧.

٢٨. العراق، وزارة الاقتصاد، الخلاصة الإحصائية ١٩٥٨ (بغداد: مطبعة الزهراء، ١٩٥٩)، ص٣٢٨-٣٣١.

٢٩. بنروز وبنروز، العراق، ص١٦٦.

٣٠. وارينر، الإصلاح الزراعي والتنمية، ص١٧٢-١٧٦.

٣١. حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨)، ص٥٤.

٣٢. ديفيد بول "من النخبة إلى الطبقة: تحول القيادة السياسية العراقية" في كليدار، تكامل العراق الحديث، ص٨٣.

٣٣. عبد الكريم الأزري، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ١٠ شباط ١٩٦٨. نص القانون على تحويل الأرض، أولاً إلى طابو بدفع ربع القيمة التقييمية، وبعدئذ إلى ملكية كاملة بدفع ربع آخر. قصد القانون حث مالكي الأراضي على التخلي عن مساحات واسعة من أراضيهم لتقوم الحكومة بإعادة توزيعها، بيد أن هذا القانون شأنه شأن بقية القوانين المماثلة سرعان ما أساء أصحاب الثروة والامتياز تطبيقه.

٣٤. الخلاصة الإحصائية ١٩٥٨، ص٣٠٥.

٣٥. زيادة على ذلك، هناك حوالي (١٢٠٠) وإلى (١٣٠٠) خريج من مدارس إعداد معلمي الابتدائية، ومن مؤسسات المستوى الثانوي أيضاً. ولم تتخرج

طبقة المستوى الإعدادي الأولى حتى ١٩٢٤. وفي ١٩٢٥/١٩٢٦ كان ثمة (٣٧) طالباً ممن اجتازوا امتحانات المستوى الثانوي؛ وبحلول ١٩٣٠/١٩٣١ ارتفع الرقم إلى (١٥٩). والرقم الإجمالي المعطى هنا يعتمد على تقديرات مستوى نمو متكافئ في السنوات التي تقع بين الفترتين. العراق، تقرير التعليم، ١٩٥٧-١٩٥٨، ص٢١-٢٥. يشمل خريجي الثانوية أولئك الذين اجتازوا امتحانات المستوى الإعدادي فقط.

٣٦. ينظر المصدر السابق، ص٢١، ٢٣. تشمل المدارس الثانوية الخاصة والحكومية. زيادة على ذلك، هناك ما يزيد على (١٠٠٠) خريج من مدارس إعداد المعلمين، و(١,٩٠٠) خريج من المدارس المهنية للمستوى الثانوي كمدارس الشرطة والمدارس الزراعية. تم تقدير الأرقام للسنوات ١٩٤٦-١٩٥٠.

٣٧. ينظر المصدر السابق، ص١٦، ٢٦، ٣١. الأرقام تشمل فترات زمنية تُقدر بخمس سنوات. التخمينات تشمل السنوات المتخللة على افتراض وجود معدل زيادة مطّردة.

٣٨. ينظر المصدر السابق. في هذا السياق، تم تقدير الأرقام. للسنوات بين ١٩٤٦و١٩٥٠.

٣٩. الإحصائيات مستقاة من الخلاصة الإحصائية ١٩٥٨، ص١٢، ٧٩. التقديرات المعتمدة على السكان في سن الدراسة في ١٩٥٧ مأخوذة من نيلز ستورم، "القوى العاملة في العراق،" ص١٣-١٤.

٤٠. الأمم المتحدة، "السكان" ص٨.

٤١. بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص ١١٢٦.

٤٢. ينظر المصدر السابق.

٤٣. الأمم المتحدة، "السكان" ص٨.

٤٤. الخلاصة الإحصائية ١٩٥٨، ص١٧٩-٣٠٤.

٤٥. وفقاً للمسح الصناعي لعام ١٩٦٤، فإن (٥٥%) من العمال في هذه الصناعات كانوا عمالاً ماهرين أو شبه ماهرين. دراسات المنطقة الخارجية، دليل المنطقة للعراق (واشنطن دي.سي: مكتب الطباعة الحكومي، ١٩٦٩)، ص٢٨٥. الأرقام الموجودة هنا تمثل (٥٥%) من العاملين في مؤسسات كهذه، حوالي (٤٥) ألف عامل في ١٩٥٤ (انظر جدول ٥-٢).

٤٦. بنروز وبنروز، العراق، ص١٦٤.

٤٧. ينظر المصدر السابق، ص١٨٢. أجرى الدراسة أساتذة دوكسياديز المشاركين في ١٩٥٧.

٤٨. بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص٥٤.

٤٩. بنروز وبنروز، العراق، ص١٧٤-١٧٥.

٥٠. ينظر المصدر السابق، ص١٦٦-١٦٧.

٥١. المعلومات مستقاة من الصحف، والوثائق الدبلوماسية البريطانية، والمقابلات مع الساسة العراقيين وعوائلهم، ١٩٥٧-١٩٦٧. تشمل المجموعة القيادة معظم (ولكن ليس جميع) الوزراء، والأعضاء الرئيسيين في العائلة المالكة، وبعض زعماء العشائر وضباط الجيش ممن لعبوا دوراً مهماً في صناعة القرار. لم يعتمد الاختيار على أساس الموقع، وإنما على أساس ممارسة السلطة الفعلية لاتخاذ القرار. ومع ذلك، جرى استثناء البريطانيين الذين مارسوا، بالطبع، سلطة كبيرة. وجرى تحديد القادة رفيعي المستوى أيضاً وفقاً لشهرتهم، وشملوا الملك، وولي العهد، ومعظم رؤساء الوزراء، والوزراء الأساسيين، وبعض ضباط الجيش.

٥٢. بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص٦٢.

٥٣. ينظر المصدر السابق، ص٢٧١.

٥٤. فاضل الجمالي، مقابلة مع المؤلفة، زيورخ ٢٠ أيلول ١٩٦٧.

٥٥. بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص٦٢.

٥٦. ينظر المصدر السابق، ص٢٧١.

٥٧. العراق، لجنة وزارة التربية، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٧)، ص٤٩.

٥٨. ينظر المصدر السابق، ص١٤٧-١٤٨.

٥٩. أنا مدينة بالشكر لمعظم العمل المنجز حول كتّاب القصة القصيرة إلى الطالبة، إيزابيل ريسولفي. بالنسبة إلى كُتّاب القصة القصيرة، انظر علي جواد الطاهر، القصة العراقية المعاصرة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)؛ خالص عزمي، "الأدب العراقي الحديث" (باللغة العربية)، في الأديب (بيروت)، كانون الثاني ١٩٦٧، ص٣٦؛ صالح الطعمة، "جذور الأدب الدرامي في العراق" (باللغة العربية)، في الأديب، آيار ١٩٦٦، ص ١٧؛ وصالح الطعمة، "الثقافة الجديدة"، الحركة الثورية للمثقفين العراقيين، "أورينت ٨ (١٩٥٨): ٥٩.

٦٠. عبد الملك نوري، نشيد الأرض (بغداد: منشورات الثقافة الجديدة، ١٩٥٤) بالنسبة لمجموعة أعمال عبد الملك نوري، انظر مجموعة رسول الإنسانية وقصص أخرى. (بيروت: دار الأمل، ١٩٤٦).

٦١. بالنسبة للترجمة الفرنسية لقصة "الآخرون"، انظر "الآخرون" أورنيت ٥(١٩٥٨): ١٩.

٦٢. بالنسبة للترجمة الفرنسية لأحد أعمال يوسف العاني، انظر "أنا أمك يا شاكر"، أورنيت ٨، ٢٩(١٩٦٤): ١٠٥.

٦٣. بالنسبة لأعمال معروف الرصافي، انظر ديوان معروف الرصافي، مجلدان (بيروت : دار العودة، ١٩٧٢) ؛ وبالنسبة لجميل صدقي الزهاوي، انظر ديوان جميل صدقي الزهاوي (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢).

٦٤. بالنسبة لهذه المدرسة الشعرية، انظر عيسى يوسف بلاطة، الرومانسية ومعالمها في الشعر العراقي الحديث (بيروت: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٠)؛ نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر (بغداد:منشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٥)؛ محمد النويحي، قضية الشعر الجديد (القاهرة: المطبعة العلمية، ١٩٦٤)؛ جبرا جبرا، " الأدب العربي الحديث والغرب" مجلة الأدب العربية ٢(١٩٧١) : ٧٧-٩١؛ وبيري روسي"انطباعات عن الشعر العراقي" أورنيت ١٢(١٩٥٩): ١٩٩-٢١٢.

٦٥. فيما يتعلق بشعر نازك الملائكة، انظر ديوان نازك الملائكة، مجلدان (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢).

٦٦. عيسى يوسف بلاطة، "الأسلوب الشعري لبدر شاكر السياب،" مجلة الأدب العربي ٢(١٩٧١): ١٠٤-١١٥. فيما يتعلق بأعمال السياب، انظر أزهار وأساطير (بيروت: دار مكتبة الحياة)، وأنشودة المطر (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٩)؛ فيما يتعلق بنماذج من أعماله المترجمة، انظر أم.إي.خوري وإج.الكار، "الشعر العراقي الحديث" مجلة الأدب العربية ١(١٩٧٠): ١١٩-١٢٨.

٦٧. فيما يتعلق بنماذج من شعر البياتي، انظر ديوان عبد الوهاب البياتي (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)؛ وبالنسبة لأعماله المترجمة، انظر خوري والكار، "الشعر العربي الحديث".

٦٨. عبد الوهاب البياتي ، "عشاق في المنفى" في خدوري والكار، "الشعر العربي الحديث" ص٨٢.

٦٩. جبرا جبرا، "الأدب الحديث في العراق،" أورينت ١٧(١٩٦١): ١٠٩-١١٧.



الملك فيصل ونوري سعيد رئيس وزراء الاتحاد العربي ونائبه هاشم ابراهيم



الامير فيصل في مؤتمر السلام في باريس في ١٩١٩

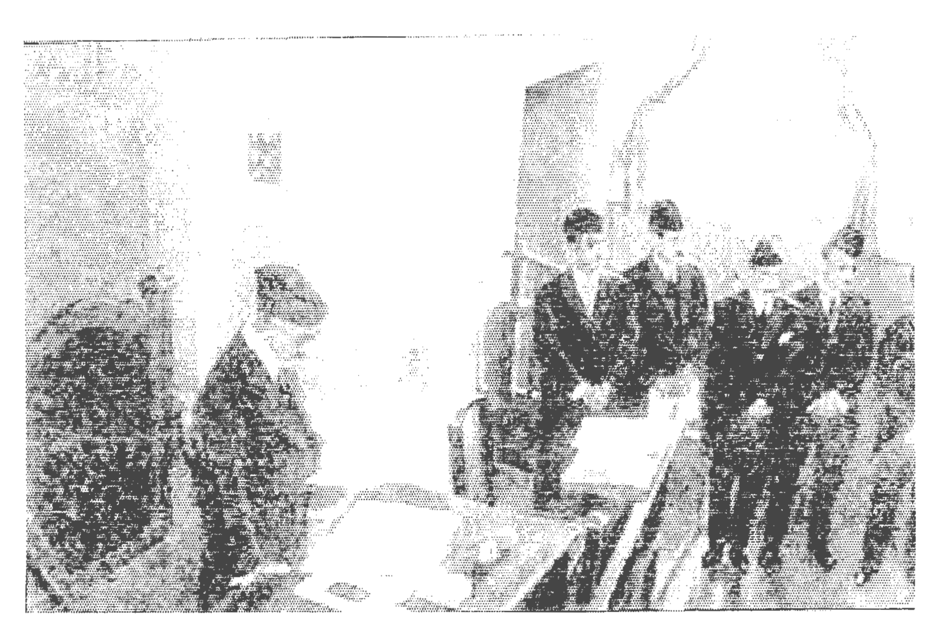


الملك فيصل الثاني في القسم في محكمة العراق العليا سوية مع

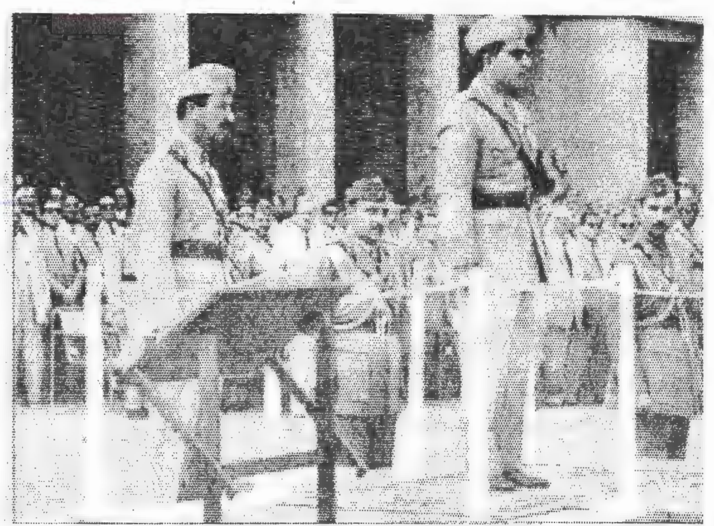
ولي امره الامير عبد الاله ومحمد الصدر



الملك فيصل الاول اثناء زيارته طرابلس



الملك فيصل الاول يلقي خطاب العرش في افتتاح البرلمان العراقي عام ١٩٢٠



الملك فيصل الثاني يستعرض القوات المسلحة العراقية





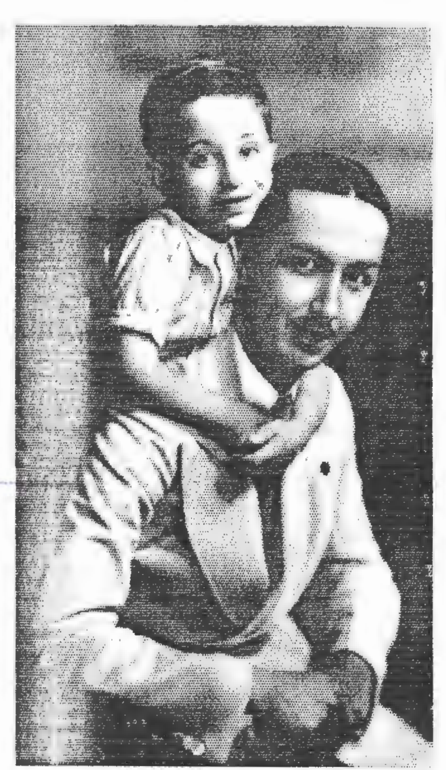
الملك فيصل الثاني والملك سعود والباشا













رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٣٩
لسنة ٢٠٠٦